

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديّن القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة
نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
07	الافتتاحية: مملكة البحرين وأمن الممرات البحرية بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
11	القسم الأول: الدراسات
15	1- المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن د. خديجة عرفة
35	2- تجربة سلطنة عمان في تنويع مصادر الدخل: الدروس المستفادة د. أشرف مشرف
57	القسم الثاني: ملف العدد: تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي والشرق الأوسط
59	تقديم الملف
61	1- التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية: التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج نموذجاً أ.د. سالي خليفة إسحاق
77	2- حلف الناتو والأمن البحري في الخليج العربي د. أليساندرو بوليتي
95	3- الأمن البحري لدول الخليج: التهديدات والقدرات د. أشرف محمد كشك
113	4- الآثار الاقتصادية لتهديدات الأمن البحري في الخليج العربي د. عمر العبيدلي

137	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
139	تقديم الملف
141	- الحرس الثوري الإيراني وتهديد الأمن الإقليمي د. نادية سعد الدين
169	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
171	تقديم الملف
173	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
173	1- تسعة دروس من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عرض: الأستاذ محمود عبد الله
177	2- حملة تسويق السلاح الجوي الصيني لتعزيز دوره في المسرح الملاحي عرض: الأستاذ محمود عبد الغفار
182	3- الحوار المتوسطي "النجاة من العاصفة: تخطيط مسارات جديدة في الشرق الأوسط" عرض: الأستاذة أماني عبد الغني
187	ثانياً: المؤتمرات
187	- مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط مملكة البحرين 28-30 أكتوبر 2019م عرض: د. أشرف كشك
193	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

-تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنوية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

مملكة البحرين وأمن الممرات البحرية

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

الصدد، يرى الأدميرال الأمريكي ألفريد ماهان أن "من يسيطر على البحار يسيطر على التجارة، ومن يسيطر على التجارة يكون الأقوى".

وتعتبر المضائق والممرات البحرية في الوطن العربي "منحة الجغرافيا ومحنة السياسة"، حيث تشكل التهديدات المحتملة للمضائق في المنطقة قضية أمن وطني لدول الخليج العربي، للحفاظ على هذه الشرايين المائية مفتوحة وآمنة.

وغني عن البيان أن منطقة الخليج العربي تحتل موقعا استراتيجيا في معادلة الأمن الدولي، نظرا لما تتمتع به من إمكانات هائلة في مصادر الطاقة من النفط والغاز، عصب الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى إطلالة جغرافية على أهم المضائق الحيوية.

وفي هذا الإطار، أولت دول مجلس التعاون مسألة الأمن البحري اهتماماً ملحوظاً، ضمن تطوير خيار الدفاع الذاتي وحماية المياه الإقليمية، إلى جانب الدخول في شراكات وتحالفات دولية، حيث تم إعلان "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن" في مارس 2015م، ومن ضمن أهدافه حرية الملاحة

شهدت منظومة الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، تطورات دراماتيكية، وتهديدات بالغة الخطورة، بعد التفجيرات الإرهابية التي طالت سفن شحن تجارية مدنية، بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مايو 2019م، وأعقب ذلك استهداف آخر لناقلتي نفط في خليج عمان، في نسخة جديدة لما أطلق عليه «حرب الناقلات»، التي شنتها إيران إبان حرب الخليج الأولى.

وأعادت تلك الأحداث، الحديث عن تأثير الموقع الجغرافي على سياسات الدول، والأهمية الاستراتيجية للمضائق، لا سيما مضيقي هرمز وباب المندب، فيما يتعلق بأمن الطاقة، وحرية التجارة العالمية، وكذلك مواجهة القرصنة، وجماعات الإرهاب.

والواقع أن مسألة المضائق والممرات البحرية تأتي في صدارة الاهتمامات الدولية، ومنذ أمد بعيد، باعتبارها نقاط حساسة، تتحكم في نقل السلع وتختصر المسافات، بالإضافة إلى التنافس على التموضع العسكري وحماية المصالح. وفي هذا

حافظت المضائق والممرات المائية على أهميتها الاستراتيجية. كما باتت التكنولوجيا الحديثة تلعب دوراً مؤثراً في ضمان الأمن البحري، وهو الأمر الذي يتطلب عملاً جماعياً لتعزيز الشراكات، ومعاونة الدول والجهات الراعية للإرهاب والعدوان.

وحظيت قضية تهديدات الأمن البحري، وكيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة لمواجهتها، بقسط وافر من جلسات مؤتمر "التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط"، الذي عقد في المنامة خلال الفترة 28-30 أكتوبر 2019م، وقام بتنظيم فعالياته مركز "دراسات"، ضمن معرض ومؤتمر البحرين الدولي الثاني للدفاع "بايدك".

ومن المؤكد أن الاستثمار في الأمن هو الركيزة الأساسية للتنمية والاستقرار، في ظل التحديات التي تواجه المنطقة والعالم، وفي مقدمتها أمن الملاحة والتجارة، وحماية الممرات المائية، وبما يرسخ مقولة: إن الأمن البحري يشكل جوهر أمن الخليج العربي.

وانطلاقاً مما سبق، فقد أولت دورية "دراسات" اهتماماً كبيراً بهذه القضية، من خلال تخصيص ملف العدد الحالي لـ "تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي" حيث تم تناول القضية من زوايا مختلفة، فضلاً عن عدد من الدراسات ذات الصلة بالقضايا الراهنة.

في مضيق باب المندب، وتأسس "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب" في ديسمبر 2015م، وتم إنشاء "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن"، كما أقر قادة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014م إنشاء "قوة الواجب البحري الموحدة 81" بهدف صد أي أخطار أو تهديدات بحرية محتملة.

وفي خضم تلك الجهود، تضطلع مملكة البحرين بمسؤوليتها تجاه الأمن البحري، وهو ما أكدته حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بأن "الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية، وتأمين الممرات الدولية للتجارة والطاقة، نتحمل جميعاً مسؤولية حمايتها، من منطلق واجبنا تجاه استقرار المنطقة والعالم ككل"، وهي رؤية ذات أبعاد استراتيجية، مبعثها الدور المحوري لمملكة البحرين لحماية الأمن وتعزيز التنمية، سواء من خلال تفعيل العمل المشترك ضمن منظومة مجلس التعاون، أو من خلال شراكاتها الدولية المتنوعة.

وكانت مملكة البحرين ملتقى الجهود الدولية، لتأمين الملاحة في الخليج العربي من خلال آيتين مهمتين، الأولى: استضافة اجتماع عسكري دولي في يوليو 2019م، لمناقشة أمن الملاحة في الخليج العربي، والثانية: استضافة المؤتمر الدولي لأمن الملاحة في الخليج في أكتوبر من العام ذاته.

وبادرت المملكة إلى إعلان انضمامها إلى تحالف الأمن البحري الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لردع الممارسات الإيرانية غير المسؤولة.

وإذا كانت الطفرات التكنولوجية قد أدت، بقدر ما، إلى تراجع دور الجغرافيا في معادلة الأمن، فقد

القسم الأول: الدراسات

1- المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن
د. خديجة عرفة

2- تجربة سلطنة عمان في تنويع مصادر الدخل: الدروس المستفادة
د. أشرف مشرف

تقديم الدراسات

وجود العديد من المخاطر المشتركة التي تواجه دوله، في ظل وضع إقليمي مضطرب، كان سبباً في تهديد الملاحة في مضيق باب المندب، فضلاً عن بدء تنافس إقليمي- دولي للتواجد في منطقة القرن الأفريقي، من خلال قواعد عسكرية للعديد من الدول.

وتأسيساً على ما سبق، تتناول الدراسة الأولى التي تقدمها الدكتورة خديجة عرفة بعنوان "المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن" هذه القضية بالتحليل، من خلال ثلاثة عناصر؛ الأول: الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر، والثاني: التنافس الدولي والإقليمي بشأن البحر الأحمر ومساراته المحتملة، والثالث: مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

من ناحية ثانية، وفي الإطار الخليجي ذاته، فإنه بالنظر إلى تشابه طبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه من الأهمية بمكان دراسة تجارب بعض هذه الدول، لما تتضمنه من دروس مستفادة، وضمن هذا السياق تأتي الدراسة الثانية، التي يقدمها الدكتور أشرف مشرف بعنوان: "تجربة سلطنة عمان في تنويع مصادر الدخل: الدروس المستفادة". فرغم أن النفط كان - ولا يزال - المصدر الرئيسي للدخل القومي في دول الخليج، فإن تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية لأسباب عديدة، على نحو غير مسبوق منذ عام 2014م، قد أدى إلى آثار سلبية كثيرة على الاقتصادات الخليجية، الأمر الذي حتم على هذه الدول، ومن بينها سلطنة عمان، انتهاز استراتيجيات لمواجهة هذا التحدي، من أجل تعويض العجزات المالية التي سببها انخفاض

على الرغم من أهمية الجهود الدولية تجاه تحديات الأمن الإقليمي الراهنة، والتي تتكامل مع نظيرتها الإقليمية، فإن وجود آليات للحفاظ على الأمن الإقليمي يبقى ضرورة استراتيجية. هذا المستوى من الأمن، الذي أقره الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ويعد مهماً للغاية، ليس فقط كآلية لدعم عمل المنظمة الأممية في سياق حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكن لأن وجود أطر للأمن الإقليمي يعد من الآليات المهمة لمواجهة الأزمات، والحيولة دون توظيفها من جانب هذا الطرف أو ذاك. وضمن هذا السياق، جاء إعلان المملكة العربية السعودية في 6 يناير 2020م التوقيع على ميثاق "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، وهو الصيغة النهائية لمقترح المملكة في ديسمبر عام 2018م، بتأسيس منتدى يضم ثمان دول هي: "السعودية، ومصر، والأردن، وأريتريا، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال". ينطوي هذا التجمع الإقليمي على أبعاد جغرافية ترتبط بأمن البحر الأحمر وخليج عدن، وهي المنطقة التي تعد من أهم الممرات المائية للتجارة الدولية عموماً، ونقل النفط على نحو خاص، من خلال مضيق باب المندب وقناة السويس. ووفقاً لتصريحات الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، يهدف هذا المجلس إلى "تعزيز الجهود لتحقيق المصالح الأمنية والسياسية والاستثمارية، وتأمين حركة الملاحة البحرية في الممر المائي الدولي".

وواقع الأمر أن تأسيس هذا المجلس يعد خطوة مهمة للغاية من حيث المضمون والتوقيت، خاصة مع

أسعار النفط على هذا النحو، حيث أنها تعد الدولة الخليجية الأقل اعتماداً على النفط، والأكثر حاجةً إلى تنويع مصادر دخلها القومي. وقد تمثلت تجربة سلطنة عمان في استحداث قطاعات غير نفطية، للتنمية الاقتصادية، ومنها التصنيع والسياحة، واللوجستيات والزراعة، والصيد والتعدين، فضلاً عن تطوير بيئة الأعمال، خاصةً الإطار التشريعي المناسب لجذب الاستثمارات، ودعم دور القطاع الخاص.

ولتناول تلك القضايا بالمزيد من التفاصيل، تتضمن الدراسة ثلاثة عناصر أساسية هي: أولاً: طبيعة الاقتصاد الريعي وتأثره بتذبذب أسعار النفط، وثانياً: تنويع مصادر الدخل: الآليات وطرق التطبيق، وثالثاً: التجربة العمانية في تنويع مصادر الدخل والدروس المستفادة.

وقد لوحظ تميّز التجربة العمانية بالطابع المؤسسي والتشريعي في عملية التنويع الاقتصادي، من خلال دمجها في الرؤى الوطنية والخطط التنموية القومية، بالإضافة إلى الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، على مدار تسع خططٍ خمسية، ورؤيتين تمتدان على مدى أربعين عاماً. وتتكامل الدراسات معاً لتقدم نماذج لجهود دول الخليج، سواءً على المستوى الأمني أو الاقتصادي، لمواجهة التحديات الماثلة على كافة الأصعدة.

1- المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن

د. خديجة عرفة⁽¹⁾

ملخص

الثانية: مع أهمية المقومات التي تمتلكها دول المجلس المشار إليه، والتي تمثل أسساً يمكن البناء عليها، فإن تأسيس هذا الكيان الإقليمي الجديد من شأنه أن يعزز من قدرات دوله الاقتصادية والأمنية، بل والعسكرية، حال الاتفاق على تكوين قوة عسكرية مشتركة لهذه الدول، ويتطلب ذلك ضرورة تكامل الرؤى، ووضع أولويات للعمل المشترك، واستغلال المزايا النسبية لكل دولة.

والثالثة: يمكن لهذا الكيان الاستفادة من تجارب الأمن الإقليمي الأخرى، وهي عديدة، منها تجمع الآسيان والاتحاد الأوروبي كتجمعات إقليمية فرعية، خاصةً من حيث الميثاق المؤسس وآلية العمل وكيفية التطور، ونظام التصويت وغيره من القضايا الأخرى، خاصةً أن هذه التجمعات قد شهدت تطورات عبر مراحل مختلفة، وصولاً إلى وضعها الراهن. صحيحٌ أن هوية التجمعات تظل وليدةً لبينتها الإقليمية، إلا أن هذه التجمعات بها العديد من الدروس المستفادة.

تتناول هذه الدراسة قضية كانت – ولا تزال – تثير الكثير من الجدل والنقاش، وهي أمن البحر الأحمر. ورغم كون معظم سواحل هذا البحر لدول عربية، ورغم التحديات الأمنية التي تواجه هذه المنطقة، فإنها لم تشهد إطاراً إقليمياً للأمن، ومن ثم فإن إعلان المملكة العربية السعودية عن التوقيع على الميثاق التأسيسي المؤسس لمجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، في 6 يناير 2020م، يعد تطوراً مهماً للغاية، ليس فقط على صعيد مواجهة تهديدات الأمن البحري في مضيق باب المندب، وما يمثله ذلك من تحدٍ للأمن الإقليمي والأمن العالمي على حدٍ سواء، وإنما انطلاقاً من أن هذا المجلس يعد آلية مهمة للأمن الإقليمي، في ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة من ناحية، واحتدام التنافس الإقليمي والدولي بالقرب من مضيق باب المندب من ناحية أخرى.

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: في الوقت الذي تتزايد فيه الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية البحرية، ومن بينها مضيق باب المندب، تتزايد في الوقت ذاته تهديدات المرور في هذا المضيق، الأمر الذي أوجد تنافساً إقليمياً ودولياً بالقرب من هذا الممر الحيوي، وهو ما تمثل في انتشار العديد من القواعد العسكرية في منطقة القرن الأفريقي.

1 باحثة في العلوم السياسية، مصر.

مقدمة

في الصومال، والنزاع الإثيوبي-الإريتري، والنزاع الإريتري-الجيبوتي. هذه التحديات الأمنية تزامنت مع العديد من التحديات التنموية، مع انتشار الفقر وغياب التنمية⁽¹⁾ في بعض دول الإقليم، مما شكّل بيئة خصبة لنمو الإرهاب والتطرف، وشكّل فرصة ملائمة للصراع بين العديد من القوى الإقليمية لإيجاد مواطن قدم لها في تلك المنطقة، الأمر الذي حال دون تحسّن الأوضاع التنموية والسياسية فيها. فوفقاً لمؤشر الدول الهشة لعام 2019م، كانت أسوأ دولة على مستوى العالم وفقاً لهذا المؤشر هي اليمن، ومن بين أسوأ عشرين دولة من وفق المؤشر ذاته، كانت هناك ثلاث دول مطلة على البحر الأحمر، هي اليمن والسودان وإريتريا⁽²⁾، وينبغي التأكيد على أنه من الصعوبة بمكان النظر للأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بمعزل عن التحديات التي يواجهها الإقليم.

من ناحيةٍ ثالثة، يزداد المشهد الأمني تعقيداً في ضوء المخاوف من تحوّل المنطقة إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الدولية والإقليمية، مما يزيد الوضع الأمني تعقيداً وخطورة، وبالتالي يُهدد أمن الإقليم ككل، خاصةً وأن هذا التواجد الدولي المتزايد لم يُشكل مصدر قلق للدول المشاطئة للبحر الأحمر فحسب، بل حتى للقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنامي لديها القلق نظراً لتزايد وتركز التواجد الدولي في أماكن نفوذها.

بقدر ما يُمثله البحر الأحمر، كإقليمٍ فرعي، من أهمية استراتيجية واقتصادية كبرى على المستوى العالمي، بقدر ما انعكس ذلك سلباً على الدول المشاطئة للبحر الأحمر، من حيث تعقيد المشهد الإقليمي الأمني لدول المنطقة، وذلك في ضوء ما خلفته تلك الأهمية الاستراتيجية من محاولات لقوى دولية وإقليمية لفرض تواجدها، وطرح رؤى أمنية تخدم مصالحها بالأساس.

ومع أن محاولات القوى الدولية لمد نفوذها للمنطقة، في ظل أهميتها الاستراتيجية، لم يكن بالأمر الجديد، فإن الوضع الراهن أصبح أكثر تعقيداً، بشكلٍ تطلّب سرعة التوصل لترتيبات أمنية إقليمية لحماية مصالح دول المنطقة. فمن ناحية، لم يعد التواجد مقتصرًا على القوى الدولية فحسب، بل بدأت مجموعة من القوى الإقليمية في خلق تواجد لها في المنطقة، بشكلٍ زاد من تعقيد المشهد الأمني في الإقليم، خاصةً في ظل طبيعة العلاقات بين تلك القوى من ناحية، وبينها وبين الدول المشاطئة للبحر الأحمر من ناحية ثانية. يمكن تفسير هذا التواجد الدولي في إطار مفاهيم وأبعاد الأمن للقوى الإقليمية والدولية، والتي رغم تنوعها وفقاً لمنظور كل دولة، فإنها تؤكد جميعاً على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

من ناحيةٍ ثانية، يشهد البحر الأحمر، كنظام إقليمي فرعي، تحديات أمنية غير مسبقة، من حيث انتشار الإرهاب والقرصنة، والحروب والصراعات، بشكلٍ أسهم في تعقيد المشهد الأمني. فأحد العوامل التي أثرت على أمن البحر الأحمر هي النزاعات والصراعات بين وداخل الدول المشاطئة، ومن بينها الحرب في اليمن، وعدم الاستقرار السياسي والأمني

1 Omar, Yusuf Sheikh. Middle East Monitor. 8 27, 2019. <https://www.middleeastmonitor.com/20190827-new-geo-political-dynamics-are-at-play-in-the-red-sea-area/> (accessed 12 19, 2019).

2 Fragile State Index Annual Report. Annual, Fund for Peace, 2019.

ثانية، من المهم تحديد طبيعة العلاقة بين المجلس والقوى الكبرى، خاصةً من حيث الآليات متعددة الأطراف، والتي ركزت بالأساس على أمن الملاحة البحرية ومواجهة حوادث القرصنة، خاصةً في منطقة البحر الأحمر، خاصةً أنه لا يمكن إنكار دور الترتيبات الدولية في مواجهة حوادث القرصنة في البحر الأحمر. من ناحيةٍ ثالثة، ورغم وجود مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء في المجلس، بحكم التواجد في إقليمٍ فرعي بكل ما يفرضه من تحديات، فإن التساؤل هو: "كيف يمكن التغلب على عدم التوافق في الرؤى بشأن العديد من الملفات ذات الصلة بأمن البحر الأحمر، وفي مقدمتها العسكرية الحالية في البحر الأحمر، والعلاقة بين الأمن والتنمية في الإقليم وأدوار القوى الدولية في تنمية المنطقة وغير ذلك؟".

تأسيساً على ما سبق، تبدأ الورقة بمناقشة الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر، كتمهيدٍ لمناقشة التنافس الدولي والإقليمي بشأن البحر الأحمر ومساراته المحتملة، ثم تتناول بالتحليل مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بقدرٍ من التفصيل.

من ناحيةٍ رابعة، لسنواتٍ طويلة، كان هناك غيابٌ لترتيبات أمنية إقليمية قادرة على فرض رؤية أمنية لإقليم البحر الأحمر، نابعة من مصالح دول الإقليم، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى.

وفي هذا السياق، تم تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في العاصمة السعودية الرياض، والذي تم التوقيع على ميثاقه في 6 يناير 2020م، ويُعد هذا المجلس نتاجاً للمبادرة التي سبق وأن طرحتها المملكة في ديسمبر 2018م، وعُقدت عدة اجتماعات بشأنها إلى أن تم التوصل لميثاق المجلس الجديد، وتبرز الأهمية الاستراتيجية لهذا المجلس كشكلٍ من أشكال التجمعات الإقليمية التي تنشأ بين مجموعة من الدول، تجمعها روابط محددة وتنشأ لتحقيق أهداف محددة، في ظل تعقّد وتشابك المشهد الإقليمي الأمني الراهن، والمناخ الإقليمي غير المستقر في الوقت الراهن، والمخاوف من انعكاسات ذلك على أمن البحر الأحمر، ليصبح ساحة للصراع الجيوسياسي على حساب أمن دول الإقليم، ومن ذلك الأزمة اليمنية وتداعياتها على الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، وارتباط ذلك بتطورات الأزمة الإيرانية مع المجتمع الدولي. إلا أن الإعلان عن إنشاء المجلس في الوقت الراهن يطرح عدة تساؤلات ترتبط بنطاق اهتمام المجلس الجديد، وتحديدًا البعد الخاص بأمن الملاحة البحرية⁽¹⁾، الذي يُشكل أحد أهم التحديات التي تؤثر على أمن البحر الأحمر، خاصةً أن الأهداف التي نصّ عليها ميثاق المجلس اتسمت بالشمولية. من ناحيةٍ

1 كشك، أشرف. مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن: آلية جديدة لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي، صحيفة أخبار الخليج، 13، 2020.

<http://www.alkhaleej.ae/portal>

(تاريخ الوصول 13، 2020).

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر

وتجدر الإشارة إلى أن نحو 61% من النفط العالمي يُنقل عبر الطرق البحرية، وهناك نقاط اختناقٍ سبع ذات أهمية استراتيجية عالمية، من بينها اثنتان ترتبطان بالبحر الأحمر، هما قناة السويس ومضيق باب المندب. وهي بالترتيب وفقاً لحجم النفط الذي يمر من خلالها سنوياً: مضيق هرمز، ومضيق ملقا، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ثم المضائق الدنماركية، والمضائق التركية، وقناة بنما⁽⁴⁾.

يُضاف لذلك أهمية مضيق باب المندب لاحتوائه على الكابلات البحرية التي تربط بين أوروبا وشبه القارة الهندية، وكذلك بين الجزيرة العربية وشرق أفريقيا.

ويوجد في البحر الأحمر العديد من الجزر ذات الأهمية البالغة، بعضها يتحكم في الملاحة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، ومنها جزيرتي "شدوان" و"الأخوين"⁽⁵⁾، كما يوجد في جنوب البحر الأحمر جزر لها أهميتها العسكرية، ومنها جزيرة "دميرا"، وهي الأقرب لباب المندب، ويمكن من خلالها اعتراض الخطوط الملاحية الدولية للأساطيل التجارية والعسكرية⁽⁶⁾، وكذلك جزيرة "فرسان"، والتي يمكن استخدامها لمراقبة التحركات العسكرية في المنطقة.

يُعد البحر الأحمر من أهم الممرات البحرية عالمياً، لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية. جغرافياً، يربط البحر الأحمر بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويُعد طريقاً للتجارة بين دول شرق آسيا، خاصة الصين واليابان وكوريا، بالإضافة إلى الدول الأوروبية⁽¹⁾. وفي شمال البحر الأحمر، يوجد خليج العقبة ويُعد منفذ أفريقيا إلى آسيا. وفي الجنوب يوجد مضيق باب المندب، الذي يمتد ضمن المياه الإقليمية لثلاث دول هي اليمن وجيبوتي وإريتريا. ويعد باب المندب أقصر طريق تجاري بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وشرق آسيا⁽²⁾. وفقاً لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية، يُقدّر النفط الخام العابر ومنتجاته المكررة من خلال مضيق باب المندب بنحو 6.2 مليون برميل يومياً، وهي كميات متجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة وآسيا (3.6 مليون برميل يومياً متجهة إلى أوروبا، و 2.6 مليون برميل متجهة في الاتجاه المعاكس إلى الأسواق الآسيوية في سنغافورة والصين والهند)، وذلك في عام 2018م، بزيادة تُقدّر بنحو 9% مقارنةً بعام 2014م، حيث عبر المضيق 5.1 مليون برميل يومياً⁽³⁾.

1 "أمن منطقة البحر الأحمر". مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018. 12.

2 Aljaamra, Helal. Inside Arabia. 8 1, 2019. <https://insidearabia.com/bab-el-mandeb-gateway-to-the-red-sea-the-worlds-most-dangerous-strait/> (accessed 12 15, 2019).

3 Bab El-Mandeb Strait is a Strategic Route for Oil and natural Gas Shipments: U. S. Energy Information Administration. 7 25, 2017. https://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/special_topics/World_Oil_Transit_Chokepoints/wotc.pdf (accessed 12 22, 2019).

4 The Oil Transit Chokepoints: U.S. Energy Information Administration. 8 27, 2019. <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=41073#> (accessed 12 19, 2019).

5 "أمن منطقة البحر الأحمر". مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018. 13.

6 "أمن منطقة البحر الأحمر". مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018. 13.

ويبلغ إجمالي عدد الجزر في البحر الأحمر 375 جزيرة، ويبلغ طول ساحل الدول الثمان المشاطئة للبحر الأحمر 2855 ميلاً بحرياً.

كما يضم البحر الأحمر العديد من الخلجان، منها خليج العقبة وخليج السويس، والأخير تتواجد فيه أغلب آبار النفط المصرية، أما خليج العقبة فهو المنفذ الوحيد لكل من إسرائيل والأردن على البحر الأحمر. كما يوجد في البحر الأحمر العديد من الموانئ المهمة، من بينها "ميناء جدة" السعودي، و"ميناء بورتسودان" السوداني، وعدد من الموانئ المصرية، مثل موانئ سفاجا والسويس ورأس غارب، وكل من مينائي "الحديدة" و"المخا" باليمن، وفي الأردن "ميناء العقبة"، إضافة إلى مينائي "مصوّع" و"عصب" في إريتريا، وكذلك "ميناء جيبوتي". وبوجه عام، تتسم موانئ البحر الأحمر بعمق مياهها، ما يجعلها صالحة لرسو السفن.

هناك ثمان دول لها سواحل على البحر الأحمر هي: المملكة العربية السعودية، ومصر، وإريتريا، والسودان، واليمن، والأردن، وجيبوتي، وإسرائيل. وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر الدول من حيث طول ساحلها على البحر الأحمر، والذي يبلغ 930 ميلاً بحرياً (نحو 33% من طول سواحل البحر الأحمر)، كما تمتلك أكبر عددٍ من الجزر، وعددها 144 جزيرة (أي 38% من عدد الجزر)، وتليها مصر بطول ساحل يبلغ 750 ميلاً بحرياً، ثم إريتريا بساحل طوله 435 ميلاً بحرياً، وهي الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث عدد الجزر التابعة لها في البحر الأحمر، ويبلغ عددها 126 جزيرة. أما أقل الدول من حيث طول الساحل

فهي إسرائيل، حيث يبلغ 4 أميال بحرية⁽¹⁾. ومن ثم فإن أغلب الدول المطلة على البحر الأحمر هي دول عربية، تشكّل سواحلها نحو 85% من مُجمل سواحل البحر الأحمر⁽²⁾، كما أن نحو 66% من جزر البحر الأحمر تابعة لدولٍ عربية.

ويبلغ عدد سكان الدول الثمان مجتمعة 230 مليون نسمة، كما تبلغ مساحتها 5.79 مليون كم². وفيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، فيبلغ 3.56 تريليون دولار أمريكي⁽³⁾، مع وجود تفاوت تنموي واقتصادي كبير بين دول الإقليم، إذ نجد أن 83.7% من هذا الناتج المحلي الإجمالي يخص دولتين فقط هما المملكة العربية السعودية ومصر.

وفي ضوء أهميتها الاستراتيجية، وأوضاع بعض دولها الاقتصادية والأمنية، شكلت المنطقة نقطة جذب للقوى الإقليمية والدولية، وذلك لأهميتها في حركة التجارة البحرية، ووجود العديد من الموانئ المهمة بالمنطقة، وما يتوافرها من ثروات مهمة وغير ذلك.

وهناك العديد من الأحداث الإقليمية التي تركت تداعياتها على أمن البحر الأحمر، ومن ذلك الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م)، وحرب تحرير دولة الكويت عام 1991م، والوحدة اليمنية عام 1990م، ثم استقلال إريتريا ذات الأهمية الاستراتيجية جنوب البحر الأحمر عام 1993م،

1 رستم، جمال عبدالرحمن يسن. "أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة". مجلة دراسات أفريقية (جامعة أفريقيا الدولية) 29، رقم 50 (2013): 54.

2 الحدادي، إلهام. "مركز الفكر الاستراتيجي". أوراق سياسية. المجلد 38. لبنان: مركز الفكر الاستراتيجي، 5، 1، 2019.

3 تم تجميع البيانات من خلال الباحثة لكل دولة على حدة. اعتماداً على المصدر التالي:

CIA Factbook: The World Factbook. n.d. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/> (accessed 12 16, 2019).

ثانياً: التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر

مع نهاية الحرب الباردة، تغيرت طبيعة وأشكال التواجد الدولي في منطقة البحر الأحمر، وكذا طبيعة الأطراف المتنافسة، إذ أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وحالة السيولة الأمنية في الإقليم، في دفع العديد من القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة فرض تواجد لها لحماية مصالحها، خاصة وأن بنية النظام الدولي قد حالت دون استئثار دولة واحدة بالهيمنة.

ومنذ ذلك الوقت، ومع كل أزمة تشهدها دول المنطقة، يتيح ذلك المجال تدريجياً المزيد من التواجد الدولي في المنطقة، بدءاً بالتدهور الأمني في الصومال منذ عام 1991م، ومروراً بالصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة، وصولاً لحوادث القرصنة، وتهديد حركة الملاحة البحرية، الذي أتاح المجال لتواجد دولي أكبر في الإقليم، فضلاً عن الأحداث في اليمن، والتي زادت من تعقيد المشهد الإقليمي⁽³⁾، ومن ثم تعقد خريطة التواجد الدولي في هذه المنطقة بشكل غير مسبوق.

هذا وقد تغيرت أهداف القوى الكبرى من فترة لأخرى. فخلال فترة الحرب الباردة، كان الهدف الأمريكي هو الحيلولة دون نفاذ الاتحاد السوفييتي والقوى الشيوعية للسيطرة على المنطقة، في إطار الصراع بين الدولتين على خلق مناطق نفوذ لهما في العديد من المناطق⁽⁴⁾، وفي أعقاب انتهاء حقبة

مع محاولة كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل السيطرة عليها لضمان عدم ارتباطها بالدول العربية، وكذا الحرب الإيرانية-الإثيوبية (-1998م)، والعلاقات المتوترة بين الدول العربية وإسرائيل. وكذا طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل. يُضاف إلى ذلك الأزمات ما بين دول البحر الأحمر، والحرب اليمنية وغيرها⁽¹⁾.

وقد ازدادت أهمية البحر الأحمر استراتيجياً منذ 150 عاماً مع افتتاح قناة السويس عام 1869م، ليتحول لمحط اهتمام القوى الدولية، التي بدأت في فرض تواجد لها لحماية مصالحها في المنطقة، وقد تغيرت القوى المتنافسة من فترة لأخرى، ارتباطاً ببنية النظام الدولي وطبيعة القوى الدولية المهيمنة. ففي البداية كان التنافس بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا للسيطرة على المنافذ المهمة على البحر الأحمر، وبما يعزز من نفوذها الإقليمي. وخلال فترة الحرب الباردة، بدأت كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالاهتمام بالبحر الأحمر، وعقب انتهاء حقبة الحرب الباردة، بدأت الولايات المتحدة تستأثر بالاهتمام بالمنطقة قبل أن تدخل قوى دولية مهمة إليها، وفي مقدمتها الصين⁽²⁾، ليتحول المشهد الإقليمي إلى مشهد شديد التعقيد، ويتطلب إجراءات للحد من تداعياته المحتملة.

3 Diab, Khattar Abou. The Arab Weekly. 8 5, 2019. <https://theArabweekly.com/strategic-turning-point-horn-africa> (accessed 12 1, 2019).

4 عبد الحليم، أميرة. "التواجد العسكري الأجنبي في البحر الأحمر: زيادة المهددات والصراع المسلح قادم." (مركز الخليج للأبحاث)، رقم 127 (2018 1): 42.

1 رستم، جمال عبدالرحمن يسن. "أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة." مجلة دراسات أفريقية (جامعة أفريقيا الدولية) 29، رقم 50 (2013): 55-56.

2 الحدادي، إلهام. "مركز الفكر الاستراتيجي." أوراق سياسية. المجلد 38. لبنان: مركز الفكر الاستراتيجي، 5 1، 2019. 4-5.

الحرب الباردة، وسقوط الأنظمة الشيوعية في كلٍّ من اليمن الجنوبي وإثيوبيا، حين أصبح الهدف الأمريكي منع وصول الراديكالية الإسلامية لتلك الدول، ومحاربة الإرهاب المنتشر في المنطقة.

ومع أن التواجد الأمريكي ليس بالأمر الجديد، فإنها المرة الأولى التي تواجه فيها الولايات المتحدة هذا الحجم من التواجد من قوى إقليمية ودولية، وهو الأمر الذي أثار قلقها، خاصة فيما يتعلق بالتواجد العسكري الصيني والروسي.

وبوجه عام، ورغم تنوع مصالح القوى الكبرى والإقليمية في المنطقة، فضلاً عن تنوع المقاربات التي انتهجتها لفرض تواجدها في المنطقة، فقد شكّل التواجد العسكري الهدف الذي أجمعت عليه تلك القوى، ليصبح القلق الرئيسي مرتبطاً بما يُطلق عليه "عسكرة البحر الأحمر"، حيث تنتشر العديد من القواعد العسكرية فيه، خاصة في ظل صدور مجموعة قرارات عن مجلس الأمن الدولي، أضفت الشرعية على مثل هذا الوجود العسكري لمواجهة القرصنة البحرية، وأبرزها القرار رقم 1846 الصادر في ديسمبر 2008م بشأن الصومال، والذي دعا الدول إلى نشر قطع بحرية لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر، حيث أجاز للدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال ولمدة 12 شهراً الحق في "دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع أعمال القرصنة"، وكذلك "استخدام جميع الوسائل لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر داخل المياه الإقليمية للصومال"⁽¹⁾. أما القرار رقم 1851، فقد شجّع "جميع الدول والمنظمات الإقليمية التي تكافح أعمال القرصنة

على إنشاء آلية تعاون دولية، تكون نقطة اتصال مشتركة بين الدول والمنظمات". وأجاز نشر سفن بحرية وطائرات عسكرية قباله سواحل الصومال لمواجهة أعمال القرصنة⁽²⁾، حتى أن دولاً مثل اليابان والصين اتجهت لإنشاء قواعد عسكرية لها في الجانب الأفريقي من البحر الأحمر.

وتتمثل المصالح الأساسية للصين في المنطقة في المصالح الاقتصادية، خاصة النفط، وتحديدًا من كل من السودان إضافة إلى تشاد وأنجولا وزيمبابوي، حيث وقعت الصين عدة اتفاقيات مع السودان للتعاون في المجال النفطي⁽³⁾.

وإضافة إلى الواردات النفطية، لجأت الصين إلى الاستثمار في القطاع النفطي في العديد من الدول الأفريقية، وقد اعتمدت الصين على مجموعة من الأدوات الدبلوماسية. فمنذ عام 2000م، أنشأت الصين منتدى اقتصادي يجمعها بدول أفريقيا، وكان له دور مهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين.

هذا وتُشكل القارة الأفريقية جزءاً مهماً في إطار مبادرة الحزام والطريق One Belt One Road، وتهدف الصين من خلالها إلى إقامة شبكة من الطرق البرية والبحرية، لربطها بمختلف مناطق العالم بالتركيز على البنى التحتية، خاصة الموانئ والطرق، والشبكات الكهربائية وخطوط الاتصالات، وأنابيب لنقل النفط والغاز. وفي أفريقيا، تهدف الصين إلى بناء شبكات السكك الحديدية عالية السرعة، إضافة إلى الطرق السريعة وغيرها.

2 "قرار مجلس الأمن رقم (1851)". الأمم المتحدة. 2008. [https://undocs.org/ar/S/RES/1851\(2008\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1851(2008))

(تاريخ الوصول 12 2، 2019).

3 "أمن منطقة البحر الأحمر". مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018. 12.

1 "قرار مجلس الأمن رقم (1846)". الأمم المتحدة. 2008. [https://undocs.org/ar/S/RES/1846\(2008\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1846(2008)) (تاريخ الوصول 12 2، 2019).

بالنسبة لروسيا، فقد عملت على توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع دول المنطقة، نظير الحصول على مزايا بحرية وجوية في بعض دولها. ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو الاتفاق مع السودان على إقامة قاعدة عسكرية في بورتسودان. بشكل عام، تحاول روسيا العودة بقوة إلى القارة الأفريقية، عبر العديد من الاتفاقيات العسكرية التي تم توقيعها مع نحو 30 دولة هناك، فضلاً عن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية.

وفيما يتعلق بالرؤية الأوروبية لأمن البحر الأحمر، مقارنةً بالقوى الدولية الأخرى، يُعد تواجد الدول الأوروبية محدوداً هناك، وإن كانت تعتمد عليه في التجارة بشكل كبير، فهو الطريق الرئيسي لنقل تجارة النفط من الخليج وإيران إلى الأسواق الأوروبية، إذ يُنقل نحو 60% من احتياجات أوروبا النفطية عبر البحر الأحمر، كما تعتمد عليه الدول الأوروبية لنقل صادراتها للأسواق الآسيوية. ويبلغ عدد السفن التجارية التي تمر عبر البحر الأحمر سنوياً نحو 20 ألف سفينة⁽⁵⁾.

ورغم محدودية التواجد الأوروبي في المنطقة عسكرياً، فإن هذا لا يقلل من أهمية تأمين البحر الأحمر بالنسبة للدول الأوروبية، خاصةً في ظل الاعتماد الكبير عليه في حركة التجارة.

ففي نوفمبر 2011م، تم وضع إطار عمل استراتيجي للقرن الأفريقي EU Horn of Africa Strategic Frame Work، والذي حدد التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، وفقاً لتقرير مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن خطة العمل الإقليمية للقرن

ولحماية مصالحها الاقتصادية، عملت الصين على خلق تواجد عسكري لها في المنطقة، ومن ذلك مشاركة الصين بنحو 1000 جندي ضمن قوات الأمم المتحدة جنوب السودان⁽¹⁾، كما أنشأت الصين قاعدة عسكرية لها في جيبوتي.

وفي يناير 2019م، أعلنت الصين عن تخصيص 73 مليون دولار أمريكي كمساعدة للاتحاد الأفريقي بهدف دعم القوات متعددة الجنسيات في الساحل الأفريقي، وكذلك 30 مليون دولار كمعدات لوجستية⁽²⁾.

أثار هذا التواجد قلق الولايات المتحدة. ففي مارس 2017م، أعرب قائد القيادة الأفريقية للقوات المسلحة الأمريكية "أفريكوم" عن قلق الإدارة الأمريكية من المحاولات الروسية للتواجد في جيبوتي عبر القاعدة الصينية هناك، وهذه هي المرة الأولى التي تتواجد فيها بالقرب من قاعدة عسكرية لمنافس متساوٍ⁽³⁾. حيث تخشى الولايات المتحدة تأثير ذلك على سرية العمليات العسكرية في قاعدتها.

ومما يعزز فكرة التنافس بين القوى الكبرى أنه، في أعقاب وصول الصين إلى جيبوتي من خلال القاعدة العسكرية التي تبعد نحو 10 كيلومترات فقط عن القاعدة الأمريكية، تم رصد تعزيزات أرسلت للقاعدة الأمريكية هناك⁽⁴⁾.

1 مبروك، شريف شعبان: "مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر". شؤون عربية (177)، 3، 2019.

2 عثمان، محمد: رهان مستقبلي.. أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية، المركز العربي للبحوث والدراسات. 25، 7، 2019. <http://www.acrseg.org/41282> (تاريخ الوصول 12 1 2019).

3 عبدالحليم، أميرة: "التواجد العسكري الأجنبي في البحر الأحمر: زيادة المهددات والصراع المسلح قادم." (مركز الخليج للأبحاث)، رقم 127 (2018 1): 43.

4 فيرتين، زالك: نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكل نظام إقليمي جديد. الدوحة: مركز بروكنجز، نوفمبر 2019، 5.

5 فيرتين، زالك: نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكل نظام إقليمي جديد. الدوحة: مركز بروكنجز، نوفمبر 2019، 42.

كما أن ممثلي بعض الدول العربية لم يشاركوا في ذلك الاجتماع⁽³⁾.

من ناحية أخرى، تمثل أحد أبعاد تعقيد المشهد الأمني في المنطقة في الوقت الراهن في بروز أطراف إقليمية من خارج الإقليم، استغلت عدم ترتيب الوضع الأمني لدول المنطقة لخلق تواجد لها، ومن هذه الدول تركيا وإيران.

فقد أولت تركيا المنطقة اهتمامها منذ عام 2010م، محاولةً استغلال حالة غياب قوى إقليمية لديها السيطرة في المنطقة، وكانت البداية في الدولة الأفريقية الأكثر هشاشة: "الصومال"، اعتماداً على العديد من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية وكذلك الإنسانية، من خلال تقديم مساعدات للصومال لمواجهة أزمته الداخلية. ففي مايو 2010م، استضافت تركيا مؤتمر إسطنبول الأول حول الصومال⁽⁴⁾، كما شهدت السنوات التالية العديد من الزيارات الرسمية التركية للصومال. الجدير بالذكر أن شركة "فابوري" التركية تتولى إدارة مطار مقديشو الدولي منذ عام 2014م وحتى الآن، وفي العام ذاته أعلنت شركة البيروق التركية تولي إدارة ميناء بيرق.

الأفريقي (2020-2015م)، والتي تلخص الرؤية الأوروبية الشاملة بشأن الموضوعات الرئيسية في المنطقة. وقد أكدت خطة العمل على التعاون مع القوى الفاعلة في شبه الجزيرة العربية ومصر لمواجهة التحديات، كما أكدت على أن الهدف الأوروبي يتمثل في تحقيق السلم والأمن والأمان، والنمو المستدام والرفاهية وإيجاد حكومة قابلة للمحاسبة⁽¹⁾، كما أشار التقرير إلى أن 13% من التجارة العالمية تمر عبر البحر الأحمر سنوياً.

في يونيو 2018م، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة جديدة لتأمين البحار والمحيطات، بهدف الاستجابة للتحديات الأمنية البحرية، خاصةً في المناطق التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، ومن بينها خليج غينيا والقرن الأفريقي⁽²⁾. ووفقاً للرؤية الأوروبية، يحظى البحر الأحمر بأهمية جيوسياسية واستراتيجية كبرى، وتؤثر التهديدات المتزايدة في منطقة البحر الأحمر على الاستقرار الإقليمي والمصالح الأوروبية ذاتها.

كما دعا الاتحاد الأوروبي لإنشاء منتدى إقليمي منظم وشامل لأمن البحر الأحمر. وعلى هامش اجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر 2018م، طرح مبعوث الاتحاد الأوروبي وألمانيا الفكرة، بيد أنها قوبلت ببعض التحفظات من دول المنطقة، انطلاقاً من أن فكرة تأسيس المنتدى يتعين أن تكون نابعةً من الدول المطلة على البحر الأحمر،

3 فريتز، زالك: نحو منتدى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكل نظام إقليمي جديد. الدوحة: مركز بروكجنز، نوفمبر 2019، 11-12.

4 "التنافس بين دول الخليج في القرن الأفريقي: تخفيف الأثر". مجموعة الأزمات الدولية. 19 9، 2019. <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africa-horn-lessening-impact> (تاريخ الوصول 12 1، 2019).

1 Council Conclusions on the EU Horn of Africa Regional Action Plan 2015-2020. 10 26, 2015. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/10/26/fac-conclusions-horn-africa/> (accessed 12 17, 2019).

2 More Secure Seas and Oceans for Europe and around the World. 6 26, 2018. https://ec.europa.eu/maritimeaffairs/content/more-secure-seas-and-oceans-europe-and-around-world_en (accessed 12 2, 2019).

من ناحية ثانية، استهدفت إيران تعزيز وجودها في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولكن بنهج مختلف عن النهج التركي، حيث قامت بتوظيف العديد من الأدوات بشكل مباشر وغير مباشر، لضمان خلق تواجد لها على جانبي البحر الأحمر وليس الجانب الأفريقي فحسب، اعتماداً على الأذرع الإيرانية، حيث انتهجت إيران نهجاً مختلفاً في البحر الأحمر، إذ لم تعتمد إلى خلق تواجد عسكري مباشر، فهناك مجموعة محدودة من القدرات العسكرية الإيرانية في البحر الأحمر مقارنةً بتركيا⁽⁴⁾، ويبرز الحضور الإيراني في منطقة البحر الأحمر من خلال المليشيات الحوثية، التي شكلت أحد أخطر مصادر التهديد لأمن الملاحة في البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة، من خلال التهديد المستمر بإغلاق مضيق باب المندب واستهداف ناقلات النفط الخليجية، حيث سعت إيران إلى خلق تواجد لها في المنطقة من خلال تلك المليشيات.

على الجانب الأفريقي من البحر الأحمر، عملت إيران على إيجاد حليف لها في الصومال، متمثلاً في حركة شباب المجاهدين الصومالية، لتتمكن بذلك من السيطرة على جانبي البحر الأحمر. حيث قدمت دعماً للحركة من خلال تهريب الأسلحة إليها، وتشمل مدافعاً رشاشةً وصواريخ أرض-جو وقاذفات قنابل⁽⁵⁾، مقابل حصول إيران على اليورانيوم المتوفر بكثرة وسط وشمال غرب الصومال. كما استغلت إيران حركة شباب المجاهدين لتهريب

وقامت تركيا، في سبتمبر 2017م، بإنشاء قاعدة عسكرية في الصومال على ساحل المحيط الهندي، إضافةً إلى ثلاث مدارس عسكرية⁽¹⁾، وهي أول قاعدة لها في أفريقيا وأكبر قاعدة لها في العالم.

وفي إثيوبيا، وقعت شركة تركية اتفاقاً مع الحكومة الإثيوبية لبناء خط سكك حديدية بين "ولديا" في الشمال و"أواش" في الشرق، وذلك في يونيو 2012م⁽²⁾، وبوجه عام تبلغ الاستثمارات التركية في إثيوبيا 3 مليارات دولار.

وفي ديسمبر 2017م، وقعت تركيا عقداً مع السودان لتأجير جزيرة "سواكن" الواقعة على البحر الأحمر، لتوظيفها في أغراض السياحة لمدة 99 عاماً، إضافةً إلى تأجير قاعدة بحرية للاستخدامات العسكرية. كما نصّ الاتفاق على تواجد قوات تركية في بورتسودان لتقديم التدريب على مكافحة الإرهاب، جاء ذلك أثناء زيارة الرئيس التركي، وهي أول زيارة لرئيس تركي للسودان منذ عام 1956م⁽³⁾. وفي سبتمبر 2018م، وقعت كلٌّ من السودان وتركيا اتفاقاً بقيمة 100 مليون دولار بهدف استكشاف النفط، إضافةً إلى الاتفاق على حجز الأراضي الزراعية السودانية لصالح شركات تركية.

1 مبروك، شريف شعبان: "مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر". شؤون عربية (177)، 3، 2019.

2 "التنافس بين دول الخليج في القرن الأفريقي: تخفيف الأثر". مجموعة الأزمات الدولية. 19، 9، 2019.

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africa-horn-lessening-impact>

(تاريخ الوصول 12، 1، 2019).

3 "التنافس بين دول الخليج في القرن الأفريقي: تخفيف الأثر". مجموعة الأزمات الدولية. 19، 9، 2019.

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africa-horn-lessening-impact>

(تاريخ الوصول 12، 1، 2019).

4 "أمن منطقة البحر الأحمر". مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018.

5 إيران في الصومال.. تصدير الثورة: البوابة نيوز. 20، 12، 2018. <https://www.albawabhnews.com/3334646>

(تاريخ الوصول 3، 12، 2019).

الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن⁽¹⁾. من ناحية أخرى، يُعد تنظيم حزب الله، الذي ينشط في بعض الدول الأفريقية، أحد أدوات الانتشار الإيراني في المنطقة. هذا وقد اعتمد حزب الله على وجود عدد كبير من رجال الأعمال اللبنانيين المنتشرين في أفريقيا منذ فترة طويلة ويعمل أغلبهم بالتجارة. ففي ظل حاجة الحزب لموارد مالية خاصة، في ظل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، فقد لجأ لهذا البديل، ووفقاً لبعض المصادر، تبلغ عائدات حزب الله من التجارة، خاصة الذهب والماس في أفريقيا، ما يزيد على مليار دولار سنوياً⁽²⁾. ومن أبرز النماذج التي يمكن الإشارة إليها، شركة "كونغوفوتور" بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المملوكة لرجل الأعمال اللبناني "قاسم تاج الدين"، والتي لم يقتصر دورها على النشاط التجاري، وإنما تجاوز ذلك لممارسة العديد من الأنشطة غير المشروعة، من بينها غسيل الأموال. ويخضع تاج الدين للعقوبات الأمريكية منذ عام 2009م، لدوره في توفير ملايين الدولارات لحزب الله⁽³⁾.

ويوجد في إريتريا عدد من مصافي النفط الإيرانية، كما يتواجد الحرس الثوري الإيراني في الجزر الإريترية، حيث تستغل إيران علاقتها مع إريتريا لتعزيز تواجدها في البحر الأحمر عبر المدخل

العسكري، كما تقوم إيران بتدريب عناصر الحرس الثوري الإيراني في ثلاثة معسكرات في إريتريا، أحدثها يتواجد بمنطقة "ساوي"، وهو قريب من الحدود السودانية، ويقع المعسكر الثاني بالقرب من ميناء عصب بالقرب من معسكر "ويعا"، والأخير أحد معسكرات الجيش الإريترية، أما المعسكر الثالث فيتواجد على ساحل البحر الأحمر بين منطقتي "حسنت" و "إبريطي"⁽⁴⁾.

وتزامناً مع تصاعد التهديدات الإقليمية وحالة عدم الاستقرار، ورداً على العسكرية المتزايدة في البحر الأحمر، خاصة في ظل المحاولات التركية لتعزيز تواجدها في المنطقة وتهديد المصالح المصرية، اتجهت مصر لتعزيز تواجدها العسكري في البحر الأحمر، والتي كان آخرها تدشين مصرفي منتصف يناير 2020م أكبر قاعدة عسكرية في البحر الأحمر: "قاعدة برنيس"، التي شُيّدت في وقت قياسي وفق التصريحات الرسمية المصرية، وتقع قاعدة برنيس على ساحل البحر الأحمر، بالقرب من الحدود الجنوبية لمصر شرق مدينة أسوان.

تبلغ مساحة القاعدة العسكرية 150 ألف فدان، لتضم قاعدتين جوية وبحرية، إضافة إلى مستشفى عسكري، ومطار برنيس الدولي، كما تضم القاعدة الجديدة عدداً من الوحدات القتالية والإدارية، فضلاً عن رصيف تجاري وأرصعة تخزين، وأماكن مخصصة لتخزين الحاويات، ومحطة لتحلية مياه البحر⁽⁵⁾.

1 الفارس، روبر. إيران وظفت حركة شباب الصومال لتهريب أسلحة للحوثيين: بوابة الحركات الإسلامية. 18 12، 2018. <https://www.islamist-movements.com/45913> (تاريخ الوصول 20 11، 2019).

2 رجب، علي؛ الضوى، هند؛ شيعة وسط وغرب أفريقيا ومخططات حزب الله. 24 6، 2019. <https://www.islamist-movements.com/38386> (تاريخ الوصول 16 1، 2020).

3 شماس، تعريب صوفي: مصرف في الكونغو يساعد تاج الدين و"حزب الله" على تجنب العقوبات. 19 10، 2017. <https://www.lebanese-forces.com/2017/10/19/taj-ejl-din-hezbollah-american-sanctions/> (تاريخ الوصول 16 1، 2020).

4 إيران تدرب الحوثيين في إريتريا. طريق الإسلام. 5 3، 2014. <https://ar.islamway.net/article/23476>

(تاريخ الوصول 16 1، 2020).

5 حسنين، محمد عبده: 2020. مصر تدشن أكبر قاعدة عسكرية في البحر الأحمر. 16 1، تاريخ الوصول 18 1، 2020. <https://aawsat.com/home/article/2085326>

من ناحية أخرى، تبرز أهمية القاعدة العسكرية في الجانب التنموي، من خلال دورها في حماية حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر وقناة السويس، وتأمين الاستثمارات في المناطق الاقتصادية لقناة السويس، خاصة أن القاعدة العسكرية تضم رصيفاً تجارياً وأماكناً للتخزين.

إضافةً إلى حماية المصالح المصرية، من شأن تلك الجهود حماية المصالح العربية، في ظل التهديدات المتزايدة في البحر الأحمر، وهو ما أكدته ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حيث أشار إلى أن "القوات المسلحة المصرية ليست حصناً لمصر فقط، وإنما قوة لكل العالم العربي، لأن قوة مصر هي قوة للعرب جميعاً".

وتأسيساً على ما سبق، يمكن التأكيد على عدة نقاط:

1. فيما يتعلق بالتواجد العسكري على النحو المشار إليه، فقد تستفيد دول الإقليم على المدى القصير والمتوسط من تلك القواعد العسكرية، في ضوء ما توفره من موارد مالية نظير إيجار القاعدة، وفرص العمل المصاحبة لها، بيد أنها على المدى البعيد لن تكون بالضرورة في صالح دول المنطقة، وقد تضع المنطقة في بؤرة الصراعات الدولية.
2. ترتب على هذه العسكرة للبحر الأحمر تحوله ليصبح ممراً عسكرياً له أهميته الاستراتيجية، حيث تمر عبره الوحدات البحرية التابعة للقوى الدولية، لتحريك قواتها المتواجدة في المنطقة⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن تدشين هذه القاعدة يأتي في إطار الجهود المصرية لتعزيز قوتها العسكرية، كما أنها تمثل إحدى المرتكزات العسكرية المصرية في الاتجاه نحو الجنوب بقوة عسكرية برية وبحرية وجوية⁽¹⁾.

فيما يتعلق بتوقيت الإعلان عن تدشين القاعدة العسكرية، الذي جاء في وقت قياسي وفق التصريحات الرسمية، فيتمثل في وقت تتصاعد فيه التهديدات، خاصة في ظل الاتفاق التركي مع حكومة فايز السراج في ليبيا، وما تلا ذلك من تطورات، إضافةً إلى المخاوف من التحركات الإيرانية في البحر الأحمر للتأثير على حرية الملاحة البحرية، والمخاوف من تصاعد حدة التنافس في البحر الأحمر، وهي التطورات التي تؤثر بشكل مباشر على مصالح دول المنطقة.

ولا شك أن تأسيس تلك القاعدة يعكس عدة دلالات. فعسكرياً، من شأن إنشاء المزيد من القواعد العسكرية تعزيز تصنيف القوات العسكرية المصرية، حيث تأتي القوات العسكرية المصرية في الترتيب الثاني عشر عالمياً، وفقاً لمؤشر Global Fire-power Index. كما سبق الإعلان عن تدشين القاعدة العسكرية إجراء العديد من المناورات العسكرية، في ظل حالة الاستنفار الأمني للقوات المسلحة المصرية، والتي كان آخرها مناورات "قادر 2020م" على ساحلي البحرين الأحمر والمتوسط، بمشاركة حاملة المروحيات "ميسترال"، إضافةً إلى السفن القتالية والغواصات وغيرها. كما تشهد القوات المسلحة المصرية عمليات إعادة انتشار، في ظل حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتطوراتها المتلاحقة.

1 قاعدة برئيس العسكرية.. ما الهدف الاستراتيجي لمصر؟ 16، تاريخ الوصول 18، 2020.
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1313090

2 "أمن منطقة البحر الأحمر." مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018.

ثالثاً: مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن

في يناير 2020م، وقعت ثمان دول على ميثاق تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بالعاصمة السعودية الرياض، والدول الثمان هي: المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، واليمن، والسودان، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا. حيث وقع وزراء الخارجية الميثاق تمهيداً لتقديمه لقادة الدول الأعضاء في المجلس لإقراره، وذلك خلال اجتماع قمة ستستضيفه المملكة العربية السعودية. كما تم الاتفاق على أن تستضيف الرياض مقر الأمانة العامة للمجلس، وأن يتم تعيين أول أمين عام للمجلس من السعودية. ويمكن تناول هذا المجلس من خلال عدة نقاط كما يلي:

1. على صعيد الأهداف: يسعى المجلس لتحقيق عدة أهداف، أبرزها رفع مستوى التعاون السياسي، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تعزيز أمن وسلامة الملاحة الدولية، ومنع كافة التهديدات التي تعرّض الملاحة البحرية للخطر، إضافةً إلى تعزيز التعاون مع الدول غير المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. كما تمثلت أحد الأهداف في تعزيز النقل البحري وتعزيز التعاون بين موانئ الدول الأعضاء، وكذلك تجارة الترانزيت.

وقد أوضح وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، أن الهدف من تأسيس ذلك المجلس هو "استشعاراً من قادتنا بأهمية التنسيق والتشاور حول هذا الممر المائي، باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي لدول شرق

3. أن أحد العوامل التي زادت من تمكّن القوى الدولية والإقليمية من التواجد على هذا النحو في المنطقة هو غياب إطار إقليمي متعدد الأطراف، تناط به إدارة النزاعات في البحر الأحمر⁽¹⁾.

4. يمكن للدول الأفريقية أن تستفيد من القروض المتعلقة بتطوير الموانئ والمطارات، وكذلك المساعدات الاقتصادية، خاصةً الدور الصيني، إلا أن المشكلة هي حجم الدين الذي سيؤثر حتماً على مسار التنمية في دول الإقليم، وسيحول دون وضع حد لهذا التواجد في القارة الأفريقية.

5. تزداد المخاوف من احتمالية قيام القوى الكبرى بنقل صراعاتها وتصفية حساباتها في المنطقة، خاصةً في ظل تواجدها العسكري، مما سيؤثر على أمن الإقليم ككل.

1 Khan, Sabahat: Why Intensifying International Interest in the Red Sea is Driving Military Buildup: The Arab Weekly. 11 2, 2018. <https://the arabweekly.com/why-intensifying-international-interest-red-sea-driving-military-buildup> (accessed 12 9, 2019).

وفي أبريل 2019م، استضافت الرياض اجتماعاً ل كبار مسؤولي الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر، بمشاركة إريتريا، حيث ناقش الاجتماع ميثاق مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. كما سبق ذلك كله اجتماع عُقد في القاهرة في ديسمبر 2017م، شاركت فيه الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، حيث تمت مناقشة أهمية إيجاد منظومة أمنية للبحر الأحمر وخليج عدن.

2. على صعيد توقيت إنشاء المجلس: نجد أنه تزامن مع حدة التحديات والتهديدات التي يواجهها الإقليم، والتي لم تُقابل بآليات إقليمية ملائمة لوضع الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهتها. ورغم وجود تحركات من دول الإقليم، فإنها كانت تحركات أحادية، مع وجود خطط تنموية ومشروعات مطروحة لتنمية الإقليم، لا يمكن تحقيقها في ظل غياب الأمن.
3. على صعيد دلالات تأسيس المجلس: بالنسبة للمملكة العربية السعودية نجد أنها قامت بتحركات مهمة خلال السنوات الأخيرة، لحماية مصالحها في المنطقة وتعزيز أمنها. فمن ناحية، عملت المملكة على تطوير قوتها البحرية، ومن ذلك تحديث أساطيلها البحرية، وأطلقت أكثر من برنامج خلال السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس على ترتيبها عالمياً وفقاً لمؤشر القوى البحرية الصادر عن Global Firepower In-dex، حيث جاءت المملكة في الترتيب الخمسين عالمياً⁽⁵⁾.

كما تقوم المملكة في الوقت الراهن بتطوير قطاع اللوجستيات، حيث وُجّهت استثمارات مهمة خلال

آسيا وأوروبا"، مؤكداً أنه "لا يوجد تصوّر في الوقت الراهن لإنشاء قوة عسكرية جديدة خاصة بالمجلس"⁽¹⁾، هذا وسيدخل ميثاق تأسيس المجلس حيّز التنفيذ بعد 90 يوماً من قيام أربع دول على الأقل من التصديق على الميثاق⁽²⁾.

وقد سبق التوقيع على ميثاق المجلس عدة اجتماعات بين الدول المعنية، بدأت باجتماع أول عُقد في الرياض في ديسمبر 2018م على مستوى وزراء الخارجية، بحضور سبع دول عربية متاخمة للبحر الأحمر، وهي، بالإضافة للمملكة العربية السعودية، كلٌّ من مصر، وجيبوتي، والأردن، والسودان، واليمن، والصومال. وخلال الاجتماع، تمت مناقشة دور المجلس المقترح في تعزيز الأمن والاستقرار، وكذلك التجارة والاستثمار في المنطقة، كما تمت الإشارة إلى أهميته في حماية حركة التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية، مع التأكيد على أهمية إيجاد التناغم في التنمية بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر⁽³⁾، كما أكد المشاركون في الاجتماع أهمية التنسيق بين الدول المعنية بأمن البحر الأحمر، بهدف إيجاد حلول للتوترات والمشكلات التي تُعانيها المنطقة، والتوصل لصيغ مناسبة لضبط التفاعلات الأمنية في المنطقة⁽⁴⁾.

وعُقد اجتماع فني لاحق في القاهرة في فبراير 2019م.

- 1 تشكيل مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر. 17، 2020. <https://www.hafryat.com/ar/blog> (تاريخ الوصول 18، 2020).
- 2 الزبد، صالح: قطان لـ «الشرق الأوسط»: جهود سعودية لحل خلافات في أفريقيا. 19، 2020. <https://aawsat.com/home/article/2073681> (تاريخ الوصول 19، 2020).
- 3 الحربي، محمد صالح: كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن.. الرؤية المستقبلية: صحيفة مكة. 17، 4، 2019. <https://makkahnewspaper.com/article/1101298> (تاريخ الوصول 12، 11، 2019).
- 4 مبروك، شريف شعبان: "مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر". شؤون عربية (177)، 3، 2019.

5 Total Navy Strength By Country: Global Fire Power. 2019. <https://www.globalfirepower.com/navy-ships.asp> (accessed 12 16, 2019).

السنوات الأخيرة لهذا القطاع، من خلال التركيز على تطوير الموانئ والمناطق الاقتصادية، ليس فقط الموانئ السعودية وإنما موانئ أخرى أيضاً، ومن ذلك مشاركة المملكة في تطوير المدينة النفطية في ميناء "غوادار" الباكستاني، باستثمارات سعودية تُقدَّر بـ 10 مليارات دولار، وهو المشروع الذي من شأنه تقليل الوقت المستغرق لنقل النفط السعودي إلى الصين ليصبح 7 أيام بدلاً من 40 يوماً⁽¹⁾.

ووفقاً للدكتور نبيل بن محمد العامودي، وزير النقل السعودي، فإن حجم قطاع اللوجستيات في المملكة يبلغ حالياً 65 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع أن يصل إلى 70 مليار ريال في 2020م⁽²⁾. كما أنه وفقاً لمؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي لعام 2018م، جاءت المملكة العربية السعودية في الترتيب 55 عالمياً من بين 160 دولة شملها المؤشر، لتسبق بذلك الدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر التي شملها المؤشر، باستثناء إسرائيل، حيث جاءت مصر في الترتيب 67 عالمياً، ثم الأردن 84 عالمياً، ثم السودان في الترتيب 121 عالمياً، ثم اليمن 140 عالمياً، وأخيراً إريتريا في الترتيب 155 عالمياً⁽³⁾، ومن بين المؤشرات الفرعية التي تتقدم فيها المملكة البنية التحتية (الترتيب 43 عالمياً)، وتعقب واقتفاء الأثر (الترتيب 46 عالمياً)، والشحن الدولي (الترتيب 56 عالمياً).

1 السعودية تعتزم إنشاء مصفاة نפט في باكستان بتكلفة 10 مليارات دولار. 12/2/2019.

<https://www.raialyoum.com/index.php/> (تاريخ الوصول 6/1/2020).

2 السعودية تتوقع نمو حجم الخدمات اللوجستية إلى 70 مليار ريال بحلول 2020، شبكة العين الإخبارية. 15/10/2018. <https://al-ain.com/article/saudi-expects-logistics-grow-70-billion-riyals>

(تاريخ الوصول 24/12/2019).

3 Logistics Performance Index 2018: World Bank . 2018. <https://lpi.worldbank.org/international/global> (accessed 12/10/2019).

وفي ضوء الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، اتجهت المملكة لتنمية المنطقة، ومن أبرز ما يُشار إليه في هذا السياق "مشروع نيوم"، ويقع شمال غرب المملكة، كما يضم أراضٍ من كلٍّ من مصر والأردن، بمساحة إجمالية تبلغ 26.5 ألف كم²، وتقع هذه المساحة في موقع استراتيجي مهم على البحر الأحمر وخليج العقبة، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع بحلول عام 2025م.

وبذلك يأتي المجلس استكمالاً لتلك الجهود للتنمية الاقتصادية، وهو ما أكدّه وزير الدولة السعودي لشؤون الدول الأفريقية السفير أحمد قطان، حيث أشار إلى ضرورة توفير "استراتيجية اقتصادية للتعاون الاستثماري والنموي بين دول الكيان والدول الأخرى التي تشترك معها في مصالحها الاقتصادية، واستغلال الفرص المتاحة لإيجاد شراكات وإقامة مشاريع واستثمارات مشتركة تحفزها للتقدم الاقتصادي". مشيراً إلى أهمية عقد اتفاقيات لدول المجلس لاستكشافات نفطية جديدة على غرار البحر الأبيض المتوسط⁽⁴⁾.

كما يأتي الإعلان عن إنشاء المجلس استجابةً لزيادة التهديدات التي يواجهها الإقليم، والتي تتنوع ما بين تهديدات أمنية واقتصادية وسياسية، وهي تهديدات إقليمية المصدر لكنها عالمية التداعيات، كما أن بعضها ينبع من داخل دول الإقليم وإن كان أغلبها فرضته أهميته الاستراتيجية، وما يتبعها من تنافس إقليمي متزايد. وهي إن كانت تهديدات ليست بالجديدة، فإن التعقيد الشديد في المشهد الأمني في الشرق الأوسط والمناخ الإقليمي غير المستقر بشكل

4 الزيد، صالح: «الشرق الأوسط»: جهود سعودية لحل خلافات في أفريقيا. 19/2020. <https://aawsat.com/home/article/2073681> (تاريخ الوصول 9/1/2020).

ذات السواحل الأطول المطلة عليه، كما أنها صاحبة عدد الجزر الأكبر فيه، وتقع مدينة جدة على سواحل البحر الأحمر، والتي تُعد أهم موانئ المملكة (3)، ومنذ عام 2013م، بدأت اكتشافات النفط في البحر الأحمر، مع اكتشاف شركة أرامكو السعودية لحقل نفطي بالقرب من ميناء ضبا السعودي. وخلال العام 2019م، ظهرت اكتشافات مهمة للنفط والغاز الطبيعي لكل من مصر والمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر.

وقد بذلت المملكة جهوداً مكثفة في هذا الصدد، كما شهدت العديد من الفعاليات الخاصة بإقليم البحر الأحمر، وأجريت كذلك العديد من الدراسات حول البحر الأحمر، ومن ذلك التوقيع على ميثاق جدة الخاص بأمن البحر الأحمر عام 1956م، عقب قمة ثلاثية عُقدت بمدينة جدة شاركت فيها المملكة العربية السعودية ومصر واليمن. كما شهدت المدينة ذاتها، في عام 1972م، انعقاد مؤتمر الدول المحافظة على البحر الأحمر، بحضور كلٍّ من مصر والسودان وإثيوبيا واليمن، والذي استهدف مناقشة حقوق هذه الدول في الموارد في أعماق البحر الأحمر وتنظيم استغلالها. تلا ذلك توقيع المملكة لاتفاق مع السودان في عام 1974م، تم تخصيصه للاستغلال المشترك للثروة الطبيعية في قاع البحر الأحمر، وكان من نتائج هذا الاتفاق أن تشكلت في العام التالي هيئة سعودية-سودانية مشتركة، استمرت في عملها حتى عام 1990م. وفي عام 2017م، تشكلت لجنة دائمة بين الدولتين للشأن ذاته⁽⁴⁾.

مستمر ستكون له تداعياته المهمة على أمن البحر الأحمر، وهو ما سيؤثر على أمن الدول المطلة عليه وكذلك الأمن والتجارة العالمية⁽¹⁾.

يتزامن كل ذلك مع غياب استراتيجيات متكاملة تحظى بتوافق الدول المعنية، لوضع تصور بشأن الآليات الكفيلة بضمان أمن البحر الأحمر، وإن كانت هناك استراتيجيات إلا أنها ركزت على جوانب محددة، ومن ذلك "الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050م"⁽²⁾، والتي تهدف إلى تقديم استراتيجية متكاملة للسلم البحري، وقد ترتب على هذه الاستراتيجية صدور ميثاق "لومي كنتاج" لمؤتمر عُقد في مدينة لومي عاصمة غينيا، بشأن الأمن البحري، ووقعت على الميثاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن ثم تبرز أهمية المجلس لدوره في تعزيز التعاون، وهو الأمر الذي من شأنه مواجهة التحديات في المرحلة المقبلة.

الحديث عن توقيت إنشاء المجلس يرتبط أيضاً بمخاوف من احتمال تحول المنطقة إلى مجال للصراع بين القوى الكبرى والإقليمية على حساب أمن دول المنطقة، خاصة في ظل حالة الاستقطاب الشديد وتحول البحر الأحمر لساحة للتنافس الجيوسياسي.

4. وفيما يتعلق بتأثير المبادرة على كل من أمن المملكة والأمن الإقليمي، بشكل عام يُمثل البحر الأحمر عمقاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية، حيث يُعد أمن البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للمملكة، فهي الدولة

1 كشك، أشرف محمد: المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن: الارتباط الاستراتيجي بين أمن الخليج العربي والقرن الأفريقي: أخبار الخليج، 24 12، 2018.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1148594 (تاريخ الوصول 25 12، 2019).

2 الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050: الاتحاد الأفريقي، 2012.

https://au.int/sites/default/files/documents/30931-doc-2050_strategy_arabic_0.pdf (تاريخ الوصول 24 12، 2019).

3 "أمن منطقة البحر الأحمر." مسارات. رقم 38. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 11، 2018. 9.

4 الزيد، صالح: قطان لـ "الشرق الأوسط": جهود سعودية لحل خلافات في أفريقيا. 9، 2020.

https://aawsat.com/home/article/2073681

(تاريخ الوصول 9 1، 2020).

في عام 1976م، انضمت مصر للدولتين في قمة ثلاثية شهدتها مدينة جدة للتنسيق العسكري بين الدول الثلاث في البحر الأحمر، كما تم الإعلان عن اتفاقية دفاع مشتركة بين مصر والسودان⁽¹⁾.

وفي عام 1982م، شهدت مدينة جدة أيضاً التوقيع على "اتفاقية جدة للتعاون العربي والأمني والبيئي"، بمشاركة كلٍّ من مصر والأردن والسودان وجيبوتي والصومال واليمن، إضافة إلى المملكة العربية السعودية، ليتم على إثر ذلك إنشاء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وهذه الأخيرة اتخذت من مدينة جدة مقراً لها، وقد ركزت الهيئة على ثلاثة جوانب هي الاستثمارات والجوانب الاجتماعية والعوامل الثقافية.

ومع تزايد حوادث القرصنة في البحر الأحمر، استضافت المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2008م اجتماعاً للقيادات البحرية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر، والذي خُصص لمناقشة كيفية التنسيق لمواجهة حوادث القرصنة⁽²⁾.

ورغم تلك الجهود وأهميتها، والتي جاءت كنتيجة لإدراك الأهمية الاستراتيجية الكبرى للبحر الأحمر وما تفرضه من تهديدات، فإن كلاً منها ركز على مناقشة ملفٍ بعينه دون وجود إطار متكامل لمواجهة أزمات المنطقة، كما ركزت بالأساس على الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ومن هنا تبرز أهمية المجلس الجديد، خاصةً بعد أن انضمت إليه إريتريا في أبريل 2019م، يُضاف لذلك تنوع وشمولية الأهداف التي تأسس من أجلها المجلس

الجديد، والتي شملت أبعاداً سياسية من خلال التأكيد على أهمية التعاون بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر لضمان أمنها، والعمل على احتواء المخاطر لضمان عدم تحولها لبؤر للصراع، وكذلك أبعاد اقتصادية بالتركيز على التنمية الاقتصادية للدول المشاطئة له، إضافةً إلى التأكيد على أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المطلة عليه، وتوقيع اتفاقيات بين دول المجلس الجديد فيما يتعلق بالاستكشافات النفطية فيه.

كما تمت الإشارة إلى البُعد البيئي من خلال حماية الثروات المهمة المتواجدة في قاع البحر الأحمر، والحد من التهديدات البيئية، خاصةً في ظل محاولات بعض الدول التخلص من نفاياتها في مياهه، والتداعيات الخطيرة لذلك على الكائنات الحية فيه.

كما أن أحد التداعيات تمثل في زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء والتي تتسم بالمحدودية. ففي عام 2018م، بلغت التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية مع باقي الدول الأعضاء في المجلس 8.5 مليار دولار، أي نحو 2% فقط من تجارة المملكة الخارجية خلال العام. أغلب تلك القيمة ونسبتها 63.2% كانت صادرات سعودية موجهة لتلك الدول، في حين أن النسبة المتبقية كانت واردات سعودية. كما أن نحو 70% من التجارة البينية للمملكة مع دول المجلس كانت مركزة في دولتين فقط هما مصر والأردن، بنسبة 41.3% و 27.8% تبعاً من مجمل التجارة البينية للمملكة مع باقي دول المجلس⁽³⁾.

1 الزيد، صالح: قطان لـ «الشرق الأوسط»: جهود سعودية لحل خلافات في أفريقيا. 19، 2020.

<https://aawsat.com/home/article/2073681>

(تاريخ الوصول 19، 2020).

2 الزيد، صالح: قطان لـ «الشرق الأوسط»: جهود سعودية لحل خلافات في أفريقيا. 19، 2020.

<https://aawsat.com/home/article/2073681>

(تاريخ الوصول 19، 2020).

3 تم تجميع بيانات التجارة البينية من خلال الباحثة من صفحات متفرقة من المصدر التالي:

Trade Map. 2018. https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=1%7c682%7c%7c729%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1 (accessed 11 12, 2020).

لتطور حقيقي، إذ يجب ألا تقتصر الرؤية الأمنية لإقليم البحر الأحمر على أمن المجرى البحري وتأمين الملاحة البحرية فحسب، إذ من المهم توسيع المفهوم الأمني ليصبح أكثر شمولاً، من خلال وضع خطط لتنمية الأوضاع الداخلية للدول على جانبي البحر الأحمر. فغياب التنمية وانتشار الفقر كانا سبباً في أن تكون تلك الدول ضحية للقوى الإقليمية والجماعات الإرهابية، وهو ما انعكس سلباً على أمن المنطقة برمتها.

3. تنحية الخلافات: هناك العديد من المبادرات السابقة التي طُرحت لكن لم يُكتب لها النجاح، لذا من المهم العمل على تفعيل المبادرة الحالية، مع البناء على المبادرات السابقة والاستفادة منها. كما أنه من المهم العمل على تسوية النزاعات القائمة، وتحبيد الخلافات بين الدول المعنية، لضمان نجاح المجلس وتحقيقه للأهداف التي أنشئ من أجلها. كما أن هناك مجموعة من النقاط التي يجب التوافق بشأنها أولاً، من بينها الموقف من التواجد الأجنبي العسكري، وضمان عدم توسعه بشكل أكبر من وضعه الحالي، والموقف من تدويل ملف أمن البحر الأحمر، والتكامل والتنسيق مع المنظمات الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، وغير ذلك من نقاط.

4. ضرورة وجود إطار دائم للتعاون: في السابق كان الاهتمام بإقليم البحر الأحمر يرتبط بأزمات محددة، إلا أن تلك الاستراتيجية لا يمكن تطبيقها في الوقت الراهن، فهناك حاجة لأطر وآليات دائمة للتعاون والتنسيق بين الدول المعنية في إطار المجلس.

5. أهمية التعاون والتنسيق: حيث تتطلب مواجهة التحديات القائمة درجة أكبر من التنسيق

لذلك من شأن المجلس أن يحدد من التحديات التي تواجه البحر الأحمر، ويحدد من محاولات دول عدة للعبث بأمن ومصالح المنطقة، وكذلك تطوير الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، خاصة مع الاكتشافات النفطية المتوقعة، والمشروعات التنموية المشتركة، وتطوير التجارة البينية، وهو ما سينعكس إيجاباً على أمن دول المنطقة وقدرتها على مواجهة التحديات.

5. وفيما يتعلق بمتطلبات نجاح المجلس الجديد، فهي تتمثل فيما يلي:

1. التنسيق مع القوى الكبرى: من المهم إيجاد آلية للتنسيق مع القوى الكبرى في إطار المجلس، كأن تكون هناك آلية للحوار أو منتدى يُعقد في البداية بصورة نصف سنوية، لمناقشة القضايا الأمنية ذات الصلة بأمن البحر الأحمر، مع دعوة كافة الأطراف المعنية وخاصة القوى الكبرى. وما يتطلبه ذلك مسبقاً من وضع رؤية إقليمية لأمن البحر الأحمر، خاصة وأن التحديات الأمنية التي يواجهها البحر الأحمر حالياً تتطلب في أحيان كثيرة تدخل القوى الكبرى، ومن ذلك الجهود الدولية التي بذلت للقضاء على ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر.

2. التكامل: ويقصد به أكثر من بُعد، فمن ناحية، من المهم خلق تكامل في الرؤى بين كافة الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، والاتفاق على رؤية إقليمية بشأن أمن إقليم البحر الأحمر، على أن تكون رؤية شاملة مع تحديد واضح لأدوار القوى الإقليمية والدولية في أمنه. كما توجد حاجة للتكامل بين الأبعاد العسكرية والسياسية والتنموية، بحيث يتم تبني مفهوم شامل لأمن البحر الأحمر. فالتركيز على الجوانب العسكرية دون غيرها لن يقود

والتعاون بين الأطراف المعنية، فطبيعة التحديات، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر، تجعلان تداعيات التحديات الأمنية لا تقتصر على دولة بعينها، ومن ثم يجب التنسيق بين الدول المعنية داخل وخارج الإقليم، كما أن هناك حاجة لإنشاء وحدة فنية ضمن المجلس، تُعد تحليلات وتقديرات موقف بشأن القضايا الأمنية وآليات التعامل معها، إضافةً إلى إيجاد آليات للتنسيق وتبادل المعلومات، خاصةً فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، مع تكثيف المناورات العسكرية بين الدول الأعضاء والاستفادة من قدراتها وتوظيفها لخدمة أهداف أمن البحر الأحمر. وهناك مجموعة من النقاط التي من المهم البدء بالعمل عليها، من بينها آليات تطوير التجارة البينية وحماية البيئة البحرية والحفاظ على ثروات البحر الأحمر، ووضع خطط لتنمية جزره وزيادة الموانئ المطلة عليه⁽¹⁾. كما يمكن التفكير في إنشاء مناطق لوجستية جديدة في البحر الأحمر، على غرار مشروع "نيوم"، إذ لا تزال هناك حاجة لمشروعات تنموية عملاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة، بحيث تستفيد منها الدول الأعضاء، وهناك العديد من المشروعات التي يمكن التعاون المشترك بشأنها.

6. استغلال المزايا النسبية لكل دولة، وذلك في ضوء وجود تفاوت بين الدول المعنية، ووضع آلية للاستفادة منها وتوظيفها بما يخدم أهداف ذلك التجمع.

7. تحييد القوى الإقليمية من خارج الإقليم: أحد

النقاط التي يجب العمل عليها تتمثل في وضع ضوابط لحدود دور القوى الإقليمية من خارج الإقليم في التأثير على أمن البحر الأحمر.

8. وضع استراتيجية للأمن البحري: من المهم التوصل لاستراتيجية متفق عليها بشأن أمن البحر الأحمر، خاصةً في ظل وجود العديد من الاستراتيجيات المطروحة، كالاستراتيجية الأوروبية، بحيث تكون الاستراتيجية الجديدة نابعة من رؤية دول الإقليم، إضافةً إلى أهمية إيجاد استراتيجيات فرعية لمكافحة الإرهاب والقرصنة وحماية البيئة البحري وغيرها.

9. إنتهاج دبلوماسية المسار الثاني Track 2 Diplomacy: إضافةً إلى دور الحكومات على المسار الرسمي، فمن المهم دعم دبلوماسية المسار الثاني غير الحكومي، اعتماداً على دور منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال، خاصةً أن هذه الآلية قد أثبتت فاعليتها في العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى، لدورها في تهدئة الخلافات والتوصل لتسويات، بما يسهّل من عمل المسار الرسمي الحكومي. ويبرز دور دبلوماسية المسار الثاني في العديد من المنظمات الإقليمية، من بينها رابطة جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي "آسيان". وفي هذا السياق، يمكن اقتراح إنشاء شبكة من مراكز الفكر في الدول الأعضاء لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام والتنسيق المشترك، وتقديم نتائج أعمالها للمسار الرسمي، بالإضافة إلى أهمية تحقيق المرونة في عضوية هذا الكيان، بحيث تكون متاحة بصفة مراقب لدول ومنظمات إقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي، شريطة أن تلتزم تلك الأطراف الراغبة في الانضمام لهذا التجمع بأهدافه التأسيسية، والاتساق مع السياسات

1 الحربي، محمد صالح: كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن.. الرؤية المستقبلية: صحيفة مكة . 17 4، 2019.
https://makkahnewspaper.com/article/1101298
(تاريخ الوصول 12 11، 2019).

الخاتمة

حظي التوقيع على ميثاق مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن باهتمام كبير، خاصةً في ظل تزامنه مع تأزم الموقف في الشرق الأوسط وارتباطه الوثيق بأمن البحر الأحمر، وهو ما أكدته وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، عند ربطه بين التوقيع على ميثاق المجلس والمرحلة الحساسة التي تمر بها المنطقة، ومن ثم هناك حاجة لنجاح عمل المجلس والتغلب على المعوقات، والبحث عن آليات لمواجهة التحديات المحتملة، التي قد تؤثر على دور المجلس وأهدافه. ويمكن في هذا الشأن اقتراح عدة نقاط، من بينها إشراك القوى الكبرى في جهود التنمية المقبلة في البحر الأحمر، خاصةً الصين واليابان، ومن ذلك المشروعات ذات الصلة بالاستكشافات النفطية. كما أنه يأتي في ظل ما تبديه اليابان من اهتمام بالثروة البحرية في البحر الأحمر. ويتطلب توحيد الرؤى والتوافق على الأولويات تكثيف المشاورات بين الدول الأعضاء، مع ضرورة البدء في تشكيل لجان فرعية من الخبراء من دول المنطقة لمناقشة كل منها لإحدى القضايا التي تواجه المنطقة، وتقديم مقترحات لمواجهتها، بالإضافة إلى الحاجة لدراسة مشروعات تنمية ضخمة تستفيد منها شعوب المنطقة. وفيما يتعلق بإشكالية الأمن في مواجهة التنمية وأيهما يسبق الآخر، فإن خصوصية الوضع الراهن تتطلب أن يتم العمل بالتوازي بين الملفين فهناك صعوبة لتحقيق أيٍّ منهما بمعزلٍ عن الآخر، وكذلك في ضوء تنوع أهداف المجلس، هناك حاجة لترتيب الأولويات، فالتركيز على مواجهة كافة أنماط التحديات لن يقود لنتائج إيجابية، ومن ثم فمن المهم البدء بمجال محدد وتجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الإقليمي تؤكد ذلك.

الخارجية لدوله، وهناك العديد من المتطلبات الأخرى، إلا أن المطلب الأهم هو الاتفاق على أن أمن البحر الأحمر مسؤولية دولة، ولا يقع على عاتق أي أطراف أخرى، وهذه الدول هي الوحيدة التي عليها فرض رؤيتها، بعد التوافق عليها، وتصبح مسؤولية الأطراف الأخرى مناقشة آليات التنفيذ للحد من تلك التهديدات.

10. على صعيد المعوقات التي قد تؤثر على عمل المجلس: مع أهمية دور المجلس في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومواجهة التحديات المشتركة، فإنه من الأرجح أن يواجه عمله في بداية نشأته عدة معوقات، من أبرزها تباين الرؤى بشأن أهداف المجلس، فضلاً عن التفاوتات الشديدة الأمنية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، مما قد يؤثر على رؤيتها طويلة الأمد لأمن البحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم وضوح الأولويات التي سيبدأ بها المجلس، وأيهما يسبق الآخر؛ هل سيتم البدء بالتركيز على الأمن أم التنمية أولاً؟ فالتحدي الذي يواجه المجلس الحالي هو صعوبة تحقيق تنمية حقيقية دون ضمان الأمن أولاً، وتحقيق الأمن يتطلب حداً أدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة لتنعم بالأمن.

2- تجربة سلطنة عمان في تنوع مصادر الدخل:

الدروس المستفادة

د. أشرف مشرف⁽¹⁾

ملخص:

تجربة سلطنة عمان في تنوع مصادر الدخل، والدروس المستفادة منها للدول الخليجية الأخرى من خلال العناصر التالية:

أولاً: طبيعة الاقتصاد الريعي وتأثره بتذبذب أسعار النفط.

ثانياً: تنوع مصادر الدخل: الآليات وطرق التطبيق.

وثالثاً: التجربة العمانية في تنوع مصادر الدخل والدروس المستفادة.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي: أولاً: اهتمام السلطنة بالاستثمار بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية والسياحة واللوجستيات، يساعد في سرعة نمو هذه القطاعات وإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، ويجعلها مؤهلة لتكون المصدر الأساسي للدخل القومي، والمحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: أكدت الدراسة إدراك السلطنة أنه لا يمكن تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة دون تحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأطر التشريعية والقانونية التي تساعد القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة بدور أكبر في عملية التنوع الاقتصادي.

تعتبر مسألة تذبذب أسعار النفط أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تؤثر بشكل مباشر على كل أركان الحياة في الدولة، بدءاً بالعجز في الموازنة العامة وانكماش الموارد المالية والنقدية، وضآلة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، ووصولاً إلى الانخفاض في مستويات الدخل ومعدلات الاستهلاك، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

فرغم تأكيد الدراسات الاقتصادية للأثار السلبية التي تعرضت لها اقتصادات الخليج من جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في بدايات العقد الثامن من القرن الماضي، فإن دول الخليج لم تسع بشكل جدي إلى تغيير الهياكل الاقتصادية لها، سوى في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط بنسبة تقارب 70% في منتصف عام 2014م.

وقد كانت الدول الأقل إنتاجاً وتصديراً للنفط هي الأكثر سعياً إلى تنوع مصادر الدخل، من خلال عدد من الآليات والسياسات التي تساعد على دعم مساهمة القطاع الخاص، وزيادة مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل

1 رئيس كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية بجامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

البيئة وارتفاع نسبة الاحتباس الحراري في الجو. لا شك أن تلك المخاطر السوقية، التي تؤثر على آليات العرض والطلب في أسواق الطاقة، تمثل تحدياً كبيراً لدول الخليج، وبالأخص قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة. لذا تسعى هذه الدول حالياً إلى تنويع هياكلها الاقتصادية والبحث عن مصادر جديدة للدخل، من خلال تحرير وفتح القطاعات الاقتصادية للاستثمار، وإقرار تشريعات جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بدور أكبر في عملية التنمية.

وفي الواقع، فإن مسألة التنويع الاقتصادي ليست جديدة، إذ تعاني الدول الخليجية من تذبذب أسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضي، بيد أن تلك الأزمة بلغت ذروتها في أوائل الثمانينات، عندما انخفض سعر برميل النفط من حوالي 40 دولاراً إلى 9 دولارات، ولكن لم تكن هناك خطط بشأن تغيير الهياكل الاقتصادية في تلك الدول لسبب بسيط مفاده ارتفاع أسعار النفط مجدداً إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة، حيث وصل سعر البرميل 133 دولاراً في يوليو 2008م، ثم استقر متوسط سعر البرميل عند مستوى 110 دولارات بين عامي 2011 و 2014م.

ولعل الأمر اللافت هنا هو أن هذه الدول استثمرت معظم عوائد النفط خارج حدودها الإقليمية، على اعتبار أن حجم أسواقها صغيرة ولا تسمح باستيعاب المدخرات الهائلة من عوائد النفط، وكان جل تركيزها على تطوير البنية التحتية وقطاع الانشاءات وسوق العقارات. فاستمر الاقتصاد الخليجي على طبيعته الربعية المبنية على الرفاهية الاجتماعية، دون بناء قاعدة صناعية قوية، أو

ثالثاً: يجب على السلطنة والدول الخليجية الأخرى تسريع عملية التنويع الاقتصادي في فترات الرخاء، حيث العوائد النفطية الوفيرة التي يمكن إعادة استثمارها في تطوير القطاعات غير النفطية، كما أن عملية التحوّل الهيكلي للاقتصاد لا بد وأن تتم من خلال بناء قاعدة صناعية قوية، وقطاعات إنتاجية تتمتع بالكفاءة والتنافسية وتكون المصدر الأساسي للدخل القومي.

مقدمة:

منذ عام 2014م، اشتدت حدة المناقشات الاقتصادية والبحثية بين الأكاديميين والباحثين وصناع القرار، بشأن كيفية مواجهه الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج. ترجع أهمية هذه المناقشات الي أن الدول الخليجية تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط في الموازنة العامة، وتمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة للمجتمع بشكل عام.

كما تشير الدراسات الاقتصادية المعنية بالطاقة إلى احتمال انخفاض الطلب على النفط الخليجي بشكل أكبر في السنوات القادمة، نتيجة ظهور النفط والغاز الصخري بكميات كبيرة، خاصة في الولايات المتحدة، التي توقفت بالفعل عن استيراد النفط الخليجي منذ عام 2017م، والاستثمارات الضخمة في الطاقة المتجددة من الشمس والرياح، مما أدى إلى توجه عدد كبير من الدول إلى الاعتماد عليها في توليد الطاقة الكهربائية لأثرها الجيد على البيئة، حيث تسبب المواد الهيدروكربونية تلوثاً في

تحويلية متطورة⁽¹⁾، وبالتالي يصنف هذا المصدر على أنه ربع خارجي، نتيجةً للفرق الكبير بين تكلفة إنتاجه وسعر بيعه في الأسواق العالمية. ويمكن للاقتصاد العماني أن يستفيد من أشكال أخرى من الربع الخارجي، مثل ربع استخراج وتصدير المعادن الخام في السوق الدولية، وربع السياحة، وربع ممرات وخطوط النقل الاستراتيجية.

يعتمد الاقتصاد العماني على الموارد الطبيعية، حيث كان يعتمد على الزراعة وصيد الأسماك قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية تسمح بالتصدير في عام 1967م. منذ ذلك الحين، أصبح النفط والغاز الطبيعي يمثلان المورد الرئيسي للدخل في سلطنة عمان. ففي عام 2018م، قُدِّرَ الاحتياطي المؤكد من النفط لدى السلطنة بحوالي 5,373 مليار برميل، وهذا يجعل السلطنة من أقل الدول الخليجية التي لديها احتياطات نفطية مؤكدة، مقارنةً بالملكة العربية السعودية التي لديها 267,026 مليار برميل، وإيران ولديها 155,600 مليار برميل، والعراق ولديها 145,019 مليار برميل، والكويت ولديها 101,500 مليار برميل، والإمارات العربية المتحدة ولديها 97,800 مليار برميل، وقطر ولديها 25,244 مليار برميل⁽²⁾.

في عام 2019م، بلغ متوسط إنتاج السلطنة من النفط حوالي 970 ألف برميل يومياً، وهذا أعلى من متوسط إنتاج النفط الخام الذي سجل 877.2 برميل يومياً في الفترة بين عامي 1994 و 2018م،

تطوير القطاعات الإنتاجية والصناعات التي يمكن أن تضيف قيمة إضافية جديدة للاقتصاد القومي. وقد حدا الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014م بكل الدول المنتجة للنفط، بما فيها سلطنة عمان، للبحث عن وسائل مختلفة لتعويض العجز المالي المترتب على انخفاض عوائد النفط.

وقد عمدت هذه الدراسة إلى اختيار تجربة سلطنة عمان، وهي الدولة الأقل اعتماداً على النفط والغاز، والأكثر حاجة إلى تنوع مصادر الدخل، لعرض تجربتها التي يمكن للدول المجاورة الاستفادة من دروسها، وسيتم ذلك من خلال عرض وتحليل العناصر الرئيسية التالية:

أولاً: طبيعة الاقتصاد الريعي وتأثره بتذبذب أسعار النفط.

ثانياً: تنوع مصادر الدخل: الآليات وطرق التطبيق.

ثالثاً: التجربة العمانية في تنوع مصادر الدخل والدروس المستفادة منها.

أولاً: طبيعة الاقتصاد العماني وتأثره بتذبذب أسعار النفط

1. تأثير النفط على الاقتصاد العماني:

يصنف الاقتصاد العماني على أنه اقتصاد ريعي، يعتمد على مصدر واحد رئيسي في الدخل القومي، وهو قطاع النفط والغاز الطبيعي، وهو مصدر طبيعي غالباً ما يُنتج ويبيع بصورته الخام، لأنه ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة أو عمليات تصنيعية

1 تدخل بعض مشتقات النفط في عملية التصنيع عند استخدامها كمدخلات في صناعة الكيماويات أو البتروكيماويات.

2 Figures based on the data provided by the Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). OPEC, "data download, Section 3: oil data upstream," OPEC, <http://www.asb.opec.org/index.php/data-download> (accessed on 20 December, 2019).

في عملية التنمية، مما أدى إلى زيادة معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية إلى 20% وارتفاع دخل الفرد إلى ألفي ريال عماني⁽²⁾.

في حين أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط من 40 دولار إلى 9 دولارات للبرميل في عام 1982م إلى أزمة مالية أثرت على كل الدول المصدرة للنفط بما فيها عمان. فلم تستطع السلطنة وضع أهداف تنمية جديدة، بل استمرت في الأهداف السابقة في الخطة الخمسية الثانية (1980-1985م) والخطة الخمسية الثالثة (1986-1990م). لعدم توافر الموارد المالية الكافية، وبالتالي تم تأجيل الكثير من المشروعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات العامة مثل مشاريع تحلية المياه والكهرباء وغيرها، مما اضطر السلطنة إلى تخفيض سعر الصرف مقابل الدولار بنسبة 10%، وخفض الإنفاق العام بنفس النسبة في عام 1986م، مؤدياً في نهاية الخطة إلى معدل نمو سنوي متدني بلغ 0.4%⁽³⁾.

كما أدى تذبذب أسعار النفط في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي إلى إخفاق جهود الحكومة في إصلاح الهيكل الاقتصادي من خلال الخطة الخمسية الرابعة (1990-1995م)، فرغم محاولة توسيع القاعدة الإنتاجية وتفعيل دور القطاع الخاص، جاء تأثير السياسات سلبياً على مستوى نصيب الفرد الذي انخفض من 2762 ريال عماني في 1990م إلى ما دون 2500 في 1996م، كما كانت 76.5% من الوظائف الجديدة في القطاع الخاص من نصيب العمالة الوافدة، مما أدى إلى انخفاض

محققاً أعلى تسجيل بواقع 1057 برميل في نوفمبر 2000م، وأدنى تسجيل بواقع 639 برميل في يوليو 2007م⁽¹⁾، ورغم تدني مستويات الإنتاج الاحتياطي والإنتاج النفطي مقارنةً بالدول الخليجية الأخرى، تدل هذه الإحصاءات على أن النفط لا يزال العامل الأهم كمصدر أساسي للدخل القومي، والمحرك الرئيسي للتنمية في الاقتصاد العماني.

ونظراً لإدراك القيادة السياسية في سلطنة عمان لأهمية تنويع مصادر الدخل، نتيجة احتمال نضوب النفط خلال النصف الثاني من القرن الحالي، فقد أدت على انتهاز استراتيجيات طويلة المدى لتنويع الاقتصاد، من خلال تسع خطط تنمية خمسية أدت إلى خفض نسبة إسهام الأنشطة النفطية في إجمالي الناتج المحلي بمعدل النصف تقريباً من 69% في عام 1970م إلى 34.1% عام 2015م، ويُعتبر هذا إنجازاً كبيراً ساعد السلطنة على تخطي عددٍ من الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، والصدمات المالية الشديدة مثل أزمة انخفاض أسعار النفط في 2014م.

ارتبط التطور الهيكلي للاقتصاد العماني بالارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، وكان انعكاس ذلك جلياً على قدرة السلطنة على تنفيذ الخطط التنموية وتحقيق أهدافها. فكان للارتفاع الشديد في أسعار النفط في منتصف السبعينات أثر بالغ في نجاح الخطة الخمسية الأولى (1976-1980م)، وقدرتها على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المستهدفة وتطويرها في معظم المناطق الجغرافية في السلطنة، لتضييق الفارق في مستوى المعيشة بين المواطنين، وخلق وظائف من خلال إدماجهم

2 يوسف البلوشي، الاقتصاد العماني: العولمة ورياح التغيير (مسقط: ، 2018)، 94.

3 البلوشي، الاقتصاد العماني، 95.

1 Trading Economics, "Oman Oil Crude Production," <https://tradingeconomics.com/oman/crude-oil-production> (accessed on 23 December, 2019).

2. أهمية دور قطاع النفط والغاز في التنمية الاقتصادية:

يمثل النفط والغاز المكوّنات الأساسيان للإيرادات، حيث وصلت قيمة إيرادات النفط 4870 مليون ريال عماني، وقيمة إيرادات الغاز 1910 مليون ريال عماني، والتي تمثل 71.36% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، والتي بلغت 9500 مليون ريال عماني في عام 2018م⁽¹⁾. ونتيجةً لتحسن النسبي في أسعار النفط والغاز في عام 2019م، ارتفعت نسبة إيرادات النفط (5465 مليون ريال عماني) والغاز (1980 مليون ريال عماني) لتمثل 73.71% من إجمالي الناتج المحلي الذي يقدر بـ 10,100 مليون ريال عماني⁽²⁾.

بالنسبة للتصدير، تستحوذ الصادرات النفطية على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية، سواءً في المواد الخام مثل النفط والغاز الطبيعي، أو المواد المصنعة ونصف المصنعة، كالسلع ومشتقات السلع البتروكيمياوية والغاز المسال، مما يؤكد أن النفط والصناعات المرتبطة به يعد الركيزة الأساسية لجزء مهم من الدخل القومي. يتأكد ذلك من خلال الاحصائيات التي تشير إلى ارتفاع صادرات النفط من 267 مليون برميل في عام 1993م إلى 308 مليون برميل عام 2015م، ثم إلى 317 مليون برميل تقريباً في عام 2019م، وبالتوازي مع ارتفاع متوسط أسعار النفط العماني من 15,6 دولار للبرميل إلى 56,45 دولار للبرميل ثم إلى 60,29 دولار للبرميل في الفترات نفسها على التوالي.

نسبة العمالة الوطنية في إجمالي القوى العاملة من 42,5% عام 1990م إلى حوالي 35% عام 1995م.

في منتصف التسعينات، بادرت سلطنة عمان بوضع رؤية عمان 2020م، في محاولة لإحداث تحول نوعي في الهيكل الاقتصادي، وبالتالي ارتبطت أهداف الرؤية لتحقيق تنويع اقتصادي وتطوير للقطاع الخاص، وتنمية الموارد المالية بأولويات التنمية في الخطط الخمسية الخامسة (-1996 2000م) والسادسة (2005-2001م)، والسابعة (2010-2006م) والثامنة (2015-2011م)، والتاسعة (2020-2016م)، ولكن لم تُبَد الحكومة جديةً في تحقيق هذه الأهداف إلا بعد انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014م.

في الواقع، لم تؤدّ الرؤية المستقبلية 2020م إلى إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد العماني، حيث انخفض إسهام قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي من 50% عام 1995م إلى 41.1% عام 2015م، وتراجع إسهام قطاع الزراعة والثروة السمكية من 4.1% إلى 1.3%، والقطاعات غير النفطية من 65% إلى 59.9% في الفترة نفسها، باستثناء القطاع الصناعي، الذي ارتفع من 10.9% إلى 17.5%، في حين ارتفع إسهام قطاع النفط والغاز من 35% إلى 47.5%، ومؤداه أن الاقتصاد العماني ما زال اقتصاداً ريعياً، يعتمد على قطاع النفط والغاز بشكل أساسي في توفير الموارد المالية والاستثمار في القطاعات غير نفطية والخدمات.

الجدير بالذكر أن الرؤية 2020م كانت تطمح إلى خفض إسهام قطاع النفط والغاز في إجمالي الناتج المحلي من 35% عام 1995م إلى 19% عام 2020م، وزيادة إسهام القطاعات غير النفطية من 65% إلى 81% في الفترة نفسها.

1 وزارة المالية العمانية، الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2018 (مسقط: وزارة المالية، 2018).

2 وزارة المالية العمانية، الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019 (مسقط: وزارة المالية، 2019).

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، الذي وصل الاحتياطي العماني منه إلى حوالي 30 تريليون قدم مكعب في 2019م، فقد ازدادت صادرات الغاز المسال من 5.9 مليون طن متري مسال في عام 2001م إلى 9.45 مليون طن متري في 2018م، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 10.2 مليون طن في 2019م، بعد اكتشاف حقل خزان للغاز بواسطة شركة بي بي البريطانية، والذي يصل إنتاجه الآن إلى حوالي 1 مليار قدم مكعب من الغاز يومياً. وتدرس سلطنة عمان حالياً إمكانية تطوير صناعة الغاز المسال للاستفادة منه كقيمة مضافة بدلاً من تصديره كخام طبيعي⁽¹⁾.

ثانياً: تنويع مصادر الدخل: الآليات وطرق التطبيق

1. طبيعة وأهداف تنويع مصادر الدخل

تنويع مصادر الدخل يعني نظرياً خلق سُبُل أو طرق جديدة للإيرادات، تساعد في تقليل اعتماد الدولة على مصدر واحد فقط للدخل القومي. يرتبط هذا النوع من التنويع بعدم اكتمال عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي يعتمد على المصادر الطبيعية، إلى اقتصاد متنوع قادر على خلق موارد متعددة للإيرادات والاستثمار في القطاعات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية.

يرتبط تنويع مصادر الدخل بالتنويع الاقتصادي، الذي يهدف إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعات الاقتصادية، ومؤسسات الدولة القائمة على تطوير هذه القطاعات، وتنفيذ السياسات التي تجعل كل قطاع قادراً على خلق موارده المستدامة، دون الاعتماد على قطاعات أخرى لتمويله. تتطلب هذه العملية رسم استراتيجية متكاملة لإعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات والصناعات الاستراتيجية، التي تمتلك الدولة فيها قيمة تنافسية عالية، بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تحل محل القطاعات التقليدية، من خلال قدراتها على خلق وامتلاك وتطوير قدرات مالية وتكنولوجية عالية التقنية.

بالإضافة إلى كون النفط والغاز المورد الرئيسي للإيرادات في موازنة الدولة، فإن عائداته تمثل المصدر الأساسي للاستثمار في البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ الجوية والبحرية، وشبكات توليد الطاقة وتحلية المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الرئيسية، من بناء وتطوير المدارس والجامعات، والمستشفيات والخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى.

حيث تشير التحليلات الاقتصادية إلى أن نمو القطاعات غير النفطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل النمو في قطاع النفط وقيمة عائداته، حيث أن معظم المشاريع الكبرى تم تنفيذها في الفترات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط خلال الخطة الخمسية السادسة (2001-2005م) والخطة الخمسية الثامنة (2011-2015م)، في حين تم تأجيل تنفيذ معظم المشاريع الكبرى التي لا تمثل أولوية قصوى خلال فترات انخفاض أسعار النفط، مثلما تم خلال الخطط الخمسية الثانية (-1981م) والثالثة (1986-1990م) والتاسعة

1 البلوشي، الاقتصاد العماني، 210.

ضخمة في قطاع التنقيب والحفر في مجال النفط والغاز، بل أيضاً التحول النوعي والتوسع الكمي في الصناعات المعتمدة بشكل كلي ونسبي على إنتاج النفط والغاز، بما فيها محطات توزيع وبيع الوقود وشركات البتروكيماويات بمنتجاتها المختلفة⁽²⁾.

تشير الدراسات الاقتصادية أيضاً إلى نجاح بعض دول الخليج في خلق قيمة مضافة جديدة من خلال تطوير صناعة الألمنيوم، التي تعتمد بشكل كبير على المواد الهيدروكربونية في عملية الإنتاج⁽³⁾، فقد استطاعت دول الخليج زيادة الاستثمارات في هذه الصناعة لتصل إلى 55 مليار دولار في 2020 م، والتي انعكست على معدلات النمو خليجياً لتصل إلى 8.4% سنوياً، مقارنةً بمتوسط النمو العالمي السنوي الذي يصل إلى 3.5%. أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة الإنتاج من أقل من مليون طن سنوياً في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى ما يزيد على 5.4 مليون طن عام 2018 م، وزيادة الطلب العالمي على المنتج الخليجي بمعدل 4 إلى 5% سنوياً⁽⁴⁾.

تعتبر صناعة الألمنيوم نموذجاً ناجحاً علي قدرة سلطنة عمان ومملكة البحرين والدول الخليجية الأخرى على تطوير صناعات تحويلية مماثلة، وأن تنشئ مصانع ووحدات إنتاج مختلفة عن الوحدات الإنتاجية الموجودة، حتى تساعد على توسيع القاعدة الصناعية المحدودة حالياً. فرغم تصدّر

تتميز القطاعات الاقتصادية والصناعات الواعدة بإمكانياتها الهائلة، التي تدفع عجلة التنمية من خلال توظيف قدراتها التكنولوجية العالية والقدرات البشرية المدربة في زيادة الإنتاجية، وتطوير الكفاءات والتطور التقني الذي يساعد على زيادة تنافسيتها، وربطها بالأسواق العالمية من خلال شبكات كبيرة من سلاسل القيم المضافة العالمية. كما تتميز الصناعات الجديدة والواعدة بقدرتها على ترشيد استخدام وتحويل عناصر الإنتاج بكفاءة إلى سلع وخدمات عالية القيمة، تلبي احتياجات المجتمع. وبالتالي فإن استخدام التقنيات فائقة الجودة في عملية الإنتاج، والعمالة المدربة الماهرة، يمكن أن يؤديان إلى تطوير آليات الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتنوع المنتجات من خلال استحداث خطوط إنتاج جديدة، واتباع استراتيجية اقتصاديات الوفرة والاستفادة من أحجام الأسواق الإقليمية والدولية.

لكي تنجح عملية التنوع الاقتصادي، لابد أن تستهدف تنوع الإنتاج والتصدير والدخل من خلال إنتاج وتصدير مواد مصنعة غير أولية وذات قيمة مضافة مهمة، وقد استطاعت بالفعل الدول الخليجية تطوير عدد من الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والأسمدة والمعادن مثل الحديد الصلب والألمنيوم، والتي حققت فيها نسباً تنافسية عالية على المستوي الدولي⁽¹⁾. تعود هذه النجاحات في الأساس إلى دورة الاستثمار التي استمرت لخمس سنوات متتالية، وشهدت ليس فقط ضخ استثمارات

2 Luciani, "GCC Refining and Petrochemical Sectors," 188-201.

3 Halvor Kvannd, "The GCC Aluminum Industry- the Development of Aluminum Production Capacity in the Middle East," in Resources Blessed: Diversification and the Gulf Development Model, ed. Giacomo Luciani (Berlin: Gerlach Press, 2012), 213-232.

4 محمود الديلي، "4.5 مليون طن إنتاج الخليج المتوقع من الألمنيوم في 2018"، الاقتصادية، 30 سبتمبر، 2018.

1 Giacomo Luciani, "GCC Refining and Petrochemical Sectors in Global Perspective," in Resources Blessed: diversification and the Gulf Development Model, ed. Giacomo Luciani (Berlin: Gerlach Press, 2012), 183-212.

الذي فرض وضعاً اقتصادياً جديداً أدى الى توفير فرص عمل جديدة، وخلق ثروة هائلة لم تشهدها المنطقة من قبل.

هذا التحول من قطاعات الزراعة والصيد والصناعات الحرفية التقليدية إلى قطاعات نفطية واعدة كان يتماشى مع الفكر الليبرالي، حيث لعبت الأسعار النسبية وتغيرات الأسعار وعائدات الأرباح على الاستثمار دوراً قوياً في ديناميكية وهيكلية الاقتصاد الخليجي، خاصة بعدما أصبح الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الأسواق الدولية. أدت زيادة الطلب على النفط خلال الخمسين عاماً الماضية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي ربط الاقتصاد الخليجي بالاقتصاد الدولي⁽²⁾.

يشير النمو القطاعي المتفاوت، أو ما يسمى بدورة المنتج، إلى أن سرعة نمو القطاع النفطي، بزيادات كمية في المنتجات وتحسن في التكنولوجيا الأساسية وعائدات مالية عالية، قد بدأت في التباطؤ نتيجة لانخفاض الطلب وبالتالي تراجع الأسعار في الأسواق العالمية، مما ينذر بأهمية التفكير في القطاعات الاقتصادية البديلة التي يمكن أن تساعد قطاع النفط في الفترة الحالية، وتكون قادرة على نمو الابتكار وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والأجور والعمالة في المستقبل.

الجدير بالذكر أن عملية التحول لا تتم بسهولة نتيجة الصراع الشديد على الموارد والأسواق بين القطاعات الواعدة المتسعة والتقليدية المنحدرة، ولجوء الأخيرة إلى السياسات الوطنية والحمائية لحماية عمالها ونصيبها من رأس المال، وبالتالي

كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لصناعة الألمنيوم، بطاقة إنتاجية قدرها 2.5 مليون طن ومليون طن سنوياً على التوالي، إلا أن المملكة العربية السعودية استطاعت اللحاق بهما لتحل المركز الثالث خليجياً، بطاقة إنتاجية قدرها 760 ألف طن، من خلال تطوير منظومة متكاملة بدءاً باستغلال توافر المواد الخام وإقامة عدد كبير من مصانع التكرير ومصاهر الإنتاج، إلى استخدام المنتج النهائي في صناعات تحويلية متعددة⁽¹⁾.

2. آليات وطرق تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل

يعتمد نجاح أي دولة في عملية تنويع الاقتصاد على قدرتها في التنسيق، بين التنويع الأفقي على مستوى القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الاقتصاد الكلي، والتنويع الرأسي في عملية الإنتاج والتصدير داخل كل قطاع، ويرتبط تعظيم الاستفادة من هذه العملية بمدى جدية الدولة في تطبيق معظم هذه الآليات والطرق في وقت واحد. ويمكن تحديد هذه الآليات على النحو التالي:

أولاً: التحول من القطاعات الاقتصادية التقليدية التي بدأت في التقدّم إلى القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تقود عملية التنمية. في هذا السياق، لا بد من إلقاء لمحة تاريخية على تطور الاقتصادات الخليجية قبل وبعد اكتشاف النفط في القرن الماضي، حيث أحدث اكتشاف النفط تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الاقتصادي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، نتيجة التحول من ممارسة الأنشطة التقليدية، مثل الصيد والغوص، والزراعة وتربية الماشية، إلى العمل بقطاع النفط،

2 روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة العربية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 92-99.

1 المرجع السابق.

حدوث نزاع بين القطاعات التقليدية والحديثة على التحكم بالسياسة الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانياً: ربط الإيرادات العامة بهيكل الإنتاج ومستوى التجارة الخارجية، بحيث تكون المؤسسات الإنتاجية هي المصدر الأهم في إيرادات الدولة، سواء كانت الضريبية أو غير الضريبية. ففي حالة الدولة الريعية يجب أن تتجه الدولة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية لزيادة عدد الأنشطة والقطاعات والمنتجات التي تدر إيرادات، وبالتالي تعدد المصادر المالية للدولة⁽²⁾.

كذلك يفضل ربط الإيرادات الواردة من التجارة الخارجية بقواعد الإنتاج، من خلال اتباع سياسة اقتصادية مبنية على التصدير، والاستغناء تدريجياً عن سياسة إحلال الواردات التي تقتصر على تلبية احتياجات السوق المحلية. ويشير نجاح النموذج الآسيوي في سياسة تشجيع الصادرات إلى أهمية دور الدولة في وضع سياسة طويلة المدى، يتم من خلالها دعم الصناعات كثيفة العمالة مثل السياحة والإنشاءات والتمويل، نظراً للحفاظ على خلق فرص عمل جديدة ثم الانتقال إلى دعم الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات عالية التقنية، من أجل إضافة ميزة نسبية جديدة والانضمام إلى مصاف الدول الصناعية الحديثة.

ومن أهم الآليات التي يمكن للحكومة استخدامها لدعم الصادرات هي تمويل الصادرات، والإعفاء من دفع التعريفات الجمركية على واردات المصددين، وتخفيض أسعار الفائدة وسعر الصرف، مما

1 المرجع السابق، 129.

2 يلقاسم العباس ونواف أبو شمالة، "التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول (2019م)، 56-57.

يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية. وتؤكد تجربة كوريا الجنوبية نجاح هذه السياسات منذ بداية تطبيقها في نمو الصادرات بمعدل 28% سنوياً، حيث شكلت الصادرات حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من منتصف الخمسينات إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وبالتالي فإن الاستمرار في هذه السياسات بخطى ثابتة كان من شأنه تضيق الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتقدمة، مما انعكس على زيادة معدل دخل الفرد، الذي تخطى 30 ألف دولار أمريكي في عام 2018م⁽³⁾.

من المهم هنا إيضاح أن معدلات النمو العالية التي شهدتها الاقتصاد الكوري اقترنت بالتنوع والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد، حيث تحولت الصادرات كثيفة العمالة إلى صادرات كثيفة رأس المال، وأن التركيز على الابتكار وتطوير تكنولوجيا عالية التقنية قد زاد من القدرات التنافسية، حيث سجلت كوريا مركزاً متقدماً بين الاقتصادات الآسيوية والمركز الثالث عشر عالمياً في تقرير التنافسية العالمية 2019م⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية تعتبر مصدراً مهماً للضرائب وإيرادات الدولة، فهي أيضاً مصدر مهم لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير سلع يصعب إنتاجها محلياً، وزيادة خيار المستهلكين من السلع عالية التقنية بأسعار منخفضة، وتخفيض تكلفة

3 حسين بني عيسى، "التجربة التنموية الكورية وخفايا قصة نجاح"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 12 سبتمبر، 2017، <http://www.cds-center.com>

(دخول الموقع 15 ديسمبر 2019م).

4 World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2019," World Economic Forum, viii, http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf (accessed on 1 December 2019).

الآسيوية والأفريقية، وظهر هذا جلياً في تحويل ما يقرب من 46% من الصادرات العربية إلى الأسواق الآسيوية، في حين انخفض نصيب الصادرات العربية في الأسواق الأوروبية والأمريكية إلى 11% و5% على التوالي بين عامي 2001 و 2015 م⁽³⁾. ربما نتج هذا التحول عن سياسات اقتصادية، وربما بالصدفة البحتة نتيجة لزيادة الطلب الآسيوي على النفط العربي خلال الفترة الماضية.

يمكن أيضاً زيادة عدد السلع المصدرة وتنوعها من خلال اتباع سياسة إعادة التصدير عبر تجارة المناطق الحرة. وقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في استغلال هذه السياسة في دعم قطاع تجارتها الخارجية، حيث تمثل السلع المعاد تصديرها ثلث قيمة صادراتها الإجمالية، في حين أن نسبة إعادة التصدير في مملكة البحرين وصلت إلى 12%، 60% منها موجه إلى المملكة العربية السعودية في صورة آلات ومعدات كهربائية، وأجهزة ميكانيكية، وقطع غيار للسيارات⁽⁴⁾. ولتعظيم الاستفادة من تنويع السلع المعاد تصديرها، يجب إدخالها في عملية التصنيع لخلق قيمة مضافة أعلى من القيمة التي دخلت بها السوق المحلية.

رابعاً: يعد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مصادر الدخل القومي، إذ يمثل عنصراً مهماً في الموازنة العامة للدولة، ومصدراً أساسياً لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال وسد العجز في ميزان المدفوعات، وأيضاً سد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار الداخلي، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المدخلات في عملية الإنتاج، وتوسيع حجم السوق المحلية والإقليمية، مما يعظم من أهمية التجارة المالية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: تنويع الصادرات من خلال تنويع السلع المنتجة والمصدرة أو تنويع الأسواق التصديرية⁽¹⁾. أثبتت الدراسات أن الدول التي تعتمد على منتج واحد أو عدد محدود من الأسواق لبيع منتجاتها هي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والمالية العالمية، لذلك تسعى الدول الخليجية جاهدة إلى تنويع اقتصاداتها للحد من الآثار السلبية التي خلفتها أزمة انخفاض أسعار النفط في 2014 م⁽²⁾.

يمكن للدولة تنويع منتجاتها من خلال زيادة عدد الحصص المخصصة للتصدير على عدد أكبر من الأسواق الخارجية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والديموغرافي للأسواق، للحد من المخاطر المالية الوطنية والإقليمية. كما يمكن زيادة عدد السلع المصدرة من خلال تحسين جودة بعض المنتجات الزراعية والصناعية، لتكون صالحة لدخول أسواق جديدة مثل الأسواق الأوروبية والأمريكية التي لديها مقاييس جودة عالية، وهذا يتطلب التركيز على إدخال تقنيات وأساليب تكنولوجية حديثة في عملية الإنتاج والتعبئة تماشي مع المقاييس العالمية.

أما في حالة عدم قدرة الدولة علي تحسين جودة منتجاتها، فيمكن توجيه كميات كبيرة من المنتجات إلى الأسواق الأقل التزاماً بمعايير الجودة مثل الدول

1 العباس وأبو شماله، "التنوع الاقتصادي"، 59.

2 Ashraf Mishrif, "Challenges of Economic Diversification in the GCC Countries," in Economic Diversification in the Gulf Region: Comparing Global Challenges, eds. Ashraf Mishrif and Yousuf Al-Balushi, Volume 2, (Singapore: Palgrave Macmillan, 2018), 3-4.

3 العباس وأبو شماله، "التنوع الاقتصادي"، 59.

4 المرجع السابق، 61.

ثالثاً: التجربة العمانية في تنويع مصادر الدخل

تعتبر سلطنة عمان من أوائل الدول الخليجية التي سعت جاهدة إلى تنويع مصادر دخلها، حيث أدركت منذ منتصف السبعينات أن ضآلة مخزونها الاحتياطي من النفط، الذي قد ينضب في غضون عقود بسيطة، قد يعرض اقتصادها لمخاطر عدم الاستدامة، وظهر هذا واضحاً في تأكيد الخطة الخمسية الأولى (1976-1980م) على ضرورة تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 12.6% بالأسعار الجارية، ومعدل نمو سنوي مقداره 3.1%، من خلال تحويل مصادر الدخل الأساسية من النفط إلى قطاعات أخرى غير نفطية، مثل التصنيع والخدمات، والزراعة والصيد⁽²⁾.

وقد نجحت الخطة الخمسية الأولى في تحقيق هدفها الرئيسي في زيادة معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية، ليقارب 20% في عام 1980م⁽³⁾، نتيجة ارتفاع أسعار النفط بما يعادل أربع مرات ثمنه تقريباً في 1973م، مما تسبب في حالة من الثراء المادي لدى معظم دول الخليج خلال عقد السبعينات. من المهم أيضاً التأكيد على أن هدف الخطة الخمسية الثانية (1981-1986م) كان رفع معدل تكوين رأس المال في الناتج المحلي إلى 24% من خلال القطاعات غير النفطية، ولكن ارتبط نجاح الخطط الخمسية الثانية والثالثة والرابعة بالانخفاض والتذبذب الشديد في أسعار النفط خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم وسائل نقل رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا والخبرات من الأسواق الدولية إلى السوق المحلية، وكذلك توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستويات التشغيل، من خلال إقامة مشروعات كبيرة أو المساهمة في مشاريع قومية عملاقة تتعلق بتطوير البنية التحتية والقاعدة الصناعية، وبالتالي فهي تعطي دفعة قوية للقوى السياسية والاقتصادية الوطنية، بالسعي قدماً في بناء دولة حديثة. وبالتالي يوفر الاستثمار الأجنبي قدرات مالية وتكنولوجية يصعب على الدولة أن تقوم بخلقها أو تطويرها بالجهود المحلية.

تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً في زيادة الصادرات، لما تمتلكه معظم الشركات الأجنبية من قدرات تنافسية عالية، تجعلها تتخصص في قطاعات وصناعات استراتيجية، وتتمركز غالبيتها في المناطق الصناعية والمناطق الحرة للاستفادة من المميزات الاستثمارية المتوفرة للمصدرين. كذلك تسهم الشركات الأجنبية في دعم الشركات المحلية، ورفع كفاءتها التشغيلية والإدارية والتسويقية، عبر الدخول في شراكات حقيقية أو سلاسل القيمة المضافة أو التعاملات كموردين أو موزعين، وبالتالي تخلق حالة من المنافسة تجبر الشركات المحلية على تطوير إمكاناتها وكفاءتها، وتحسين جودة منتجاتها لتتمكن من منافسة مثيلاتها الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية، ويساعد ذلك على زيادة المخرجات الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

2 Development Council, The Five-Year Development Plan 1976-1980 (Muscat: Government of Oman, 1976), 14.

3 البلوشي، الاقتصاد العماني، 94.

1 Ashraf Mishrif and Yousuf Al-Balushi, "Effect of Foreign Direct Investment on Domestic Enterprises in the Gulf Countries," Global Journal of Business Research 11, no. 3 (2017) 39-54.

ويمكن تلخيص أهم ملامح التجربة العمانية في العناصر التالية:

1. استحداث قطاعات غير نفطية للتنمية الاقتصادية

بعد أقل من عامين على انخفاض أسعار النفط، أنشأت سلطنة عمان البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) TANFEEDH في عام 2016م، للإشراف على تنفيذ كل برامج التنويع الاقتصادي في مجالات رئيسية هي: الصناعة والسياحة واللوجستيات، والتعدين والزراعة وصيد الأسماك، بالإضافة إلى قطاعات أخرى مساعدة، مثل قطاع الخدمات المالية والتوظيف وسوق العمل، التي سيتم التركيز عليها في المراحل التالية. وقد استفادت السلطنة من التجربة المالية في التحول الاقتصادي في تطوير برنامجها الوطني من خلال استحداث نظام حوكمة متطور لإدارته، وتحديد مشاريع جديدة يمكن أن تساهم في زيادة مصادر الدخل.

هدف البرنامج إلى زيادة مساهمة القطاعات الثلاث الرئيسية (التصنيع والسياحة واللوجستيات) في الناتج المحلي الإجمالي من 4.9 مليار ريال عماني في 2015م إلى 6.6 مليار ريال في 2020م، وتمول 80% من المشاريع التي يشرف عليها برنامج (تنفيذ) من مصادر تمويل غير حكومية، وخلق 30 ألف فرصة عمل جديدة للعمانيين. كما هدف البرنامج إلى تطوير القطاعات غير النفطية بزيادة الاستثمارات في قطاع التصنيع إلى 10.470 مليار ريال عماني، وفي قطاع السياحة إلى 1.990 مليار ريال، وفي قطاع اللوجستيات إلى 1.535 مليار ريال، أما في القطاعات المساعدة فتصل الاستثمارات في سوق العمل والتوظيف إلى 137 مليون ريال، وفي قطاع الخدمات المالية إلى 15 مليون ريال.

أكدت الرؤية الوطنية 2020م على حتمية التنويع الاقتصادي كأساس لزيادة مصادر الدخل غير النفطية، وطبق هذا في الخطط التنموية الخمسية التالية، حيث حددت الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020م) خمس قطاعات اقتصادية رئيسية هي: التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والزراعة والصيد، كأولويات في عملية التنويع. ثم أكدت الرؤية المستقبلية 2040م على "بناء اقتصاد متنوع وديناميكي ومتفاعل مع معطيات العولمة، وقادر على المنافسة وتلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل، يكون للقطاع الخاص دور بارز فيه، كما تركز بشكل رئيسي على تحقيق التنويع الاقتصادي بما يضمن استمرار معدلات النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، مع انخفاض الطلب على النفط كمصدر أساسي للطاقة في المستقبل"⁽¹⁾.

تتسم التجربة العمانية في تنويع مصادر الدخل بدرجة عالية من المؤسسية، واتباع استراتيجية طويلة المدى، تستطيع الدولة من خلالها لعب دور رئيسي في تصميم الإطار السياسي والاستراتيجي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز في تمويل الميزانية العامة، حيث يسمح هذا الإطار المؤسسي بأن يكون للدولة الدور الإشرافي وأيضاً التنفيذي، بالشراكة مع القطاع الخاص، لإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد يؤدي إلى استدامة اقتصادية أكثر من مجرد تحقيق ربحية سريعة مؤقتة.

1 Supreme Council for Planning, Oman Vision 2040, Oman's Vision 2040 Office, <https://www.2040.om/oman-vision-2040/themes/economy-and-development/> (accessed on 20 November 2019).

1- قطاع التصنيع

تقوم السلطنة حالياً بإعداد وتطوير استراتيجية التصنيع 2040م، تماشياً مع الرؤية الوطنية الجديدة، حيث تطمح في زيادة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، والذي شهد نمواً بمعدل 10% خلال العقد الماضي. وتهدف عمان إلى زيادة القيمة المضافة في التصنيع من 3.2 مليار ريال عماني في عام 2015م إلى 4.4 مليار ريال في 2020م، ثم إلى 9.4 مليار في عام 2030م و20.2 مليار ريال في 2040م، بحيث يزداد المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي في القيمة المضافة من 0.6% في 2015م إلى 6% في 2040م⁽¹⁾. كما تطمح الاستراتيجية إلى زيادة الصادرات الصناعية من 1.9 مليار ريال في 2015م إلى 2.9 مليار ريال في 2020م، ثم إلى 6.2 مليار ريال في 2030م و13.4 مليار ريال في 2040م.

ولتحقيق ذلك، تسعى السلطنة إلى جعل قطاع التصنيع المحرك الرئيسي للتنمية، عن طريق خلق ثقافة صناعية ابتكارية، ودعم البحث العلمي والتطوير، وتشجيع الأنشطة الصناعية التكنولوجية والمعرفية، وتطوير منتجات فريدة لتحسين صحة ورفاهية مواطنيها، ولتسويقها في الأسواق الإقليمية والدولية. وهذا يتماشى مع التطور المرحلي الثابت لقطاع التصنيع العماني، الذي شهد نمواً من 0.8% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1980م إلى 2.8% عام 1998م، ثم إلى 9.3 في المئة عام 2016م.

تعكس استراتيجية التصنيع العمانية تطوراً هيكلياً كبيراً على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى اهتمت ببناء الإطار المؤسسي والتشريعي، حيث تأسست دائرة الصناعة عام 1972م⁽²⁾، ثم صدر أول مرسوم سلطاني رقم 1/1979 كأول قانون مخصص لتشجيع الصناعة وتنظيم أنشطتها، من خلال عدد من التشريعات والاعفاءات الضريبية والجمركية للشركات الصناعية، التي بلغ عددها 357 شركة، توظف 3926 عاملاً بمتوسط راتب سنوي للعامل 1190 ريال عماني.

بدأت المرحلة الثانية في التسعينات بالتركيز على الصناعات التحويلية كأحد القطاعات الواعدة للتنوع الاقتصادي، من خلال زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية، ومنها المحروقات المعتمدة على الغاز الطبيعي، مثل الأمونيا واليوريا والسماد والبتر وكيمياويات، وتأسيس وكالة ضمان ائتمان والصادرات الصناعية عام 1991م، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية عام 1993م، ثم توالى إقامة المناطق الصناعية صحار وريسوت (1992م) ونزوى (1994م) والبريمي وصور (1998م) والمزينة (1999م)، حيث أنشئ فيها ما يزيد على 112 مصنعاً في المنتجات الكيماوية والغذائية، والمستحضرات الصيدلانية والرخام والهندسة الميكانيكية، خلال الفترة من 1996 إلى 2000م⁽³⁾.

شهدت المرحلة الثالثة الحالية تحولاً هيكلياً نحو المنتجات الصناعية، مما أثر على تركيبة القيمة

2 تأسست دائرة الصناعة في وزارة التنمية آنذاك عام 1972م، ثم تحولت إلى المديرية العامة للصناعة ونقلت إلى وزارة التجارة والصناعة بعد إنشائها عام 1974م.

3 Ministry of Commerce and Industry and United Nations Industrial Development Organization, Manufacturing for Wellbeing, 6.

1 Ministry of Commerce and Industry and United Nations Industrial Development Organization, Manufacturing for Wellbeing: The Sultanate of Oman's Manufacturing Strategy 2040 (Muscat: Ministry of Commerce and Industry, 2019), xix.

2- قطاع السياحة

تحاول سلطنة عمان زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، الذي سجل 2.2% فقط في الفترة 2010-2015م. ورغم امتلاك السلطنة للكثير من مقومات السياحة التاريخية والأثرية والطبيعية، مثل الجبال والوديان السواحل النظيفة الهادئة، فإن دخلها من السياحة يعد أقل بكثير من الدول الخليجية الأخرى مثل الإمارات والسعودية وقطر والبحرين، مما جعلها في المرتبة الخامسة بنسبة 4 في المئة تقريباً قبل الكويت من حيث عدد السائحين لدول الخليج، البالغ 49 مليون سائح في عام 2014م⁽²⁾.

وتسعى السلطنة إلى تطوير قطاع السياحة على عدة محاور، أهمها الاستفادة من موقعها الاستراتيجي والاستقرار السياسي والأمن في تطوير سياحة المؤتمرات والمعارض، لتنافس الإمارات والبحرين وقطر، وإقامة عدد من الفنادق والقرى السياحية الفاخرة على شواطئها لجذب أعداد كبيرة من السائحين. قامت السلطنة أيضاً بتعديل الإجراءات لتسهيل استخراج التصاريح لإقامة منشآت وخدمات سياحية بحيث لا تزيد المدة عن 30 يوماً، وكذلك تقديم الدعم المالي والقروض الميسرة طويلة الأجل للتوسع في مجال الخدمات السياحية. كما تسعى السلطنة لخصخصة الإدارة في المنشآت السياحية، وإدخال نظم الحوكمة الرشيدة ومراعاة الاعتبارات البيئية والطبيعية، مثل المحميات الطبيعية.

المضافة للصناعة التحويلية، وظهر هذا جلياً في الابتعاد عن السلع كثيفة العمالة منخفضة التكنولوجيا، مثل الملابس والأقمشة والمنسوجات، والمنتجات المطاطية واللدائنية، والاتجاه نحو المنتجات كثيفة رأس المال ومتوسطة التكنولوجيا، مثل منتجات النفط المكررة والكيماويات، والمعادن اللافلزية، والأغذية والمشروبات. الجدير بالذكر أن المنتجات النفطية المكررة والمنتجات الكيماوية شكلت أكثر من ثلثي القيمة المضافة للصناعات التحويلية عام 2016م، وبالتالي قلّ الاعتماد على أسعار النفط والغاز.

ونتيجةً لهذه الإنجازات، فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية العمانية أعلى معدل نمو، مقارنةً بمثيلاته في الدول الخليجية، ليسجل 10.7% من إجمالي القيمة المضافة في عام 2016م، بينما وصل معدل النمو في قطاع الصناعات التحويلية في البحرين إلى 5.7%، والكويت 0.5%، وقطر 7.7%، والسعودية 6.2%، والإمارات العربية المتحدة 5.3% في المئة في نفس العام⁽¹⁾، ولكي تواصل السلطنة هذا المستوى من النمو، يجب العمل على رفع معدلات الإنتاجية، من خلال سياسات تطبيقية صارمة، في مجالات التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وتطوير المهارات، والاستفادة المثلى من استراتيجيات وفرة الأحجام، لتتمكن الشركات العمانية من تعظيم الاستفادة من السوق الخليجية المشتركة.

1 Figures are based on statistics of the UNIDO, ILO, UN Statistics Division in 2018. Ministry of Commerce and Industry and United Nations Industrial Development Organization, Manufacturing for Wellbeing, 11.

2 The National Program for Enhancing Economic Diversification, Tanfeedh Handbook (Muscat: Supreme Council for Planning, 2017), 60-61.

من 6.6% إلى 10% من العبور الدولي. ورغم زيادة قدرات سلطنة عمان التنافسية في مجالات النقل الجوي والبحري، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من السعودية والإمارات وقطر من حيث عدد أماكن الوصول في العالم، والإجراءات لإقامة الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية، والبنية التحتية التي تخدم هذه القطاعات.

وبنهاية عام 2020م، من المتوقع أن تصل مساهمة قطاع اللوجستيات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 مليار ريال عماني وتزداد الاستثمارات إلى مليار ريال، في حين يرتفع عدد الوظائف من 67,469 في عام 2016م إلى 100,000 وظيفة، وتزيد سعة الموانئ من 3.1 مليون إلى 7 مليون وحدة تعادل 20 قدماً، وتخفيض إجراءات التخليص الجمركي من 7.2 يوم في المتوسط إلى 1.5 يوم، مما يزيد من كفاءة وتنافسية هذا القطاع.

4- قطاع الزراعة والصيد

تبذل سلطنة عمان أيضاً جهوداً كبيرة لاستعادة أهمية قطاع الزراعة والصيد، الذي كان يمثل مصدراً طبيعياً للدخل لما يقرب من 80% من السكان حتى اكتشاف النفط، حيث تهدف إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي خمسة أضعاف، من 225 مليون ريال عماني في 2016م إلى 1.3 مليار ريال عماني في 2023م. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في مجال الصيد، ورفع الإنتاجية من 280 ألف طن في 2016م إلى 1.3 مليون طن في 2023م.

ونظراً لندرة المياه العذبة وعدم إمكانية إنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية، فقد اتجهت السلطنة إلى التركيز على صيد الأسماك، لما تمتلكه

قامت السلطنة أيضاً بتشجيع القطاع الخاص للإسهام في المشروعات السياحية، وزيادة استثماراته لتصل إلى 1.8 مليار ريال عماني في 2020م، لزيادة القدرة على استيعاب أعداد أكبر من السائحين، والمقدر وصولهم إلى 2.7 مليون سائح، وزيادة عدد الوظائف من 24,900 وظيفة في 2016م إلى 45,000 وظيفة في 2020م، مما يرفع معدل مشاركة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي من 749 مليون إلى 1.5 مليار ريال عماني في 2020م⁽¹⁾.

3- قطاع اللوجستيات

تؤكد الإحصائيات أن قطاع اللوجستيات العماني من القطاعات الواعدة التي نمت بمعدل سنوي تعدي 8% بين عامي 2010 و 2016م، وأن مساهمته في الناتج المحلي سوف تتزايد بشكل كبير، خاصة في مجالات النقل والشحن البحري، بعد تشغيل ميناء الدقم بكامل طاقته في السنوات القليلة القادمة. تشير الإحصائيات أيضاً إلى أن 60 في المئة من الأنشطة اللوجستية تتم عبر البحر والبحر، وأن كمية البضائع المصدرة ازدادت من 93 مليون طن إلى 103 مليون طن عام 2015م.

وقد نجحت السلطنة في التغلب على المعوقات التي أدت إلى تدني نسبة مشاركتها السوقية مقارنةً بدول الخليج في النقل الجوي، حيث أنشأت مطار مسقط الدولي الجديد بالسبب، بالإضافة إلى عدد من المطارات الإقليمية في صلالة وصحار وصور، وأدخلت أحدث نظم الملاحة الجوية، مما نتج عنه زيادة في النقل والشحن الجوي بحوالي 33%، كما زادت رحلات النقل الجوي العماني إلى دول الخليج

1 Ibid, 64-65.

وتعمل السلطنة على تعظيم القيمة الاقتصادية للقطاع، والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية، وتطوير الأصول والإمكانات الوطنية، لضمان التميز بعيد المدى، وتعظيم مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعاف المساهمة الحالية، لتصل إلى حوالي 378 مليون ريال عماني في 2023م، بالإضافة إلى توفير ما يصل إلى 2000 فرصة عمل للعمانيين، ومضاعفة الإنتاج من 100 مليون طن في 2016م إلى 147 مليون طن في عام 2023م، ومن المتوقع الوصول إلى معدل نمو مركب بنسبة 9% حتى عام 2030م، ولبوغ هذا الهدف فقد حددت السلطنة 110 مواقع تعدينية لمختلف الخامات، يتم إعدادها للاستثمار على أن تشمل المعادن الفلزية، مثل تصنيع النحاس، خاصةً بعد اكتشاف خام النحاس بكميات تجارية تزيد على 16 مليون طن، والحديد والكروم والنيكل، والمتوقع زيادة إنتاجها من 1.1 طن متري في 2016م إلى 1.8 طن متري في 2023م، والمعادن الصناعية مثل الجبس والحجر الجيري، والغابرو والرخام، والكولين وكوارتز السليكا، ومشاريع الصناعات التكميلية التي تهدف إلى زيادة إنتاج المعادن الصناعية من 100 طن متري في 2016م إلى 138 طن متري في 2030م. ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى حوالي 797 مليون ريال عماني، يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة 99%⁽²⁾.

من شواطئ طويلة علي المحيط الهندي وبحر عمان والخليج العربي. يمثل صيد السمك أهمية كبيرة للتنويع، من حيث قدرته على خلق فرص جديدة من سلاسل القيمة المضافة التي تدعم الاقتصاد الوطني. فهي تدعم صناعة مراكب الصيد الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي يمكن أن تعتمد على تكنولوجيا محلية، وبالتالي تنعش صناعة المراكب القديمة والحرف المهنية المرتبطة بها. يمكن أيضاً تشجيع صناعة تجميد وتخزين الأسماك وتسويقها، كما تدعم صناعة تعليب الأسماك وتصديرها إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مما يدعم الصناعات الصغيرة ويخلق وظائف محلية، وويساهم في سلاسل القيمة المضافة المحلية والعالمية.

5- قطاع التعدين

يعتبر قطاع التعدين من القطاعات الواعدة التي تعظم الاستفادة من الثروة المعدنية. بعد إصدار السلطنة قانوناً جديداً للثروة المعدنية في 19 فبراير 2019م، وفقاً للمرسوم السلطاني السامي رقم 19/2019، والذي يهدف إلى زيادة تنافسية القطاع، للاستثمار وتسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الموافقات التعدينية، بالإضافة إلى "العمل على تجهيز مناطق تعدينية مكتملة الموافقات، وطرحها للتنافس بنظام المزايدة، وفق أسس تكافؤ الفرص والعلانية والشفافية، مع تشديد العقوبات على المخالفين، وتوسيع الصلاحيات للمفتشين لضبط عمليات التعدين وحماية البيئة المحيطة بها، مع التزام القطاع بالمساهمة في تنمية المجتمع المحلي"⁽¹⁾.

1 جريدة الوطن العمانية، "استراتيجية عمان للتعدين ترفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 378 مليون ريال عماني في 2023م"، 23 مايو، 2019، <http://alwatan.com/details/332977>

(دخول في 15 ديسمبر 2019م).

2. تطوير بيئة الأعمال والإطار التشريعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتمد نجاح عملية التنويع الاقتصادي على قدرة السلطنة على تحسين بيئة الأعمال، لمساعدة القطاع الخاص على النمو ولعب دور أكبر في عملية التنمية، وإمكانية تطوير منظومة تشريعية وقضائية تشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، يأتي ذلك في ضوء عدم قدرة الحكومة والقطاع العام على تلبية كل متطلبات تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، بسبب الانخفاض الشديد في عوائد النفط وقلة المدخرات المحلية في المؤسسات المالية والبنوك.

1- تحسين بيئة الأعمال

وضعت الرؤية الوطنية 2040م منظومة التشريع والقضاء والرقابة كأساس للشفافية والمحاسبة والمنافسة، لبناء الثقة في الاقتصاد العماني. فوضعت خطة طموحة تساعد على رفع مؤشرات أداء السلطنة في مدركات الفساد في التصنيف العالمي من 68 بين 178 دولة عام 2017م إلى أفضل 20 دولة عام 2040م، وركيزة استقلال القضاء بمؤشر التنافسية العالمية من 18 بين 140 دولة عام 2018م إلى أفضل 5 دول عام 2040م، وجودة عملية التقاضي في تقرير أداء الأعمال من 110 بين 190 دولة عام 2018م إلى أفضل 10 دول في العالم عام 2040م. هذا يدل على رغبة الحكومة في تشجيع القطاع الخاص، وبالأخص ريادة الأعمال، ووضع السلطنة على خارطة الاستثمار العالمي.

وقد أوضح تقرير البنك الدولي 2020م "Doing Business" أن السلطنة أحرزت المركز 32 بين دول

العالم في سهولة القيام بأنشطة اقتصادية، وأنها تقدمت بالمقارنة بالتقارير السابقة في تصاريح البناء من 52 إلى 47، وتصاريح الكهرباء من 69 إلى 35، وحماية المستثمر من 118 إلى 88، ودفع الضرائب من 12 إلى 11، والتجارة عبر الحدود من 67 إلى 64، في عامي 2017 و 2019م على التوالي⁽¹⁾.

وفي سعي السلطنة لتحسين بيئة الأعمال، فقد صدرت في 2 يوليو 2019م خمسة مراسيم سلطانية خاصة بقوانين الإفلاس، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي، وقانون التخصيص، وقانون الإحصاء والمعلومات، ما يؤكد الحرص على إيجاد بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد على المستوى الدولي. كما تتماشى هذه المراسيم مع الرؤية المستقبلية التي وضعتها السلطنة لاستكمال متطلبات التخطيط الاستراتيجي نحو التنويع الاقتصادي.

ويعد قانون التخصيص أول خطوة نحو إعداد برنامج لخصخصة المشاريع العامة، ونقل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص، وأنه لا بد من الاستفادة السلطنة من الخبرات السابقة في برامج التخصيص في الدول المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، والدول النامية مثل مصر والأرجنتين، والمكسيك وبولندا، لتفادي الأخطار المالية والسوقية، وتعظيم الاستفادة من عوائد التخصيص في تطوير الصناعات الاستراتيجية، والقطاعات الاقتصادية غير النفطية.

ويعد قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ركيزة أساسية لتنويع مصادر الدخل، وذلك من

1 The World Bank, Doing Business Report 2020: Country Report Oman (Washington D C: The world Bank group, 2020), 1-60; and The World Bank, Doing Business Report 2017 (Washington D C: The world Bank group, 2020), 230.

الصادرات، وربط السوق العماني بسلاسل الإنتاج والخدمات العالمية⁽²⁾.

وليمكن القطاع الخاص من القيام بهذا الدور، قامت الحكومة بإصدار قانون الإفلاس الذي يتيح مخارج لعدد كبير من الشركات التي تواجه صعوبات مالية وغيرها، بصورة خارجية عن إرادتها، وترتيب أوضاعها وفقاً للتشريعات الجديدة⁽³⁾. كما تتيح الشراكة مع القطاع العام الفرصة لتغيير سمات وطبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة العمانية، من أن يسعى أصحابها إلى القيام بالمشروعات بشكل يغلب عليه الطابع الشخصي أو العائلي، إلى التركيز على عمل دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات، وتدريب العمالة واتباع أساليب الإدارة الحديثة، ما يؤدي إلى خلق شركات خاصة تتمتع بالكفاءة والإنتاجية العالية والقدرة على قيادة عجلة التنمية.

وقد أسفرت جهود تحسين بيئة الأعمال عن ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتنموية للخطة الخمسية التاسعة (2020-2016م) إلى 60%، وزيادة حجم الاستثمارات في المناطق الحرة حسب خطط التنويع الاقتصادي إلى 15% خلال الفترة نفسها، ما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 30 مليار ريال عماني في عام 2019م، إضافةً إلى تخصيص شركة الكهرباء القابضة، وإدراج شركة مسندم للطاقة في بورصة مسقط للأوراق المالية في 2019م، فإنه من

خلال المشاركة الفعالة للقطاع الخاص، بإمكانية المالية والتكنولوجية والبشرية الهائلة، في مشاريع البنية التحتية الكبرى، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وعملية التنويع الاقتصادي في كافة المجالات، بينما ينظم قانون الاستثمار الأجنبي جذب وتفعيل دور هذا النوع المهم من الاستثمارات، في المنافسة ورفع الكفاءات وزيادة الإنتاجية بين الشركات المحلية والدولية، مما يدعم مكانة السلطنة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية⁽¹⁾.

2- تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية

يتميز القطاع الخاص بقدراته الكبيرة في توفير رؤوس الأموال المحلية، وإنتاج سلع وخدمات تفي باحتياجات السوق المحلية، وتصدير سلع وخدمات عالية الجودة إلى الأسواق الدولية. كما يقوم القطاع الخاص أيضاً بدور حيوي في تمويل وتنفيذ المشاريع التنموية من خلال أساليب تمويلية مبتكرة، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل في قطاعات وصناعات مختلفة.

لذلك استهدفت الرؤية 2040م وضع القطاع الخاص الممكن والاستثمار والتعاون الدولي ضمن أولويات التنمية، من خلال تطوير بيئة أعمال تنافسية، تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي، بينما يقود القطاع الخاص عملية التنمية بالشراكة مع القطاع العام، وإعطاء الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في خلق وظائف جديدة، وبنصيب أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. كما أكدت الرؤية على خلق شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، لتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنويع

2 المجلس الأعلى للتخطيط، رؤية عمان 2040: وثيقة الرؤية الأولية (مسقط: المجلس الأعلى للتخطيط، 2019)، 34-35.

3 علي السندي وزير التجارة والصناعة في مقابلة مع عمان الاقتصادي، "القوانين تفتح أفقاً جديدة أمام المستثمرين وتتيح فرصاً للتمويل المبتكر لمشاريع التنمية"، جريدة عمان، عمان الاقتصادي، 3 يوليو، 2019، 5.

1 حمود المحرزي، "نحو بيئة استثمارية جاذبة"، عمان، عمان الاقتصادي، 3 يوليو، 2019.

المتوقع أيضاً أن توفر خصخصة 3 شركات مملوكة للدولة حوالي 700 مليون ريال عماني على مدى الأعوام الخمس القادمة⁽¹⁾.

3- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة لسلطنة عمان لتعويض النقص في المدخرات المحلية، وضالة الاستثمارات العامة نتيجة لانخفاض عوائد النفط منذ عام 2014م. كما تسهم من الناحية المالية في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحليين وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وتعزز من خلال صادراتها الميزان التجاري والمساهمة في سد العجز في ميزان المدفوعات، مع التقليل من حدة التضخم من خلال توفير السلع والخدمات لتلبية الطلب في السوق المحلي⁽²⁾.

أما من الناحية الاقتصادية، فتتمثل مهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتطورة والمعرفة التقنية وأساليب الإدارة الحديثة، التي يحتاج إليها الاقتصاد العماني، وتوطينها في الشركات المحلية من خلال إنشاء شركات مشتركة مع مثيلاتها الأجنبية، إضافة إلى فتح مشاريع استثمارية كبيرة توفر أعداداً كبيرة من فرص العمل، وترفع مستوى القوى العاملة من الحد المنخفض إلى كفاءة القيام بوظائف ذات قيمة مضافة أكبر، مما يزيد الإنتاج ويعزز قدرة الشركات الوطنية على الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية ذات القيمة العالية⁽³⁾.

1 أمل رجب، "تشريعات ومبادرات تواكب تسارع جهود التنوع"، جريدة عمان، عمان الاقتصادي، 3 يوليو 2019، 5.

2 البلوشي، الاقتصاد العماني، 231.

3 لمرجع السابق، 239.

ويستهدف قانون رأس المال الأجنبي تعزيز مكانة سلطنة عمان كوجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تبسيط إجراءات وتصاريح إقامة المشروعات، وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي على الارتباط بالسوق العمانية، والتوسع في أكثر من صناعة أو مجال اقتصادي تعزيزاً لمبدأ التنوع الاقتصادي. كما يهدف القانون الجديد إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 10.576 مليار ريال عماني في عام 2018م، وتنوع مصادرها، حيث تحتل المملكة المتحدة المركز الأول باستثمارات قدرها 5.274 مليار ريال عماني، تتركز معظمها في قطاعي النفط والغاز، تليها الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 1.23 مليار ريال، ثم الولايات المتحدة بمبلغ 819 مليون ريال، والكويت بمبلغ 441 مليون ريال. أما عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيجب العمل على اتخاذ إجراءات تسمح بالتوزيع العادل لها على معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، أو توجيه معظم الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات الجديدة غير النفطية، حيث يستحوذ النفط والغاز الطبيعي على حوالي 6.141 مليار ريال عماني، وقطاع الوساطة المالية على 1.485 مليار ريال، وقطاع الصناعات التحويلية على 1.268 مليار ريال.

4- التنوع الاقتصادي أولوية قصوى

لجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد

لقد منح تولي جلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في 11 يناير 2020م دفعة جديدة لبرنامج التطوير الاقتصادي بشكل عام، والتنوع الاقتصادي بشكل خاص، حيث أشرف على وضع رؤية عمان 2040م، التي تعد الركيزة الأساسية لكل الخطط التنموية خلال العشرين عاماً القادمة.

التحتية التقليدية لتشمل قطاعات خدمية، مثل التعليم والصحة والسياحة، والخدمات المالية واللوجستية والتعدين، الأمر الذي يساعد على منح فرص استثمارية حقيقية لشركات القطاع الخاص وزيادة دورها في التنمية الاقتصادية.

الثالث: زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية بشكل ملحوظ، بعد تفعيل قانون رأس المال الأجنبي في مطلع شهر يناير 2020م، وما تتمتع به السلطنة من استقرار سياسي وقلة مخاطر صرف العملة، حيث يمثل هذا النوع من الاستثمار آلية فعالة في تكوين رأس المال، ودعم الموازنة العامة للدولة، وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ويحظى برنامج التنويع الاقتصادي بدعم كبير من جلالة السلطان، نظراً لفهمه العميق لأهداف وركائز الرؤية المستقبلية التي تطمح لوضع السلطنة في مصاف الدول المتقدمة، ورغبته في إحداث تغيير حقيقي في المجتمع العماني، من خلال تعميق عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، وكذلك تسريع وتيرة تطبيق البرنامج الاقتصادي لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، الذي وصل إلى 3 مليارات ريال عماني في عام 2019م، وارتفاع نسبة البطالة إلى حوالي 17%، خاصة بين الشباب العماني، والتي تقترب من 49%.

وتوجد مؤشرات واضحة على إمكانية تعافي الاقتصاد العماني مع بداية حكم جلالة السلطان، حيث أدى الانتقال السلس للسلطة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد العماني، وتمثل ذلك في ارتفاع قيمة سندات عمان استحقاق عامي 2047 و 2048م بما يتراوح ما بين 1.3 إلى 1.5 سنت في التعاملات الأوروبية، وأيضاً السندات الأقصر أجلاً استحقاق 2026 و 2027م ما بين 0.4 و 0.6 سنت⁽¹⁾، ومن المتوقع أن تشهد السلطنة تطورات اقتصادية مهمة على ثلاثة محاور:

الأول: تحرير الاقتصاد العماني بدرجة كبيرة بعد تفعيل قانون التخصيص في مطلع شهر يناير 2020م، ما سيؤدي إلى بيع عدد كبير من شركات القطاع العام المملوكة للدولة، وما يترتب على ذلك من تغيير أنماط الإنتاج والتوظيف وترشيد الموارد.

الثاني: التوسع في الشراكات بين شركات القطاعين العام والخاص، والتي ستتعدى مشاريع البنية

1 رويترز، "سندات عمان الدولار ترفع"، العين الإخبارية، اقتصاد، 13 يناير 2020.

<https://al-ain.com/article/oman-dollar-bonds-ris>

خاتمة: النتائج والدروس المستفادة من تجربة سلطنة عمان

على صعيد النتائج

1- قدمت هذه الدراسة عرضاً لأهم ملامح التجربة العمانية في تنوع مصادر الدخل، في ظل الأزمة المالية الحالية التي تشهدها السلطنة والدول الخليجية الأخرى، منذ انخفاض أسعار النفط عام 2014م. وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن سلطنة عمان قد قطعت شوطاً مهماً في تنوع مصادر الدخل، نظراً لقلّة المخزون الاحتياطي في فترة لن تتجاوز القرن، لذا كان التنوع الاقتصادي أحد أهم الأولويات الاقتصادية في الخطط التنموية الخمسية والرؤية الوطنية 2020م، والرؤية 2040م.

2- أوضحت الدراسة أن التجربة العمانية تميزت بالطابع المؤسسي والتشريعي في عملية التنوع الاقتصادي، من خلال دمجها في الرؤية الوطنية والخطط التنموية القومية، بالإضافة إلى الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، على مدار تسع خطط خمسية ورؤيتين تمتدان على مدى أربعين عاماً.

3- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين قدرة السلطنة على التنوع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وارتفاع أسعار النفط بمعدلات ثابتة، وأنه في حال انخفاض أو تذبذب أسعار النفط ينكمش الاقتصاد وتضطر السلطنة إلى تأجيل المشاريع الاقتصادية الكبرى، والتي غالباً ما يكون لها تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- أكدت الدراسة على أن الخطط التنموية الخمسية التي صاحبها ارتفاع في عوائد النفط حققت معظم أهدافها التنموية، والعكس صحيح .

وعلى صعيد الدروس المستفادة

1- اهتمام السلطنة بالاستثمار بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية والسياحة واللوجستيات، من شأنه أن يساعد في سرعة نمو هذه القطاعات وإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، ويجعلها مؤهلة لتكون المصدر الأساسي للدخل القومي، والمحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- أكدت التجربة إدراك السلطنة أنه لا يمكن تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة دون تحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأطر التشريعية والقانونية التي تساعد القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المساهمة بدور أكبر في عملية التنوع الاقتصادي.

3- يجب على السلطنة والدول الخليجية الأخرى تسريع عملية التنوع الاقتصادي في فترات الرخاء، حيث العوائد النفطية الوفيرة التي يمكن إعادة استثمارها في تطوير القطاعات غير النفطية، كما أن عملية التحول الهيكلي للاقتصاد لا بد وأن تتم من خلال بناء قاعدة صناعية قوية، وقطاعات إنتاجية تتمتع بالكفاءة والتنافسية وتكون المصدر الأساسي للدخل القومي.

القسم الثاني: ملف العدد

- تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي والشرق الأوسط
- تقديم الملف

1- التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية: التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج نموذجاً

أ.د. سالي خليفة إسحاق

2- حلف الناتو والأمن البحري في الخليج العربي

د. آليساندرو بوليتي

3- الأمن البحري لدول الخليج: التهديدات والقدرات

د. أشرف محمد كشك

4- الآثار الاقتصادية لتهديدات الأمن البحري في الخليج العربي

د. عمر العبيدلي

تقديم الملف

مع التسليم بتعدد التهديدات الأمنية الإقليمية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن جلّها يندرج ضمن تهديدات الأمن البحري، والتي بلغت ذروتها مع استهداف ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان خلال عام 2019م. صحيح أن الدول البحرية لديها مميزات استراتيجية تناولتها العديد من الأدبيات السياسية، وأبرزها إسهامات ضابط البحرية الأمريكي ألفريد ماهان (1840-1914م)، حيث قام بتأليف ثلاثة كتب شهيرة حول القوة البحرية ودورها بالنسبة لقوة الدولة عموماً، إلا أن الدول البحرية بقدر ما لديها من مميزات، فإنها بالقدر ذاته تواجه تحديات، وهو ما تعكسه مهددات الأمن البحري لدول الخليج في الوقت الراهن، ولا شك أن حماية الأمن البحري كان - ولا يزال - جوهر أمن دول الخليج، الأمر الذي يثير عدة تساؤلات منها: لماذا أصبحت الممرات المائية الدولية مجالاً للتنافس الإقليمي-العالمي؟ وأين تقع منطقة الخليج العربي، التي تشرف على أذرع مائية مهمة، ضمن هذا التنافس؟ ما هي تداعيات تهديدات الأمن البحري لدول الخليج؟ وما هي قدرات هذه الدول لمواجهتها؟

وللإجابة على تلك التساؤلات وغيرها، فقد تم تخصيص ملف هذا العدد من دورية "دراسات" لتناول قضية الأمن البحري من أربع زوايا مختلفة، يقدمها أربعة من الخبراء المتخصصين، كلٌّ في مجال تخصصه، المساهمة الأولى بعنوان "التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية: التحالف البحري العسكري بقيادة الولايات المتحدة لتأمين الملاحة في الخليج نموذجاً"، وتقدمها الدكتورة سالي إسحاق

خليفة، وتستهدف هذه الدراسة تحليل التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية، التي كانت - ولا تزال - من مقومات النفوذ والتأثير الدولي، بالإضافة إلى دورها في تحقيق توازن القوى الإقليمي، ومحددات لطبيعة النظام العالمي في الوقت ذاته، وتندرج الدراسة من العام إلى الخاص حيث تتناول واقع ومسارات ذلك التنافس على المستوى الدولي، ثم تتناول التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي كجزء أساسي من ذلك التنافس، وذلك من خلال محورين أساسيين، يتناول الأول: ملامح التنافس الدولي بين روسيا والصين والولايات المتحدة، بينما يتناول الثاني: التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي. أما المساهمة الثانية، فيقدمها الدكتور أليساندرو بوليتي بعنوان: "حلف الناتو والأمن البحري في الخليج العربي"، وتتناول خبرة الحلف في مجال الحفاظ على الأمن البحري، انطلاقاً من القدرات المتاحة لدى الحلف من ناحية، والخبرة التي يحظى بها في هذا المجال من ناحية ثانية، وتستهدف الدراسة إلقاء الضوء على موقع الأمن البحري ضمن العقيدة العسكرية للحلف عموماً، من خلال تحليل الوثيقة الشاملة للأمن البحري، الصادرة عن الحلف عام 2011م، فضلاً عن دور الحلف تجاه مواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والدور المتوقع منه تجاه تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي.

بينما يقدم المساهمة الثالثة: الدكتور أشرف كشك بعنوان: "الأمن البحري لدول الخليج: التهديدات والقدرات"، وتتضمن محورين أساسيين، الأول:

تهديدات الأمن البحري لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية، وتتمثل في تهديدات الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، فضلاً عن التواجد الإيراني في محيط مضيق باب المندب، بالإضافة إلى تهريب المخدرات وأعمال القرصنة، أما المحور الثاني، فيتناول الآليات التي انتهجتها دول الخليج للحفاظ على الأمن البحري، سواءً على مستوى الأمن الذاتي أو على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى شراكاتها الدولية، وتسعى الدراسة عموماً لإبراز الخبرات التي اكتسبتها دول الخليج في مجال الحفاظ على الأمن البحري، مع تقديم عدة مقترحات لتطوير تلك القدرات.

أما المساهمة الرابعة، فيقدمها الدكتور عمر العبيدي بعنوان: "الآثار الاقتصادية لتهديدات الأمن البحري في الخليج العربي"، وتتضمن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تهديدات الأمن البحري لدول الخليج العربي، سواءً ما قبل عام 2019م أو خلال ذلك العام، وتبدأ الورقة بمناقشة مفاهيم عامة تؤطر للعلاقة بين الأمن البحري والاقتصاد عموماً، ثم تتناول مهددات الأمن البحري لدول الخليج خلال ذلك العام، وصولاً إلى تناول الآثار الاقتصادية لتهديد الأمن البحري. وتخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات المهمة لصانع القرار للحد من التداعيات المستقبلية لتهديدات الأمن البحري.

1- التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية

التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج بقيادة الولايات المتحدة نموذجاً

أ.د. سالي خليفة إسحاق⁽¹⁾

ملخص:

بشكل غير مسبوق ولأسباب عديدة، الأمر الذي انعكس وبشكل واضح على مضامين استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى، خاصةً الولايات المتحدة والصين، وطرح روسيا مبادرات للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

والثانية: من أجل التقييم الصحيح للقرارات الاستراتيجية بشأن أمن الخليج العربي عموماً، ومنها أمن الملاحة البحرية على نحو خاص، يتعين الأخذ في الاعتبار مستجدات دوائر ثلاث هي: الوضع الداخلي في الولايات المتحدة، والسياق الإقليمي لمنطقة الخليج العربي، والإطار الدولي.

والثالثة: رغم سعي كل من روسيا (من خلال المبادرة الروسية) والصين (من خلال طريق الحرير الجديد) لمناوئة الدور الأمريكي، سواءً بالنسبة للممرات المائية الدولية أو الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي عموماً، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الولايات المتحدة لاتزال هي الضامن الرئيسي لأمن الخليج العربي، بغض النظر عن التصريحات التي تتناول إمكانية

تستهدف هذه الدراسة تحليل التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية، والتي كانت – ولا تزال – من مقومات النفوذ والتأثير الدولي، بالإضافة إلى دورها في تحقيق توازن القوى الإقليمي ومحددات لطبيعة النظام العالمي في الوقت ذاته، وتدرج الدراسة من العام إلى الخاص، حيث تتناول واقع ومسارات ذلك التنافس على المستوى الدولي، ثم تتناول التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء أساسي من ذلك التنافس، وذلك من خلال محورين أساسيين: يتناول الأول ملامح التنافس الدولي بين روسيا والصين والولايات المتحدة، بينما يتناول الثاني: التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية هي:

الأولى: مع أن البحار – كانت ولا تزال – ركيزة للقوة والنفوذ العالمي، إلا أنه لوحظ زيادة وتيرة التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية إبان السنوات الأخيرة،

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة البريطانية بمصر.

انخرطت القوى الكبرى، كالصين وأوروبا تحديداً، في أمن هذه المنطقة، من ناحية أخرى. وتكتسب هذه التساؤلات وجاهتها من طبيعة التصريحات الأمريكية التي سبقت بدء العملية العسكرية الدفاعية بالخليج العربي، ومن طبيعة الدور الذي أعلنت الولايات المتحدة الاضطلاع به في هذه العملية، ونتيجةً للجدل الذي أثارته تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن ضرورة تحمل كلٍّ من الصين – بصفتها منتفعاً رئيسياً من الممر المائي الحيوي – أو الشركاء الأوروبيين، لقدر من العبء في الأمن البحري للخليج العربي.

وتأسيساً على ما سبق، تتناول هذه الورقة بالدراسة ملامح التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية، كشرايين حياة للتجارة الدولية، والتداعيات الاستراتيجية والاقتصادية لهذا التنافس، وذلك من خلال قسمين أساسيين. يركز القسم الأول على ملامح التنافس الدولي بين روسيا والصين والولايات المتحدة من خلال تحليل: أولاً، المشروعات الروسية لتعزيز الملاحة البحرية في الطريق القطبي الشمالي، والتعاون الروسي الصيني في هذا الشأن من خلال إعلان التعاون عبر الطريق القطبي الحريري، وهذا مقابل التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية. ثانياً، مشروعات الصين لإحياء ما اصطلح على تسميته بطريق الحرير الجديدة، أو مبادرة الحزام والطريق، وخطط الصين لربطها سواءً بالطريق القطبي أو بطرق التجارة التقليدية في كل من الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى والجنوبية، وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع هذه المستجدات. أما القسم الثاني، فيتناول بالتحليل التحالف الأمريكي العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي، مع بيان الوضع الاستراتيجي المتميز للولايات المتحدة في المنطقة، ومناقشة مظاهر التنافس الدولي فيها، انتهاءً بإيضاح دلالات هذا التنافس.

انحسار ذلك الدور مستقبلاً، إلا أن تطور الشراكة الخليجية-الأمريكية ربما يتطلب المزيد من الانخراط الأمريكي لوضع حد لأزمات الأمن الإقليمي الراهنة، فضلاً عن تطوير القدرات الدفاعية الخليجية.

مقدمة

بعدما تصاعد الحديث عن تراجع أهمية الجغرافيا في عصر العولمة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، جاء تجدد التنافس الدولي خلال العقد الماضي، بين القوى الكبرى والصاعدة في النظام العالمي، على خلق وإحياء ممرات مائية دولية والعمل على بسط النفوذ عليها، وعلى المناطق الجغرافية المحيطة بها، ليؤكد أهمية الجغرافيا والاقتصاد، سواءً في توازنات القوى أو في العلاقات السياسية والاستراتيجية الدولية. بالمثل، يلقي هذا التنافس بظلاله على الممرات المائية والطرق التجارية التقليدية ذات الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية، الثابتة في العلاقات الدولية المعاصرة، وعلى رأس هذه الممرات يأتي الممر المائي الحيوي من الخليج العربي فشمال المحيط الهندي فمضيق باب المندب والبحرين الأحمر والمتوسط. وهنا يثار تساؤل مهم حول الدلالات الجيوسياسية والاقتصادية لهذا التنافس الدولي؛ على توازنات القوى الدولية عموماً، وعلى الملاحة في الخليج العربي والشرق الأوسط خصوصاً. ولعل تزامن هذا التنافس مع تجدد حالة التوتر الإقليمي، وما تبعها من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها لتحالف بحري عسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي منذ مطلع نوفمبر 2019م، يؤكد الأهمية الحيوية لهذا الطريق من ناحية، وي طرح في الوقت نفسه عدداً من التساؤلات المهمة بشأن طبيعة

أولاً: التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية

1. روسيا والطريق القطبي (طريق بحر الشمال (Northern Sea Route)

تشارك عدة دول في الطريق القطبي، وهي الدول نفسها المكونة للمجلس القطبي Arctic Council، وهي كندا وفنلندا والدنمارك (جرينلاند) وأيسلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة (من خلال ولاية ألاسكا)، إلا أن روسيا وحدها تتحكم بالنصيب الأكبر من الطريق، فيما يقدر بـ 40% من امتداده.

وقد ساهمت التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري في التوسع التدريجي في النقل التجاري البحري من خلال الطريق القطبي، ومن ثم في زيادة اهتمام دول المجلس القطبي، وعلى رأسها روسيا، بالإمكانيات الاقتصادية والجيوسياسية العديدة الكامنة في هذه المنطقة، ليس فقط لأهمية المنطقة كممر مائي دولي بديل، وإنما أيضاً لأن عدداً من التقارير الرسمية (كتقرير المسح الجيولوجي للولايات المتحدة USGS لعام 2008م) كشف عن غنى المنطقة بالموارد الطبيعية من الغاز الطبيعي والبتترول، إلى جانب إمكانيات استخراج المعادن النفيسة منها كالذهب والزنك والنيكل والحديد.

أما من الناحية الاقتصادية، فتكمن أهمية الطريق القطبي في كونها بديل أقصر وأوفر للنقل التجاري من آسيا والشرق الأقصى إلى شمال أوروبا والولايات المتحدة، لأن الطريق التقليدي المار بمضيق ملقا والبحر الأحمر، ثم قناة السويس فالبحر المتوسط، يقدر طولها بـ 21,000 كيلومتر، ووقت ترانزيت يقدر بـ 48 يوماً، مقابل 14,000

كيلومتر ووقت ترانزيت يقدر بـ 34 يوماً في حال الطريق القطبي. والواقع أن هناك تباين كبير في نتائج الدراسات الاقتصادية حول إمكانيات التوسع المستقبلي في الطريق القطبي، خاصةً من جهة فرصة تحويل التجارة من البحر الأحمر وقناة السويس إلى الطريق القطبي خلال القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾، أخذاً في الاعتبار أنه حتى يومنا هذا تخلو الطريق القطبي من الثلوج لثلاثة أشهر فقط من العام. مع هذا، يتوقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يتزايد معدل المرور في الطريق القطبي إلى أربعة أضعاف (من 20 مليون طن خلال 2019م إلى 80 مليون طن بحلول عام 2024م)، مشيراً إلى أن هذا التوقع "واقعي ويستند لحسابات دقيقة"⁽²⁾. وتشير الإحصاءات السنوية إلى ازدياد معدل السفن العابرة للطريق القطبية عاماً تلو الآخر، خاصةً في ضوء ترحيب الصين وكوريا الجنوبية وعدد آخر من الدول الآسيوية بمشروعات تطوير الطريق القطبي، لما لها من قيمة اقتصادية في النقل البحري المباشر من الشرق الأقصى إلى شمال أوروبا. فبحسب إحدى الدراسات التي رصدت الإحصاءات في هذا الشأن، قُدر عدد السفن والقطع البحرية العابرة للطريق القطبية بـ 11 ألف سفينة عام 2014م، وهو ما يمثل 9% تقريباً من حركة مرور السفن العالمية في العام نفسه، وإن كان أغلب هذه السفن يقوم حالياً إما بنقل الموارد الطبيعية المستخرجة

1 Nathanael Melia, Keith Haines and Ed Hawkins (July 2017), "Future of the Sea: Implications from Opening Arctic Sea Routes, UK Government: Foresight Future of the Sea Report, p.14.

2 Nastassia Astrasheuskaya and Henry Foy (28 April 2019). "Polar Powers: Russia's Bid for Supremacy in the Arctic Ocean", Financial Times, <https://www.ft.com/content/2fa82760-5c4a-11e9-939a-341f5ada9d40> (accessed: 19 November 2019).

ج- امتلاك روسيا لأكبر أسطول من كاسحات الثلج Icebreakers اللازمة لضمان الملاحة البحرية في الطريق القطبي، مع عملها المستمر على تعزيزه ليصل حجمه إلى 35 قطعة بحلول عام 2035م. ويلاحظ في هذا الشأن أن روسيا تتمتع بتفوق منقطع النظير عن جميع أعضاء المجلس القطبي في حجم وحدانية أسطولها من كاسحات الثلج. فيذكر أنه خلال شهر أبريل 2019م، أعلنت الولايات المتحدة طلبها كاسحة ثلج يقدر ثمنها بـ 746 مليون دولار لن تستلمها قبل عام 2024م، فيما وُصف من الأدميرال كارل شولتس، قائد حرس السواحل الأمريكي، بعملية الشراء اللازمة في ضوء "التنافس الدولي للقوى الكبرى وما يتطلبه ذلك من تواجد أمريكي في المنطقة القطبية"⁽⁴⁾.

د- بالإضافة إلى ذلك، تبلور ملامح التعاون الروسي الصيني لإحياء الطريق القطبي، حيث لا تساند الصين فقط الخطط الروسية لزيادة معدل الملاحة عبر الطريق، بل قامت بربطه بمشروع طريق الحرير. فيذكر أن الصين أصدرت ورقة سياسات للمنطقة القطبية في يناير 2018م، واصفة فيها الطريق القطبي بـ "الطريق القطبي الحريري" Polar Silk Road، وكان أول مؤشرات التعاون بين البلدين، بعد صدور ورقة السياسات هذه، هو توقيع اتفاق لتأسيس مركز أبحاث صيني روسي للمنطقة القطبية في أبريل 2019م.

من المنطقة القطبية، أو برحلات تتميز بطبيعة إقليمية استكشافية عن كونها رحلات دولية للنقل التجاري⁽¹⁾.

ومن أهم مظاهر خطط روسيا لبسط نفوذها على الطريق القطبي الشمالي، وظهورها كعامل جديد في التنافس الروسي الأمريكي، الحقائق التالية:

أ- أن أكثر من عُشر استثمارات روسيا عالمياً يتركز حالياً في المنطقة القطبية، وذلك بحسب تصريح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر خاص عن الحوار والتعاون الإقليمي في المنطقة القطبية، عُقد في مدينة بطرسبرج خلال الفترة 9-10 أبريل 2019م.

ب- تقوم روسيا بتعزيز وجودها العسكري في المنطقة عبر سبع قواعد عسكرية، إلى جانب نشرها لأجهزة رادار وأنظمة دفاع صاروخي متطورة لتأمين الملاحة في الطريق، ولتأكيد النفوذ الروسي فيها. فبحسب وصف وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، تمثل الطريق القطبي "شريان النقل الوطني" لروسيا⁽²⁾. وتثير هذه الترتيبات العسكرية حفيظة عدد من الدول الأوروبية، حيث اتهم وزير الدفاع البريطاني غافين ويليامسون روسيا في سبتمبر 2018م بعسكرة المنطقة، وجاء هذا الاتهام بالتزامن مع إعلان بريطانيا استراتيجية دفاعية خاصة بالمنطقة القطبية⁽³⁾.

4 Navy Times Staff (27 April 2019). "NAVSEA: Up to \$1.9 billion deal for Coast Guard's new icebreaker fleet" <https://www.navytimes.com/news/your-navy/2019/04/27/navsea-up-to-19-billion-contract-for-coast-guards-new-icebreaker-fleet/> (accessed: 19 November 2019).

1 Nathanael Melia, Keith Haines and Ed Hawkins (July 2017), op.cit., p.15.

2 Nastassia Astrasheuskaya and Henry Foy (28 April 2019), op.cit.

3 Ibid.

أحد هذه التحليلات الحديثة والصادرة عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية على هذا التفسير من واقع أن نوعية التكنولوجيا والتسهيلات التي أضحت الصين تمتلكها بالمنطقة القطبية تُظهر إمكانات استخدامها في مجالات غير مدنية⁽²⁾.

2. مشروع الحزام والطريق وتجدد التنافس الصيني الأمريكي

عندما طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق في عام 2013م، كانت تضم آسيا وأوروبا فقط، وذلك من خلال العمل على جناحين للطريق، أحدهما بري يمر في وسط آسيا وأوروبا، والآخر بحري يمر بدول جنوب آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي، إضافةً إلى كينيا وجيبوتي على الساحل الشرقي لأفريقيا، فالبحر الأحمر ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط. ولا شك أن الترحيب الكبير الذي لاقاه هذا المشروع في الدول التي يمر بها، إلى جانب مروره في مناطق ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، قد أثار مخاوفها من حدود طموحات الصين العالمية⁽³⁾، خاصةً بعد حصول الصين على تسهيلات عسكرية بجيبوتي، تهدف منها إلى توفير الدعم اللوجستي، وتأمين الملاحة في الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق. ويُذكر أن المشروع لا يلقى ترحيباً واسعاً فقط من الدول الآسيوية والأفريقية المار بها، وإنما أيضاً من

وواقع الأمر أن اهتمام الصين بالطريق القطبي يرجع إلى تسعينات القرن العشرين، وإن كانت أهم المظاهر العملية لانخراط الصين في المنطقة قد بدأت مع تأسيسها لأول محطة بحثية لها في المنطقة القطبية عام 2004م، في سفالبارد بالنرويج، ثم حصول الصين على صفة مراقب في المجلس القطبي عام 2011م، وما تبع ذلك من امتلاك الصين لأول كاسحة ثلوج، سابقة بذلك أغلب دول المجلس القطبي أنفسهم، ثم تأسيس الصين وروسيا مركزاً للأبحاث والهندسة في المنطقة القطبية في 2016م، بهدف تطوير آليات الوصول للموارد الطبيعية هناك، ثم تكثيف عمل الشركات العالمية الصينية في المنطقة القطبية، سواءً في مجالات تطوير البنية التحتية أو في استخراج وتسييل الغاز⁽¹⁾، وأخيراً إصدار الصين ورقة السياسات في يناير 2018م لتبلور رؤيتها بخصوص الطريق القطبي، وكيفية ربطها كطريق تخدم مشروعها العملاق "الحزام والطريق".

وقد ترجمت الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية الاهتمام الصيني بالمنطقة والتعاون المتطور بين الصين وروسيا، في ضوء التنافس الدولي بين الغرب عموماً من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى. فرغم تركيز التعاون الصيني الروسي في المنطقة القطبية على الأمور الاقتصادية والبحرية، فإن أغلب التحليلات الأوروبية والأمريكية في هذا الشأن تعزي الاهتمام الصيني بالمنطقة القطبية، لسياستها الهادفة لمد نفوذها السياسي والاستراتيجي خارج آسيا، ودلل

2 Cecile Pelaudeix (December 2018). "Along the Road: China in the Arctic", European Union Institute for Security Studies, Brief No.13, <https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief%2013%20Arctic.pdf>, pp.1-3. (accessed: 19 November 2019).

3 Amar Bhattacharya (April 2019). "China's Belt and Road: The New Geopolitics of Global Infrastructure Development", Brookings, <https://www.brookings.edu/research/chinas-belt-and-road-the-new-geopolitics-of-global-infrastructure-development/> (accessed: 19 November 2019).

1 Mathew J. L. Ehret (3 May 2019). "Silk Road Extends to Arctic and Beyond", Asia Times, <https://www.asiatimes.com/2019/05/opinion/silk-road-expands-to-arctic-and-beyond/> (accessed: 19 November 2019).

أنذاك دول القارة على استقلالها من الامبراطوريات البرتغالية والإسبانية، وأكدت الولايات المتحدة سياسة مد نفوذها لهذه المنطقة بموجب مبدأ مونرو. ولعل تصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، جون بولتون، في أبريل 2019م، بقوله "مبدأ مونرو حي وسليم"⁽³⁾، يعد ترجمة للقلق الأمريكي مما تطلق عليه الولايات المتحدة الأمريكية "دبلوماسية اليوان" التي تتبعها الصين في مد طريق الحرير لدول أمريكا الوسطى والجنوبية.

نسقت الصين انخراطها الإقليمي في أمريكا اللاتينية منذ عام 2015م، عبر منتدى "الصين ومجتمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي" The China-Community of Latin American and Caribbean States، وهو المنتدى الذي لا يضم عضوية كلٍّ من الولايات المتحدة وكندا. وساهمت سياسة الصين الدؤوبة – على تثبيت موطن قدم لها في القارة الأمريكية الجنوبية – في تعزيز علاقاتها الثنائية بعشر دول من أمريكا اللاتينية، وحصولها على تأييد رسمي لمبادرة الحزام والطريق من تسع دول أخرى. ومن أهم ملامح اختراق الصين لهذه المنطقة، ومن ثم صعودها كعامل جديد في التنافس الصيني الأمريكي، الحقائق التالية:

أ- توقيع الصين لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع دول القارة، بدءاً من الاتفاق الصيني مع كوستاريكا في عام 2010م، الذي أضحت بموجبه كوستاريكا من وقتها مدخلاً استراتيجياً

عدد من الدول الأوروبية شمال البحر المتوسط، التي ترى في التعاون مع الصين فرصة للنمو الاقتصادي. أهم مؤشرات ذلك هو انضمام 13 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي من وسط وشرق أوروبا للمبادرة، تبعهم توقيع اليونان في أغسطس 2018م والبرتغال في يناير 2019م لمذكرات تفاهم رسمية، ليصبحوا أعضاء في مبادرة الحزام والطريق، وأخيراً وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم طموحة مع الصين في مارس 2019م، لتصبح عضواً رسمياً في المشروع، رغم ما تردد عن قلق الولايات المتحدة من هذا التعاون، وكذلك رغم اجتماع المجلس الأوروبي وقتها لمناقشة استراتيجية أوروبية موحدة للتعامل مع الصين⁽¹⁾ انتهت بإصدار المفوضية الأوروبية لورقة سياسات بعنوان "ربط أوروبا وآسيا"⁽²⁾، وهي وثيقة تستند إلى المبادئ والمعايير المؤسسية الغربية، دون ذكر مبادرة الحزام والطريق.

إلا أن طموح الصين في مد نفوذها العالمي دفعها إلى تطوير مبادرة الحزام والطريق لتمتد إلى مناطق جغرافية أوسع من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، كربطها بين المبادرة والطريق القطبي كما تقدم، وتوسيع نطاقها ليشمل دول أمريكا اللاتينية. وقد أثار مد الصين لمشروع الحزام والطريق إلى قارة أمريكا الجنوبية حفيظة الولايات المتحدة، التي رأت في ذلك اختراق لأحد مناطق نفوذها التقليدي منذ عشرينات القرن التاسع عشر، عندما حصلت

1 Valbona Zeneli (3 April 2019). "Italy Signs on to Belt and Road Initiative: EU-China Relations at Crossroads?", The Diplomat, <https://thediplomat.com/2019/04/italy-signs-on-to-belt-and-road-initiative-eu-china-relations-at-crossroads/> (accessed: 19 November 2019).

2 EU (2019). "Connecting Europe and Asia", https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/50708/connecting-europe-and-asia-building-blocks-eu-strategy_en (accessed: 2 December 2019).

3 Alberto Belladonna (23 October 2019). "Central America between China and the United States", Commentary, Milan: ISPI, <https://www.ispionline.it/en/publicazione/central-america-between-china-and-united-states-24236> (accessed: 20 November 2019).

والجنوبية، بوتيرة متسارعة خلال سنوات قليلة. والمثال المهم على ذلك هو التوسع الكبير في التبادل التجاري الصيني مع دول غواتيمالا وهندوراس، الذي ازداد بنسبة 300% و750% على التوالي في الفترة بين عامي 2006 و 2016م، مما رفع الصين لمرتبة ثاني أكبر شريك تجاري لهاتين الدولتين⁽²⁾. وإجمالاً، تعد الصين حالياً الشريك التجاري الثاني لدول القارة مجتمعة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والشريك التجاري الأول لدول البرازيل وتشيلي وبيرو⁽³⁾.

د- عملت الصين على تكثيف الإقراض لدول القارة لأغراض التنمية وتطوير البنية التحتية، والذي قدر بأكثر من 150 مليار دولار منذ عام 2005م. أيضاً، تتوسع الصين بصفة مستمرة في حجم استثماراتها المباشرة، في مجالات البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات، في عدد من دول القارة، ومن أهم علامات هذا التوسع حصول شركة هواوي الصينية للاتصالات في الحصول على عقود إنشاء شبكات الاتصالات في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، وهو ما يثير مخاوف الولايات المتحدة مما تصفه بالتوسع الهجومي الذي يحمل في طياته دلالات أمنية للولايات المتحدة نفسها، أهمها إمكانية إخضاع قطاع الاتصالات بالقارة لمراقبة صينية⁽⁴⁾. يضاف إلى ذلك خطط الصين

لاختراق الشركات العالمية الصينية غير المباشر لأسواق أمريكا الوسطى والولايات المتحدة نفسها، بفضل عضوية كوستاريكا في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى CAFTA⁽¹⁾.

ب- توقيع اتفاقيات ثنائية بين الصين من ناحية ودول أمريكا الوسطى والجنوبية من ناحية أخرى تحت مظلة مشروع الحزام والطريق، وتسمح هذه الاتفاقيات للشركات الصينية بتطوير البنية التحتية الخاصة بالطرق والموانئ التجارية لتسهيل التجارة بين الصين ودول المنطقة. الجدير بالذكر في هذا الشأن أن أولى الدول في أمريكا اللاتينية الموقعة لاتفاق مع الصين تحت مظلة الحزام والطريق كانت بنما، بعدما أسست علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 2017م، نظراً للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لقناة بنما في حركة التجارة العالمية من الشرق إلى الغرب، وأصبحت بنما منذ ذلك الحين أكبر الدول المستقبلية للاستثمارات الصينية في القارة الجنوبية بأكملها، مع الأخذ في الاعتبار الاستثمارات الصينية التي تم ضخها لتطوير أكبر الموانئ التجارية بنما في جزيرة مارجريتا. إلى جانب هذا، تؤسس بعض هذه الاتفاقيات لمناطق اقتصادية خاصة تسمح أيضاً بتصنيع وبيع المنتجات الصينية في القارة، مثال ذلك المنطقة الاقتصادية الخاصة في "بورتو ليمون" بكوستاريكا، التي تم الاتفاق عليها في سبتمبر 2019م.

ج- عمل الصين المستمر على زيادة معدلات التبادل التجاري بينها وبين دول أمريكا الوسطى

1 الكافتا هو اتفاق التجارة الحرة بين دول كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا. وهندوراس ونيكاراغوا وجمهورية الدومينيكان، والولايات المتحدة الأمريكية.

2 Alberto Belladonna, op.cit.

3 Katherine Koleski and Alec Blivas (17 October 2018). "China's Engagement with Latin America and the Caribbean", Washington D.C.: US-China Economic and Security Review Commission, https://www.uscc.gov/sites/default/files/Research/China%27s%20Engagement%20with%20Latin%20America%20and%20the%20Caribbean_.pdf, pp.3-4, (accessed: 20 November 2019).

4 Katherine Koleski and Alec Blivas, op.cit., pp.3-4.

قوية لأهمية الجغرافيا والتغلغل الاقتصادي في إعادة تشكيل العلاقات السياسية الدولية، وفي توازنات القوى بين الأقطاب الدولية.

2- إن خطط الصين وروسيا لتحويل قدر من التجارة الدولية عبر الطريق القطبي الشمالي كطريقٍ بديل ذي قيمة اقتصادية، سواءً في تكاليف النقل أو في الفترة الزمنية، هو في الواقع أمر ينصرف إلى عمليات التجارة المباشرة بين الشرق الأقصى وشمال أوروبا، دون توقف السفن للنقل التجاري في مناطق جنوب وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط. لهذا لاتزال طرق التجارة التقليدية تحتفظ بأهمية اقتصادية وجيوسياسية كبيرة، نظراً لعظم حجم التبادل التجاري - تحديداً في التجارة في السلع غير النفطية - بين مناطق جنوب غرب آسيا والخليج العربي والشرق الأوسط فجنوب أوروبا.

3- إن تحويل قدر من التجارة الدولية عبر الطريق القطبي الشمالي هو أمر لا يزال قيد الدراسة والتطوير، ويعتمد على تكهنات علمية بشأن التغيرات المناخية المتوقعة خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات القوى الكبرى على امتلاك معدات باهظة التكاليف، ككاسحات الثلوج العملاقة وسفن التأمين اللازمة لضمان سلامة رحلات النقل البحري، عبر مسافات ليست بالقصيرة ولا بالأمنة بالقرب من القطب الشمالي، وهو ما يعني إضافة في تكاليف تشغيل هذا الطريق تنتقص من قيمة الوفرة الاقتصادي التي يمكن أن يحققها.

المستقبلية لزيادة استثماراتها في أمريكا اللاتينية لتصل إلى 2 تريليون دولار خلال العشرين عاماً القادمة، لتوجه بصفة أساسية لقطاعات النقل والطاقة بما يخدم وتيرة التبادل التجاري بين الصين والمنطقة⁽¹⁾.

هـ- أخيراً، تعمل الصين على تعزيز علاقاتها السياسية والعسكرية مع دول القارة، من خلال زيادة معدلات التبادل العسكري، والتوسع التدريجي في مبيعات السلاح، وتوسيع نطاق التعاون العسكري، ليشمل العمليات العسكرية غير التقليدية⁽²⁾، مما يسمح للصين تدريجياً بتثبيت قدم استراتيجية بالمنطقة التي طالما اعتبرتها الولايات المتحدة فناءها الخلفي.

يُستنتج من هذا العرض لتجدد التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية عددٌ من الدلالات، أهمها:

1- في سعي الصين وروسيا كقوى كبرى صاعدة في النظام الدولي لإعادة رسم خريطة طرق التجارة الدولية، تكتسب الممرات المائية الدولية أهمية جيوسياسية واستراتيجية مضاعفة، تماثل دون مبالغة أهميتها في عهد التنافس الاستعماري. فبعدما تراجع الحديث عن أهمية الجغرافيا بين دارسي العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يُثبت التنافس الدولي على التحكم وبسط النفوذ الاقتصادي على الممرات المائية الدولية والمناطق المحيطة بها، عودة

1 Fermin Koop (25 April 2019). "Belt and Road: the New Face of China in Latin America", Dialogo Chino, <https://dialogochino.net/26121-belt-and-road-the-new-face-of-china-in-latin-america/> (accessed: 19 November 2019).

2 Katherine Koleski and Alec Blivas, op.cit., pp.3-4.

ثانياً: التحالف البحري العسكري الدولي لتأمين الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

في سياق هذه الخلفية عن التنافس الدولي على الممرات المائية الدولية، الذي تنامت وتيرته خلال العقد الماضي، يمكن مناقشة وتفسير واستنتاج دلالات الاهتمام الدولي الذي شهدته منطقة الخليج العربي خلال عام 2019م، بعد عدة أشهر من سلسلة من الاعتداءات على سفن تجارية وناقلات نفط قرب مضيق هرمز والخليج العربي، اتهمت إيران بالوقوف خلفها، وهو الاهتمام الذي كُمل بمبادرة الولايات المتحدة إعلان قيادتها لتحالف بحري عسكري ذي طبيعة دفاعية، لتأمين ومراقبة الملاحة البحرية في الخليج العربي، في نوفمبر 2019م. وتشارك ست دول في هذه العملية العسكرية، التي أطلقت عليها الولايات المتحدة اسم "بناء الأمن المائي الدولي" أو International Mari-Sentinel؛ هي: المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين والمملكة المتحدة، وأستراليا وألبانيا. وتغطي العملية النطاق البحري الممتد من الخليج العربي ومضيق هرمز إلى بحر عُمان ومضيق باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وبحسب تصريحات مارك إسبر، وزير الدفاع الأمريكي، فإن العملية تبدأ مهامها بالتركيز على حماية السفن التي تحمل العلم الأمريكي، لتمرير سلام في هذه الممرات المائية المضطربة، وقد يشمل هذا مراقبة جوية باستخدام طائرات بدون طيار، وإبقاء بعض القطع البحرية الحربية بالجوار

4- إن توسّع الصين في مشروع الحزام والطريق، ليطال مناطقاً لطالما اعتبرت الولايات المتحدة حيوية لمصالحها القومية، سواءً في الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا الوسطى واللاتينية، له دلالات كبيرة على مظاهر وطموح الصعود الصيني العالمي من ناحية، وعلى تحويل الولايات المتحدة نظرها لآسيا لتهتم بالتعامل مع هذا الصعود كضرورة سياسية واقتصادية من ناحية أخرى. ولعل هذا الاهتمام المتزايد بالصعود الآسيوي هو ما دفع العديد من المحللين السياسيين خلال العقد الماضي لاستبيان طبيعة التحول الأمريكي نحو آسيا، خاصةً من جهة احتمالات ما يتطلبه هذا التحول من تقليص الانخراط الأمريكي التقليدي في الخليج العربي والشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة هنا، قبل مناقشة التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حقيقة أنه على الرغم من الخطط الروسية لتطوير الطريق القطبي، وخطط الصين لتطوير طريق الحرير، فإن الطريق البحري التقليدي الممتد من جنوب آسيا للمحيط الهندي، للبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط، يعتبر من أهم وأقصر الطرق البحرية الواصلة بين الشرق والغرب (خاصة من جنوب آسيا إلى جنوب أوروبا)، ويمر من هذه المنطقة حوالي 20% من النفط على المستوى الدولي، وحوالي 12% من التجارة العالمية، ما يزيد من أهميتها الاقتصادية التي لا تضاهيها في الوقت الحالي أي من الممرات المائية الأخرى. إلى جانب ذلك، فإن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وقناة السويس تتمتع بأهمية استراتيجية وأمنية واسعة، ساهمت تاريخياً في وضع الشرق الأوسط في قلب توازنات القوى العالمية، وإعطاء بُعد دولي مهم لكافة قضايا المنطقة.

إدارة دونالد ترمب – بضرورة تخفيف الانخراط الأمريكي الواسع في الشرق الأوسط، واتباع سياسة "التحول نحو آسيا"، فإن التواجد العسكري الأمريكي التقليدي في الشرق الأوسط لم يشهد تغييراً يُذكر. مع هذا، لا يمكن تجاهل حقيقة أن هناك بعض المبادرات والتصريحات التي تُظهر رغبة إدارتي أوباما وترمب في تقليل تكاليف الانخراط المستقبلي (وليس الانخراط نفسه) في شؤون المنطقة، لعل أوضحها مبادرة ما أطلق عليه مصطلح "مشروع الناتو العربي"، وآخرها نداء الرئيس ترمب للصين وغيرها، من الدول المستفيدة من الممرات المائية الدولية في منطقة الخليج وباب المندب، عبر تويتر في 24 يونيو 2019م، لتقوم بحمايتها بنفسها، وهو التعليق الذي أثار جدلاً كبيراً داخل إدارة ترمب نفسها، حيث كتب الرئيس الأمريكي على صفحته في تويتر: "تحصل الصين على 91٪ من نفطها من المضيق، واليابان على 62٪، وبالمثل العديد من الدول الأخرى، فلماذا نحمي نحن ممرات السفن لدول أخرى (لسنين عديدة) بمقابل صفر. يجب أن تحمي كل هذه الدول سُفنها فيما اعتُبر دوماً رحلة خطيرة. نحن لا نحتاج حتى للتواجد هناك لأن الولايات المتحدة أصبحت أكبر منتج للطاقة في العالم"³. وبدون تجاهل ما يحمله هذا التصريح للرئيس الأمريكي دونالد ترمب من دلالات حول المراجعات الأمريكية المستمرة – وإن اختلفت حدة الألفاظ المستخدمة – لجدوى تحمل الولايات المتحدة لتكاليف انخراط عالية لضمان أمن المنطقة، يوجد توافق واسع داخل الإدارة الأمريكية الحالية حول أهمية دعم التواجد الراسخ للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، والاحتفاظ

لتقديم العون للسفن التجارية وقتما تطلب الأمر⁽¹⁾. يفهم من هذا أن الولايات المتحدة تقوم بقيادة العملية من جهة تنسيق الجهود العسكرية للدول المشاركة، مع قصر مجهودها الحربي مبدئياً على حماية السفن الحاملة للعلم الأمريكي.

1. الوضع الاستراتيجي المتميز للولايات المتحدة والتنافس الدولي في المنطقة

تعتبر منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط من المناطق الجغرافية التي تحتل فيها الولايات المتحدة وضعاً استراتيجياً متميزاً، نتيجة لعلاقاتها الأمنية والعسكرية المتميزة مع عدد كبير من دول المنطقة، وكونها المورد الأول لأحدث أنظمة التسليح بالمنطقة. فمبيعات السلاح الأمريكية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتجاوز الـ 50٪ تقريباً من مبيعات السلاح الخارجية (FMS) للولايات المتحدة في العالم⁽²⁾. تتمتع الولايات المتحدة كذلك بحضور عسكري منقطع النظير في المنطقة، وذلك لتركزها العسكري الدائم من خلال الأسطول الخامس في الخليج العربي، والأسطول السادس في البحر المتوسط، وامتلاكها عدة قواعد عسكرية كبيرة، منها قاعدة العُديد في قطر، وقاعدة ديبغو غارسيا في وسط المحيط الهندي، إلى جانب تمتع قطعها الحربية بمعاملة خاصة في المرور والدعم اللوجستي بقناة السويس. ورغم تصاعد الخطاب الأمريكي – بدءاً من إدارة باراك أوباما وامتداداً إلى

1 Global Security (2019). "Operation Sentinel: International Maritime Security Construct (IMSC)", <https://www.globalsecurity.org/military/ops/sentinel.htm> (accessed: 2 December 2019).

2 William D. Hartung (20 October 2015). "U.S. Arms Transfers to the Middle East: Promoting Stability or Fueling Conflict?", Security Assistance Monitor, <https://securityassistance.org/blog/us-arms-transfers-middle-east-promoting-stability-or-fueling-conflict> (accessed: 19 November 2019).

3 Geoffrey Aronson (9 September 2019). "The End of An Era: Trump Invites China to Police the Gulf", Middle East Institute, <https://www.mei.edu/publications/end-era-trump-invites-china-police-gulf> (accessed: 19 November 2019).

الغربية، وهو ما يمكن أن يمثل فرصة اقتصادية مهمة للدول الخليجية والشرق الأوسطية، التي لم يتردد العديد منها في الانضمام لعضوية البنك.

للصين أيضاً خبرة سابقة في تأمين الملاحة ضد عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن قبالة السواحل الصومالية، حيث سبق وشاركت بسفن وقطع حربية وما يقدر بـ 26,000 جندي في تأمين الملاحة في هذه المنطقة خلال السنوات العشر الماضية، التي أنقذت وأعانت الصين خلالها أكثر من 60 سفينة صينية ودولية⁽¹⁾. وقع أيضاً اختيار الصين على جيبوتي، المطلة على مضيق باب المندب، لتقيم فيها أول قاعدة عسكرية لها في الخارج، مما يضيف دلالة كبيرة على أهمية الممرات المائية بالمنطقة، ليس فقط لتأمين واردات الصين من النفط، وإنما أيضاً لتأمين الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق، ولترسيخ موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية للتجارة العالمية، وسط صراع دولي وإقليمي للتواجد فيها. وتُدشن هذه القاعدة أيضاً، التي حصلت عليها الصين في مطلع عام 2016م، لقدرة من الاستقلالية الصينية في إدارة مصالحها الأمنية خارج محيطها الآسيوي، ولتنامي انخراطها العسكري في هذا الشأن. فمن الملاحظ أن امتلاك الصين لهذه القاعدة قد أثار حفيظة الولايات المتحدة، التي حرصت بدورها على تمديد عقد إيجار قاعدتها العسكرية الاستراتيجية في ليمونير بجيبوتي لمدة عشرين عاماً، مع التوسع في مهامها.

بعلاقات استراتيجية قوية بين الولايات المتحدة وشركائها الخليجيين، لثقلهم الواسع سواء في أمن الخليج أو في الاقتصاد العالمي.

وفي مقابل هذا التواجد الراسخ للولايات المتحدة، تحاول القوى الكبرى الأخرى تأمين موطئ قدم لها في المنطقة، ولا تنحصر هذه القوى في روسيا والصين فقط، وإنما تشمل أيضاً القوى الأوروبية التي تسعى لتأكيد هويتها الأوروبية في كافة أنماط وأبعاد علاقاتها بدول المنطقة. وفيما يلي مناقشة لمواقف الصين والقوى الأوروبية تحديداً، نظراً للجدل الذي أثارته هذه المواقف من عملية الولايات المتحدة لتأمين الخليج "سنتيل".

2. الصين: التغلغل الاقتصادي في المنطقة، وتأكيد التواجد البحري المستقل، والعمل المشترك مع روسيا

رغم عدم انخراط الصين السياسي والأمني الواسع في شؤون الخليج والشرق الأوسط، فقد أضحت تدريجياً من القوى الدولية المهمة على خريطة المنطقة بأكملها، من الخليج العربي والقرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فمن الناحية الاقتصادية، تُعد الصين إما الشريك التجاري الأول أو الثاني لأغلب دول المنطقة، وتُسعى من خلال مشروعها العملاق "الحزام والطريق" إلى توسيع نفوذها الاقتصادي، وتعميق نطاق الاعتماد المتبادل بينها وبين دول المنطقة. إلى جانب هذا، تمثل قيادة الصين لتأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، والذي قامت حكومة الصين بطرح فكرته وتأسيسه عام 2014م ثم توقيعه في يونيو 2015م، بادرة مهمة لتأسيس القوى الآسيوية لمؤسسات اقتصادية من المتوقع أن تنافس نظيراتها

1 Ankit Panda (11 December 2018). "China Dispatches New Naval Fleet for Gulf of Eden Escort Mission", The Diplomat, <https://thediplomat.com/2018/12/china-dispatches-new-naval-fleet-for-gulf-of-aden-escort-mission/> (accessed: 20 November 2019).

سفيرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنها تدرس بالفعل نشر قطعها البحرية لتأمين سفنها التجارية في المنطقة، ولكن هذا الخيار مطروح فقط إذا ما تصاعدت خطورة الموقف⁽²⁾. وكما سبق ذكره، فللصين خبرة وتواجد في مكافحة القرصنة وتأمين الملاحة قبالة السواحل الصومالية، وتعمل على توسيع مشاركتها في هذه العمليات عاماً تلو الآخر. فيذكر أنه في عام 2018م، كثفت الصين - بصورة مستقلة - من هذه العمليات بارسال فيلق بحري جديد لخدمة جهود تأمين السفن التجارية في منطقة غرب المحيط الهندي⁽³⁾، وبالتالي فالصين، كقوة منافسة للولايات المتحدة، لن تنضم للتحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي، ويؤكد ذلك الأمران التاليان:

الأول: مساندة الصين لمبادرة روسيا التي أطلقتها في يوليو 2019م، والداعية لآلية أمن جماعي جديدة للخليج، تتضمن بنوداً عديدة، منها الالتزام بقواعد القانون الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. فيحسب تعليق المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الصينية، هوا شانينج، على المبادرة الروسية، قال: "تؤمن الصين أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الشامل في الخليج هو تطوير دول المنطقة لعلاقات جوارطبية، وصداقة على أساس الاحترام المتبادل، ومبادئ عدم التدخل

أما من الناحية السياسية، فمنذ عام 2011م، كانت للصين مواقفها السياسية ونشاطها الأمني الملحوظ في المنطقة العربية، خاصةً إذا ما قورن هذا النشاط بمرحلة ما قبل 2011م، ومن هذا: الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي خول التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م، والتدخل السريع لإجلاء المواطنين الصينيين في ليبيا، والموقف الحذر من الثورات العربية ومن الصعود البارز لتيارات الإسلام السياسي في أعقابها، والعمل المشترك مع روسيا في معارضة قرار مجلس الأمن الذي يخول التدخل في الأزمة السورية، والعمل المشترك مع روسيا والقوى الغربية في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني. إلا أنه من الثابت أن الصين، بالتوازي مع اهتمامها بالانفتاح على الخليج العربي إقتصادياً وسياسياً، فإنها تسعى لتعزيز علاقاتها مع إيران، خاصةً بعد توقيع الاتفاق النووي. كان من أهم علامات هذا تأكيد نائب رئيس هيئة أركان الجيش الصيني، الأدميرال سونجيان فو، الذي زار إيران في أكتوبر 2015م واجتمع مع وزير الدفاع الإيراني حسن دهقان، على رغبة الصين في تطوير العلاقات العسكرية مع إيران، وما تبع ذلك من رسوسفينتين حربيين صينيتين للمرة الأولى بميناء بندر عباس الإيراني، للمشاركة في مناورات بحرية مشتركة في الخليج العربي⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بعملية سننيل لتأمين الملاحة في الخليج، ورداً على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن مشاركتها في تأمين الملاحة البحرية هناك، فقد أعربت الصين، على لسان

2 Stratfor (9 August 2019). "China May Set Its Navy on Course for the Persian Gulf", <https://worldview.stratfor.com/article/china-naval-operations-persian-gulf-maritime-escort> (accessed: 19 November 2019).

3 Ankit Panda (11 December 2018). Op.cit.

1 سالي خليفة إسحاق (أبريل 2016). "قرص وحدود التعاون السياسي والأمني بين دول الخليج العربي والصين"، السعودية: مجلة آراء حول الخليج، العدد 106، ص 88-91.

التعامل مع الدول ذات الإشكالية فيها. وظهر الخلاف الأوروبي الأمريكي على أجليه فيما أطلق عليه الانشقاق عبر الأطلنطي Transatlantic Drift بخصوص الحرب على العراق عام 2003م، وتلا هذا العديد من المواقف التي أظهرت هذا التباين، لعل أوضحها المواقف المتعارضة خلال السنوات القليلة الماضية من تطبيق الاتفاق النووي الإيراني. وتعتبر أوروبا نفسها، وبحق، أحد أهم القوى الاقتصادية في المنطقة، وكذلك من القوى البحرية الأساسية المعنية بأمن الملاحة البحرية، سواءً في البحر المتوسط والبحر الأحمر، أو وصولاً لخليج عدن ومنطقة القرن الأفريقي. فلطالما عملت أوروبا على تأكيد حضورها الجماعي، في إطار مؤسسات الوحدة الأوروبية، في عمليات تأمين البحر المتوسط، انتهاءً بتصميم وتنفيذ عملية صوفيا، التي لا تزال سارية حتى الآن. أيضاً، تعتبر أوروبا المشارك الأكبر منذ عام 2008م في العمليات البحرية العسكرية الهادفة لمواجهة خطر القرصنة في خليج عدن والقسم الشمالي من المحيط الهندي، من خلال أكبر عملياتها البحرية: أتلانتا، والتي لا تزال هي الأخرى سارية حتى الآن، بتنسيق مستمر مع القوات البحرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة. بالإضافة لهذا، استحدث الاتحاد الأوروبي منصب ممثل خاص للاتحاد في منطقة القرن الأفريقي منذ يناير 2012م، ويشغله ألكسندر روندوس، الذي ينشط في الأمور السياسية والأمنية الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، عاكساً رؤية الاتحاد الأوروبي لأهمية هذه المنطقة من جهة: (أ) محوريتهما الاقتصادية في ضوء تزايد التجارة الأوروبية من وإلى الصين، و(ب) ارتباط هذه المنطقة بتعقيدات الهجرة واللجوء إلى

في الشؤون الداخلية⁽¹⁾. يظهر هذا الموقف اتفاق روسيا والصين في انتقاد الحماية الأمريكية لأمن الخليج العربي.

الثاني: إعلان الصين وروسيا وإيران مهمة بحرية مشتركة في خليج عُمان والقسم الشمالي من المحيط الهندي في سبتمبر 2019م، بدون تحديد خطة زمنية. ويأتي هذا الإعلان بعد إعلان التحالف البحري العسكري لحماية الملاحة في الخليج العربي. الجدير بالذكر أن تصريحات عدد من العسكريين الصينيين تضمنت القول بأن مشاركة الصين في العملية المشتركة لا تتعدى حدود التجديد الروتيني لعمليات مكافحة القرصنة المنتشرة بالفعل في المنطقة⁽²⁾. إلا أن الدلالة الأهم لهذا العمل البحري المشترك هو تأكيد التنسيق العملي والتعاون الوثيق، بين الصين وروسيا من ناحية، وعدم الاهتمام ببحث مسؤولية إيران عن الهجمات على ناقلات النفط من ناحية أخرى.

3. أوروبا: بين التأكيد على اختلاف الاقتراب السياسي والعمل العسكري المكمل

بالنسبة لأوروبا، فهي تسعى منذ عقود لرسم حدود فاصلة بينها وبين الولايات المتحدة، من حيث اختلاف مقارباتهما من قضايا المنطقة، وكيفية

1 Abhishek G Bhaya (26 July 2019). "China backs Russian plan for 'collective security' in Persian Gulf", CGTN, <https://news.cgtn.com/news/2019-07-26/China-backs-Russian-plan-for-collective-security-in-Persian-Gulf-IDEJRWKHLy/index.html> (accessed: 19 November 2019).

2 The Maritime Executive (23 September 2019). "Iran, Russia and China Plan Joint Naval Drill in Gulf of Oman", <https://www.maritime-executive.com/article/iran-russia-and-china-plan-joint-drill-in-gulf-of-oman> (accessed: 19 November 2019).

أما فيما يتعلق بعملية سننيل، فقد تباينت المواقف الأوروبية بشأن الانضمام للعملية، التي أعلنت الولايات المتحدة قيادتها، لتأمين الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز. فمن بين كل أعضاء الاتحاد الأوروبي، انضمت بريطانيا فقط إلى عملية سننيل، بينما رفضت ألمانيا وتحفظت فرنسا، وأحجمت باقي الدول الأوروبية عن المشاركة. إلا أنه في الوقت نفسه أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس عملية أوروبية لتأمين الخليج تنطلق من القاعدة الفرنسية بالإمارات مطلع عام 2020م⁽³⁾. يؤكد هذا عدم معارضة القوى الأوروبية للمشاركة المصحوبة بمجهود عسكري في تأمين الملاحة بالمنطقة كهدف في حد ذاته، وإنما معارضة هذه القوى، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا صاحبتا التأثير الأوسع في عملية صنع القرار الأوروبي، لدمج مواقفها ومقارباتها تحت مظلة القرار السياسي الأمريكي. يُفسّر ذلك أيضاً في ضوء الاختلاف الكبير بين الجانبين الأوروبي والأمريكي فيما يتعلق بكيفية التعامل مع إيران، فيرى الجانب الأوروبي ضرورة الحوار الدبلوماسي والسلمي مع إيران كشريك إشكالي، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى المزيد من التصعيد في إطار سياسة "الضغط الأقصى" أو Maximum Pressure التي تتبعها إدارة ترمب. لهذا يخشى الأوروبيون أن يؤدي جمع الموقف الأوروبي تحت جناح سياسة ترمب التصعيدية إلى توريث أوروبا

الاتحاد الأوروبي، خاصةً من إريتريا وأثيوبيا، ثم إلى السودان ومنها لشمال أفريقيا، و(ج) تنامي التهديدات الأمنية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ليس فقط كنتيجة لعمليات القرصنة المواجهة للساحل الصومالي، وإنما أيضاً لانتشار عناصر القاعدة في جنوب اليمن، ثم إندلاع الأزمة اليمنية نفسها، التي يتوجس الأوروبيون من أن تتحول إلى صومال ثانية على الناحية الشرقية لخليج عدن⁽¹⁾. أسس الاتحاد الأوروبي كذلك مركزاً للأمن البحري لمنطقة القرن الأفريقي (MSCHOA) لتوفير مراقبة 24 ساعة للسفن العابرة لخليج عدن، كما يحافظ الاتحاد الأوروبي على دوره كأكبر مانح مالي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة UNODC Counter Piracy Program⁽²⁾.

إلى جانب هذه الترتيبات الجماعية الأوروبية، تنشط عدد من الدول الأوروبية بشكل منفرد في الشؤون الأمنية والدفاعية بالمنطقة، إلى جانب دورها في تأمين الملاحة البحرية لسفنها، من خلال عدد من القواعد العسكرية، كمثال القاعدة الفرنسية المسماة "معسكر السلام" أو Camp de la Paix في أبوظبي بالإمارات، والقاعدتين الفرنسية والإيطالية بجيبوتي، والتسهيلات/القواعد العسكرية البريطانية في قطر والبحرين والإمارات وعمان وقبرص.

3 Deutsche Welle (24 November 2019). "Abu Dhabi Picked as HQ for European Naval Mission to Gulf", <https://www.dw.com/en/abu-dhabi-picked-as-hq-for-european-naval-mission-to-gulf/a-51391144> (accessed: 2 December 2019).

1 Alex De Waal, "Europe's Challenge in the Horn of Africa", Open Democracy, 24 May 2016, <https://www.opendemocracy.net/alex-de-waal/europe-s-challenge-in-horn-of-africa> (accessed: 2 December 2019).

2 European External Action Service, "Fight Against Piracy", 3 May 2016, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/428/fight-against-piracy_en (accessed: 2 December 2019).

التنافس الدولي فيها

4- أظهرت ملابسات إطلاق عملية سينتينل أيضاً أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران لازالت تواجه عدة تحديات. فالصين وروسيا مستمرتان في دعم إيران، حتى مع الاتهامات الواسعة الموجهة للأخيرة بتهديد الملاحة البحرية في المنطقة، وما زالت أوروبا تتوخى الحذر في الموازنة بين الرضوخ للضغط الأمريكي في الضغط على إيران من ناحية، ومقتضيات المصالح الأمنية والاقتصادية الأوروبية من ناحية أخرى، وكيفية إخراج هذه الموازنة الصعبة من خلال موقف أوروبي جماعي يؤكد على الحوار الدبلوماسي والحلول السلمية.

5- أخيراً، من أهم دلالات التحالف البحري العسكري هو ظهور ملامح البنيان الدولي المتغير في اتجاه التعددية القطبية على المسرح الأمني والسياسي والاقتصادي للمنطقة. فالولايات المتحدة لم تعد تحتكر القرار فيما يخص شؤون الخليج العربي والشرق الأوسط، كما كان الحال في عقود مضت، بل أصبح عليها هي الأخرى التعامل مع قوى دولية أخرى مؤثرة، ولعل لهذا أيضاً دلالة كبيرة على السياسات الخارجية للقوى الإقليمية العربية نفسها، من جهة ضرورة تنويع شراكاتها السياسية والأمنية، بما يحقق الأمن الإقليمي ويحفظ مصالحها القومية.

صرح الرئيس دونالد ترمب مرات عديدة منذ حملته الانتخابية، لن تستمر في دفع فاتورة أمن حلفائها أو في تقديم الخدمات المجانية للدول الأخرى. أما الثالثة، فهي للداخل الأمريكي بأن العملية العسكرية الجديدة في الخليج العربي هي دفاعية بالأساس، وتهدف لتأمين السفن والقطع البحرية الأمريكية بالدرجة الأولى.

2- إن في إصرار القوى الأوروبية على عدم المشاركة تحت اللواء الأمريكي – بل إطلاق عملية أوروبية جماعية، حتى وإن كان من المتوقع أن تباشر هذه العملية مهامها بتنسيق عسكري وثيق مع الولايات المتحدة، وتعتبر فعلياً عملية مكملية لعملية سينتينل – دلالة مهمة على رغبة أوروبا في تحقيق قدر من الاستقلالية العسكرية من ناحية، وعلى رغبتها أيضاً في التمييز بين مواقفها وسبل مواجهتها للتهديدات الإيرانية، وتلك الخاصة بالولايات المتحدة من ناحية أخرى.

3- أظهرت ملابسات إطلاق عملية سينتينل أيضاً أن الصين قوة مهمة في المنطقة، سواءً في عمليات تأمين الملاحة البحرية من خلال خبرتها الواسعة والمستمرة في تأمين الملاحة بالقسم الشمالي من المحيط الهندي وخليج عدن، أو نتيجة لعظم حجم تجارتها الدولية الحالية والمستقبلية المارة في هذه الممرات المائية، والتي دفعها لامتلاك أولى قواعدها العسكرية في الخارج بمحيطها. بالإضافة لذلك، أظهرت الصين، بدعمها مبادرة روسيا الداعية لإنهاء كافة أشكال الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة، وبمشاركتها في مهمة بحرية مشتركة مع روسيا وإيران في خليج عُمان، الإمكانات المنعدمة لتعاون صيني أمريكي في أمن الخليج، يكون مرتكزاً على استعداد إيران.

2- حلف الناتو والأمن البحري في الخليج العربي

د. أليساندرو بوليتي⁽¹⁾

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل خبرة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في مجال الحفاظ على الأمن البحري، وذلك انطلاقاً من القدرات المتاحة لدى الحلف من ناحية، والخبرة التي يحظى بها الحلف في هذا المجال من ناحية ثانية. وتستهدف الدراسة إلقاء الضوء على موقع الأمن البحري ضمن العقيدة العسكرية للحلف عموماً، من خلال تحليل الوثيقة الشاملة للأمن البحري، الصادرة عن الحلف عام 2011م، ثم تتناول آليات الحلف للحفاظ على الأمن البحري وفي منطقة الشرق الأوسط، وبقالة سواحل الصومال على نحوٍ خاص، من خلال عملية درع المحيط التي بدأها الحلف منذ عام 2008م وحتى الآن، مع إلقاء الضوء على مدى إمكانية مساهمة الحلف في حماية الأمن البحري في منطقة الخليج العربي.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: لدى حلف الناتو قدرات وخبرات ممتدة بشأن عمليات الأمن البحري، تؤهله لأن يكون شريكاً استراتيجياً لضمان الأمن البحري في مناطق مختلفة من العالم.

الثانية: الحلف لا يعمل منفرداً، حيث يرى مسؤولوه أن أفضل آلية هي العمل ضمن التحالفات الدولية الأوسع، ويتطلب ذلك وجود قرارات أممية تمثل المرتكز الأساسي لعمل الحلف، بالإضافة إلى أهمية توافق الآراء داخل الحلف.

الثالثة: في ظل التحديات التي تواجه الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، وتأسيس بعض الآليات لمواجهة، فإن المرتكز الأساسي لنجاح هذه الآليات هو دعم قدرات دول الخليج.

1 مدير مؤسسة الأبحاث التابعة لكلية الدفاع بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إيطاليا.

ويمكن تناول العناصر المختلفة لهذه الدراسة كما يلي:

أولاً: موقع الأمن البحري ضمن العقيدة العسكرية لحلف الناتو

بدايةً، ينبغي التأكيد على أن مفهوم الأمن البحري يكتنفه الكثير من الغموض، حيث لا يوجد اتفاق متعارف عليه دولياً لهذا المفهوم، ومع ذلك، فقد تضمنت الاستراتيجية البحرية لحلف الناتو، الصادرة عام 2011م، أن مهام القوة البحرية تتضمن أربعة أمور:

أ- الردع والدفاع الجماعي

ب- إدارة الأزمات

ج- الأمن التعاوني: التواصل من خلال الشراكات والحوار والتعاون

د- الأمن البحري

ولعل من المفيد الحديث عن مفهوم الأمن التعاوني، المرتبط بوضوح بالتعاون مع الشركاء، وذلك ضمن مفهوم "الأمن البحري"، إذ تنص الفقرة 15 من الاستراتيجية البحرية للحلف، المشار إليها، على أنه: "وفقاً للقانون الدولي و"يشمل ذلك أي معاهدات وأعراف قانونية مطبقة"، تتطلب مساهمة عمليات التحالف البحري وأنشطتها في الأمن البحري ما يلي:

1- تنفيذ المراقبة والدوريات، وتبادل المعلومات التي تم الحصول عليها، وذلك دعماً لإنفاذ القانون في سياق - وكجزء من - أنشطة حلف الناتو المقررة، وعمليات انتشارها داخل منطقة معاهدة حلف شمال الأطلسي، وإجراء مهام الأمن البحري في أطر عملية محددة، تم

اعتمادها من جانب مجلس شمال الأطلسي، سواءً داخل منطقة معاهدة الناتو أو خارجها، وفي الحالة الأخيرة، يمكن منح سلطة تنفيذ المهام البحرية الإضافية التي تتجاوز المراقبة والدوريات.

2- الحفاظ على قدرة القوات البحرية لحلف الناتو، لتتمكن من تنفيذ مجموعة كاملة من مهام الاعتراض البحري، وتشمل دعم إنفاذ القانون ومنع نقل ونشر أسلحة الدمار الشامل. وضمن هذا الإطار، سوف يتم بحث الدور المحتمل للقوات البحرية، ضمن إيجاد السبل التي يمكن أن تسهم بها الوسائل السياسية للحلف، وقدراته العسكرية في الجهود الدولية لمكافحة الانتشار. كما ستكون قوات الناتو البحرية جاهزة وقادرة على دعم حماية حرية الملاحة.

3- ضمان استعداد القوات البحرية للتحالف، في سياق عمليات محددة يعتمد عليها مجلس شمال الأطلسي، وفقاً للقرارات المتخذة في قمة لشبونة، للمساهمة في أمن الطاقة، الذي يشمل حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة وخطوط الاتصالات البحرية.

وتتمثل العقبات التشغيلية لهذه اللغة الدبلوماسية في قدرة السفن العسكرية وفرق العمل على القيام بها أثناء عمليات الأمن البحري (MSOs) ومنها:

1- المراقبة والدوريات البحرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، إن كان ذلك مناسباً لدعم قوات الشرطة. الجدير بالذكر أن عبارة "تطبيق القانون" تشمل وكالات مختلفة، تتراوح بين الأمن الداخلي والتحقيقات الجنائية، وقوات الشرطة الوطنية والمتخصصة – مثل الدرك وحرس الحدود والحرس الوطني وخفر السواحل وغيرها.

2- العمليات الاستثنائية التي لم ترد سلفاً وتقع خارج منطقة معاهدة الناتو، إذا وافق عليها مجلس شمال الأطلسي، مما يعني أنه بموجب ذلك المجلس، وهو الهيئة العليا لصنع القرار السياسي في الحلف، يكون بالإمكان تنفيذ مهام أمنية بحرية غير محددة، بهدف الحفاظ على بيئة بحرية آمنة ومؤمنة.

3- استمرار قدرة القوات البحرية على القيام بمجموعة كاملة من مهام الاعتراض البحري، مع مراعاة الحاجة إلى دعم جهود إنفاذ القانون ومكافحة الانتشار. وتهدف هذه العمليات إلى تأخير أو تعطيل أو تدمير قوات العدو، أو إمداداتها التي تتجه نحو ميدان المعركة، قبل تمكنها من إلحاق الأضرار بالقوات الصديقة. بمعنى آخر، يتطلب الأمن البحري الاستعداد للانتقال إلى الوضع الهجومي في منطقة العمليات، إذا تطلب الوضع السياسي ذلك.

4- المساهمة المتاحة للقوات البحرية في أمن الطاقة، وذلك ضمن الحدود العملية المعتمدة من مجلس شمال الأطلسي، في حماية البنية

التحتية الحيوية للطاقة، "كمحطات النفط ومجمعات خطوط الأنابيب والمصافي وغيرها"، وخطوط الاتصالات البحرية، ويشمل ذلك المضائق وممرات الشحن ذات الصلة. وفي هذه الحالات يمكن للقوات البحرية أن تنتقل من وضعية الردع إلى الدفاع والهجوم.

ورغم عدم الإشارة بوضوح إلى أي أنشطة بحرية في الوثيقة الشاملة للاستراتيجية البحرية للحلف لعام 2011م، والتي تتداخل مع المفهوم الاستراتيجي للحلف والصادر عام 2010م، فقد تضمنت الفقرات 11 و13 و19 من هذه الوثيقة إدراج عدد من المجالات ضمن نطاق عمليات الأمن البحري، وهي الإتجار غير المشروع، وأمن الطاقة وطرق النقل والعبور، وشبكات توزيع الطاقة وبنيتها التحتية الحيوية، والتعاون مع الشركاء.

ويوجد اقتراح آخر مثير للاهتمام حول الأمن البحري والدور المستقبلي حياله، وهو مأخوذ من تقرير الجمعية البرلمانية لحلف الناتو بعنوان القوة البحرية Naval Power، والصادر عام 2016م، حيث وردت نقطة رئيسية في الفقرة 50 منه، حول تطور دمج المفاهيم المختلفة في مفهوم إبراز الاستقرار، فضلاً عن الفقرة 51، التي جعلت أمن الموانئ جزءاً لا يتجزأ من الأمن البحري. ويمكن عرض مضمون هذه الفقرة قبل إجراء بعض المقارنات:

1- الفقرة 50: تشمل إدارة الأزمات البحرية توفير القدرات الاستكشافية، والتحكم في البحر ومنع الإبحار، والدعم اللوجستي للعمليات البرمائية "الهجومية والشاطئية"، وإنفاذ الحظر ومنطقة حظر الطيران، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، والإخلاء غير القتالي "سميث

يوجد موقف بحري دائم ومتطور لحلف الناتو، يتضح من خلال الوثائق المهمة المتتالية، كالمفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر عام 2010م، والاستراتيجية البحرية للحلف للعام 2011م، وعبر الوثائق السياسية المختلفة التي صدرت في مؤتمرات القمة.

ويتكون الموقع الملاحي للحلف من قواته البحرية، ووجودها داخل المجال البحري، والأنشطة التشغيلية والتعاونية التي تقوم بها، وهي بذلك تساهم في أمن الحلف من خلال ثلاث وظائف:

1- الوظيفة الاستراتيجية: من شأن وجود قوات بحرية أن يحدث تأثيراً استراتيجياً ويحقق الردع، ويشمل رسائل محددة بشأن نية الناتو للعمل في مجال الأمن البحري دون قيود، كما يؤدي تحقيق المرونة إلى إمكانية حشد القوات بشكل شبه فوري، ويكون لدى الحلف مجموعة من الخيارات السياسية والعسكرية الجذابة والمتوازنة والقابلة للتنفيذ.

2- الوظيفة الأمنية: أصبح الأمن البحري الدعامة الأساسية للأنشطة البحرية لحلف الناتو، حيث قام أعضاء الحلف بتطوير مهارات وتكتيكات، وتقنيات وإجراءات حديثة مرتبطة بالأمن البحري. ويمكن الحفاظ على بيئة بحرية آمنة ومؤمنة من خلال حزمة أنشطة وعمليات للأمن البحري. ويمكن للقوات البحرية أن توفر آلية جاهزة ومرنة ذات قدرات عالية لتنفيذ نطاق كبير من المهام.

3- وظيفة خوض الحروب: في أوقات السلم والأزمات، تكون القوات البحرية عامل ردع طبيعتها، وبمقدورها المساهمة ضمن العمليات التقليدية والردع النووي، والدفاع

وونددسور 2013". ويستلزم التعاون الأمني بناء قدرات الشريك والتدريب والممارسة المشتركة والدبلوماسية البحرية. كما يتضمن مفهوم الأمن البحري تعزيز الوعي بالأوضاع البحرية على سطح المياه وأسفلها، وحماية الممرات البحرية للاتصالات والبنية التحتية الحيوية، وقدرة الاعتراض البحري لمكافحة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والإتجار غير المشروع. كما وصف رؤساء الدول والحكومات، في لقاءهم في وارسو، دمج إدارة الأزمات والتعاون الأمني والأمن البحري بأنه يشكل عرضاً لإبراز الاستقرار، وقد كان هذا دون شك مساهمة برلمانية أثرت النقاش، وأسهمت في تحديد مفهوم مرن للغاية مثل إبراز الأمن. رغم ذلك، تبين الوثائق اتجاهاً مختلفاً ورد في بيان قمة وارسو 2016م، في الفقرتين 48 و84.

2- الفقرة 48: يدعم الموقف البحري للتحالف الأدوار الأربعة: الدفاع والردع الجماعي، وإدارة الأزمات، والتعاون الأمني، والأمن الملاحي؛ وهي بالتالي تسهم في إبراز الاستقرار. تُعد القوات البحرية الدائمة قدرة بحرية أساسية ومحور الموقف البحري لحلف الناتو، ويتم تعزيزها وتتلاءم مع قوة استجابة الناتو المعززة والتابعة للحلف، لتوفير قوات بحرية أعلى أهبة، ومواصلة تعزيز الموقف البحري للناتو باستغلال الإمكانيات الكاملة للقوات البحرية الشاملة للحلف، حيث يجري العمل على تفعيل استراتيجيته البحرية، وما يتعلق بمستقبل عملياته البحرية، التي تعد مفتاح مواقفه البحرية. كما يدرس أعضاء الحلف المبادرات التكميلية للإدارة البحرية من أجل المساهمة في هذا المسعى.

4- يقع الأمن البحري في جوهر الاستراتيجية البحرية لأعضاء الحلف لعام 2011م، في إطار التعاون الأمني وما شابهه، كما حدده المفهوم الاستراتيجي 2010م، وهو مدرج في الوظيفة الأمنية للموقف البحري للحلف، لكنه مرناً للغاية بطبيعة الحال، ويقدم خيارات سياسية وعسكرية متوازنة ومجدية، تسهم في عرض إبراز الاستقرار عبر مجموعة مهام واسعة النطاق، يمكن تحويلها من مهام منخفضة الكثافة إلى عالية الكثافة. هذه المرونة هي أولاً وقبل كل شيء جزءاً لا يتجزأ من طبيعة القوات البحرية، اعتماداً على حزمة القوة المحددة.

ثانياً: آليات حلف الناتو للحفاظ على الأمن البحري من خلال قواته الدائمة

فور موافقة مجلس شمال الأطلسي على عملية محددة بتوافق الآراء، هنالك طرق مختلفة للإعداد لها وتنفيذها، بحسب التخطيط العسكري لقادة الأركان في الدول الأعضاء، وعادةً ما يعتمد حلف الناتو في وضعه البحري على القوات البحرية الدائمة، إلا أن العملية قد تتطلب إدراج توليفة من القطع البحرية والجوية التي تختلف أو تتعدى ما يتوفر لدى القوات الدائمة.

لدى قوات الناتو البحرية الدائمة تقليدٌ راسخ، ويعود أصله إلى إنشاء أول أسطول بحري دائم متعدد الجنسيات مرابط في وقت السلم -STAN AVFORLANT/SNFL في عام 1968م. وتم إنشاء أسطولٍ موازٍ له في البحر الأبيض المتوسط لاحقاً. فشهد عام 1969م إنشاء قوة الاستدعاء البحرية في البحر المتوسط NAVOCFORMED، ثم تحولت

بالصواريخ الباليستية، للدفع قدماً بالمصالح الأمنية للحلف. تشكل القوات البحرية للحلف عاملاً رادعاً ودفاعاً في البحار المتاخمة لهم، بمد النطاق الدفاعي لمنطقتهم الوطنية، وعرض إسقاطات القوة عن بُعد. وبمقدور القوات البحرية الانتقال العاجل من المهام منخفضة الكثافة الهجومية إلى المهام حامية الوطيس. تؤسس إمكانات العمل والقوات العاملة فوق سطح المياه وتحت - إذا تضافرت - لقدرات منع الاختراق للمناطق والسيطرة عليها، ودعم التعزيزات وحماية الأصول، وعرض إسقاطات القوة ودعم القوات المشتركة والآثار المشتركة.

في ختام هذا الجزء حول العقيدة العسكرية، المشوبة إلى حدٍ ما بالآثار السياسية والتشغيلية ذات العلاقة، ينبغي التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

- 1- يحدد المفهوم الاستراتيجي 2010م ثلاث مهام أساسية للحلف هي: الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والتعاون الأمني.
- 2- تحدد الاستراتيجية البحرية لحلف الناتو أربعة أدوار رئيسية، تتعلق بالقوات البحرية هي: الردع والدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والتعاون الأمني (بما فيه التواصل عبر الشراكات والحوار والتعاون)، والأمن البحري.

- 3- يدعم الموقف المتطور للتحالف البحري الأدوار الأربعة المذكورة أعلاه، ويسهم بالتالي في عرض إبراز الاستقرار، في حين تشمل الأنشطة المنفذة في مثل هذا الموقف ثلاث وظائف هي: الوظيفة الاستراتيجية والوظيفة الأمنية ووظيفة القتال.

القانون، لتتمكن وزارة الدفاع من مساعدة وزارة العدل في كشف ومراقبة الإتجار بالمخدرات بجرماً وجواً (D&M).

ومنذ الأول من يناير 2005م، تطورت هاتان القوتان المعتمدتان على القتال السطحي إلى القوات البحرية الدائمة الحالية (SNF)، التي توفر تواجداً بحرياً مستمراً عبر المناورات والتدريبات المشتركة، وتظهر قوة ردع متعددة الجنسيات، سريعة الانتشار في أوقات الأزمات والتوترات، أو ضمن عمليات محددة. تتكون قوات الناتو البحرية الدائمة من أربع مجموعات: مجموعات الناتو البحرية الدائمة SNMG1 و SNMG2، ومجموعات الناتو الدائمة لمكافحة الألغام -SNMCG1 و SNMCG2، وجرى دمج المجموعات الأربع في قوة التصدي التابعة للناتو NRF، وتُعد قوة الرد السريع للحلف، وهي أيضاً جوهر المكوّن البحري لقوة العمل المشتركة ذات الاستعدادات القصوى VJTF.

تمثل المجموعات البحرية الدائمة لحلف الناتو قوة بحرية متكاملة ومتعددة الجنسيات، تتكون من سفن من مختلف دول الحلف، تتنوع أنواعها بحسب الالتزامات والاحتياجات، من سفينة واحدة إلى ست سفن أو اثنتي عشرة سفينة من مختلف الجنسيات والأحجام والقدرات، من سفن الاستدلال ومدمرات الصواريخ إلى زوارق الدوريات السريعة. وهذه السفن متاحة بالكامل وبصورة دائمة لأداء مختلف مهام حلف الناتو، من التدريبات إلى المهام التشغيلية، وهي بذلك تساعد على تأسيس وجود التحالف وإظهار التضامن، والقيام بزيارات دبلوماسية روتينية إلى مختلف البلدان، ودعم مشاركة الشركاء وتوفير

في عام 1992م إلى القوة البحرية الدائمة في المتوسط STANAVFORMED.

ورغم تشكلها حديثاً، إلا أنه في 21 يوليو 1993م تم دمج قوة الناتو البحرية الدائمة في المتوسط مع الأسطول القديم الذي تشكل في عام 1968م، وانضمت إليهما القوة البحرية في غرب أوروبا -WEU CONMARFOR لتنفيذ عملية "الحارس اليقظ" في البحر الأدرياتيكي، إبان حرب يوغوسلافيا (-1991م). كان الهدف هو مراقبة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن، وهي 713 و 721 و 724 في عام 1991م، و 727 و 740 و 743 و 749 و 752 في عام 1992م، والتي تم بموجها حظر الشحنات غير المصرح بها، وجميع شحنات الأسلحة في المياه الإقليمية ليوغوسلافيا السابقة (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا والجبل الأسود). ويمكن أن نرى مهمة أمنية بحرية نموذجية برعاية الأمم المتحدة وبموافقة مجلس شمال الأطلسي، مع مشاركة استثنائية لوحدة اتحاد غرب أوروبا WEU في ذروة فعاليتها، قبل أن تتلاشى هذه الأخيرة بضمها إلى جهود الاتحاد الأوروبي بسبب إهمال فرنسا.

ومما يثير الاهتمام أنه بعد انتهاء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية آنذاك، غادر الأسطول البحري الدائم متعدد الجنسيات STANAVFORLANT، المرابط في وقت السلم، البحر المتوسط لدعم عملية مشتركة لمكافحة المخدرات مع الولايات المتحدة (E-JIATF) ورصدها في المحيط الأطلسي والبحر الكاريبي، وذلك من خلال فريق عمل E-JIATF الذي قام بهذه المهمة حتى عام 1999م، عندما تم دمجها مع فريق IATF-South، وتم تكليف فريق العمل الموحد بموجب

مخاطر الألغام. كما تمت الاستعاضة عن كاسحات الألغام القديمة من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وحلت محلها سفن متخصصة بدقة تؤدي الوظائف وبمقدورها التخلص من أكثر الألغام تطوراً. هذا النوع من كاسحات الألغام برزت أهميته القصوى في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق 1980-1988م، عندما اندلعت حرب الناقلات 1984-1987م، ونفذت الولايات المتحدة عملية "الإرادة الصادقة" لحماية ناقلات النفط الكويتية، التي قامت برفع الألغام الأمريكية من أجل حمايتها من الاعتداءات الإيرانية. كانت البحرين البلجيكية والهولندية من أوائل الأعضاء الذين قدموا سفن MCM المعترف بها كإضافة قيمة لتأمين خطوط الشحن. يُذكر أن فرق عمل الاتحاد الأوروبي قد عملت في منطقة الخليج قبل وبعد حرب تحرير دولة الكويت (1990-1991م) بالوتيرة نفسها.

تُعد مجموعات الناتو الدائمة لمكافحة الألغام SNMCMG1 و SNMCMG2 قوات متعددة الجنسيات تشارك أساساً في عمليات كشف وإبطال الذخائر المتفجرة. وتقوم المجموعة SN-MCMG2 أيضاً بالتخلص من الذخائر التاريخية لتقليل الألغام المتبقية من حقبة الحرب العالمية الثانية. وتُعد كلتا المجموعتين من التشكيلات الأساسية لقوة الردع الخاصة بالناتو، وهي قادرة على أداء مجموعة واسعة من الأدوار، تتراوح بين المهام الإنسانية والعمليات العسكرية، وبمقدورها الانتشار خلال مهلة قصيرة. وغالباً ما تتبعها أول القطع وصولاً إلى مسرح العمليات.

مجموعة متنوعة من القدرات العسكرية البحرية (الاستطلاع والكشف والمراقبة، والحظر والمرافقة، ومكافحة الغواصات والطائرات)، إلى جانب المهام القائمة.

تقع المجموعتان SNMG1 و SNMG2 تحت سلطة الناتو البحرية MARCOM، ومقرها نورثوود في المملكة المتحدة، بعد اعتمادها كمركز تشغيلي لجميع العمليات البحرية للتحالف. هذه السلطة تتبعها مجموعتان: قيادة الغواصات COM-SUBNATO والقيادة البحرية الجوية COM-MARAIR، إلى جانب مركز الناتو للشحن البحري، ذي الدور الحيوي في مكافحة القرصنة. تنتشر المجموعة SNMG1 عادةً في البحار الشمالية للناتو (المحيط الأطلسي وبحر الشمال، وبحر البلطيق وما بين النرويج وجرينلاند)، بينما تنتشر المجموعة SNMG2 في البحر الأبيض المتوسط.

وبحلول ديسمبر 2019م، تألفت المجموعات البحرية من القطع التالية، الخاضعة للتناوب كل ستة أشهر على النحو التالي:

- SNMG1- فرقاطة نرويجية.
- SNMG2 فرقاطة واحدة لكل من إيطاليا وكندا واليونان وألمانيا، وسفينة يونانية واحدة من طراز MCM، وزورق حربي يوناني وقارب دورية تركي، وطائرة يونانية واحدة للهجمات الصاروخية السريعة. هذا ويمكن أن تشمل هذه المجموعة 12 سفينة تنقسم إلى فرقتي عمل إذا دعت الحاجة.

تضم المجموعتان الأخريان فئة أقل قوة من المدمرات والفرقاطات، لكنها ضرورية لحماية ممرات الاتصال البحرية SLOC والمضائق من

من خلال تشكيل وتكييف قوات دائمة متعددة الجنسيات، ذات جاهزية عالية للنشر الفوري في مناطق الأزمات. يشار إلى أن مكّون MCM من القطع البحرية قد عفا عليه الزمن، وهو في نظر كبار الدول الأعضاء في الحلف مكّون لا يفي بالغرض، خاصةً في مناطق التوترات المتصاعدة كمنطقة الخليج.

ثالثاً: عمليات الأمن البحري لحلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط

من المهم – قبل الشروع في الكتابة عن عمليات الأمن البحري للناتو – إيضاح مفهوم الشرق الأوسط، الذي نشأ في بدايات القرن العشرين من الجغرافيا السياسية لبريطانيا العظمى والتفكير البحري للولايات المتحدة حول ذات الجغرافيا، وقد تسبب كلٌّ من تقسيم الراج (الهند البريطانية) عام 1974 م، وأزمة السويس (الحرب العربية الإسرائيلية الثانية) عام 1956 م، وما حدث بين العاميين، في فقدان المعنى الأصلي للمسمى. كما يشير المؤلف، في ظرفٍ موضوعي، إلى حقيقة أن هذه المنطقة (التي حُدّدت وعُزّفت بشكل مختلف في القرن العشرين) كانت في الواقع منطقة آسيا الوسطى الشرقية بين لندن وبومباي (مومباي حالياً)، وبمجرد فقدان المستعمرة الهندية، أصبحت المرجعية الجغرافية والجيوسياسية الأصلية بلا معنى إلى حد كبير، حتى عندما قلّصت المملكة المتحدة من انتشارها العالمي "شرق السويس" بعد كارثة السويس. من الواضح أن عودة بعض الوحدات البريطانية وفتح قاعدتين خارج السويس في بداية القرن الحادي والعشرين لا تكفي إطلاقاً لاستعادة المعنى السابق لمنطقة الشرق الأوسط.

وقد تأسست المجموعة SNMCMG1 في ميناء أوستند البلجيكي بتاريخ 11 مايو 1973، لضمان سلامة الملاحة حول موانئ القناة الإنجليزية وشمال غرب أوروبا، وكانت تسمى في الأصل "قناة القوة البحرية الدائمة STANAVFORCHAN"، وتم تغيير اسمها عدة مرات لتعكس منطقة عملياتها الموسعة، وبمقدور المجموعة اليوم العمل في أي مكان في العالم تقريباً.

كما تم تطوير المجموعة SNMCMG2 من مستواها كقوة استدعاء في حوض المتوسط تأسست عام 1969 م، لتتمكن من النهوض بمسؤولياتها الجديدة. وتأسست من قوة متعددة الجنسيات خلال حرب كوسوفو، وتحديدًا بتاريخ 27 مايو 1999 م، وتُسمى القوة الدائمة المضادة للألغام في البحر الأبيض المتوسط، وبدأت مهامها في البحر الأدرياتيكي للتخلص من الذخائر غير المتفجرة، التي تخلت عنها الطائرات المقاتلة الخاصة بالحلف في عودتها من عملية "حصاد الحلفاء". أعقب ذلك مباشرة إعادة تسميتها بقوة مكافحة الألغام الجنوبية MCM-FORSOUTH، في 3 سبتمبر 2001 م. بعدها بأيام، وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001 م، تم نقلها من تمرين "المجد الحتمي" إلى عملية "المسعى النشط" في شرق المتوسط لدعم عمليات مكافحة الإرهاب. أُعطيت المجموعة اسماً فعلياً بدءاً من يناير 2005 م، وتحددت منطقة عملياتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، رغم قدرتها على الانتشار على نطاق عالمي.

تمتلك كلتا المجموعتين حالياً فئة رئيسية واحدة من القطع البحرية، فرقاطات لمجموعة SNMCMG1 وناقلات لمجموعة SNMCMG2، تعطي فكرة مبدئية لنهج قوات الناتو البحرية الدائمة،

جميع الدول الأفريقية النهرية حتى البحر الأحمر وحوض الصومال. من الواضح أن هذه الرؤية كانت مرتبطة بالغزو السوفييتي لأفغانستان (والخوف من الغزو السوفييتي لإيران أيضاً)، وموارد الطاقة في شبه الجزيرة العربية والخليج، إلى جانب أبرز دول القرن الأفريقي والمسالك المؤدية إلى البحر الأحمر، إلا أن المكوّن الرئيسي لها وقع سابقاً ويقع حالياً ضمن لوجستيات القيادة الهندية للمحيط الهادئ في البحرية الأمريكية USINDOPACOM، التي تأسست في 1947م ومرتكزها قاعدة ديبغو غارسيا المهمة للغاية للقوات المسلحة الأمريكية. وهكذا نفذت عمليات الأمن البحري للنااتو في البحر المتوسط (شمال أفريقيا وبلاد الشام) وفي البحر الأحمر، لكن ليس داخل منطقة الخليج العربي.

تُعتبر عملية "المسعى النشط" من أهم عمليات الأمن البحري في تاريخ حلف الناتو، وهي أطول عملية مستمرة للحلف منذ انطلاقتها في 4 أكتوبر 2001م بعد هجمات 11 سبتمبر، كواحدة من ثمانية ردود على الهجمات الإرهابية، وقد تكيّفت باستمرار لمواجهة تطور المخاطر الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، حيث شهدت العملية منذ انطلاقتها اعتراض 124 ألف سفينة تجارية، ومرافقة عدة مئات من السفن، وقامت بتفتيش 170 سفينة مشبوهة.

وقد قام حلف الناتو بتبديل تصنيف عملية "المسعى النشط" إلى عملية للأمن البحري في يوليو 2015م، وقد أتاح لها هذا التصنيف الجديد مزاولة سبع مهام مختلفة هي: دعم التوعية بالظروف المحيطة، والحفاظ على حرية الملاحة، وتنفيذ عمليات الاعتراض، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (بما فيها الأجهزة الإشعاعية المحتمل

ليس غريباً أن يكون مسعى الشرق الأوسط امتداداً لحقبة الحرب الباردة، فغالباً ما يعاد جمع وتصنيف نفس الدول ضمن مفهوم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتضح أن الاسم كان يشير في أروقة صنع القرار الأمريكية إلى نطاق جغرافي تقطنه أغلبية عربية ويحتوي على موارد مهمة للطاقة، ويشمل دولاً مختلفة تربط بعضها صداقة متفاوتة مع الاتحاد السوفييتي آنذاك. وما زال بمقدور المنطقة تبرير حدود نطاقها الجغرافي من خلال مفهوم سياسي مشترك، كان حتى السبعينات متمثلاً في فكرة القومية العربية. لكن مجرد أن بدأت مصر في التخلي عن الفكرة تدريجياً بعد الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة عام 1967م، أصبحت المنطقة خلال العقود التالية أقل عزلة وأكثر تبايناً في ثلاث مناطق إقليمية متميزة هي: شمال أفريقيا، وهي ذات طابع عربي قوي لكنها تجذب بصورة متزايدة إلى عمق القارة الأفريقية؛ وبلاد الشام، ومعظمها من مصاب أنهر البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي. وتتضح الروابط السياسية وأحياناً الأمنية بين هذه المناطق، إلا أنها تركز على خصوصياتها أكثر من ذي قبل.

استغرق الأمر زمناً حتى تتخلص البيروقراطية الأمريكية من فكرة جيوسياسية قديمة، كان آخرها مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه الرئيس جورج بوش الابن عام 2004م، إلا أنه عندما وضع الاهتمام الفعلي على المحك مثل التهديد السوفييتي في أفغانستان (المبالغ فيه كما اتضح لاحقاً)، لم تواجه الدوائر العليا للقرار الأمريكي مشكلة في تحديد نطاق سلطة القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية، لتشمل كافة دول الخليج وسوريا والأردن كملحقات لنطاق العمل العسكري، بالإضافة إلى

وتتجنى عملية "حارس البحر" بيئةً آمنةً ومؤمنةً للسفن المدنية المبحرة في حوض المتوسط، وهي بذلك تقدم تسهيلات للأنشطة الاقتصادية الإقليمية. كما يقدم حلف الناتو معلومات للسفن العابرة حول المخاطر المحتملة التي قد تهدد عملياتها. وكدعمٍ لهذا الهدف، بمقدور سفن الناتو إيقاف السفن العابرة عبر رسائل الموجات عالية التردد VHF للتحقق من هوياتها وحمولاتها، والصعود على متنها للتفتيش إذا ما أثارت الشكوك، بالإضافة إلى دعم التوعية بالظروف المحيطة.

وتجمع هذه العملية قطعاً بحرية من دول الناتو تشارك لفترات زمنية محددة، بواقع ثلاثة أسابيع متتالية كل شهرين، تتكرر ست مرات سنوياً. ومع أن هذه السفن لا تتواجد في عرض البحر طوال العام، إلا أن الاستمرار في الرصد وإبلاغ المعلومات حول حالة البحار طوال العام يعد أمراً ضرورياً يتم عبر شبكة معلومات قيادة الناتو.

من بين مهامها أيضاً، تقدم عملية "حارس البحر" الدعم المعلوماتي واللوجستي لعملية "صوفيا" التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي تعمل في الوقت الراهن في عرض البحر الأبيض المتوسط. كما ساهم حلف الناتو في الجهود الدولية للمساعدة في أزمة اللاجئين والمهاجرين، حيث تقوم قطع الحلف البحرية المناوبة منذ فبراير 2016م باستطلاع ورصد المعابر غير القانونية داخل بحر إيجه، بالتعاون مع السلطات الوطنية للدول المتأثرة، والسلطات الأخرى ذات العلاقة التابعة للاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، قامت سفن الناتو بجمع معلومات مهمة للغاية استخدمها خفر السواحل في اليونان وتركيا ووكالة فرونتكس الأوروبية، لإدارة الحدود ولاتخاذ الإجراءات اللازمة، كاعتراض قوارب

صنعها من قبل الجماعات الإرهابية)، وحماية البنى التحتية الحيوية للحلفاء، ودعم عمليات مكافحة الإرهاب البحري، والمساهمة في بناء قدرات الأمن البحري.

وسوف تزداد مهام مكافحة الإرهاب على الأرجح، مع استمرار الجماعات المسلحة دون الدول في زيادة قدراتها، واستخدام البحار كطرق وساحات لأنشطتها، من نقل الأسلحة إلى الهجمات المباشرة على البنى التحتية الحيوية المنقولة مثل السفن أو الثابتة كمنصات النفط.

وفي يوليو 2016م، أي بعد مرور عام واحد، قررت قمة الناتو في وارسو تغيير تصنيف المهمة إلى مرنة وغير خاضعة للفقرة 5، بمسمى "حارس البحر"، ومن المتوقع أن تشمل مهامها: مكافحة الإرهاب والتوعية بالظروف البحرية المحيطة وحرية الملاحة وبناء القدرات، بتكليف مستمر، مع استعدادها للقيام بمهام أخرى للأمن البحري وفق توجيهات مجلس شمال الأطلسي.

ومع نهاية 2019م، نفذت العملية ثلاث مهام للأمن البحري هي: بناء قدرات الأمن البحري والتوعية بالظروف البحرية المحيطة ودعم مكافحة الإرهاب البحري. ولا تزال عملية "حارس البحر" قائمةً في البحر الأبيض المتوسط، حسب المعاهدة المؤسسة لحلف الناتو، ويمكنها تنفيذ مهام الأمن البحري الأربع الإضافية: دعم حرية الملاحة، والحظر البحري، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية البنى التحتية الحيوية. يشمل نطاق التنفيذ لهذه العملية حوض المتوسط ومضيق جبل طارق وكافة المواقع خارج المياه الإقليمية لدول المنطقة، وهي متأهبة للرد على مجال واسع من تهديدات الأمن البحري.

في مكافحة القرصنة. وقد اتضحت أهمية عملية "درع المحيط" في مكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل القرن الأفريقي، لكن تم التنبؤ بها والاستعداد لها بواسطة عمليتين مسبقيتين.

ومن المثير للاهتمام أن نرى التشابه في الحدود البحرية لنطاق عملية "درع المحيط"، الذي يجعلها تبدو كتعديلات طفيفة مقتبسة من نطاق مسؤولية العمليات التابعة للقيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية.

رابعاً: عملية "درع المحيط" التابعة لحلف الناتو

ساهم حلف الناتو في ردع وتعطيل هجمات القرصنة وحماية السفن، وزيادة المستوى العام للأمن قبالة سواحل الصومال منذ عام 2008م. حيث شهد العام نفسه بدء حلف الناتو، بناءً على قرارات الأمم المتحدة، التي أشارت إلى مشاركة القوى والمنظمات الدولية المعنية لدعم الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وقبالة سواحل القرن الأفريقي والمحيط الهندي، عن طريق عمليتي "المزود الموحد" و "الحامي الموحد". كما تولت عملية "المزود الموحد" (أكتوبر-ديسمبر 2008م) الحراسة البحرية لسفن برنامج الغذاء العالمي، وقامت عموماً بدوريات في المياه المحيطة بالصومال. وساعد وجود التحالف أيضاً على ردع أعمال القرصنة التي هددت المنطقة، في حين وفرت العملية حمايةً موثوقةً لسفن البرنامج، وطرق الدوريات الأكثر عرضةً للأعمال الإجرامية ضد السفن التجارية، وأمكن لسفن الناتو استخدام القوة وفق قواعد الاشتباك المصرح بها، ووفقاً للقانون الدولي والوطني ذي الصلة.

المهاجرين التي كانت سفن الناتو أول من رصدها، مما أكد أهمية تبادل المعلومات التشغيلية والتكتيكية بين حلف الناتو ووكالة فرونتكس.

وفي 29 مارس 2019م، تحولت عملية "صوفيا" من عملية جوية بحرية إلى عملية جوية صرفة، ويفترض أن يضع هذا التغيير حداً للدعم اللوجستي، الذي أقره سابقاً مجلس شمال الأطلسي ووفرتة عملية "حارس البحر"، دون أن يُنهي تبادل المعلومات المستمر بين العمليتين. يؤثر قرار الاتحاد الأوروبي الأخير على الدعم المحتمل الذي وافق حلف الناتو على تقديمه للاتحاد. في سعيه لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2420 بشأن حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، والذي لم يطالب الاتحاد الأوروبي الناتو بتطبيقه. وتؤكد ممارسات الأمن البحري أن التغيير نحو عملية جوية بحثة قد قلل إلى حد كبير من فعالية العملية نفسها، لأنه بدون الصعود على متن السفن وتفتيشها، يستحيل فحص البضائع غير القانونية ومن ثم يتضاءل احتمال مصادرتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى عمليتين متعاقبتين هما "درع المحيط" و "الحامي الموحد"، اللتان استمرتتا من أغسطس 2009م إلى ديسمبر 2016م. ساهمت عملية "درع المحيط" في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة وحماية شحنات المساعدات الإنسانية قبالة سواحل القرن الأفريقي، في أعقاب فترة تنفيذ عملية "الحامي الموحد" من مارس إلى أغسطس 2009م، وقبلها عملية "المزود الموحد" التي استمرت من أكتوبر إلى ديسمبر 2008م. كما يواصل حلف الناتو مشاركته في جهود مكافحة القرصنة، من خلال التوعية بالأوضاع البحرية، ومواصلة التنسيق المستدام مع الجهات الفاعلة

أسترالي واحد (ربما كان سيدني). كما تقدم، فقد جرت العادة أن يتم نشر المجموعة SNMG1 في مياه شرق المحيط الأطلسي، ولكن هذه المرة كانت أول عملية نشر للتحالف في جنوب شرق آسيا (زيارة ميناء كراتشي 26-27 أبريل). لا ينبغي أن يشكل نشر السفن القادمة من دول شمال أوروبا أولاً في الجنوب أي مفاجأة، كونه جزءاً من عمليات التناوب المعتادة، التي تهدف إلى تعزف كافة أعضاء الناتو على مساح العمليات المحتملة في مختلف الأقاليم، والحيلولة دون تشكل رؤية جامدة تنحصر في مسرح عمليات واحد معتاد. واعتباراً من يونيو 2009م، تولت المجموعة SNMG2 مسؤولية العمليات، إثر تراكم الخبرة لديها من عملية "المزود الموحد". وفي الشهر نفسه (أغسطس 2009م)، انطلقت عملية "درع المحيط".

وتقوم سفن الناتو في عملية "درع المحيط" بمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، للتحقق من نشاط الشحن قبالة سواحل الصومال، وفصل حركة النقل البحري المشروعة عن سفن القراصنة المشتبه بها. تخضع السفن التجارية التي تعبر المنطقة للمراقبة، وكثيراً ما تتم مرافقتها لضمان مرورها الآمن. إن صناعة الشحن على اتصال دائم بحلف الناتو وعمليات مكافحة القرصنة الأخرى، من خلال مركز الناتو للشحن، حيث يمكن الإبلاغ عن نشاط القراصنة ونشره في أوساط الحلفاء، لمنع الهجمات وتعزيز الوعي بالظروف المحيطة بالبيئة البحرية. ترصد سفن حلف الناتو باستمرار سفن القراصنة المشتبه بها لمنعها من شن الهجمات. وتستطيع فرق المداهمة التابعة لحلف الناتو صعود السفن المشتبه بها لتحديد ما إذا كان القراصنة على متنها أم لا؟ ويمكن لسفن الناتو

كانت عملية "المزود الموحد" مؤقتة، طلبها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 25 سبتمبر 2008م. وقد وفر حلف الناتو هذه القدرة على مكافحة القرصنة لدعم قرارات مجلس الأمن 1814 و 1816 و 1838، وبالتنسيق مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي. كما وافق وزراء دفاع الناتو على الاستجابة بشكل إيجابي لطلب الأمم المتحدة في 9 أكتوبر عام 2008م، خلال اجتماع غير رسمي عُقد في العاصمة المجرية بودابست. بعد هذا القرار، بدأ التخطيط لإعادة توجيه أصول SNMG2 للقيام بواجبات مكافحة القرصنة.

وقد كان مقررأ أن تجري SNMG2 سلسلة من الزيارات للموانئ الخليجية في البحرين والكويت وقطر والإمارات، في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون ICI. على هذا النحو، بدأت سفن المجموعة في عبور قناة السويس في 15 أكتوبر من العام ذاته للقيام بالواجبين في نفس الوقت. أثناء العملية، تألف أسطول المجموعة SNMG2 من سبع سفن من ألمانيا واليونان وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، منها ثلاثة مكلفة بالمشاركة في عملية "المزود الموحد"؛ وتألفت هذه القوات جميعها من حوالي مدمرة واحدة وفرقاطتين، بينما واصلت مدمرة وفرقاطتان وناقلة واحدة زياراتها للموانئ الخليجية، وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها قوات بحرية ترفع علم حلف الناتو بزيارة منطقة الخليج العربي.

وقد واصلت عملية "الحامي الموحد" (مارس-أغسطس 2009م) نفس المهام بأساليب مماثلة، حيث بدأت رحلة بحرية مخطط لها بواسطة المجموعة SNMG1 إلى كراتشي وسنغافورة وميناء

أولى هذه الآليات جاءت تحت مسمى اجتماعات مبادرة "الوعي المشترك وإنهاء الصراع"، وانعقدت في مملكة البحرين. وفرت هذه الآلية حلولاً لإنهاء الصراعات وتحسين ومشاركة التكتيكات، وكانت مسرّعاً أساسياً لإنشاء ممر عبور مؤقت "ترانزيت" لسفن الشحن في خليج عدن، والتقليل من الوقت المطلوب للاستجابة لبلاغات الحوادث. وصار بالإمكان التخطيط بصورة شاملة تتضمن كافة المنظمات والتكليفات، من خلال الأسلوب غير الرسمي لتطبيق مخرجات مبادرة "الوعي المشترك وإنهاء الصراع". بعدها، سرعان ما انضمت دول أخرى تعمل باستقلالية إلى هذه المبادرة، مثل الصين والهند واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية، وعملت مع حلف الناتو عن قرب.

أما الآلية الثانية، فعرفت باسم نظام ميركوري (بمعنى الزئبق، وعرفت أيضاً باسم "فيسبوك مكافحة القرصنة")، وقد سمحت هذه الآلية بالتبادل المباشر والفوري لمواقع القطع البحرية والنشر السريع لبلاغات الحوادث. شكلت الأساليب غير الرسمية والتقنيات الحديثة لمشاركة المعلومات الأساس لتحقيق تضافر الجهود العابرة للمهام والمؤسسات.

وقد سار القطاع الخاص بطريقة ملائمة على خطى مركز الناتو للشحن البحري سالف الذكر، الذي شكل نقطة اتصال ضرورية للمعلومات المباشرة حول القرصنة، ولإعداد التدابير المتفق على كونها أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة الصومالية.

وقد أظهرت عملية "درع المحيط" نجاحاً واضحاً جاء أفضل مؤشرات بنهايتها في عام 2016م، على هيئة تراجع عدد السفن المتمركزة، وتراجعت

أيضاً استخدام القوة لإيقاف سفن القرصنة أو التدخل لوقف عمليات الاختطاف. كذلك يتم نقل أي قراصنة محتجزين في أقرب وقت ممكن إلى وكالات إنفاذ القانون الوطنية المعنية، بموافقة السلطات الوطنية، وقد تدخل سفن الناتو المياه الإقليمية للصومال، لكن الإجراءات البرية لا تشكل جزءاً من ولاية الناتو في هذا الشأن.

وقد صدر القرار بتخصيص عملية "درع المحيط" لدعم إطلاق قوات EUNAVFOR (القوة البحرية للاتحاد الأوروبي) بقرب الصومال، وسميت لاحقاً بعملية "أتالانتا"، وذلك نظراً لسهولة المناوبة وإعادة الانتشار لعدد 6-1 سفن للقتال السطحي و 3-1 طائرات للدوريات البحرية، وهو إجراء بالكاد يوفي متطلبات المهمة، في حين أضافت نفس العملية إجراءً يقضي بنشر 5-3 سفن دوريات في أي وقت. تم إطلاق عملية "أتالانتا" في 8 ديسمبر 2008م، بقرار من مجلس الأمن، كما تم تمديد العملية من قبل المجلس الأوروبي حتى ديسمبر 2020م، وفق الأهداف التالية:

- 1- حماية سفن برنامج الغذاء العالمي وغيرها من الشحنات المعرضة للخطر.
- 2- ردع ومنع القرصنة وكبح جماح السرقة المسلحة في عرض البحر.
- 3- مراقبة أنشطة الصيد قبالة سواحل الصومال (إضافة حديثة نسبياً).
- 4- دعم مهام الاتحاد الأوروبي الأخرى، والمنظمات الدولية العاملة على تعزيز الأمن والقدرات البحرية في المنطقة.

وقد تميزت عملية "درع المحيط" بفاعليتها نظراً لكفاءة آليات التنسيق غير الرسمية التابعة لها.

الاستخبارية الموجودة، ليتم تحديد المواقع بدقة للسفن المطلوب تفتيشها ولاحقاً اعتراضها أو تفتيشها. وبحلول 30 سبتمبر 2011م، تم إيقاف 2862 سفينة والصعود للتفتيش على متن 293، ولم تمنع سوى 11 سفينة من العبور من أو إلى الموانئ الليبية لأنها شكلت خطراً على السكان المدنيين.

خامساً: خبرة حلف الناتو في عمليات الأمن البحري وأهميتها لدول الخليج

مثلما اتسمت عمليات الناتو الست الرئيسية للأمن الملاحي بالخبرة الثرية الناجمة عنها، نجد أنها قد اتسمت أيضاً بالتالي:

1- نفذت ثلاث عمليات كبرى ("المسعى النشط" و "حامي البحار" و "الحامي الموحد") في البحر الأبيض المتوسط (بمعنى قبالة سواحل شمال أفريقيا والشام)، بينما نفذت عملية واحدة ("درع المحيط")، ونفذت قبلها عمليتين تمهيديتين في منطقتي البحر الأحمر والمحيط الهندي (غالباً ضمن نطاق المسؤولية الملاحية للقيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية، جنوب مضيق هرمز).

2- تميزت عمليتا البحر المتوسط بطبيعتهما المكافحة للإرهاب، وتطورت العمليتان بملف مهام أكثر تنوعاً، بينما انفردت واحدة بكونها حصاراً بحرياً، فيما ركزت عمليات البحر الأحمر وبحر العرب على مكافحة القرصنة.

3- كانت لجميع هذه العمليات سوابق مثيرة للاهتمام خلال نهاية القرن الماضي: عملية

هجمات القرصنة أو محاولات الهجوم إلى أعداد الخانة الواحدة (5 حوادث في 2017م، وحادثتان في 2018م، و3 في 2019م، بحسب التقرير السنوي للمكتب البحري الدولي). كذلك أكدت الأرقام الرسمية لعملية أتلانتا هذا المنحى، بواقع صفر لعمليات القرصنة في عامي 2018 و 2019م، مع محاولتين ومحاولة للقرصنة تباعاً.

أخيراً في 2011م، وجهت عملية "الحامي الموحد" (23 مارس – 31 أكتوبر 2011م) مكوّنًا للحصار البحري تجاه ليبيا، بالإضافة إلى عملياتها الجوية، وذلك بهدف كشف ومنع تدفق الأسلحة غير الشرعية والمترزقة عليها. نفذت عملية الأمن البحري هذه مجموعتنا SNMG1 و SMCG1 اللتان كانتا تجوبان البحر الأبيض المتوسط. كانت عملية "الحامي الموحد" قد نالت تكليفها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 1970 و 1973 و 2009 المتعلقة بالمهمة – خاصة 1970 و 1973 – التي أعطت التخويل لاتخاذ "التدابير اللازمة" لمنع تدفق الأسلحة والمواد ذات العلاقة والمترزقة إلى ليبيا.

وقد تم تشكيل قوة موحدة للعمليات المشتركة تحت عملية "الحامي الموحد"، مؤلفة من 12 دولة مشاركة في توفير سفن الحماية إلى جانب طائرات الدوريات الملاحية، وهي: بلجيكا وبلغاريا وكندا، وفرنسا واليونان وإيطاليا، وهولندا وإسبانيا ورومانيا، وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. شملت الإمكانيات الموقرة: حاملة طائرات وسفن للهجوم البرمائي، ومدمرات وفرقاطات، وغواصات وسفن للإمدادات. وصار لزاماً على كل سفينة تعبر منطقة الحصار أن تقدم إخطاراً بمعلومات محددة، تتم مطابقتها مع المعلومات

"الحارس اليقظ" (حصار بحري على بقايا يوغوسلافيا السابقة (1993م-1996م)، كما شكلت دعماً للعمليات الأمريكية لمكافحة المخدرات في البحر الكاريبي في النصف الثاني من عام 1999م.

4- غالباً ما تعاونت قوات الناتو أو تواصل تعاونها مع قوات أوروبية مماثلة، أنشئت مبدئياً من قبل اتحاد أوروبا الغربية في البحر الأدرياتيكي، ومن ثم من قبل الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط ومياه الصومال. حظيت عدة دول في الناتو بخبرات التعاون مع قوات مهام اتحاد أوروبا الغربية أثناء حربي الخليج الأولى والثانية، لكن لم يتم ذلك بواسطة إطار عمل الناتو في حينه، نظراً لتفضيل الولايات المتحدة للتحالف الحربي.

5- برهنت القوات البحرية القائمة، سواءً المكونة من سفن السطح أو تلك المتخصصة في مكافحة الألغام، على فائدها كمحاور عملياتية خاصة للاستجابات الأولى.

6- اتضح الأهمية الكبيرة لآليات التعاون غير الرسمية مع الدول غير الحليفة، وبوجود نقطة مرجعية واضحة للقطاع الخاص، في نجاح العمليات المعقدة.

7- يتعين تضمين العقيدة العسكرية أهمية وأفضلية المرونة العملية للقوات البحرية، إلا أنه من الضروري تفعيل التمارين المشتركة، كونها تترجم العقيدة العسكرية إلى نتائج عملية.

بما أن لدول الخليج مصالح مشتركة حول مكافحة القرصنة، يتضح بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد نقطة الانطلاق لأي مبادرة ملموسة

نابعة محلياً. من المهم البدء من هذا المستوى، بدلاً من انتظار الحلول مجدداً لتأتي من شركاء رئيسيين، ذلك أنه منذ عام 1980م ومشكلات الأمن البحري هي نفسها إلى حد كبير رغم التدخلات الكبيرة. بعبارة أخرى، إن وضع التصرف الحازم في الاعتبار بصورة مناسبة ليس في متناول القوات البحرية لدول مجلس التعاون، لأن جوانب الإدارة اليومية والجاهزية والمستوى الوقائي الواجب والممكن الاهتمام به؛ جميعها تتطلب رفعها إلى أقصى درجات الفاعلية.

ومبدئياً بإمكان بحريات دول مجلس التعاون تخصيص قوة تنفذ دوريات مستمرة، مؤلفة من 3 فرقاطات و3 بارجات، وما بين 9 زوارق و 11 زورقاً للهجمات السريعة، مع كاسحتي ألغام في بعض الأحيان، هذا عدا عن مجموعة لا تقل أهمية من سفن الدوريات الثانوية (يجب أن يكون شراء كاسحات الألغام على رأس الأولويات، وضمن عملية شراء جماعي مأمولة لما لا يقل عن 10 وحدات حديثة). إن مد الحماية لتشمل البحر الأحمر بالظروف الحالية سيبالغ في إنهاك موارد محدودة في الأساس.

ويتضح أن هذه الوحدات تتلقى دعماً ومرافقة مستمرين من قبل الأسطول الأمريكي الخامس وثلاث فرق تابعة لقوات متعددة المهام، لكن النقطة التي تثار هنا هي التحوُّط الحذر ضد الأزمات السياسية الخارجية، أو التغيرات في الأولويات الاستراتيجية، والتي تندر بتهدد جذي للمصداقية الوقائية والرادعة للبحريات المحلية، على غرار ما حدث إبان السنوات الأخيرة.

وتم طرح مقترحين على الأقل بشأن الأمن الإقليمي والبحري في الخليج: الأول تحالف الشرق الأوسط

الاستراتيجي (ميسا)، المصطلح على تسميته اقتضاباً بـ"الناتو العربي"، والثاني أحدث مقترح أممي أمريكي للأمن البحري في الخليج (يوليو 2019م). تعد مبادرة "ميسا" طموحة جداً، لكنها تعد مجهوداً متوسط المدى ويتطلب بناء ثقة سياسية كبيرة بين الأطراف. أما المقترح الثاني فأكثر واقعية، لكن تكوينه لا زال ينتظر تعريفاً أفضل أساساً ضمن حلفاء الناتو، لأنه أيضاً، بخلاف عرضه للرسائل السياسية، لا يبدو أنه يضيف الكثير للترتيبات العملية القائمة.م

من ناحية ثانية، فإن حقيقة كون الصين تدرس المشاركة في تلك الجهود، عدا عن الجانب الإيجابي المتمثل في وضع الأساس من تشكيلة مبدئية من الدول، تشير إلى أهمية دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأمن البحري، إذا ما زاد من غرضه العملي وأهميته بالمقارنة مع طرف عالمي فاعل. في الوقت الراهن، تشمل هذه المبادرة أو هذا التحالف كلاً من: أستراليا والبحرين والسعودية والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

في جوهر الأمر، تُبين تجربة الناتو كيف يمكن للحلفاء أن يشكّلوا تعاوناً مستمراً ناجحاً مع حليف رئيسي، من ضمن مجموعة حلفاء، لرفع مصداقية تواجد القوات البحرية وقدرتها على الردع وتنفيذ العمليات الأمنية إلى حد كبير. تختلف الظروف، لكن مكونات الأمن التعاوني الناجح قابلة للتبني والإثراء بالتجارب المحلية.

الخلاصة

بالنظر إلى الوضع العام في الخليج ومصالح دوله، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط رئيسية بشأن الأمن البحري:

1- يعتبر حلف الناتو المزود الوحيد والفوري للأمن الدولي، وذلك انطلاقاً من السجل الحافل بالنجاحات للحلف وقدرته على التأقلم على مدى سبعين عاماً، والذي يعمل من خلال آلية الأمن التعاوني، إلى جانب ثبات أدائه في النطاق الأوروبي الآسيوي. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم كونها الضامن الأساسي للأمن في منطقة الخليج العربي منذ عام 1980م إلى الآن، فقد قامت خلال العقدین الأخيرین بإعادة ضبط أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الخليج العربي إلى الهند والمحيط الهادئ.

2- انطلاقاً من أهمية آلية توافق الآراء لتحمل المسؤولية السياسية والتشغيلية المتعددة الجنسيات، حول بلد واحد أو عدد قليل من البلدان الرائدة، فقد حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الكثير في هذا الصدد، ورغم ذلك ما زالت بحاجة إلى تعزيز هذا النهج السياسي، وزيادة الثقة في الآليات المؤسسية للمجلس.

3- تُعتبر قابلية التشغيل البيئي للعقول أمراً حيوياً بما يفوق التشغيل البيئي اللوجستي، لضمان كفاءة سير العمل والتنسيق الاستراتيجي والتكتيكي، من خلال السمات والمصالح الوطنية، وهو ما يتيح التعاون بين المؤسسات المختلفة ومصالحها وهيكلها الموحدة. يتحقق ذلك أيضاً بالممارسة المستمرة والموحدة في هياكل القيادة المشتركة والتدريب البحري.

4- لقد اعتمدت دول الخليج تقليدياً على وجود الأسطول الخامس الأمريكي، ومساهمة دول حلف الناتو، في مختلف التحالفات والتجمعات والمبادرات البحرية في المنطقة، وهو اعتماد من شأنه أن يستمر على المدى المتوسط، بيد أن طبيعة هذه العلاقات قد تأثرت منذ ثلاث سنوات من جراء تحولات السياسة الدولية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية للتعامل مع هذه التحولات، خاصة مع ازدياد عدد اللاعبين الفاعلين على الساحة الدولية.

5- ربما وجد شركاء دول مجلس التعاون فائدة في زيادة كفاءة وفاعلية الدوريات المشتركة والتدريب في منطقة الخليج العربي، وذلك لرفع مستوى وتأثير عمليات الأمن البحري الخاصة بهم وبمبادراتهم للتعاون الأمني، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة استقرار المنطقة. ومن ثم بإمكان حلف الناتو أن يكون شريكاً مثالياً في تطوير القدرات وتأسيس عمليات الأمن البحري، وتطوير مفاهيم وممارسات الأمن التعاوني، ولا بد أن يُنظر إلى التحسن الفعلي في مجال مكافحة الألغام كأولوية مطلقة، مما يبرر المشتريات المشتركة أولاً وربما المزيد من الأنشطة في الوقت المناسب.

6- إن المقترحات المتعلقة بالأطر الأمنية الإقليمية متعددة الأطراف ذات أهمية كبرى لدول مجلس التعاون، لكنها في جميع الأحوال بحاجة إلى دعم أكبر مصداقية بين الدول إذا تحقق نجاح ملموس من خلالها، لأنها قد تؤدي إلى الحد من التوترات بين دول الخليج وإيران من خلال مسار مزدوج للحوار والردع، ولحلف الناتو خبرة في هذين المجالين، سواء في الماضي أو الحاضر.

3- الأمن البحري لدول الخليج: التهديدات والقدرات

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

ملخص:

الثانية: في ظل تهديدات أمن الطاقة والأمن البحري عموماً، فقد استطاعت دول الخليج تأسيس العديد من الآليات لمواجهة هذه التهديدات، سواءً على مستوى دول مجلس التعاون أو على المستوى الإقليمي، من خلال التواجد في منطقة القرن الأفريقي، وتأسيس آليات إقليمية للحفاظ على الأمن الإقليمي والأمن البحري، فضلاً عن تعزيز التعاون والشراكات مع الدول والمنظمات الدفاعية الكبرى.

الثالثة: مع أهمية الجهود التي قامت بها دول الخليج لحماية الأمن البحري، ما زالت هناك حاجة لتفعيل عدة مقترحات، منها أهمية توظيف التكنولوجيا العسكرية ضمن جهود التصدي لتهديدات الأمن البحري، وتطوير القوات البحرية بالحصول على المعدات البحرية المتطورة التي تناسب واقع التهديدات البحرية الراهنة، بالإضافة إلى تفعيل التعاون البحري مع كافة القوى العربية المحورية، والدول والمنظمات الكبرى المعنية بأمن الخليج العربي.

تهدف هذه الورقة لدراسة تهديدات الأمن البحري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصةً في ظل الهجوم الذي تعرضت له ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان خلال عام 2019م، ما أعاد إلى الأذهان سيناريو حرب الناقلات إبان الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينات، كما تسعى الدراسة إلى بحث وتحليل الآليات التي انتهجتها دول الخليج للحفاظ على الأمن البحري.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: أنه مع احتدام الصراعات الإقليمية وديمومة الأزمات، فإن ذلك يلقي بظلاله على الأمن البحري لدول الخليج عموماً، وأمن الطاقة على نحوٍ خاص، حيث تظل المنشآت النفطية والممرات الاستراتيجية لنقل النفط هدفاً للجماعات الإرهابية المسلحة والدول التي ترعاها، الأمر الذي قرع أجراس الإنذار بضرورة وجود آليات جماعية لحماية أمن الطاقة في الخليج العربي، الذي لم يعد يواجه تهديدات تقليدية مثل القرصنة وعمليات التهريب فحسب، بل استهداف الطاقة؛ عصب اقتصادات دول المنطقة والعالم.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومدير تحرير دورية "دراسات".

مقدمة

5- الخصائص القومية لسكان الدولة، ومدى رغبتهم في العمل في البحار.

6- مدى وجود توجه لدى الدولة ببناء أساطيل بحرية، فضلاً عن قدرتها على الحفاظ على هذه الأساطيل وحمايتها⁽¹⁾.

وبتطبيق هذه المعايير على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نجد أنها تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم، حيث تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، إذ تحتل موقعاً متميزاً بين قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، بالإضافة إلى كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي)، الأمر الذي يعزز من أهميتها لخطوط النقل البحرية والبرية والجوية، وأيضاً ضمن حركة التجارة الدولية والإقليمية⁽²⁾.

ومع التسليم بأن الموقع البحري للدولة يُعد ميزة، فإنه في الوقت ذاته يشكل تحديات، وهو ما تمثل في تهديدات الأمن البحري التي تواجه دول الخليج.

وتأسيساً على ما سبق، تهدف هذه الورقة للإجابة عن تساؤلين رئيسيين:

الأول: ما هي أبرز تهديدات الأمن البحري لدول الخليج؟ ولماذا أضحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة؟

الثاني: ما هي الآليات التي أسستها دول الخليج لمواجهة تلك التحديات، سواءً على الصعيد الذاتي أو الإقليمي أو الشراكات الدولية؟

إذا كان أمن الخليج العربي – ولا يزال – جوهر الأمن العالمي، فإن الأمن البحري يعد بؤرة هذا الأمن، ولعل من أبرز الكتابات في هذا الشأن ما كتبه ضابط البحرية الأمريكية ألفريد ماهان 1840-1914م، الذي سادت لديه قناعة بشأن الإمبراطورية البريطانية، إذ جعل منها موقعها البحري قوةً عظمى، مما حدا به لتأليف ثلاث كتب شهيرة حول القوة البحرية ودورها بالنسبة لقوة الدولة عموماً، وقد تأسست قناعات ماهان على ثلاثة منطلقات؛ الأول: أن الأساطيل والسفن البحرية تتمتع بطاقة أكبر من العربات البرية وهي أكثر كفاءة منها، والثاني: أن كلفة النقل البحري أقل، والثالث: أن من يسيطر على العالم يجب عليه امتلاك قوة بحرية، لأن الدول البرية تعد دولاً معزولة وضعيفة.

ومع أهمية هذه المنطلقات، رأى ماهان أنها غير كافية بحد ذاتها، بل تتطلب شروطاً حددها هو كالتالي:

1- الموقع الجغرافي للدولة، حيث يجب أن تقع على محيط أو بحر أو أكثر.

2- أن تكون سواحل الدولة طويلة وصالحة لإنشاء الموانئ.

3- أن يحتوي الظهير الخلفي للساحل على ثروات وفيرة، بحيث يكون عامل جذب للسكان.

4- مساحة الدولة وعدد سكانها، فكلما كانت تلك المساحة كبيرة وعدد سكانها كافٍ، سيمكنها ذلك من بناء قوة بحرية.

1 د. محمد أحمد عقلة المومني. بلا تاريخ. استراتيجيات سياسة القوة، مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية. إربد: دار الكتاب الثقافي.

2 محمد صادق إسماعيل. 2010. مجلس التعاون الخليجي في الميزان. القاهرة: دارالعلوم للنشر والتوزيع.

أولاً: تهديدات الأمن البحري لدول الخليج

تتعدد تهديدات الأمن البحري لدول الخليج، سواء التقليدية أو المستجدة على النحو التالي:

1. تهديد الملاحة البحرية في مضيق هرمز واستهداف ناقلات النفط

يكتسب مضيق هرمز أهمية استراتيجية بالنسبة للملاحة البحرية عموماً، ونقل النفط على نحو خاص. فوفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يمر من هذا المضيق حوالي 18,5 مليون برميل من النفط المنقول بحراً كل يوم، بما يعادل حوالي 30% من الخام وغيره من السوائل النفطية، وتمر من خلال هذا المضيق معظم الصادرات النفطية لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والعراق وإيران⁽¹⁾. وفي ظل احتدام الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، كانت مخاوف دول الخليج تكمن في التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه، حيث هددت إيران غير ذي مرة أنها ستقوم بإغلاق هذا المضيق، إلا أنه مع التحذيرات الأمريكية المتكررة لإيران – ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تصريح المتحدث باسم القيادة الوسطى الأمريكية العقيد إيرل براون، بالقول: "إن مياه مضيق هرمز في الخليج تعد دولية بامتياز، وأن أي تهديد إيراني بغلقه سيؤثر على مسار الملاحة التجارية الدولية، وليس فقط الإقليمية"، وأضاف قائلاً:

1 موقع يورو نيوز. 2019. ما هي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز الذي لوحت إيران بإغلاقه؟ 24 إبريل. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://arabic.euronews.com/2019/04/24/strait-of-hormuz-the-world-s-most-important-oil-artery>

"لدى القوات الأمريكية وشركائها الجاهزية المطلوبة للرد على أي عمل عدائي"⁽²⁾ – فقد تراجعت إيران عن إغلاق المضيق، إلا أنها بدأت في استهداف ناقلات ومنشآت النفط، ومن ذلك الاعتداء على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان خلال عام 2019م. وواقع الأمر أن تلك الاعتداءات تعد تحدياً أمنياً بالغ الخطورة، إذ أعادت إلى الأذهان سيناريو حرب الناقلات مرة أخرى خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م)، حيث تعرضت 411 سفينة لهجمات إيرانية، بما فيها 239 ناقلة نفط، وقد تعرضت 55 سفينة للغرق أو الضرر غير القابل للإصلاح⁽³⁾، فضلاً عن هجوم بطائرات درون استهدف معملين لتكرير النفط في بقيق وخريص، تابعان لشركة أرامكو السعودية، في 14 سبتمبر 2019م، الأمر الذي نتج عنه توقف كمية من إمدادات النفط الخام قدرت بنحو 5,7 مليون برميل، أي ما يعادل 50% من إنتاج الشركة اليومي⁽⁴⁾. ولا شك أن تلك الاعتداءات تمثل تحدياً هائلاً، ليس فقط لدول الخليج المنتجة للنفط، بل للدول الغربية الكبرى، خاصةً وأنها طالت ليس فقط الناقلات وطرق المرور، بل امتدت إلى مناطق

2 موقع الحرة. 2019. هل يحق لإيران إغلاق مضيق هرمز. 1 مايو. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://www.alhurra.com/a/>

3 روبن ميلز. 2016. طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط. 17 إبريل. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/ar-energy-transit-security-mills.pdf>

موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2019. تضامن عربي ودولي مع السعودية بعد الاعتداء على منشآت النفط. 15 سبتمبر. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://aawsat.com/home/article/1903106>

4 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2019. تضامن عربي ودولي مع السعودية بعد الاعتداء على منشآت النفط. 15 سبتمبر. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://aawsat.com/home/article/1903106>

إلى أوروبا، و2 مليون برميل تتجه من أوروبا إلى الشرق الأوسط وآسيا، وبالنظر إلى الطبيعة الجغرافية للمضيق، نجد أن إغلاقه بشكل كامل، ولا يتجاوز عرضه 29 كم في أضيق نقطة، يعني أن ناقلات النفط التي تبحر من كل من السعودية والكويت والإمارات ستكون مجبرة على الإبحار حول الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية، بما يعنيه ذلك من إطالة وقت العبور من ناحية وزيادة تكلفة النقل من ناحية ثانية⁽²⁾. وتنظم عمل المضيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عام 1982م، وتتضمن تعريفاً محدداً لأنواع المضائق الدولية، ووفقاً للمادة (122) من هذه الاتفاقية، التي تتضمن تعريفاً لمفهوم البحار شبه المغلقة، وهو ما ينطبق على البحر الأحمر المتصل بالمضيق، فإن هناك حقوق والتزامات على الدولة المعنية التي يقع المحيط في أراضيها وهي اليمن، ويعني ذلك أنه حال تهديد الملاحة في المضيق على نحو خطير، فستكون هناك تدخلات دولية وفقاً لقرارات أممية باعتباره ممراً دولياً، إلا أن المشكلة لا تكمن في الاتفاقية ذاتها، بل في عدم إقرار بعض الدول التي تشاطئ المضيق للاتفاقية بعد، فضلاً عن وجود خلافات فيما بينها، ومنها النزاع بين اليمن وإريتريا حول ملكية عدد من الجزر التي تقع جنوب البحر الأحمر⁽³⁾. ولا تكمن المشكلة في الجوانب القانونية فحسب، حيث تدرك كافة الأطراف التي تطل على المضيق كونه ممراً مائياً دولياً، وإنما في

الإنتاج، وهو ما رآه مسؤولو حلف شمال الأطلسي "الناتو" تهديداً خطيراً. فعقب الاعتداءات على المنشآت النفطية السعودية، قال ينس ستولتنبرج، الأمين العام لحلف الناتو، أن: "إيران تزعم استقرار المنطقة بالكامل"، وأضاف: "ندعو جميع الأطراف للتوقف عن تكرار مثل هذه الهجمات، لأنها قد تخلف آثاراً سلبية على المنطقة بأكملها، كما أننا نشعر بقلق كبير من التصعيد"⁽⁴⁾. وتعكس هذه التصريحات القلق الذي ينتاب ليس الدول الكبرى فحسب، بل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، الذي أولى أمن الطاقة أهمية بالغة خلال إصداره المفهوم الاستراتيجي الجديد عام 2010م، والذي تضمن فقرات مطولة عن رؤية الحلف لتهديدات أمن الطاقة وآليات مواجهتها.

2. تهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب

يكتسب مضيق باب المندب أهمية استراتيجية، حيث يقع قبالة سواحل كل من اليمن وجيبوتي وإريتريا، ويربط بين البحر الأحمر وبحر العرب، ويُعد طريقاً مهماً للغاية لمنتجات التكرير الأوروبية إلى الأسواق الدولية. من ناحية ثانية، يتيح المضيق المرور لصادرات الخام التي تقصد الأسواق الأوروبية، إما عبر خط أنابيب سوميد الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، أو من خلال قناة السويس. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإنه يمر من خلال هذا المضيق حوالي 4,8 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات البترولية عموماً، منها حوالي 2,8 مليون برميل تتجه شمالاً

2 مايا جريديني. 2018. هذه أهمية مضيق باب المندب لأسواق النفط العالمية. 26 يوليو. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26>

3 أشرف محمد كشك. 2016. مضيق باب المندب: نقطة تماس استراتيجي للأمن الخليجي-الأفريقي: منتدى للأمن الإقليمي وتكامل الجهود لنزع فتيل الأزمات. 1 أكتوبر. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3908:2016-10-04-10-10-36&Itemid=172&option=com_content

1 موقع إذاعة بي بي سي العربية. 2019. الهجوم على أرامكو في بقيق وخريص: الناتو يحذر من تصعيد محتمل في المنطقة. 17 سبتمبر. تاريخ الوصول 2019 أكتوبر، 2019. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49723631>

جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر مضيق باب المندب إلى أن تصبح الملاحة خلال مضيق باب المندب آمنة، وذلك بشكل فوري ومؤقت⁽²⁾.

من ناحية أخرى، ورغم جهود المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن، من خلال قوات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، بموجب قرارات أممية في هذا الشأن، والتي بدأت منذ عام 2008م ولا تزال مستمرة حتى كتابة هذه الورقة، فإن هذه الظاهرة ما زالت تمثل خطراً يهدد أمن الملاحة في ذلك المضيق الاستراتيجي، حيث تواجه حوالي 16 ألف سفينة تجارية تعبر مضيق باب المندب كل عام خطر القرصنة، ولا شك أن عواقب هذه الظاهرة وخيمة بالنسبة لتكلفة النقل البحري، حيث تؤدي إلى زيادة تكاليف التأمين لشركات الشحن، والتي شهدت زيادة ملحوظة بسبب الحرب في اليمن، الأمر الذي دفع بعض الشركات لتحويل سفنها ناحية رأس الرجاء الصالح. وتعكس الأرقام مدى خطورة هذه الظاهرة، ومن ذلك ما تضمنه التقرير السنوي للمكتب البحري الدولي الصادر في يناير عام 2017م، حيث ذكر أن العالم شهد 191 حادث قرصنة وسطو مسلح خلال عام 2016م، أما البنك الدولي فقد أشار في تقريره عن أنشطة القرصنة قبالة سواحل الصومال إلى أنها تكلف التجارة البحرية العالمية حوالي 18 مليار دولار سنوياً، بمثابة ضريبة خفية على تلك التجارة⁽³⁾.

التحديات الأمنية التي تواجه الملاحة في مضيق باب المندب، وتتمثل أولاً في انقلاب المليشيات الحوثية في اليمن. فوفقاً لتقارير صادرة عن منظمات معنية بالنقل البحري، تمثل الهجمات التي تشنها المليشيات الحوثية تهديداً بالغاً لخطوط الملاحة العالمية وسلامة الأمن البحري في المنطقة، وتتعدد حالات الهجوم التي قام بها الحوثيون واستهدفت ناقلات النفط والناقلات التجارية في مضيق باب المندب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الهجوم بواسطة قارب موجه عن بُعد على ميناء نفطي في يونيو عام 2017م، والهجوم الصاروخي على ناقلة نفط في أبريل 2018م، والهجوم الصاروخي على سفينة كانت تحمل مواداً غذائية في مايو 2018م، بالإضافة إلى قيام المليشيات الحوثية بنشر الألغام بشكل عشوائي منذ عام 2015م في مواقع مختلفة في باب المندب، حيث غطت مسافة تجاوزت 90 كم. ووفقاً لتقرير سنوي أعده فريق خبراء الأمم المتحدة حول اليمن وصدر في يناير 2018م، فقد تم العثور على 44 لغماً بحرياً في البحر الأحمر وخليج عدن خلال عام 2017م، من بينها أربعة ألغام تم تفجيرها لاستهداف سفن تجارية، بالإضافة إلى قيام المليشيات الحوثية بالاستخدام العسكري للرادار ضد سفن مدنية راسية⁽⁴⁾. وقد أدت الهجمات التي قامت بها المليشيات الحوثية في يوليو عام 2018م – واستهدفت ناقلتي نفط تابعتين للمملكة العربية السعودية، كانت حمولة كلٍّ منهما مليوني برميل من النفط الخام – إلى إعلان المهندس خالد الفالح، وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بالمملكة آنذاك، أن "المملكة سوف تقوم بتعليق

2 موقع أرقام. 2018. الفالح: المملكة ستعلق جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر مضيق باب المندب. 26 يوليو. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/562158>

3 فاروق الكمال. 2017. الملاحة الدولية في خطر.. القرصنة يحومون حول باب المندب. 6 إبريل. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019. <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/6>

1 مايكل نايتس وفرزين نديي. 2018. الحد من هجمات الحوثيين على السفن المدنية في باب المندب. 27 يوليو. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/curbing-houthi-attacks-on-civilian-ships-in-the-bab-al-mandab>

3. التواجد الإيراني في محيط مضيق باب المندب

في ظل حالة الاضطراب الإقليمي الراهنة عموماً، وفي اليمن على نحو خاص، فقد استطاعت إيران توظيف حالة الاستقرار لممارسة الهيمنة على أمن الخليج العربي، سواءً من خلال الدعم العسكري للمليشيات الحوثية، وهو ما تؤكدته مؤشرات عديدة، أو من خلال العمل على التواجد بالقرب من مضيق باب المندب من خلال التغلغل في منطقة القرن الأفريقي. ويعكس تصريح محمد باقري، رئيس هيئة الأركان الإيرانية، الأهداف الإيرانية من التواجد في هذه المنطقة بقوله: "تنازلنا عن قوتنا النووية، ونحن نعوضها الآن ببناء قوة بحرية ستعطينا قيمة أكبر؛ أسطول عسكري في بحر عمان وأسطول آخر في المحيط الهندي، وبناء قواعد بحرية على سواحل أو جزر في كل من اليمن وسوريا، وتطوير قدرتنا الاستخباراتية العسكرية من خلال طائرات بدون طيار في امتداداتنا البحرية"⁽¹⁾. وتتعدد مظاهر الوجود الإيراني في منطقة القرن الأفريقي، إلا أن أكثرها خطورة هو التواجد الإيراني في إريتريا، حيث تشير التقارير إلى إقامة إيران قاعدة عسكرية بحرية بالقرب من ميناء عصب الإريتري، وذلك في قطاع صحراوي منعزل في شمال إريتريا بالقرب من الحدود مع جيبوتي، حيث قامت إيران بنقل جنود ومعدات عسكرية ومنصات صواريخ باليستية بعيدة المدى إلى تلك القاعدة، بواسطة السفن والغواصات، وتتم حمايتها بواسطة الطائرات بدون طيار، ومن خلالها يتم تقديم الدعم للمليشيات الحوثية في اليمن، ويلاحظ أن أهداف إيران من إنشاء هذه القاعدة تتجاوز تهريب الأسلحة لتلك

المليشيات، حيث يكمن الهدف الاستراتيجي في رغبة إيران في التحكم بالمضائق البحرية والسيطرة على التجارة الدولية، وخاصة أن موقع القاعدة قريب للغاية من مضيق باب المندب⁽²⁾. وتتبع إيران ضمن هذه الاستراتيجية نظرية "شد الأطراف ثم بترها"، وهي النظرية التي صاغها ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، لمواجهة حالة العزلة التي مرت بها إسرائيل مع بداية نشأتها، ومضمونها جعل أطراف الدول العربية في حالة توتر دائم قابلة للانفجار، بشكل يدفع الجماعات العرقية والإثنية الموجودة على التخوم العربية في اتجاه المركز واستنفاد طاقاته، وذلك تمهيداً للانفصال وإقامة الكيانات المستقلة⁽³⁾. حيث تسعى إيران لوضع دول الخليج بين شقي رحى هما تهديدات مضيق هرمز شمالاً وباب المندب جنوباً، الأمر الذي يستهدف إنهك القدرات العسكرية لدول الخليج بفتح أكثر من جبهة للصراع في الوقت ذاته.

4. تهريب المخدرات وأعمال القرصنة

تعد عمليات تهريب المخدرات وممارسة أعمال القرصنة من أبرز تهديدات الأمن البحري لدول مجلس التعاون خاصة، والأمن العالمي بوجه عام، وهو ما تضمنته مناقشات العديد من المؤتمرات التي تم تنظيمها لهذا الغرض، منها "مؤتمر المراقبة والأمن البحري" الذي عُقد بدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير عام 2012م، وضم ممثلين عن الإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان والولايات المتحدة وأوروبا وحلف الناتو والهند. ووفقاً للمشاركين

2 موقع صحيفة الوطن الكويتية. 2013. قاعدة عسكرية إيرانية في ميناء عصب الإريتري. 5 يناير. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019. <http://alwatan.kuwait.tt/articleDetails.aspx?id=245622&yearQuarter=20131>

3 عامر خليل أحمد عامر. 2011. السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا: السودان نموذجاً. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

1 عبد الرحمن الراشد. 2016. مشروع إيران: التحول إلى قوة بحرية كبرى. 29 نوفمبر. تاريخ الوصول 22 أكتوبر، 2019. <https://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-11-29-1.2779917>

الأحمر، بما يمثل نحو 8,8% من سواحله، والتي تعد منفذاً للأسلحة الإيرانية التي يتم تهريبها للحوثيين، والجدير بالذكر أن اليمن تطل على كلٍّ من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، بشريط ساحلي يصل لحوالي 2400 كم.

الثالث: إعلان الولايات المتحدة عن خطتها الدفاعية الجديدة. ففي عام 2012م، أعلن ليون بانيتا، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، أنه: "بحلول عام 2020 سيكون توزيع البحرية الأمريكية بنسبة 60% في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، و40% في المنطقة الأطلسية، مقارنة بنسبة 50% إلى 50% إبان العقود الماضية"، وذلك لمواجهة القوة الصينية الصاعدة، ما يعني أنه ربما تكون هناك "حالة فراغ استراتيجي في المنطقة"⁽²⁾.

الرابع: المكانة التي تحتلها منطقة الخليج العربي كمحور للشحن البحري للكثير من الدول، سواءً كان النفط أو السلع والبضائع، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبوؤ ميناء دبي المركز التاسع عالمياً من حيث حركة الحاويات.

الخامس: عدم وجود آلية إلزامية دولية لحماية البحار، خاصةً فيما يتعلق بتحديد مفهوم البحر الإقليمي، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م، بأنه 12 ميلاً بحرياً، إلا أن الكثير من الدول لا تعمل بموجب هذه القاعدة، وإنما قد تقوم بعض الدول بتوسيع تلك المساحة وفقاً لما تراه، وهو ما قد يصطدم مع مصالح الدول الأخرى.

في ذلك المؤتمر، فإنه يتم إحباط محاولات تهريب مخدرات في مياه الخليج كل أسبوعين أو ثلاثة، وهو ما يدعو دول مجلس التعاون لتبادل المعلومات حول هذه الحوادث، وإمكانية تطوير التعاون فيما بينها للتصدي لمثل هذه العمليات، بالإضافة إلى تحدي القرصنة. فرغم وجود قانون دولي ضد أعمال القرصنة، يُلاحظ أن الكثير من القراصنة يتم التحفظ على معادتهم ثم إعادتهم إلى الصومال مرة أخرى⁽¹⁾. الجدير بالذكر أن هناك موثيق قانونية دولية استهدفت مواجهة تهديدات الأمن البحري، منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، وبروتوكولاتها بشأن قمع الأعمال غير المشروعة، الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الواقعة في الجرف القاري لعام 1982م، فضلاً عن اتفاقية مكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988م وبروتوكولاتها.

ثانياً: الآليات الخليجية للحفاظ على الأمن البحري

قبيل الحديث عن هذه الآليات، ينبغي التأكيد على أن تهديدات الأمن البحري ليست بالأمر الجديد، إلا أن حدتها قد زادت خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك خمسة أسباب:

الأول: أنه في ظل زيادة حدة الضربات الموجهة للجماعات الإرهابية في البر، فإن ذلك ربما يدفعها للعمل في البحر.

الثاني: استمرار الأزمة اليمنية، وعدم قدرة الحكومة اليمنية على السيطرة على كامل السواحل البحرية، التي تمتد لحوالي 442 كم على البحر

2 أشرف محمد كشك. 2018. ملامح الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة: أولوية الاستعداد للحرب. 29 يناير. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019.

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1107544>

1 صحيفة الوسط البحرينية. 2012. مؤتمر المراقبة والأمن البحري يبحث مستقبل الملاحة في الخليج. 7 فبراير. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019.

<http://www.alwasatnews.com/news/627515.htm>

1. الجهود الذاتية الخليجية للحفاظ على الأمن البحري

أدرّكت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المخاطر التي تواجه الأمن البحري، والتي لم تعد تتمثل في القرصنة والإرهاب البحري وعمليات التهريب فحسب، وإنما سعي إيران لإحكام قبضتها على الممرات البحرية، لإدراكها الأهمية الاستراتيجية لهذه الممرات، ليس فقط بالنسبة للملاحة البحرية، وإنما كجزء من استراتيجيتها لتحقيق الهيمنة الإقليمية، والعمل على تغيير موازين القوى في المنطقة، ليس فقط من خلال استمرار التدخل في شؤون دول الخليج العربي ودول الجوار الإقليمي، بل عبر البحار والمضائق البحرية المهمة، في محاولة لنقل الصراع إلى البحار، وليس أدل على ذلك من الاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان خلال عام 2019م.

وتأسيساً على ما سبق، فقد أدرّكت دول الخليج منذ وقتٍ بعيد مدى الحاجة لآليات للحفاظ على الأمن البحري، حيث كان اهتمام دول الخليج بتأسيس آليات خليجية جماعية للحفاظ على هذا الأمن على النحو التالي:

أولاً: اتفاق دول الخليج على تأسيس مركز التنسيق البحري المشترك للأمن البحري بمملكة البحرين عام 2013م، وذلك ضمن اجتماعات الدورة الثانية عشرة لمجلس الدفاع الخليجي المشترك، بهدف تحقيق التكامل بين القوات البحرية في دول المجلس، وتبادل المعلومات بشأن التهديدات الأمنية التي تواجه دول الخليج، ومنها عمليات القرصنة والسطو المسلح، والتهريب والهجرة غير المشروعة، والتلوث البحري، والبحث والإنقاذ وغيرها. كما

وقد أوضح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزباني أهمية الأمن البحري بقوله: "إن الأمن البحري هو مفتاح الأمن في الخليج العربي، ويشكل أهمية قصوى ليس فقط لشعوب دول مجلس التعاون بل لشعوب العالم أجمع"، وأضاف: "إن حرية تدفق إمدادات الطاقة عبر الممرات المائية في الخليج العربي تعد عاملاً جوهرياً لتفادي الانهيار الاقتصادي والصناعي في العديد من دول العالم، التي تعتمد على إمدادات الطاقة من دول الخليج"، مشدداً على أهمية "توفير الحماية الشاملة للممرات المائية في الخليج، بالتعاون بين القوات البحرية لدول مجلس التعاون والدول الحليفة والصديقة"⁽¹⁾. وتأسيساً على ذلك فإن حماية الممرات المائية في منطقة الخليج العربي تعكس مدى التداخل بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، وهو الأمر الذي أولته دول مجلس التعاون اهتماماً بالغاً، حيث أن الحديث عن الآليات الخليجية للحفاظ على الأمن البحري يتجاوز سرد الأرقام والإحصاءات بشأن الأسلحة البحرية، وإنما ينصرف بشكل أساسي إلى الرؤية الاستراتيجية لدول الخليج للحفاظ على أمنها البحري، ومن ثم فإن تلك الجهود يمكن حصرها في ثلاث دوائر أساسية – الأولى: الجهود الذاتية لدول الخليج، والثانية: الآليات الإقليمية، والثالثة: الشراكات الدولية.

1 جريدة الاقتصادية. 2013. الزباني: الأمن البحري هو مفتاح الأمن في الخليج العربي. 29 مايو. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019. http://www.aletq.com/2013/05/29/article_759342.html

دول الخليج تحرص على تطوير أساطيلها البحرية لزيادة قدرتها على الدفاع عن حدودها البحرية، وذلك بالاستمرار في شراء السفن لمضاعفة قدراتها على تسيير دوريات بحرية في مناطقها البحرية الاقتصادية الخالصة، التي تمتد حتى عمق 200 كم وفقاً للاتفاقيات الدولية في هذا الشأن. كما تبدي دول الخليج اهتماماً بشراء سفن أكبر حجماً وأكثر تطوراً، بهدف الوصول إلى أعماق البحار، وذلك لحماية مصالحها القومية على نطاق واسع، بالإضافة إلى اهتمام دول الخليج بشراء فرقاطات "كورفيت" الصغيرة عالية السرعة والفاعلية، والسعي لتزويدها بصواريخ مضادة للسفن، ومدافع رشاشة متوسطة العيار وقصيرة المدى، فضلاً عن شراء زوارق دوريات والسعي للحصول على المزيد من سفن الدوريات (OPV)، وكذلك حرص دول الخليج على الحصول على سفن دوريات مزودة بتقنيات الرادارات ثلاثية الأبعاد، ووحدات صواريخ ذات هياكل دوارة. بوجه عام، أنفقت دول الخليج حوالي 7 مليارات دولار على تطوير القوات البحرية في عام 2015م، وفقاً للمجلة المشار إليها⁽³⁾. رابعاً: المناورات المشتركة، والتي تضمنت تدريبات عملية على كيفية مواجهة تهديدات الأمن البحري، ومن تلك المناورات التمرين البحري الذي شهدته مملكة البحرين خلال الفترة من 4 إلى 26 أبريل 2016م، بمشاركة أكثر من 30 دولة من ست قارات، والتي امتدت من قناة السويس مروراً بالخليج العربي نحو باب المندب، وكانت الأكبر عالمياً، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية الإبحار وضمان التدفق التجاري، واختبار الجاهزية للتعامل

بهدف المركز لتحقيق التعاون وتبادل المعلومات مع مركز الأمن البحري في جمهورية سنغافورة، الذي يختص بعمليات الأمن البحري بدول شرق آسيا وبحر العرب، حيث سيتعاون المركز في تقديم المعلومات المتعلقة بالأمن البحري، عن طريق المراكز والهيئات العاملة مع مركز الطوارئ والقرصنة البحرية في ماليزيا، والمنظمة الدولية للملاحة التي تختص بالشؤون الملاحية والسلامة البحرية، وكذلك قوى التحالف البحري المتواجدة في المنطقة، والعمل على التعاون مع الهيئات والمنظمات المختصة في المجال ذاته، وهو الأمر الذي من شأنه توفير الكثير من الجهد والوقت، بالاعتماد على أجهزة حديثة تعمل وفق آليات يتم الاتفاق عليها بين دول المجلس⁽¹⁾.

ثانياً: استكمالاً لتطوير قوات درع الجزيرة، ولكن في الشق البحري، اتفقت دول الخليج على تأسيس آلية بحرية جماعية أطلق عليها اسم "مجموعة الأمن البحري 81"، للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، حيث أن عملية استيعاب القدرات البحرية وأعدادها تحت القيادة الخليجية غير محدودة، لكنها ستظل مرتبطة بمستوى التهديد الخارجي للأمن البحري الخليجي⁽²⁾.

ثالثاً: إيلاء دول الخليج تطوير قدراتها البحرية اهتماماً بالغاً، ومن ذلك ما أشارت إليه مجلة Jane's Defence Weekly عام 2016م، من أن

1 موقع صحيفة الأيام. 2013. تقرير إعلامي عن مركز التنسيق البحري المشترك للأمن البحري. 4 ديسمبر. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2019.

<https://www.alayam.com/online/local/88220/News.html>

2 ريم الميع وعبيد السهيبي. 2014. تشكيل قوة بحرية خليجية مشتركة لمواجهة التهديدات الخارجية. 16 أكتوبر. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2019.

<https://aawsat.com/home/article/202376>

3 موقع المرصد الاستراتيجي. 2016. برامج تطوير القوات البحرية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين 2015 – 2016. 28 أكتوبر. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2019.

<https://strategy-watch.com/research-and-studies>

كما استضافت المملكة العربية السعودية الملتقى السعودي الدولي للسفن الدورية البحرية، الذي نظّمته القوات المسلحة السعودية خلال الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر 2019م، والذي انعقد تحت شعار "تأمين الممرات البحرية الاستراتيجية"، وتضمّن عدة محاور مهمة، وهي التهديدات الإقليمية للممرات البحرية الاستراتيجية، وقواعد القانون الدولي التي تنظم عمل هذه الممرات، بالإضافة إلى مكافحة الجريمة في البيئة البحرية من خلال التعاون الدولي. وخلال هذا الملتقى، قال الأدميرال كيرت رينشو، نائب قائد الأسطول الخامس الأمريكي، أن "الأسطول يعمل مع دول الخليج على حماية الملاحة البحرية، من خلال التحالفات البحرية التي تؤمن حرية الملاحة في المنطقة، وتتمثل في القوات 150 و151 و152، مؤكداً أن التمرينات المشتركة للقوات بين الدول من شأنها تحقيق التفاهم والمرونة والثقة بين القوات المختلفة"⁽³⁾، ولا شك أن هذا الملتقى يُعد مهماً مضموناً وتوقيتاً، حيث أتاح الفرص للنقاش، ليس فقط بشأن تحديات الأمن البحري، بل أيضاً كيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة ضمن جهود مواجهة هذه التحديات.

خامساً: إبرام البحرين وبريطانيا اتفاق مرافق تسهيلات الإرساء البحري للبحرية الملكية البريطانية في البحرين، الذي تم افتتاحه في نوفمبر 2016م، وبموجب هذا الاتفاق سيتم السماح للبحرية البريطانية بتغيير الطواقم والتزود بالإمدادات، والقيام بعمليات الإصلاح والصيانة في منطقة الخليج، دون الحاجة للعودة إلى المملكة المتحدة أو

مع التهديدات المختلفة، وفي مقدمتها الإرهاب والقرصنة والألغام. ولعل ما يلفت الانتباه في هذه المناورات أمران، الأول: اختبار أجهزة تكنولوجيا حديثة مخصصة للكشف عن الألغام للمرة الأولى، والثاني: أن القواعد التي استُخدمت في التنسيق البحري خلال هذه المناورات قد اتخذت من النهج المتبع في قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" مصدراً لها⁽¹⁾، فضلاً عن مشاركة دول مجلس التعاون في التمرين البحري الدولي المختلط متعدد الجنسيات، الذي تم تنظيمه في 3 نوفمبر 2019م، بمشاركة 56 دولة و7 منظمات عالمية، وتضمّن مرحلتين، الأولى: التدريب النظري والأكاديمي، من خلال وضع الفرضيات التي تمثل معوّقات لحرية الملاحة والتدفق الحر للتجارة العالمية، وتحليلها وإيجاد الطرق البديلة لها، وذلك بإشراف كلية الحرب الأمريكية، بينما تضمّنت المرحلة الثانية إبحار جميع السفن القتالية المشاركة في التمرين، وإجراء المناورات بشأن الأمن البحري بهدف ردع وتحييد أي تهديد من شأنه أن يمثل خطراً على خطوط الإبحار الدولية، ولا شك في أن هذه المناورات، التي تضم قوات متعددة الجنسيات ذات خبرات مختلفة، من شأنها توحيد المفاهيم التكتيكية للقيادة والسيطرة بين القوات البحرية لدول الخليج، وبقيّة القوات البحرية لدول العالم، بالإضافة إلى زيادة القدرات القتالية للقوات الخليجية المشاركة، وفقاً لتأكيد أحد مسؤولي الأمن البحري بالمملكة العربية السعودية⁽²⁾.

1 صحيفة الأيام البحرينية. 2016. الأيام تشهد أكبر مناورات بحرية في العالم. 14 إبريل. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019. <https://www.alayam.com/alayam/first/572660/News.htm>

2 موقع صحيفة الشرق الأوسط السعودية. 2019. البحرية السعودية تشارك في التمرين الدولي متعدد الجنسيات. 4 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019. <https://aawsat.com/home/article/1975116>

3 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2019. الملتقى الدولي للسفن الدورية البحرية ينطلق اليوم في الرياض. 24 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019. <https://aawsat.com/home/article/2005886>

المشاركة في التمرينات المشتركة مع الدول الخليجية والقوات الدولية. فبين عامي 2010 و 2018م، شاركت قوة دفاع البحرين في العديد من التمارين مع الدول، لإثراء خبراتها القتالية، واستيعاب متطلبات العمل العسكري المشترك، فضلاً عن ترسيخ مفهوم التعاون العسكري، وقد بلغ عددها 30 تمريناً مشتركاً، منها 9 تمارين مع دول مجلس التعاون، و6 تمارين دولية، بالإضافة إلى 15 تمريناً ثنائياً مع عددٍ من دول الخليج والدول العربية⁽³⁾. إلى جانب رؤية القوى والمنظمات الدفاعية الكبرى لمملكة البحرين كمركز رئيسي للأمن الإقليمي، فالبحرين هي مقر الأسطول الخامس الأمريكي، كما حصلت على صفة حليف من خارج حلف الناتو عام 2002م، فضلاً عن عضويتها في مبادرة اسطنبول للتعاون مع حلف الناتو، التي أطلقها الحلف عام 2004م، وانضمت إليها أربع دول خليجية من بينها مملكة البحرين. وتأسيساً على ذلك، فقد استضافت مملكة البحرين – على مدى يومي 21 و 22 أكتوبر 2019م – المؤتمر الدولي للأمن البحري والجوي، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا، وبمشاركة أكثر من 60 دولة، وقد ناقش المؤتمر عدة موضوعات، منها التهديدات البحرية في المنطقة، وكذلك التهديد بأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية للملاحة البحرية والجوية، فضلاً عن مناقشة عمليات النقل الجوي والبحري غير المشروع للأسلحة التقليدية⁽⁴⁾.

الموانئ الأخرى⁽¹⁾. ويكتسب هذا الاتفاق أهمية كبرى نظراً لكون بريطانيا أحد اللاعبين المهمين بالنسبة للأمن الإقليمي عموماً، وتأمين مضيق باب المندب على نحو خاص، حيث حرصت بريطانيا على إرسال مدمرة بريطانية بالقرب من السواحل اليمنية في 2016م، وذلك بعد تصعيد المليشيات الحوثية من هجماتها وبدء استهداف الأمن البحري، ويلاحظ أن المدمرة البريطانية مزودة بأحدث التكنولوجيا الحربية العالمية، على متنها 190 بحاراً مدرباً ومؤهللاً للتعامل مع أي مستجدات عسكرية، بما فيها المهام الإغاثية، والعمليات الملاحية المضادة لتهديدات القرصنة، حيث أعلنت بريطانيا أنها تسلمت إدارة قوة بحرية أمريكية، للمرة الأولى في الخليج العربي، خلال الفترة من نوفمبر 2016م إلى نهاية فبراير 2017م. كما قادت بريطانيا مناورات بحرية أجريت في مياه الخليج العربي خلال الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2017م، وشاركت فيها كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا، وشملت جميع أنواع العمليات البحرية، بهدف تعزيز التعاون الدولي لضمان حرية انسياب حركة التجارة في منطقة الخليج العربي⁽²⁾. بوجه عام، تمتلك مملكة البحرين عدة مقومات تؤهلها لأن تكون شريكاً إقليمياً ودولياً في مجال الحفاظ على الأمن البحري، ومنها التطور الملحوظ الذي شهدته قوة دفاع البحرين، ما مكّنها من المساهمة في العديد من العمليات الهادفة للحفاظ على الأمن الإقليمي والأمن العالمي، ومنه الأمن البحري، ومن ذلك

1 موقع صحيفة أخبار الخليج البحرينية. 2016. سفيرنا لدى المملكة المتحدة يؤكد: تسهيلات الإسناد البحري لبريطانيا تعزز قدرة البحرين على الدفاع عن الخليج. 13 نوفمبر. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019.
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/14114/article/48340.html>

2 موقع صحيفة أخبار الخليج البحرينية. 2017. مناورات بحرية كبرى بمياه الخليج نهاية الشهر. 8 يناير. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019.
<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1052965>

3 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. 2019. عقدان مزهران. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

4 موقع صحيفة الأيام البحرينية. 2019. مؤتمر الأمن البحري ينطلق اليوم بمشاركة 60 دولة. 21 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019.
<https://www.alayam.com/alayam/first/822152/News.html>

2. دول الخليج والآليات الإقليمية لتعزيز الأمن البحري

تدرك دول الخليج التداخل بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، وأن تحقيق الأمن البحري يتطلب تأسيس شراكات مع الدول الكبرى، وذلك من خلال عدة آليات، على النحو التالي:

أولاً: مشاركة الدول الخليجية نظيرتها الغربية في عمليات الأمن البحري على المستوى الإقليمي من خلال ثلاث قوى، واحدة داخل الخليج العربي واثنان خارجه، جميعها تعمل تحت القيادة الأميركية، وهي قوة الواجب البحرية (150) المتواجدة في المحيط الهندي بالقرب من باكستان، وتهدف للسيطرة على تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة، والأموال والمخدرات. وقوة الواجب (151) المتواجدة عند باب المندب لمنطقة الصومال واليمن، لملاحقة وردع القرصنة، ووقف عمليات القرصنة البحرية في تلك المنطقة. أما القوة الثالثة فهي قوة الواجب البحري (152) المختصة بحماية أمن الخليج العربي، والتي تهدف لتوفير الأمن لخطوط المواصلات البحرية، ودعم وحماية الموارد الاقتصادية لدول المجلس⁽¹⁾. ولا شك في أن تبادل دول المجلس لقيادة هذه القوات قد منحها خبرة ممتدة، ليس فقط في العمل الجماعي مع شركائها من القوات الدولية، ولكن العمل في المياه العميقة خارج نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة، ويُعد هذا أمراً مهماً للغاية. الجدير بالذكر أن الأسطول الأميركي الخامس قد بدأ بالفعل تسيير دوريات أمنية

مكثفة في المياه الدولية بالخليج العربي، بالتعاون مع القوات البحرية لدول المجلس، سواء القوات البحرية أو خفر السواحل، وذلك في مايو 2019م، والتي تعمل بالتنسيق مع البحرية الأمريكية، ضمن مناورات أُجريت بهدف زيادة التعاون والتنسيق. ووفقاً لبيان صادر عن البحرية الأمريكية: "أُجريت المناورات والتدريب بمجموعة حاملة الطائرات "يو إس إس أبراهام لينكن"، بالتنسيق مع سلاح مشاة البحرية الأمريكية، وسلط الضوء على الفتك وخفة الحركة للرد على التهديد، وكذلك للرد والحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأميركية. كما شاركت في المناورات مجموعة "كيرسارج" المعدة للإنزال البرمائي، ووحدتي المشاة البحرية الثانية والعشرين، اللتان تم نشرهما في منطقة عمليات الأسطول الخامس الأميركي في الخليج العربي، كما شملت المناورات تمرين جو-جو، والانطلاق بسرعة في التشكيل، والمناورة"⁽²⁾. كما قادت الولايات المتحدة ثاني أكبر التمرينات البحرية الأميركية السنوية على مستوى العالم، التي بدأت في 21 أكتوبر 2019م، واستمرت لثلاثة أسابيع، شارك فيه خمسة آلاف عسكري و40 سفينة و17 طائرة مقاتلة، وخلال هذا التمرين، استعرضت أكثر من 50 دولة قدراتها العسكرية البحرية، على بعد حوالي 100 كم من السواحل الإيرانية، وتم خلال التمرين عرض المعدات التي تستخدم في البحث عن الألغام وتحييدها⁽³⁾.

2 موقع صحيفة الخليج البحرينية. 2019. الأسطول الأمريكي يبدأ دوريات بحرية معززة بالتعاون مع دول الخليج. 20 مايو. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2019.

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1167700>

3 موقع الإذاعة الفرنسية باللغة العربية. 2019. الولايات المتحدة تعدّ حلفاءها لحماية الملاحة في مياه الخليج. 6 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019.

<https://www.france24.com/ar/20191106>

1 موقع صحيفة الرأي الكويتية. 2014. اللواء الملا: دول الخليج تسعى إلى إنشاء قوة أمن بحري مشتركة. 15 أكتوبر. تاريخ الوصول 23 أكتوبر، 2019.

<https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=a3f167d2-4118-49ff-b243-34ab8d559540>

ثالثاً: تأسيس آليات إقليمية خليجية للتعاون الإقليمي عموماً، ومنه الأمن البحري. فقد أعلنت المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2018م إنشاء تكتل إقليمي يضم الدول المطلة على حوض البحر الأحمر وخليج عدن، وهي السعودية ومصر واليمن والسودان وجيبوتي والصومال والأردن، ويهدف هذا التكتل لإيجاد آلية تضم هذه الدول، بما يمكنها من التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر هذا الممر الحيوي، واستغلال الفرص التي يتيحها بشكل فعال. وقد اكتسبت هذه المبادرة أهمية بالغة، تأسيساً على خمسة اعتبارات؛ أولاً: أن هذا التجمع لا يعدّ تكريساً لمفهوم الأمن الإقليمي فحسب، بل إنه ترجيحٌ للتيار الداعي إلى توسيع مفهوم القرن الأفريقي، والذي يجب أن يتجاوز المعنى الجغرافي الضيق، ليضم جميع الدول التي ترتبط مصالحها بشكل وثيق بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي. ثانياً: يُعد هذا التجمع آليةً إقليمية، تنصهر فيها جميع مصالح الدول المعنية بأمن البحر الأحمر وخليج عدن، والممرات الحيوية المرتبطة بهما، بما يدفع نحو التكامل لا التنافس فيما بينها، أو الاستقطاب من جانب أطراف خارجية، خاصةً في ظل التطورات التي شهدتها هذه المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، ليس أقلها ما يمكن أن يُطلق عليه "عسكرة القرن الأفريقي"، فضلاً عن عدم قدرة بعض الدول التي تطل على البحر الأحمر على مواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها هذه المنطقة بمفردها، ومنها القرصنة والإنتجار بالبشر والإرهاب، والتي تنامي لسبب أساسي هو ضعف القدرات الأمنية لبعض هذه الدول، الأمر الذي يتطلب وجود كيانات لإدارة هذه الصراعات. ثالثاً: يُعد هذا التجمع ترجمة استراتيجية للارتباط الوثيق بين أمن منطقة الخليج العربي، وأمن

ثانياً: حرص دول الخليج على التواجد في منطقة القرن الأفريقي، نظراً للارتباط الوثيق بين أمن الخليج العربي عموماً، والأمن البحري على نحو خاص، بأمن القرن الأفريقي. فقد عملت دول الخليج، خاصةً كلٌّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز حضورهما في منطقة القرن الأفريقي، حيث حصلت الإمارات على عقد إيجاري في ميناء عصب الإريتيري، إلى جانب إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية هناك⁽¹⁾. وفي عام 2018م، أعلن مسؤولون صوماليون قيام الإمارات بتدريب قوات أمن صومالية، ضمن الاتفاق لإنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في الصومال. وقد بدأت الإمارات منذ عام 2017م بإنشاء قاعدة على موقع بمطار مدينة بربرة في الإقليم، وهو ما يسمح لها بالبقاء فيها لمدة ثلاثين عاماً⁽²⁾. أما السعودية، فقد وقعت اتفاقاً أمنياً مع إريتريا عام 2015م لمحاربة الإرهاب والقرصنة في البحر الأحمر. كما تسعى السعودية إلى إنشاء قاعدة عسكرية دائمة في جيبوتي، في إطار التعاون الاستراتيجي الذي تم الاتفاق عليه والمتعلق باتفاقية التعاون في المجال الأمني بين جيبوتي والسعودية، الموقعة في 17 مايو 2016م⁽³⁾. ومما لا شك فيه أن هذا التواجد الخليجي يُعد ركيزة مهمة لدول الخليج، للحفاظ على الأمن الإقليمي عموماً، والأمن البحري على نحو خاص.

1 د. أميمة العريحي. 2017. الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي.

22 مارس. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019. <http://mogadishucenter.com/2017/03>

2 موقع بي بي سي العربية. 2019. جمهورية أرض الصومال: لا يعترف بها أحد وتقيمها الإمارات قاعدة عسكرية. 25 أغسطس. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019.

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49459312>

3 جان لوك مارتينو. 2019. جيبوتي.. وخطورة صفقات القواعد العسكرية. 23 يناير. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019. <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

3. دول الخليج والشراكات الدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري

تدرك دول الخليج أهمية الممرات المائية الاستراتيجية للأمن الإقليمي والعالمي، ومن ثم أهمية تأسيس تحالفات من أجل تأمين الملاحة في هذه الممرات، وفي أعقاب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن السعي لتأسيس التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي. فقد أعلنت ثلاث دول خليجية الانضمام رسمياً لهذا التحالف، هي مملكة البحرين في أغسطس 2019م والمملكة العربية السعودية في سبتمبر 2019م، وفقاً لمصادر بوزارة الدفاع بالمملكة⁽²⁾، أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أعلنت في سبتمبر 2019 أيضاً الانضمام لهذا التحالف. ووفقاً لتصريحات سالم الزعابي، مدير إدارة التعاون الأمني في وزارة الخارجية، فإن "انضمام الإمارات لهذا التحالف الدولي يهدف إلى مساندة الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تهديدات الملاحة البحرية والتجارة العالمية، وضمان أمن الطاقة العالمي واستمرار تدفق إمدادات الطاقة للاقتصاد العالمي والإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين"⁽³⁾. وكانت البدايات الأولى لتلك الفكرة في يوليو 2019م، بعد تكرار الاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط، ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية لبدء حوار مع 62 دولة من مختلف أنحاء العالم لتأسيس ذلك التحالف، الذي يهدف -وفقاً للمعلومات المتاحة بشأنه - لحماية السفن التجارية وناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز وباب المندب، حيث ستكون مهمة الولايات المتحدة

البحر الأحمر والقرن الأفريقي، الذي لم يكن بعيداً عن اهتمامات دول الخليج عموماً، والسعودية على نحو خاص، وهي التي أدت دوراً محورياً في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري، فضلاً عن تنامي الاستثمارات السعودية والخليجية في دول القرن الأفريقي. رابعاً: وفقاً لتصريحات الأولية لوزير الخارجية السعودي آنذاك - عادل الجبير، فإن هذا التكتل ستكون له جوانب اقتصادية وبيئية، وتجارية واستثمارية، وأمنية وعسكرية، ولا شك أنه وفقاً لهذه الأهداف، سيجتمع هذا الكيان بين مفهومي الأمن العسكري والأمن التعاوني، بما يعنيه ذلك من أن هذا التكتل لن يكون مظلة أمنية جماعية تضم هذه الدول فحسب، بل سيتيح فرصاً للتعاون في منطقة تضم فرصاً استثمارية واعدة، فضلاً عما يمكن أن يتيح للدول الأفريقية من فرص لجذب الاستثمارات بشكل منتظم، بما يتوافق مع احتياجاتها، مع تجنب الاستثمارات المشروطة من جانب بعض القوى الكبرى. خامساً: أنه من مقومات نجاح هذا التكتل خبرة المملكة العربية السعودية في تأسيس التحالفات، وليس أدل على ذلك من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب⁽¹⁾. الجدير بالذكر أنه تم التوقيع على ميثاق هذا التجمع الإقليمي في 6 يناير 2020م، تحت اسم "مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، وازداد عدد دوله الأعضاء إلى ثمان دول بعد ضم إريتريا.

2 موقع العربية نت. 2019. السعودية تعلن انضمامها للتحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية. 18 سبتمبر. تاريخ الوصول 6 نوفمبر، 2019.

<https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2019/09/18>

3 موقع سكاي نيوز العربية. 2019. الإمارات تنضم إلى التحالف الدولي لأمن الملاحة البحرية. 19 سبتمبر. تاريخ الوصول 6 نوفمبر، 2019. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1284128>

1 أشرف محمد كشك. 2018. المبادرة السعودية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن: الارتباط الاستراتيجي بين أمن الخليج العربي والقرن الأفريقي. 24 ديسمبر. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1148594>

البحرين والمملكة المتحدة، وأستراليا وألبانيا⁽³⁾. وفي المقابل، أعلنت وزيرة القوات المسلحة الفرنسية فلورانس بارلي تأسيس تحالف أوروبي بحري مقره دولة الإمارات العربية المتحدة في 24 نوفمبر 2019م، بهدف مراقبة التحركات في مياه الخليج العربي، بالتنسيق مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للغرض ذاته. وأشارت المسؤولية الفرنسية إلى أن هذه المهمة ستشمل ما بين 10 و 15 شخصاً، مؤكدة أن مركز القيادة سيضم نحو 12 مسؤولاً يمثلون الدول المشاركة في المهمة، وأن نحو عشر دول أوروبية وغير أوروبية ستشارك في هذه المهمة، إذ يظل هذا الأمر رهين الموافقة البرلمانية في تلك الدول⁽⁴⁾. وفي 19 ديسمبر 2019م، أعلنت الناطقة المساعدة باسم وزارة الدفاع الفرنسية، الجنرال آن سيسيل أورتيमान، أن الفرقاطة الفرنسية "كوربيه"، التي تبخر في الوقت الحالي في المحيط الهندي مقابل الشواطئ العمانية للتصدي لعمليات التهريب المتنوعة، ستشارك في البعثة الأوروبية للأمن في الخليج مع بداية عام 2020م، وقد أكدت ثمان دول مشاركتها في البعثة البحرية الأوروبية، هي فرنسا وألمانيا، وإيطاليا وبلجيكا، والبرتغال والدنمارك، واليونان وهولندا. الجدير بالذكر أن تأخر الدول الأوروبية الأخرى في الانضمام لهذه البعثة يرجع إلى ضرورة موافقة البرلمانات في تلك الدول على الانضمام⁽⁵⁾.

الأمريكية قيادة عمليات المراقبة البحرية والاستطلاع وتوفير سفن حربية لمهمات القيادة والسيطرة، أما الدول الأخرى فستكون مهمتها تقديم سفن من أجل تسيير دوريات بالقرب من سفن القيادة، بالإضافة إلى توفير أفراد لمراقبة سفن بلادها وناقلات النفط التي تحمل أعلامها⁽¹⁾. من ناحية ثانية، فقد شهدت مملكة البحرين افتتاح مبنى الأمن البحري الدولي، بمقر وحدة الإسناد البحري الأمريكي بالمملكة في 7 نوفمبر 2019م، ويحتوي هذا المبنى على منظومات متطورة ومعدات حديثة وتقنيات متقدمة لعملية تأمين الممرات المائية والملاحة البحرية، ويهدف لتعزيز الأمن البحري وتأمين حرية الملاحة، والتصدي لمختلف التحديات والتهديدات التي تحيط بالمنطقة⁽²⁾. الجدير بالذكر أن هذا المركز هو نقطة التنسيق الرئيسية لفكرة التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويطلق على هذه المهمة اسم "سينتينال"، وتهدف لمراقبة طرق الملاحة والممرات المائية، وحماية السفن التجارية وناقلات النفط من أي اعتداء قد تتعرض له. وتشمل منطقة المهمة البحرية مياه الخليج، مروراً بمضيق هرمز نحو بحر عمان، ووصولاً إلى باب المندب في البحر الأحمر. ويضم هذا التحالف في عضويته حتى كتابة هذه السطور الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة

3 عبيد السهيبي. 2019. التحالف الدولي يباشر حماية الملاحة البحرية في الخليج العربي. 8 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019.

<https://aawsat.com/home/article/1981686>

4 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2019. أوروبا تتخذ أبوظبي مقراً لقيادتها لمراقبة الملاحة في الخليج. 25 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019.

<https://aawsat.com/home/article/2007237>

5 ميشال أبونجم. 2019. سفينة حربية فرنسية تبدأ المهمة الأوروبية في الخليج. 20 ديسمبر. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019. <https://aawsat.com/home/article/2044096>

1 موقع سكاي نيوز العربية. 2019. إنفوغرافيك.. ما أهداف التحالف الدولي لحماية الملاحة؟ 20 سبتمبر. تاريخ الوصول 5 نوفمبر، 2019. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1284254>

2 موقع وكالة الأنباء البحرينية. 2019. القائد العام يشهد حفل افتتاح مبنى الأمن البحري الدولي بمقر وحدة الإسناد البحري الأمريكي. 7 نوفمبر. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2019.

<https://www.bna.bh/InternationalMaritimeSecurityConstruct-TaskForcepremisesinaugurated.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlZO N1%2BDvNgY5Iy%2F358ygCUBr2VPog%3D>

خاتمة: متطلبات الحفاظ على الأمن البحري لدول الخليج

مع أهمية الآليات والسياسات التي انتهجتها دول الخليج لمواجهة تهديدات الأمن البحري، لا تزال هناك تحديات تواجهها في الحفاظ على أمنها البحري، منها عدم تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن المياه الإقليمية، والزوارق السريعة التي يستخدمها المهربون، والصراع والتنافس الإقليمي والعالمي بالقرب من الممرات المائية الدولية.

ويمكن تقديم خمسة مقترحات لدول الخليج لمواجهة هذه التهديدات:

1- أهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة للحفاظ على الأمن البحري، سواءً من خلال إعداد نماذج محاكاة، أو توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لحماية الأمن البحري، وهو ما أشار إليه المتحدثون في مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط، تزامناً مع معرض البحرين الدولي الثاني للدفاع، الذي عقد بمملكة البحرين خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2019م، حيث أكدوا على أنه من التطبيقات المهمة في مجال الأمن البحري إمكانية تصوير السفن من الجو، والتأكد من أنها تسير في المسار المحدد لها، وأنها لا تحمل مواداً محظورة أو جماعات إرهابية، ومن ثم إمكانية التعامل معها بشكل تلقائي دون الرجوع إلى صانع القرار⁽¹⁾.

2- ضرورة تحديث القوات البحرية لدول الخليج، وفي هذا الإطار يشار إلى شراء المملكة العربية

السعودية زوارق حديثة لحماية سواحلها البحرية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إعلان اللواء ركن بحري حامد الجهني، قائد الأسطول السعودي الغربي، في 9 أغسطس 2019م، تدشين زورقي "رامين" و "اللسان" فرنسية الصنع، وتتميز بسرعتها وتقنياتها الحديثة، فضلاً عن قدرتها على الإبحار لوقت طويل، وإمكانية إنقاذ 20 شخصاً، واتساعها لثمانية أفراد من طاقم الإبحار، وتسعى المملكة بحصولها على هذه الزوارق لزيادة قدرات وحدات القوات البحرية الملكية لمواجهة تهديدات الأمن البحري⁽²⁾.

3- أهمية الاستفادة من الآليات الدولية لحماية أمن الملاحة في الخليج العربي، سواءً التحالف البحري العسكري بقيادة الولايات المتحدة لهذا الغرض، أو البعثة الأوروبية لحماية سلامة الملاحة في الخليج العربي، بما يعظم من استفادة دول الخليج من هذه الآليات بشكل تكاملي وليس تنافسي.

4- ضرورة تفعيل التعاون بين دول الخليج، وكافة القوى المعنية بأمن الخليج العربي والأمن البحري، ومنها الهند، حيث تستورد حوالي 58% من وارداتها من النفط، و88% من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط، فضلاً عن وجود حوالي 7,3 مليون فرد هندي يعملون في منطقة الخليج العربي، وقد بلغت قيمة الحوالات المالية التي أرسلوها إلى الهند عام 2015م حوالي 38 مليار دولار أمريكي، وتحصل الهند على 52,1%

2 موقع الدفاع والأمن العربي. 2019. السعودية تحصل على زوارق فرنسية لحماية ناقلات النفط. 10 أغسطس. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019.

<http://sdarabia.com/2018/08>

1 أشرف محمد كشك. 2019. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري: الفرص والتحديات. 9 ديسمبر. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019.

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1192976>

من الحوالات المالية من دول الخليج⁽¹⁾. وتأسيساً على ذلك، تولي الهند منطقة الخليج اهتماماً كبيراً، وهو ما تعكسه الزيارات المتعددة لمسؤوليها لهذه المنطقة، وكان آخرها على سبيل المثال زيارة ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند لمملكة البحرين في أغسطس 2019م، وخلال هذه الزيارة وقعت مملكة البحرين والهند خمس اتفاقيات ومذكرات تعاون، أهمها في مجالي الطاقة والأمن البحري في منطقة الخليج العربي⁽²⁾.

5- تفعيل التعاون بين دول الخليج والقوى الإقليمية عموماً، ومصر على نحو خاص، نظراً للتطور الذي شهدته القوات البحرية المصرية، خاصةً بعد إعلان مصر عن شراء غواصة ألمانية لتنضم إلى الأسطول البحري المصري، وتأكيد قائد القوات البحرية المصرية بقوله: "إن القوات البحرية بالقوات المسلحة جاهزة لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية والسواحل المصرية"، مضيفاً أن: "أمن مصر القومي يبدأ من باب المندب، وأن القطع المصرية المتواجدة هناك هي من أجل الحفاظ على الأمن القومي المصري"، وأن "الصفقات التي تم تسليح القوات البحرية بها على مدار العامين الماضيين قد أسهمت بشكل مباشر في رفع القدرات القتالية للقوات البحرية، من حيث القدرة على العمل في المياه العميقة"⁽³⁾.

1 براكريتي غوبتا. 2017. الهند تولي أهمية خاصة لعلاقتها بدول الخليج العربي. 7 يناير. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019. <https://aawsat.com/home/article/824611>

2 موقع صحيفة أخبار الخليج البحرينية. 2019. البيان الختامي المشترك لزيارة رئيس الوزراء الهند الى مملكة البحرين. 25 أغسطس. تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2019. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1180292>

3 موقع صحيفة الوطن المصرية. 2016. قائد القوات البحرية: مصر أصبح لديها أسطولان لحماية الأمن القومي. 21 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 ديسمبر، 2019. <https://www.elwatannews.com/news/details/1517186>

4- الآثار الاقتصادية لتهديدات الأمن البحري في الخليج العربي

د. عمر العبيدي⁽¹⁾

ملخص:

تتناول هذه الورقة التداعيات الاقتصادية المترتبة على تهديدات الأمن البحري لدول الخليج العربي، والتي بلغت ذروتها عام 2019م، مع استهداف ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو بالمملكة العربية السعودية في سبتمبر عام 2019م، بما يعنيه ذلك من أن أمن الطاقة قد أضحى يواجه خطراً مزدوجاً: "مناطق الإنتاج وطرق النقل الاستراتيجية"، الأمر الذي تطلب تأسيس آليات دولية للحفاظ على أمن الطاقة. وتبدأ الورقة بمناقشة مفاهيم عامة تؤثر للعلاقة بين الأمن البحري والاقتصاد عموماً، ثم تتناول مهددات الأمن البحري لدول الخليج، سواء ما قبل عام 2019م، أو خلال ذلك العام، وصولاً إلى تناول الآثار الاقتصادية لتهديد الأمن البحري.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

أولاً: من الصعوبة بمكان وضع مؤشرات لقياس تأثير الأحداث الأمنية على الأوضاع الاقتصادية بشكل دقيق للغاية، نظراً لتعدد وجانب الاقتصاد من جهة، وسرية المعلومات والبيانات والأمنية من

جهة أخرى، وهذا معمول به في كافة دول العالم، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تناول هذه التأثيرات من خلال تحديد قطاعات بعينها.

رغم تصاعد وتيرة تهديدات الأمن البحري خلال عام 2019م، فإنه وفقاً لبعض المؤشرات الأساسية، لم تكن هناك تأثيرات كبيرة لتلك التهديدات، بسبب التغير في أسعار النفط من ناحية، وسيادة توقعات بعدم اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران من ناحية أخرى.

ثانياً: تمثل تهديدات الأمن البحري - رغم محدودية أثرها - تحدياً لأمن دول الخليج التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهةها، سواء بالاستمرار في سياسة تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، أو تعزيز القدرات البحرية، فضلاً عن تعزيز وتنويع الشراكات الخليجية الدولية.

ثالثاً:

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

مقدمة

وخاصةً في ظل أهمية الموارد التي تمر في مضيق هرمز للطاقة والصناعة في دول كالصين واليابان وكوريا الجنوبية. ولكن رغم تلك المخاوف منذ وقوع تلك الأحداث وحتى مطلع عام 2020م، لم يبرز أثر كبير لهذه التهديدات بعد، سواءً في معدلات الثقة لدى المستثمرين الدوليين، أو في إمدادات النفط والغاز التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي. وكان أحد أسباب ذلك هو التغيرات الجذرية في هيكل أسواق النفط، التي حدثت منذ بداية الألفية الجديدة، بعد ما عرف "بثورة النفط الصخري" في الولايات المتحدة.

وتأسيساً على ما سبق، تتناول هذه الورقة الآثار الاقتصادية لتلك التهديدات من خلال ثلاثة عناصر. أولاً: مفاهيم عامة حول العلاقة بين الأمن البحري والاقتصاد، منها ارتباطات الاقتصاد الجزئي (microeconomics)، وارتباطات الاقتصاد الكلي (macroeconomics)؛ فضلاً عن التحديات التي تعوق عملية قياس الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية البحرية. ثانياً: الحركة الملاحية المعتادة في الخليج العربي، وسلسلة الأحداث التي وقعت خلال عام 2019م، وأصبحت تهدد الأمن البحري في المنطقة. ثالثاً: الآثار الاقتصادية لهذه الاضطرابات، وأسباب ضآلتها عموماً. وصولاً إلى الخاتمة، والتي تتضمن بعض التوصيات لأصحاب القرار للحد من أي تداعيات اقتصادية سلبية مستقبلية.

منذ بداية الحضارة، شهدت دول وحتى إمبراطوريات عدة صراعات على النفوذ في منطقة الخليج العربي، بسبب موقعها الاستراتيجي، ولاحقاً بسبب كثرة الموارد الطبيعية الموجودة فيها، لا سيما النفط والغاز⁽¹⁾. إلا أن دول الخليج العربي، من خلال شراكاتها الدولية مع الدول والمنظمات الكبرى، قد استطاعت الحفاظ على مصالحها الحيوية، خاصةً تأمين حرية الملاحة البحرية في الخليجين العربي والعماني. وبالتالي، رغم حالة عدم الاستقرار في دول الجوار الإقليمي، فقد تمكنت دول الخليج من مواصلة دورها في نمو الاقتصاد العالمي، الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية والغازية التي تصدرها تلك الدول إلى الدول الكبرى.

ولكن في عام 2019م، تعرضت ناقلات النفط في خليج عمان وقبالة سواحل الإمارات لسلسلة من الاعتداءات، بالإضافة إلى استهداف المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية بالطائرات المسيرة، ما حدا بالولايات المتحدة للإعلان عن بدء تأسيس التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي، بمشاركة عدد من دول الخليجية وحلفاء آخرين. كما أعلنت فرنسا عن قيادة ما عُرف "بالبعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة في الخليج العربي"، والتي انضمت إليها ثمان دول حتى كتابة هذه السطور، والتي سوف تتكامل مع الجهود الأمريكية في هذا الشأن. تعكس هذه الآليات تنامي الهواجس الأمنية، خاصةً بشأن الآثار الاقتصادية لتلك التهديدات، في الإقليم وفي العالم عموماً،

1 Shelala, Robert M. Maritime Security in the Middle East and North Africa: A Strategic Assessment. Center for Strategic and International Studies, 2014.

أولاً: اقتصاديات الأمن البحري: مفاهيم عامة

توجد علاقة قوية ومتعددة الأبعاد بين الشؤون الاقتصادية والأمنية. يسلط هذا القسم الضوء على طبيعة هذه الارتباطات في مجال الأمن البحري بشكل عام، حيث تؤثر الاعتبارات الأمنية سلباً على الاقتصاد، لأنها تعيق التجارة.

1. ارتباطات الاقتصاد الجزئي (Micro-economics)

تتمحور أهم صلة بين الأمن البحري والاقتصاد حول الأثر المباشر على تكلفة النقل البحري⁽¹⁾. ففي عصر العولمة، ولأغلبية السلع، يختلف مكان الاستهلاك عن مكان الإنتاج، لأن التجارة الدولية تسمح بالتخصص في الإنتاج (specialization in production)⁽²⁾، واستغلال اقتصاديات الحجم (economies of scale) في الإنتاج⁽³⁾؛ وبالتالي تؤدي التجارة الدولية إلى ناتج إجمالي أعلى على المستوى العالمي⁽⁴⁾. فحسب إحصائيات البنك الدولي، ازدادت التجارة الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 27% في عام 1970م إلى 60% في عام

2018م⁽⁵⁾، بالإضافة إلى أهمية التجارة الدولية للاقتصاد العالمي، يمثل النقل البحري ما يزيد عن 90% من النقل العالمي للسلع⁽⁶⁾، لأنه لا يزال رخيص التكلفة بشكل كبير من النقل البري أو النقل الجوي، لا سيما للشحنات الكبيرة. وبالتالي عندما تبرز تهديدات أمنية بحرية، تؤدي إلى ارتفاع في تكلفة النقل البحري، ومن ثم إلى ارتفاع في تكلفة السلع المنقولة⁽⁷⁾.

وتحديداً عند نقل السلع، يتوجب على الجهة الناقلة أن تقوم بشراء تأمين لحماية قيمة السلع والأصول ضد أي عملية تخريب متوقعة، ومنها العمليات الإرهابية المتوقعة أو السرقة (القرصنة)، ويرتفع سعر التأمين عندما تزداد التهديدات الأمنية، ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر النقل ومن ثم سعر السلعة. ففي عام 2002م، تعرضت سفينة فرنسية (MV Limburg) لهجمة إرهابية بالقرب من السواحل اليمينية، ما أدى إلى ارتفاع رسوم التأمين بثلاثة أضعاف لجميع السفن التي تمر بالموانئ اليمينية⁽⁸⁾. بالإضافة إلى ذلك، واستجابةً لزيادة وتيرة التهديدات الأمنية، بادرت شركات النقل البحري باتخاذ إجراءات وقائية، منها توظيف رجال أمن لحراسة السفن، وتسليح البحارين، وتدريبهم على القتال، وتحصين السفن⁽⁹⁾. وأحياناً يتم تغيير الخطوط

5 World Bank DataBank.
<https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS>

6 International Maritime Organization. "IMO profile." IMO Website (<https://business.un.org/en/entities/13>), accessed 23/01/2020.

7 Barnes, Paul, and Richard Oloruntoba. "Assurance of security in maritime supply chains: Conceptual issues of vulnerability and crisis management." Journal of International Management 11, no. 4 (2005): 519-540.

8 Ibid.

9 Ibid.

1 Barnes, Paul, and Richard Oloruntoba. "Assurance of security in maritime supply chains: Conceptual issues of vulnerability and crisis management." Journal of International Management 11, no. 4 (2005): 519-540.

2 Dornbusch, Rudiger, Stanley Fischer, and Paul Anthony Samuelson. "Comparative advantage, trade, and payments in a Ricardian model with a continuum of goods." The American Economic Review 67, no. 5 (1977): 823-839.

3 Krugman, Paul. "Scale economies, product differentiation, and the pattern of trade." The American Economic Review 70, no. 5 (1980): 950-959.

4 Singh, Tarlok. "Does international trade cause economic growth? A survey." The World Economy 33, no. 11 (2010): 1517-1564.

ويؤدي ذلك إلى دوراتٍ كبيرة في أسعار النفط⁽⁴⁾، فعندما ترتفع الأسعار بشكلٍ حاد - مثلاً بسبب تحسّن في أداء الاقتصاد العالمي - تبدأ الدول المنتجة للنفط في إجراء استثمارات جديدة، ويرتفع الإنتاج العالمي تدريجياً، وبالتالي تتراجع الأسعار تدريجياً؛ وبسبب عدم التنسيق بين المنتجين، قد يكون المعروض الجديد - بعد انتهاء عملية الاستثمار وبعد تفعيل الحقول الجديدة - أكثر مما هو مطلوب للاستجابة للارتفاع الأصلي في الطلب، ما يدفع الأسعار نحو الهبوط. وفي هذه الحالة، يجمّد المنتجون استثماراتهم، لأنها تبدو غير مجدية في ظل النظرة السلبية لمستقبل أسعار النفط. وبعد عدة سنوات، يتسبب ذلك في شحٍّ في معروض النفط، ما يؤدي إلى ارتفاعٍ حاد مرة أخرى في الأسعار، وهكذا تتكرر الدورة.

وتميّز هذه الصفة النفط عن السلع التقليدية، التي يمكن تعزيز إنتاجها بسهولة استجابةً لظروفٍ سوقية جديدة. فعلى سبيل المثال، يُعد تذبذب الأسعار العالمية للأزياء طفيفاً للغاية بسبب مرونة الإنتاج. ففي حال حدوث ارتفاعٍ حاد في الأسعار، فإن المنتجين لديهم القدرة على الاستجابة عبر تعزيز الإنتاج بشكلٍ شبه فوري، دون الحاجة لاستثمارات كبيرة تستغرق زمناً طويلاً، وبالتالي ستراجع الأسعار إلى سعرها السابق بشكلٍ شبه فوري.

وبالعودة إلى السلع العامة، فبعد ظهور أزماتٍ بشأن الأمن البحري، تقوم الجهات الدولية المشرفة على الشؤون الملاحية، كمنظمة الملاحية الدولية (International Maritime Organization) التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، بوضع آليات

الملاحية لفترة مؤقتة لتفادي المخاطر الكبرى، ما يستدعي استهلاك المزيد من الوقود ودفع رواتب أعلى للطاقم. وقد تضطر السفن لتغيير أعلامها سعياً للحصول على حماية من قوات دولة محددة، ويحمل هذا التغيير تكلفة ملحوظة⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن النفط يمثل سلعة ذات صفات خاصة⁽²⁾، إذ يشكل أحد أهم المدخلات في سلسلة إنتاج سلع عديدة، كالبناسيتك والأسمدة، ووقود السيارات والطائرات، كما تستخدمه بعض الدول لتوليد الطاقة، وبالتالي يلعب النفط دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم عملية إنتاج النفط على استثمارات كبيرة، تتطلب مدة طويلة للتنفيذ⁽³⁾. فعلى سبيل المثال، بعد اكتشاف حقولٍ نفطي جديد، تستغرق عملية تفعيل الإنتاج خمس سنوات على الأقل، وهو ما يحد بالتالي من قدرة منتجي النفط على الاستجابة لظروفٍ سوقية جديدة؛ فإذا ارتفعت أسعار النفط بنسبة 20%، قد يرغب منتجو النفط في تعزيز إنتاجهم بشكلٍ كبير للاستفادة من فرصة تحقيق أرباحٍ عالية، ولكن قدرتهم على تعزيز الإنتاج تظل محدودة للغاية، لأن تفعيل حقول النفط غير المفعلّة تتطلب زمناً طويلاً.

- 1 Roach, J. Ashley. "Initiatives to enhance maritime security at sea." *Marine Policy* 28, no. 1 (2004): 41-66.
- 2 Barsky, Robert B., and Lutz Kilian. "Oil and the Macroeconomy since the 1970s." *Journal of Economic Perspectives* 18, no. 4 (2004): 115-134.
- 3 Murphy, David J., and Charles AS Hall. "Energy return on investment, peak oil, and the end of economic growth." *Annals of the New York Academy of Sciences* 1219, no. 1 (2011): 52.

4 Kilian, Lutz. "Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market." *American Economic Review* 99, no. 3 (2009): 1053-69.

من خلال الضرائب العامة⁽⁵⁾، وتشمل التكاليف العسكرية، كالدوريات البحرية الجديدة، والأجهزة الأمنية الحديثة التي يتم تثبيتها على السواحل وفي الموانئ العامة، وتكلفة تدريب القوات البحرية على مواجهة التهديدات الجديدة، إلخ.

ويمكن استعراض هذه الفئات من خلال خبرة مواجهة عمليات القرصنة قبالة سواحل الصومال في عام 2011م. ففي بداية ذلك العام، شهدت السفن التي تبحر في المحيط الهندي بالقرب من تلك السواحل زيادةً في معدل هجمات القرصنة، تضمنت عمليات اختطاف سفن وطواقمها، والمطالبة بفسدية لإطلاق سراح السلع والأفراد المختطفين. واستجابةً لهذه التهديدات، اتخذت شركات الشحن والحكومات إجراءات لمكافحة القرصنة. وفي عام 2012م، أجرت مؤسسة مستقبل الكرة الأرضية الواحدة (One Earth Future Foundation) دراسة لتقييم التكاليف المباشرة التي سببتها موجة القرصنة⁽⁶⁾، وبناءً على منهجية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD"⁽⁷⁾، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

أ- كانت التكلفة الإجمالية تقريباً سبعة مليارات دولار، مقارنة بعشرة مليارات دولار تقريباً في عام 2010م للقرصنة في كل أنحاء العالم، ما يدل على حجم المخاطر التي شهدتها الملاحة في المحيط الهندي.

وبروتوكولات أمنية جديدة مفروضة على جميع شركات النقل البحري⁽¹⁾؛ كما تقوم حكومات الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة، بوضع شروط إضافية لمن يرغب في التعامل معها. وتتضمن هذه الإجراءات تكلفة ملحوظة⁽²⁾، من بينها تكلفة دراسة الموضوع والاستشارات القانونية والفنية، وتكلفة الأجهزة الجديدة، والتدريب للطواقم، إلخ⁽³⁾.

وعلى سبيل المثال، في عام 2002م، بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001م التي تعرضت لها الولايات المتحدة، أطلقت الحكومة الأمريكية مبادرة أمن الحاويات (Container Security Initiative)، وهي عبارة عن بروتوكول أمني للتعامل مع الحاويات المتجهة نحو الولايات المتحدة⁽⁴⁾. ويتضمن البروتوكول إجراءات تفتيش للحاويات، يتم تطبيقها في ميناء المغادرة، وقبل وصول الحاوية إلى الولايات المتحدة، ومواصفات جديدة للحاويات لحمايتها من العبث والاختراق بعد التفتيش والإغلاق. وكان فريق من ممثلي الجمارك الأمريكية يقوم بتفتيش استباقي بالتعاون مع جمارك الدولة المصدرة. ومثل هذه الإجراءات تترتب عليها بلاشك تكاليف ملحوظة تتحملها الجهات الشاحنة.

وبالإضافة إلى هذه التكاليف، التي تقع مباشرة على عاتق الجهات المنتجة والناقلة والمستهلكة، تبرز أيضاً تكاليف أمنية مركزية يتحملها كافة أفراد الدولة

5 Thibault, Marc, Mary R. Brooks, and Kenneth J. Button. "The response of the US maritime industry to the new container security initiatives." *Transportation Journal* (2006): 5-15.

6 One Earth Future Foundation. "The Economic Cost of Somali Piracy 2011." Working paper (http://oceansbeyond-piracy.org/sites/default/files/economic_cost_of_piracy_2011.pdf).

7 Crist, Philippe. *Security in maritime transport: risk factors and economic impact*. Organisation for Economic Co-operation and Development, 2003.

1 Roach, J. Ashley. "Initiatives to enhance maritime security at sea." *Marine Policy* 28, no. 1 (2004): 41-66.

2 Marlow, Peter B. "Maritime security: an update of key issues." *Maritime Policy & Management* 37, no. 7 (2010): 667-676.

3 King, John. "The security of merchant shipping." *Marine Policy* 29, no. 3 (2005): 235-245.

4 Roach, J. Ashley. "Initiatives to enhance maritime security at sea." *Marine Policy* 28, no. 1 (2004): 41-66.

ببعضها هو سبب صعوبة تقييم الأثر بشكل كلي⁽²⁾؛ فالسلع التي تساهم في توليد الطاقة، كالغاز الطبيعي، تؤثر على كل السلع الأخرى تقريباً، لأن إنتاج جميع السلع يستخدم الطاقة كأحد المدخلات الرئيسية. كذلك، كما ذكر أعلاه، يلعب النفط دوراً محورياً في الاقتصاد، ما يعني أن الارتفاعات في أسعار النفط تؤثر على أسعار عدد كبير من السلع المهمة الأخرى.

ورغم هذه التداعيات السلبية، هناك بعض التأثيرات الاقتصادية الإيجابية المتعلقة بالتهديدات الأمنية⁽³⁾، يمكن تحديدها في التالي:

أ- قد تضطر الدول المتضررة من التهديدات الأمنية البحرية أن تنوع خياراتها ومنشأتها البحرية، مثلاً عن طريق بناء موانئ جديدة، وبناء خطوط أنابيب لاستيراد النفط والغاز، وتحديث أساطيلها، إلخ. وعلى سبيل المثال، بعد هزيمتها الشاملة في الحرب البحرية الروسية اليابانية، حيث دُمّرت الأساطيل الروسية، حدثت روسيا أساطيلها، ما مكّنها من مواجهة ألمانيا بشكل أفضل خلال الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾.

ب- تؤدي الأزمات البحرية أحياناً إلى وضع بروتوكولات جديدة لسد الثغرات القانونية ضمن مواجهة هذه الأزمات. فعلى سبيل المثال، بعد كارثة غرق

ب- تحملت الحكومات تكاليف قدرها 1.3 مليار دولار بسبب الأنشطة العسكرية تحت مظلة مكافحة القرصنة الصومالية، وتمثل هذه التكاليف 20% من التكلفة العسكرية الإجمالية، بينما تحمّل القطاع الخاص حوالي 5.4 مليار دولار (80%)، تضمّن تكاليف تعزيز سرعة القيادة كوسيلة لتفادي الاختطاف (2.7 مليار دولار)، وأجهزة أمنية جديدة (1.1 مليار دولار)، وارتفاع في تكاليف التأمين (0.6 مليار دولار)، والحاجة لاستخدام خطوط جديدة أقل كفاءة لتجنب القرصنة (0.6 مليار دولار)، فضلاً عن مبالغ الفديات المدفوعة للقرصنة (0.2 مليار دولار)، ورواتب رجال الأمن الخاص (0.2 مليار دولار). ولا تعكس هذه التكاليف جميع الإجراءات، لأن الشركات الخاصة والحكومات اضطرت للمواصلة في الإنفاق على مكافحة القرصنة في عام 2012م وما بعده، وبالتالي استمرت التكاليف في التراكم.

وبالإضافة إلى التأثيرات المباشرة المذكورة أعلاه، توجد أيضاً تأثيرات غير مباشرة. فكل سلعة أو خدمة معتمدة بشكل مباشر أو غير مباشر على السلع المذكورة تتأثر أيضاً بسبب التوترات الأمنية⁽⁵⁾. فعلى سبيل المثال، تصدّر روسيا القمح لدول عدة عن طريق شاحنات بحرية، فعندما ترتفع تكلفة النقل بسبب تهديدات أمنية بحرية، ترتفع أسعار القمح في كل دولة مستوردة، كما ترتفع أسعار الطحين، وبالتالي الخبز، وبالتالي الوجبات في المطاعم، إلخ. وجود هذه الشبكات المعقدة التي تربط السلع

2 Heer, Burkhard, and Alfred Maussner. Dynamic general equilibrium modeling: computational methods and applications. Springer Science & Business Media, 2009.

3 Barnes, Paul, and Richard Oloruntoba. "Assurance of security in maritime supply chains: Conceptual issues of vulnerability and crisis management." Journal of International Management 11, no. 4 (2005): 519-540.

4 Kowner, Rotem, ed. The impact of the Russo-Japanese war. Vol. 43. London: Routledge, 2007.

5 Hunt, Benjamin, Peter Isard, and Douglas Laxton. "The macroeconomic effects of higher oil prices." National Institute Economic Review 179, no. 1 (2002): 87-103.

مع قوات بحرية دولية، كالقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، ذات الخبرة الممتدة في المجال البحري، مما أتاح الفرصة للقوات السعودية لتطوير قدراتها بشكلٍ مستدام، لمواجهة التهديدات الأمنية البحرية المستقبلية بكفاءةٍ أعلى.

2. ارتباطات الاقتصاد الكلي (Macro-economics)

للتحديات الأمنية تداعيات على مستوى الاقتصاد الكلي أيضاً، لا سيّما إذا كانت التهديدات تعكس إرهاباً أو صراعاً دولياً. وتتمحور هذه التداعيات حول شعور المستثمرين المحليين والدوليين بحالة من انعدام اليقين، ما يتسبب في تراجع في معدل الاستثمار⁽⁴⁾. وينعكس ذلك أيضاً على مؤشرات مهمة، كمؤشرات أسعار الأسهم⁽⁵⁾، ومؤشرات ثقة المستثمرين والمنتجين والمستهلكين⁽⁶⁾. ومثل هذه التطورات تؤثر بشكلٍ سلبيٍّ للغاية على الدول الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر (foreign direct investment) كجزءٍ رئيسيٍّ من استراتيجيتها الاقتصادية⁽⁷⁾.

الباحرة تايتانك⁽¹⁾ في عام 1912م، حيث غرق حوالي 1,600 شخص بسبب أخطاء لوجستية في القيادة، دُشنت في عام 1914م الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر (International Convention for Safety of Life at Sea)، التي نصّت على توفير عددٍ كافٍ من قوارب النجاة في جميع السفن؛ كما تم إطلاق دوريات الثلج الدولية (International Ice Patrol) لمراقبة الجبال الثلجية في شمال المحيط الأطلسي؛ وتم إقرار قانون الراديو في عام 1912م، الذي فرض على جميع السفن الحاملة للركاب تشغيل الراديو على مدار 24 ساعة يومياً، وفرض وجود مصدر طاقة احتياطي للراديو لضمان فعالية وسائل التواصل أثناء الكوارث، وجميع هذه تطورات إيجابية اقتصادياً.

ج- تقدم التهديدات الأمنية فرصاً لبناء القدرات، لا سيّما عندما تتشكل شراكات دولية لمكافحة التهديدات⁽²⁾. فعلى سبيل المثال، شاركت دول عدة في حملة مكافحة القرصنة في عام 2012م بالقرب من سواحل الصومال، منها دول خليجية كالمملكة العربية السعودية⁽³⁾. واستفادت القوات البحرية السعودية من هذه الفرصة للعمل

4 Drakos, Konstantinos. "Terrorism activity, investor sentiment, and stock returns." Review of financial economics 19, no. 3 (2010): 128-135.

5 Schneider, Gerald, and Vera E. Troeger. "War and the world economy: Stock market reactions to international conflicts." Journal of conflict resolution 50, no. 5 (2006): 623-645.

6 Brodeur, Abel. "The effect of terrorism on employment and consumer sentiment: Evidence from successful and failed terror attacks." American Economic Journal: Applied Economics 10, no. 4 (2018): 246-82.

7 Asghari, Maryam, Nathalie Hilmi, and Alain Safa. "FDI effects on economic growth: The role of natural resource and environmental policy." Topics in Middle Eastern and North African Economies 16 (2014).

1 The Telegraph. "Cruise ship safety: timeline of disasters and safety regulations." Telegraph Website (<https://www.telegraph.co.uk/travel/cruises/articles/Cruise-ship-safety-timeline-of-disasters-and-safety-regulations/>), accessed 24/01/2020.

2 Christensen, Tom, Per Lægred, and Lise H. Rykkja. "Organizing for crisis management: Building governance capacity and legitimacy." Public Administration Review 76, no. 6 (2016): 887-897.

3 Van Ginkel, Bibi, and Lennart Landman. "In search of a sustainable and coherent strategy: Assessing the kaleidoscope of counter-piracy activities in Somalia." Journal of International Criminal Justice 10, no. 4 (2012): 727-748.

على الدوريات البحرية في منطقة الخليج العربي، لأن الجماعات الإرهابية يمكنها الاستفادة من تلك المعلومات في تخطيط عملياتها في محاولة للاستفادة من بعض الثغرات - إن وجدت - في تلك الخطط، بينما قد ترى الكيانات التجارية، كالشركات الخاصة التي تمتلك السفن أو تدير الموانئ، أن خصوصية هذه الأرقام تقدم أفضلية تجارية عند التنافس مع الشركات الأخرى.

ب- حتى إن أبدت جهة ما الاستعداد لتعميم الأرقام المتعلقة بالإنفاق الأمني، أو التداعيات الاقتصادية للعمليات التخريبية أو الإرهابية، قد تعتمد هذه الجهة تقديم أرقام منحازة لمصلحة محددة، خاصة إذا تعرضت جهة ما للتأثر من جراء حوادث من هذا النوع، فربما تقوم بالتظاهر بعكس ذلك، بشكل مغاير لوضعها الحقيقي⁽⁶⁾، فقد تقدم أرقاماً منخفضة، منها مثلاً أن تكلفة الإصلاحات والإجراءات الاستباقية متدنية للغاية. وبخلاف ذلك، قد تعتمد تلك الجهة تقديم أرقام مبالغ في التكاليف، لأنها تسعى للحصول على تعويض من جهة خارجية⁽⁷⁾، أو ربما للحصول على دعم كافٍ من جهات محلية لتنفيذ سياسات متعلقة بالأمن البحري.

ج- الارتباطات بين القطاعات التي لها صلة مباشرة مع الأمن البحري، مثل السلع التي يتم نقلها بحرياً، والقطاعات الأخرى، تعد معقدة للغاية، ولا يتم استيعابها بشكل كامل حتى من جانب الخبراء المتفرغين لتلك المهمة. الجدير بالذكر أنه توجد منهجية تقليدية طُوِّرت في منتصف

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التهديدات الأمنية إلى إحداث توتر في العلاقات الدولية⁽¹⁾، أحياناً بين الحلفاء، لأن عملية تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ جرائم أو عمليات إرهابية في المياه الدولية تُعد صعبة للغاية نظراً لصعوبة الرقابة على الملاحة بشكل عام⁽²⁾. كما أن عملية تحديد مسؤولية الرقابة تُعد صعبة هي الأخرى. فعلى سبيل المثال، كانت الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، وكذلك الاتجار بالبشر، سبباً في ظهور خلافات سياسية حادة بين دول الاتحاد الأوروبي، وبين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الإقليم كتركيا والمغرب⁽³⁾.

3. تحديات القياس

تواجه عملية قياس انعكاسات الأحداث الأمنية على الاقتصاد صعوبة لعدة أسباب⁽⁴⁾، منها ما يلي:

أ- فيما يخص فئة التكاليف المباشرة، مثل الإنفاق على الحماية الأمنية كالحراسة، تعد الأرقام سرية بشكل عام⁽⁵⁾، لأن تعميم الأرقام يحد من فاعلية الإجراءات الأمنية. فعلى سبيل المثال، لا تعلن وزارة الدفاع في الولايات المتحدة عن إنفاقها

6 Fearon, James D. "Rationalist explanations for war." International organization 49, no. 3 (1995): 379-414.

7 Derrig, Richard A. "Insurance fraud." Journal of Risk and Insurance 69, no. 3 (2002): 271-287.

1 Germond, Basil. "The geopolitical dimension of maritime security." Marine Policy 54 (2015): 137-142.

2 King, John. "The security of merchant shipping." Marine Policy 29, no. 3 (2005): 235-245.

3 Jeandesboz, Julien, and Polly Pallister-Wilkins. "Crisis, routine, consolidation: The politics of the Mediterranean migration crisis." Mediterranean Politics 21, no. 2 (2016): 316-320.

4 Barnes, Paul, and Richard Olorunoba. "Assurance of security in maritime supply chains: Conceptual issues of vulnerability and crisis management." Journal of International Management 11, no. 4 (2005): 519-540.

5 Happe, Nancy, and John Wakeman-Linn. "Military expenditure and arms trade: alternative data sources." (1994): 1-62.

ثانياً: التهديدات البحرية المعتادة والناشئة

للإلمام بالتهديدات الأمنية البحرية الجديدة، ينبغي أولاً توصيف الأوضاع المعتادة التي سادت خلال فترة السنوات 2018-1990م، فضلاً عن خصائص الحركة الملاحية التجارية في الخليج العربي قبل التحديات التي واجهت الملاحة البحرية عام 2019م.

1. تهديدات الأمن البحري المعتادة بين عامي 1990 و2018م

تعود أهمية الخليج العربي للاقتصاد العالمي لأهميته في إنتاج النفط والغاز العالمي⁽⁶⁾، لا سيّما لتلبية احتياجات الصين واليابان وكوريا الجنوبية، التي تُعد من أهم اقتصادات العالم. ففي عام 2017م، تم نقل حوالي 20 مليون برميل من المنتجات النفطية عبر مضيق هرمز، التي تمثل ثلث الـ 60 مليون برميل المنقولة بحرياً في ذلك العام، وخُمُس الـ 99 مليون برميل التي استُهلكت عالمياً⁽⁷⁾. ومن ناحية مصادر الإنتاج، تمثل المملكة العربية السعودية أكبر نسبة (35%)، ثم العراق (20%)، وإيران (13%)، فالإمارات والكويت وقطر، بينما تتجه 70% من المنتجات النفطية للصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة. ومن ناحية الغاز الطبيعي المسال (LNG)، فتمر تقريباً ربع الواردات العالمية لهذه السلعة عبر مضيق هرمز⁽⁸⁾.

القرن العشرين، يطلق عليها اسم input-out-put method، وشهدت المزيد من التطور مع التحسن في إمكانيات الحاسب الآلي، بيد أنها لا تزال بدائية وغير دقيقة بشكل عام⁽¹⁾. ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد الكلي معقد للغاية، ولا يمكن تحديد أثر تغيير سعر واحد على أسعار سلع أخرى، إن كانت السلع المنافسة (substitutes) أو المكملية (complements)، بشكل دقيق. حتى في السلع المحورية، كالنفط والغاز والمواد الغذائية، وعموماً فإن النمذجة الاقتصادية الحديثة لا تزال غير دقيقة عموماً.

د- تقييم المخاطر الجيوسياسية يعد أمراً صعباً للغاية⁽²⁾، لا سيّما في القرن الحادي والعشرين، حيث أوضحت التهديدات متعددة ومتنوعة ومفاجئة⁽³⁾. كما أن عملية تقييم المخاطر بشكل مالي تعد أمراً أصعب⁽⁴⁾، فرغم وجود خبراء متفرغين لهذه المهمة، فإنه يوجد تباين كبير في تقديراتهم حول التهديدات الأمنية وتداعياتها الاقتصادية⁽⁵⁾.

6 Luciani, Giacomo. "Oil and political economy in the international relations of the Middle East." *International relations of the Middle East* (2005): 79-104.

7 Barden, Justine. "The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint." *EIA Today in Energy* (<https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=39932>) (2020).

8 Tsafos, Nikos. "How Would Global Gas Cope with a Hormuz Closure?" *CSIS Commentary* (2019).

1 Heer, Burkhard, and Alfred Maussner. *Dynamic general equilibrium modeling: computational methods and applications*. Springer Science & Business Media, (2009).

2 Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. "Measuring geopolitical risk." *FRB International Finance Discussion Paper* 1222 (2018).

3 Thornton, Rod. *Asymmetric warfare: Threat and response in the 21st century*. Polity, 2007.

4 Smetters, Kent A. "Insuring against terrorism: the policy challenge." *Brookings-Wharton Papers on Financial Services* 2004, no. 1 (2004): 139-187.

5 Vilko, Jyri PP, and Jukka M. Hallikas. "Risk assessment in multimodal supply chains." *International Journal of Production Economics* 140, no. 2 (2012): 586-595.

و8% للسعودية، و6% لإيران، و3% للإمارات. وفي اليابان⁽⁴⁾، مثلت صادرات السعودية وإيران والإمارات حوالي 70% من إجمالي واردات النفط اليابانية. وتُعد هذه الدول الآسيوية من أركان الاقتصاد العالمي، لا سيّما في مجال الصادرات الصناعية. وتوجد وضعية شبيهة في مجال الغاز الطبيعي (المسال وغير المسال)، ولكن ليس بنفس المستوى، حيث تُعد مساهمة دول الخليج العربي في أسواق الغاز الطبيعي العالمية أصغر من مساهمتها في أسواق النفط العالمية.

وينبغي التأكيد على أنه لا توجد سلع استراتيجية أخرى تعتمد على مياه الخليج العربي للتصدير، ولكن دول الخليج العربي تعتمد على هذه المياه للحصول على وارداتها، التي تُعد مهمة للغاية في ظل عدم قدرة هذه الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً أو صناعياً بسبب المناخ الصحراوي⁽⁵⁾. ففي عام 2018م، بلغ المعدل العالمي للواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 29%، بينما في الدول المعتمدة على مضيق هرمز، بلغ المعدل 68% للإمارات، و72% للبحرين، و34% لقطر، و44% للكويت، و36% للعراق⁽⁶⁾.

وعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، يبلغ معدل الاعتماد على واردات الحبوب (cereal import dependency ratio) في الدول الخليجية حوالي 90%، ويتجاوز 95% في السعودية والكويت الإمارات، وفي حالة البحرين والكويت وقطر والإمارات، في

وتجدر الإشارة إلى قلة البدائل لهذا الخط. إذ توجد ثلاثة خطوط أنابيب نفطية تتجاوز مضيق هرمز: الخط الشرقي-الغربي السعودي، الذي ينقل النفط إلى البحر الأحمر؛ وخط أبوظبي، الذي ينقل النفط من أبوظبي إلى ميناء الفجيرة؛ وخط بقيق-ينبع، الذي ينقل الغاز الطبيعي المسال إلى البحر الأحمر. ومجموع طاقة هذه الخطوط سبعة ملايين برميل يومياً، منها أربعة ملايين برميل غير مستخدمة. وبالتالي، فإن بدائل نقل النفط عبر مضيق هرمز تُعد محدودة، في وقتٍ تُعد فيه تجارة النفط مهمة للغاية، سواءً للمنتجين من دول الخليج العربي أو المستهلكين من دول العالم. ففي عام 2016م، بلغت مساهمة الوقود الأحفوري ضمن إجمالي الناتج المحلي 63% في الكويت، و55% في السعودية، و45% في قطر⁽¹⁾؛ وبلغت مساهمة الإيرادات النفطية تقريباً 80% في دول مجلس التعاون والعراق وإيران. فرغم الجهود المبذولة في مجال التنوع الاقتصادي من قبل جميع هذه الدول، فإن اقتصاداتها لا تزال معتمدة على النفط والغاز، ومن ثم معتمدة على الأمن البحري في مضيق هرمز ومياه الخليج العربي عموماً لنقل هاتين السلعتين.

وعلى الجانب الآسيوي على سبيل المثال، تُعد الدول الخليجية أهم مصدر للنفط في الصين⁽²⁾؛ حسب بيانات 2018م، السعودية مثلت 12%، والعراق مثلت 9%، وعمان 7%، وإيران 6%، والكويت 6%، والإمارات 3%. بينما فيما يخص واردات النفط الهندية⁽³⁾، كانت المساهمات 11% للعراق،

4 Nippon.com. "Japan Still Reliant on Middle Eastern Oil." Nippon.com website (2019).

5 Shah, Mahendra. "Gulf Cooperation Council food security: balancing the equation." Nature 141 (2010): 1-5.

6 World Bank DataBank. https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?most_recent_value_desc=true

1 Puri-Mirza, Amna. "Fossil fuel as share of government revenues in the GCC by country 2016." Statista (2018).

2 Workman, Daniel. "Top 15 Crude Oil Suppliers to China." World's Top Exports (2020).

3 Abdi, Bilal. "India's crude oil imports from Iran jumped 52 per cent in June." EnergyWorld.com (2018).

إيران لنقلات النفط الخليجية، ما حدا بها لرفع أعلام الدول الغربية، مما أدى لتدخلها لحماية تلك الناقلات، وهو ما عُرف "بحرب الناقلات" إبان الحرب الإيرانية-العراقية آنذاك.

وفي عام 2008م، قامت قوارب سريعة إيرانية بمضايقة سفن عسكرية أمريكية، ما أدى إلى تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز إذا هاجمتها الولايات المتحدة أو إسرائيل. ورداً على هذه التهديدات، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيزات بحرية إلى الخليج، وقامت ببعض المناورات بالقرب من المضيق⁽⁵⁾.

وفي عام 2011م، بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، كجزء من الجهود الدولية لردعها عن محاولات تطوير استخدامات الطاقة النووية لغير الأغراض السلمية، هددت إيران مرة أخرى بإغلاق مضيق هرمز إذا مُنعت من تصدير نفطها⁽⁶⁾. ورداً على هذا التهديد، أرسلت قوات دولية مختلفة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) أسطولاً صغيراً إلى المضيق، كما أوضحت الحكومات المعنية أنها لن تقبل بأي محاولة لإغلاق مضيق هرمز. وجددت إيران تهديداتها في عام 2018م، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران⁽⁷⁾.

عام 2017م، جاء أكثر من 80% من واردات القمح عبر مضيق هرمز⁽¹⁾، وكانت النسب 98% للكويت (الاعتماد العماني محدود، ولكنها تعتمد على باب المندب وقناة السويس بشكل كبير)، كما توجد حالة شبيهة لشريحة واسعة من السلع، منها المنتجات الاستهلاكية، والمنتجات الصناعية، إذ تعتمد الدول الخليجية على الواردات، والواردات الخليجية تعتمد على مضيق هرمز. ففي حالة كلٍّ من الكويت والعراق والبحرين وقطر، لا يوجد منفذ بحري بديل لمضيق هرمز. وينعكس هذا الاعتماد الكبير في إحصائيات أنشطة الموانئ؛ ففي قائمة المائة ميناء الأكثر نشاطاً في العالم⁽²⁾، احتل ميناء دبي الإماراتي المرتبة (9)، وميناء بندر عباس الإيراني المرتبة (69)، وميناء خورفكان الإماراتي المرتبة (78)، وميناء الدمام السعودي المرتبة (97).

وتتعدد التحديات الأمنية البحرية التي واجهتها دول الخليج العربي. ففي عام 1984م، وخلال الحرب العراقية الإيرانية، حدثت هجمات بحرية متبادلة بين الجانبين⁽³⁾. وفي عام 1988م، اكتشف غواصون أمريكيون عدداً كبيراً من الألغام الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز. رداً على ذلك، أطلقت الولايات المتحدة العملية العسكرية "فرس النبي" (-pray ing mantis) لمدة يوم واحد، حيث ضربت فيه المنشآت النفطية الساحلية الإيرانية، وأغرقت عدداً من السفن الإيرانية⁽⁴⁾، فضلاً عن مهاجمة

1 Efron, Shira, Charles Fromm, Bill Gelfeld, Shanthi Nataraj and Chase Sova. "Food security in the Gulf Cooperation Council." Rand (2018).

2 Maritime Intelligence. "One Hundred Ports 2018." Lloyd's List (2018).

3 El-Shazly, Nadia El-Sayed. The gulf tanker war: Iran and Iraq's maritime swordplay. Springer, 2016.

4 Perkins III, J. B. "Operation Praying Mantis: The Surface View." John H. Admire, "A Report on the Gulf," Marine Corps Gazette (1988): 56-61.

5 Starr, Barbara. "Iranian boats 'harass' U.S. Navy, officials say." CNN Website (2008).

6 Yadlin, Amos, and Yoel Guzansky. "The Strait of Hormuz: Assessing and Neutralizing the Threat." Strategic Assessment 14, no. 4 (2012): 7-22.

7 Ratner, Michael. "Iran's Threats, the Strait of Hormuz, and Oil Markets: In Brief." Current Politics and Economics of the Middle East 9, no. 1 (2018): 139-150.

إضافةً إلى ذلك، ورغم وجود العديد من التهديدات الإيرانية حول إمكانية إغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة فيه، لم تجد هذه التهديدات سبيلها للتنفيذ الفعلي، بسبب تعدد الجهات الإقليمية والعالمية التي تعتمد على هذا المضيق، بما يعنيه ذلك من أي تهديدات لحركة الملاحة فيه ستكون تجاوزاً لما يطلق عليه "الخطوط الحمراء"، التي تستدعي تدخلاً دولياً ضد السلوك الإيراني⁽⁶⁾. من ناحية أخرى، نجد أن كلاً من إيران والعراق يعتمدان اعتماداً شبه مطلق على مضيق هرمز لتصدير النفط، الذي يمثل أهم مصدر دخل للدولتين، وكذلك دول مجلس التعاون والدول المستهلكة خارج الإقليم، خاصة القوى الكبرى، وبالتالي فإن ردها سيكون حاسماً تجاه أي عملٍ عدائي يستهدف الملاحة في مضيق هرمز، كما حصل في المحيط الهندي عندما هدد القراصنة الصوماليون حركة الملاحة التجارية بالقرب من سواحل الصومال وباب المندب.

أدت التوترات الأمنية في المنطقة إلى عدد من الأعمال العسكرية الخاطئة على أهداف مدنية. ففي عام 1988م، أسقطت الولايات المتحدة طائرة مدنية إيرانية فوق مضيق هرمز بصاروخ مسير بعد تصنيفها كطائرة مقاتلة⁽¹⁾. وفي عام 2007م، اصطدمت غواصة نووية أمريكية بناقلة نفط يابانية⁽²⁾. وفي عام 2020م، أسقط الحرس الثوري طائرة مدنية أوكرانية بعد إقلاعها من مطار طهران، بعد تصنيفها بأنها صاروخ كروز⁽³⁾، وذلك في أعقاب مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني، إثر غارة أمريكية استهدفت سيارته قرب مطار بغداد الدولي. إلا أن الأحداث الأمنية البحرية في الخليج العربي لم تؤدّ إلى اشتباكات عسكرية مباشرة ومطولة⁽⁴⁾، وبالتالي في كل الحالات المذكورة أعلاه، لم تؤدّ الاضطرابات الأمنية إلى آثار اقتصادية ملحوظة. فترتفع عادةً أسعار النفط بنسبة 2% إلى 5% لأيام محدودة، ثم تعود إلى وضعها الطبيعي. ولم تتأثر الحركة الملاحية التجارية على الإطلاق، وبالتالي لا تداعيات اقتصادية من هذا الجانب⁽⁵⁾، إلا أن تعزيزات عسكرية أرسلت إلى المنطقة رداً على التهديدات الإيرانية، وذلك انطلاقاً من أهمية مضيق هرمز، كونه ممراً ضيقاً يربط مصدر ثلث نفط العالم بمكان استهلاكه.

6 Pham, J. Peter. "Iran's Threat to the Strait of Hormuz: A Realist Assessment." *American Foreign Policy Interests* 32, no. 2 (2010): 64-74.

1 Linnan, David K. "Iran Air Flight 655 and Beyond: Free Passage, Mistaken Self-Defense, and State Responsibility." *Yale J. Int'l L.* 16 (1991): 245.
2 Shanker, Thom. "U.S. Sub and Japanese Vessel Collide." *New York Times* (2007).
3 Rivers, Martin. "The downing of flight 752 in Iran is a tragedy of complacency." *The Guardian* (2020).
4 Schneller, Robert J., and John Darrell Sherwood. *Anchor of Resolve: A History of US Naval Forces Central Command Fifth Fleet*. Government Printing Office, 2007.
5 Office of Budget. "Highlights of the Department of the Navy FY 2019 Budget" (2018).

2. تهديدات الملاحة البحرية في عام 2019م

شهد عام 2019م عدة أحداث أمنية إقليمية أهمها على النحو التالي:

الحادث الأول: في 12 مايو 2019م، حيث تعرضت أربع سفن تجارية لأعمال تخريبية بالقرب من ميناء الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الفجيرة تقع خارج مياه الخليج العربي، إذ أنها توجد على الساحل الشرقي للإمارات العربية المتحدة، وبالتالي السفن المتجهة لآسيا من ميناء الفجيرة لا تمر بمضيق هرمز. وهذه معلومة مهمة لأنها تؤكد لكافة الحكومات والشركات والمستثمرين على أن التهديدات الأمنية لا تتعلق حصرياً بمضيق هرمز، وأن ضمان الحرية الملاحة في الخليج العربي يتطلب رقابة خليج عمان أيضاً وليس فقط مضيق هرمز. الجدير بالذكر أن تلك السفن كانت ناقلتي نفط سعوديتين، وناقلة نفط نرويجية، وسفينة تموين إماراتية. وتضمنت العملية التخريبية مجموعة انفجارات، وفي أعقاب تحقيق مشترك أجرته كلٌّ من الولايات المتحدة والإمارات وفرنسا، تبين أن السبب كان ألغامٌ وُضعت بالقرب من أو تحت خط الماء في السفن. واتهمت الحكومة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني بشكل رسمي، بينما اتهمت الحكومة الإماراتية جهة حكومية مجهولة؛ والتقارير الصادر عن النرويج استنتج ضلوع الحرس الثوري على الأرجح بدور كبير في العملية.

الحادث الثاني: في 6 يونيو 2019م، أسقط الحوثيون طائرة مسيرة أمريكية في اليمن⁽²⁾. وصدر بيان عن وزارة الدفاع الأمريكية أن العملية جرت بدعم إيراني. وتم ذكر هذه الحادثة رغم عدم كونها ملاحية، وليست في الخليج العربي، إلا أنه كان لها تداعيات على أمن الملاحة البحرية.

الحادث الثالث: في 13 يونيو 2019م، تم تفجير ناقلتي نفط في خليج عمان بالقرب من مضيق هرمز⁽³⁾، على الأرجح باستخدام ألغام شبيهة بالألغام التي استُخدمت في الحدث الأول المشار إليه. كانت إحدى السفن يابانية تحمل علماً لبنما، والأخرى نرويجية تحمل علماً لجزر المارشال، كما نُفذت العملية في نفس وقت قيام رئيس الوزراء الياباني، شنزو أبي، بزيارة رسمية لإيران في محاولة للتوسط بينها والولايات المتحدة، حيث استقبله المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وتشير هذه التفاصيل إلى أن جميع السفن مستهدفة، منها سفن بعيدة عن الصراع الأمريكي-الإيراني، فضلاً عن محاولة إضفاء البعد السياسي على تلك الحوادث، إذ أنه تم استهداف السفينة اليابانية تزامناً مع زيارة رئيس وزراء اليابان لإيران.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الطائرة المسيرة الأمريكية التي وصلت بعد تلقي نداء استغاثة من أول سفينة قامت بتصوير سفن إيرانية - وفقاً للتصريحات الرسمية الأمريكية في هذا الشأن - كانت تقوم بعملية ثانية، كما تم استهداف الطائرة الأمريكية بصاروخ أرض-جولكنها لم تُصب بأذى. وهذا يعني

2 Adamczyk, Ed. "MQ-9 Reaper drone shot down over Yemen on June 6, CENTCOM says." UPI (2019).

3 Kirkpatrick, David, Richard Pérez-Peña and Stanley Reed. "Tankers Are Attacked in Mideast, and U.S. Says Video Shows Iran Was Involved." New York Times (2019).

1 Wintour, Patrick. "Saudi oil tankers show 'significant damage' after attack - Riyadh." The Guardian (2019).

كانت تنقل نفطاً لسوريا. واعترضت الحكومة الإيرانية، وصنّفت العملية كقرصنة مع محاولة إضفاء جوانب قانونية عليها. ورداً على ذلك، في 11 يوليو 2019م، حاولت مجموعة من القوارب الإيرانية الهجوم على ناقلة نفط بريطانية في مضيق هرمز، ولكنها انسحبت بعد إنذار من سفينة حربية بريطانية كانت ترافق ناقلة النفط⁽⁴⁾. ولكن في 20 يوليو 2019م، احتجزت قوات الحرس الثوري الإيراني ناقلة نفط تحمل علماً بريطانياً، بناءً على اتهام بأنها اصطدمت بسفينة إيرانية ولم تتجاوب مع إنذارات الجهات الرسمية الإيرانية⁽⁵⁾.

واعترضت الحكومة البريطانية على هذا الإجراء الإيراني، ما أسفر عن أزمة دبلوماسية. وأوضحت الحكومة الإيرانية أن سبب الاحتجاز هو المعاملة بالمثل، رداً على احتجاز سفينتها في البحر الأبيض المتوسط، وأبدت استعدادها لإطلاق سراح الطاقم والسفينة في حال القيام بنفس الخطوات مع سفينتها. وبالفعل في 15 أغسطس 2019م، أفرجت حكومة جبل طارق عن السفينة الإيرانية، وقامت إيران بخطوة مماثلة في 27 سبتمبر 2019م، بعد مغادرة السفينة الإيرانية جبل طارق. سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتجاز السفينة مرة أخرى، إلا أنها أخفقت في ذلك، لعدم وجود مرجعية قانونية لذلك⁽⁶⁾. وتمثل مثل هذه الحوادث تهديدات غير مسبوق للحركة التجارية البحرية، رغم أنها حدثت في البحر الأبيض المتوسط، وليس في منطقة الخليج العربي.

أن الأهداف ليست فقط مدنية أو تجارية، بل عسكرية أيضاً، وأن الجهة المنفذة ترغب في تصعيد عسكري.

الحادث الرابع: في 20 يونيو 2019م، أسقطت القوات الإيرانية طائرة مسيرة أمريكية في مضيق هرمز بصاروخ أرض-جو⁽¹⁾. وادعت إيران بأن الطائرة الأمريكية قد اخترقت مجالها الجوي، بينما نفت وزارة الدفاع الأمريكية ذلك. وأوشكت الولايات المتحدة على القيام برد عسكري (ضربات صاروخية)، ولكن الرئيس دونالد ترامب ألغى العملية 10 دقائق قبل موعد التنفيذ، واكتفت الولايات المتحدة بتنفيذ هجمات سيبرانية، فضلاً عن إقرار عدد من العقوبات الاقتصادية الجديدة، منها عقوبات تستهدف وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، وهي عقوبات غير مسبقة.

الحادث الخامس: في 18 يوليو 2019م، أسقطت سفينة حربية أمريكية طائرة مسيرة إيرانية⁽²⁾. ووفقاً للتصريحات الأمريكية، كانت مناورة دفاعية بسبب قرب الطائرة الإيرانية، بينما نفت إيران إسقاط طائرتها.

الحادث السادس: في 4 يوليو 2019م، احتجز جنود البحرية البريطانية سفينة إيرانية في البحر الأبيض المتوسط في مياه جبل طارق⁽³⁾. وذلك تطبيقاً للعقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا، حيث أشارت المصادر البريطانية إلى أن السفينة

4 Starr, Barbara and Ryan Browne. "Iranian boats attempted to seize a British tanker in the Strait of Hormuz". CNN (2019).

5 Wagner, Meg, Mike Hayes, Elise Hammond and Joshua Berlinger. "Tensions soar after Iran seizes tanker." CNN (2019).

6 Sevastopulo, Demetri. "US offers cash to tanker captains in bid to seize Iranian ships." Financial Times (2019).

1 Allman, Daniel and Ivana Kottasova. "Iran shoots down US drone aircraft, raising tensions further in Strait of Hormuz" CNN (2019).

2 Watson, Kathryn. "U.S. warship destroys Iranian drone over Strait of Hormuz." CBS News (2019).

3 Karasz, Palko and Raphael Minder. "Gibraltar Seizes Syria-Bound Tanker Thought to Be Carrying Iranian Oil." New York Times (2019).

بقيق وهجرة خريص، التابعة لشركة أرامكو عموماً، بما يندرج خطر داهم لأمن الطاقة، سواءً لمناطق الإنتاج أو طرق النقل على حدٍ سواء، وتجدر الإشارة إلى عمليات أخرى جرت في ديسمبر 2019م ويناير 2020م، وهي هجمة صاروخية على القاعدة الأمريكية في كركوك⁽⁴⁾، أسفرت عن غارات أمريكية قوية في العراق، ما أدى إلى هجوم مليشيات عراقية على السفارة الأمريكية في بغداد واقتحامها جزئياً، ولاحقاً مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، مع نائب رئيس الحشد الشعبي، أبو مهدي المهندس، في غارة أمريكية بالقرب من مطار بغداد⁽⁵⁾. ومن بين النتائج المهمة لهذا التصعيد هو إثارة البرلمان العراقي لقضية الوجود الأمريكي في العراق، والتي أسفرت عن إرسال البرلمان توصية للحكومة العراقية برحيل هذه القوات من العراق.

واستجابةً لهذه الحوادث، أعلنت الولايات المتحدة عن قيادة تحالف بحري عسكري للأمن البحري في الخليج العربي وخليج عمان في 16 سبتمبر 2019م، وبدأت العمليات يوم 7 نوفمبر من العام نفسه⁽⁶⁾. وكان مركز هذه العمليات في مملكة البحرين، وقد انضم إلى هذا التحالف – حتى كتابة هذه السطور – إلى جانب الولايات المتحدة، كلٌّ من المملكة المتحدة وأستراليا، وألبانيا والكويت، وقطر والسعودية، والبحرين والإمارات. ولم تشارك القوات الأوروبية (باستثناء المملكة المتحدة) في هذا التحالف لوجود رغبة أوروبية في تأسيس آلية

الحادث السابع: في 4 أغسطس 2019م، احتجز الحرس الثوري الإيراني ناقلة نفط عراقية بتهمة تهريب النفط لدول عربية أخرى⁽¹⁾. وقد تبرزت الحكومة العراقية رسمياً من ملكية هذه السفينة، ولا يزال الغموض يكتنف مصيرها.

الحادث الثامن: في 14 سبتمبر 2019م، تعرضت منشآت نفطية تابعة لشركة أرامكو السعودية في مدينة بقيق وهجرة خريص في المنطقة الشرقية، بالقرب من مياه الخليج العربي، إلى ضربات من طائرات مسيرة، وربما من صواريخ كروز (تستمر التحقيقات إلى الآن)⁽²⁾. وتسببت هذه الضربات في إيقاف نصف إنتاج النفط السعودي، ما يعني خمسة ملايين برميل من العشرة المعتادة. وكانت الهجمة ملفتة للانتباه من ناحية دقتها واستهدافها لهذه المنشآت الحيوية. وبعد تحقيقات أولية، اتهمت عدد من الدول الكبرى، منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، إيران بتنفيذ العملية، بينما نفت إيران ذلك، وادّعى الحوثيون أنهم نفذوها. وتسرب تقرير من الأمم المتحدة مقدم لمجلس الأمن، استنتج أن هوية المنفذ مجهولة ولكن من المؤكد أنها ليست للمليشيات الحوثية، بسبب مواصفات الصواريخ والطائرات التي نفذت العملية، إذ لا يملك الحوثيون التكنولوجيا اللازمة للقيام بمثلها⁽³⁾.

ورغم أن ذلك الحادث الأخير ليس بحرياً، إلا أنه استهدف مناطق إنتاج النفط في منشآت مدينة

4 Barnes, Julian. "American Contractor Killed in Rocket Attack in Iraq." New York Times (2019).
5 Zraick, K. "What to Know About the Death of Iranian General Suleimani." New York Times (2020).
6 Ratcliffe, Verity. "World Powers Tie Up for Naval Force to Police Mideast Oil Routes." Bloomberg (2019).

1 Elizabeth Williams, Sara. "Iran seizes third tanker and seven sailors in Persian Gulf." The Telegraph (2019).
2 Hubbard, Ben, Palko Karasz and Stanley Reed. "Two Major Saudi Oil Installations Hit by Drone Strike, and U.S. Blames Iran." New York Times (2019).
3 Nichols, Michelle. "U.N. investigators find Yemen's Houthis did not carry out Saudi oil attack." Reuters (2020).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتهديدات البحرية

فيما تقدم، تم تحديد أربع قنوات تربط التوترات الأمنية البحرية بالاقتصاد، وهي: أولاً: الارتفاع في تكلفة النقل البحري، بسبب الإجراءات الأمنية الجديدة التي تستجيب للتهديدات الناشئة؛ وبالتالي الارتفاع في أسعار السلع التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على النقل البحري. ثانياً: تكلفة العمليات الأمنية العسكرية المركزية التي تقع على عاتق الحكومة. ثالثاً: تراجع معدلات ثقة المستثمرين والمنتجين والمستهلكين بسبب تنامي مخاوفهم. رابعاً: توتر العلاقات الدولية التي تؤدي إلى أضرار اقتصادية. ويستعرض هذا القسم كل نوع من الآثار، في ظل التوترات الأمنية البحرية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في عام 2019م.

كما ذكر أعلاه، أهم سلعة تُنقل عبر مضيق هرمز هي النفط. ففي بداية مايو 2019م، بلغ سعر النفط (مؤشر برنت) تقريباً 72 دولاراً للبرميل، بينما في نهاية يناير 2020م، بلغ 60 دولاراً، وبالتالي قد يبدو انعدام أي أثر للتوترات الأمنية الإقليمية، ولكن توجد عوامل أخرى عدة تؤثر على أسعار النفط، لارتباطها بهذه الأحداث، كمعدل الإنتاج العالمي، ومتانة الاقتصاد العالمي. بالنظر إلى البيانات اليومية بعد كل حادث، يتبيّن حدوث ارتفاعات طفيفة في الأسعار، ثم عودتها لوضعها السابق في غضون أيام معدودة.

فمثلاً بعد أحداث الفجيرة في 12 مايو 2019م، ارتفعت أسعار النفط بمقدار دولار واحد. وبعد العمليات في خليج عمان، ارتفعت الأسعار بنسبة 4%، ثم تراجعت تدريجياً، واختفى أي أثر في غضون عدة أسابيع، وربما يثير هذا الثبات في أسعار النفط

أوروبية موازية لنظيرتها الأمريكية⁽¹⁾، تمثل في البعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة في الخليج العربي بقيادة فرنسا، ومقرها أبوظبي، وقد انضمت إليها حتى الآن ثمان دول أوروبية⁽²⁾. الجدير بالذكر أن هذه الآلية ستقوم بتنسيق عملياتها مع الآلية الأمريكية، فضلاً عن قاعدة العمليات الأوروبية في أبوظبي.

وتعكس تلك الحوادث حقيقة مؤداها تغيير حجم وطبيعة التهديدات الأمنية البحرية في الخليج العربي بشكل كبير، خلال النصف الثاني من عام 2019م. ففي السابق، لم تكن التهديدات هكذا بشكل مباشر، بينما في عام 2019م، بدأت إيران تتضرر بشكل كبير من الحظر على تصدير نفطها، وبالتالي بدأت في استهداف الناقلات، وتم استخدام تقنيات حديثة. ونُفذت بعض العمليات بشكل علني، باعتراف واضح من المنفذ؛ كما نفذت جهات مجهولة بعض العمليات الأخرى. وتم استهداف معدات عسكرية إضافة إلى معدات مدنية وتجارية، ما يدل على تنامي التهديدات حجماً ونوعاً، وبشكل مواز لهذه العمليات التخريبية، لوحظ وجود تهديدات متبادلة بين الجانبين الأمريكي والإيراني، عكستها التصريحات الرسمية لكليهما.

1 Papa, Paola. "US and EU strategies for maritime transport security: A comparative perspective." Transport policy 28 (2013): 75-85.

2 Salaun, Tangi and John Irish. "French warship to spearhead European mission in Gulf from next year." Reuters (2019).

الأمني. بينما في مملكة البحرين، بلغ المعدل حوالي 1.5%، وهو رقم منخفض للغاية، ولم يتغير مقارنة بالنصف الأول من السنة. في الكويت، بلغ معدل التضخم حوالي 1.5% خلال النصف الثاني من عام 2019م، مقارنةً بـ 0.8% خلال النصف الأول، ما يدل على وجود أثر محدود. وكان الاختلاف بين النصف الأول والثاني أبرز في فئة المواد الغذائية، التي تصل عبر مضيق هرمز بشكلٍ شبه مُطلق. ومرت قطر بحالة مشابهة، حيث ارتفع معدل التضخم بشكلٍ طفيف في النصف الثاني من عام 2019م، وبشكلٍ أبرز في فئة المواد الغذائية. بخلاف ذلك، شهد العراق تراجعاً في معدل التضخم في النصف الثاني من عام 2019م، وحتى في المواد الغذائية، ولكن قد يعكس هذا نقصاً في جودة البيانات، نظراً لكون عملية جمع وتحليل الإحصائيات الاقتصادية في العراق صعبة للغاية في الوقت الراهن، بسبب الظروف الأمنية.

ويمكن مقارنة هذه التطورات بما حدث بعد الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م. في الفترة 1984-1989م، بلغ معدل التضخم السنوي في الأسعار الاستهلاكية في الكويت 1.5%، بينما في العامين اللاحقين، بلغ معدل التضخم 17% في عام 1990م، و8% في عام 1991م، ثم تراجع إلى 1.6% للفترة 2000-1992م⁽²⁾. وهذا يؤكد كيفية تأثير الاضطرابات الأمنية الكبيرة على الأسعار. تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ذاتها، ورغم قربها من الكويت، لم تشهد البحرين والسعودية وقطر والإمارات وإيران تغييراً ملحوظاً في سرعة نمو الأسعار الاستهلاكية (لا توجد بيانات للعراق في تلك الفترة)، ما يدل على محدودية آثار الأزمة.

حالة من الاستغراب. فخلال مرحلة ما قبل الغزو العراقي للكويت، بلغت أسعار النفط 16 دولاراً للبرميل، وفي الأيام التي تلت الغزو، وصلت الأسعار إلى 39 دولاراً للبرميل، لا سيّما بسبب تخريب المنشآت النفطية. ولكن تغيرت المعادلات التي تحدد أسعار النفط خلال 2005-2020م، وتتناول ذلك أدناه عند تفسير ضالة الأثر الاقتصادي.

بالنظر إلى مؤشرات تكلفة نقل النفط بحراً عبر مضيق هرمز، تبرز صورة ماثلة. ففي بداية شهر مايو عام 2019م، بلغ مؤشر سعر نقل النفط من الخليج إلى اليابان – وهو رقم يشمل أسعار التأمين – 36 نقطة، بينما في نهاية سبتمبر 2019م، بلغ المؤشر 80 نقطة، ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً. وعكس هذا الارتفاع عدداً من القفزات، أولها بعد تفجير ناقلتي النفط في خليج عمان في منتصف شهر يونيو من العام ذاته، وثانياً بعد أزمة احتجاز ناقلات النفط، وثالثاً بعد الهجمات على منشآت شركة أرامكو خلال سبتمبر 2019م. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه التغيرات تُعد محدودة الحجم مقارنةً بحالة التذبذب المعتادة. فخلال الربع الأخير من عام 2018م، تجاوز المؤشر 80 نقطة، كما تجاوز 80 نقطة عدة مرات خلال عام 2016م. والخلاصة هي أن أسواق النفط لم تتأثر بشكلٍ ملحوظ، سواءً من حيث سعر السلعة، أو حتى تكلفة النقل.

وفيما يخص الأسعار الاستهلاكية للسلع بشكل عام، حيث سيظهر الأثر التراكمي لارتفاع أسعار النقل البحري، يمكن النظر إلى مؤشرات الأسعار الاستهلاكية في الدول الخليجية⁽¹⁾. ففي النصف الثاني من عام 2019م، في الإمارات، كانت الأسعار تنكمش بنسبة 2% تقريباً بدلاً من الارتفاع، ولم يتغير توجهها مقارنةً بالنصف الأول قبل التصعيد

1 Trading Economics. "Inflation Rate". Trading Economics Website (2020).

2 IMF WEO Database (2020).

- وبالعودة إلى الأحداث عام 2019م، بشكل عام، نجد أن تأثير التوترات الأمنية البحرية على الأسعار الاستهلاكية إما غائبة بالكامل، أو موجودة بيد أنها ضعيفة. وربما تتغير الصورة إذا استمرت حالة التوتر لسنوات قادمة، بدلاً من الأشهر المحدودة التي قضت حالياً. ولكن في الوقت الراهن، يمكن القول بأن أسعار السلع – ومنها المعتمدة على النقل البحري عبر مضيق هرمز – لم تشهد تغيراً ملحوظاً خلال عام 2019م، ومثلها مؤشرات تكلفة نقل النفط عبر الخطوط البحرية.
- ربما لا توجد جهود واضحة على صعيد توجه الدول نحو إبرام برتوكولات جديدة بشأن الأمن البحري، حيث تعد إجراءات منظمة الملاحة الدولية بطيئة للغاية⁽¹⁾، ولا توجد أي معلومات تفصيلية حول النفقات التشغيلية للتحالف البحري العسكري لأمن الملاحة، بقيادة الولايات المتحدة، حتى لا يتم استغلالها من جانب الجماعات الإرهابية.
- وعلى صعيد تأثير تلك التوترات الأمنية على الثقة في الاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي بشكل عام، كان الأثر على أسواق المال "البورصات" محدوداً للغاية⁽²⁾، كما يلي:
- السعودية: ارتفع المؤشر العام بعد أول عملية، ثم تراجع خلال فصل الخريف، ثم ارتفع في فصل الشتاء؛ وكان التغير الصافي قرابة الصفر خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م.
- الإمارات: ارتفع المؤشر العام في فترة الصيف ثم ثبت، ثم ارتفع في بداية عام 2020م، وبالتالي بلغ التغير التراكمي الصافي حوالي 8% خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م.
- قطر: ارتفع المؤشر العام في فصل الصيف 2020م، ثم تراجع بشكل حاد في شهر أغسطس، ثم ارتفع تدريجياً؛ وكان الارتفاع الصافي حوالي 10% خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م.
- الكويت: شهد مؤشر الكويت حركةً شبيهة بمؤشر الإمارات، وبلغ الارتفاع الصافي حوالي 16% للفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م.
- البحرين: ارتفع المؤشر تدريجياً خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م، وبلغ الارتفاع الصافي حوالي 20%.
- الولايات المتحدة: ارتفع المؤشر العام تدريجياً خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م، وبلغ الارتفاع الصافي حوالي 20%.
- الصين: شهد المؤشر العام تقلبات طفيفة خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م، دون أي تراكم أو انكماش صافي ملحوظ.
- اليابان: كان المؤشر ثابتاً خلال فصل الصيف، ثم ارتفع تدريجياً منذ بداية شهر سبتمبر، وكان الارتفاع التراكمي حوالي 15%.
- إذاً الصورة الواردة من الأسواق المالية هي انعدام الأثر المستدام، حتى في الاقتصادات التي تعتمد على مضيق هرمز بشكل شبه مطلق، مثل البحرين والكويت وقطر. أما فيما يخص ثقة المستهلكين، فيمكن الإشارة إليها كما يلي⁽³⁾:
- شهدت السعودية تراجعاً في ثقة المستهلك بعد هجمات أرامكو، ولكنها استعادت حالة النمو بسرعة، وكان مستوى الثقة في يناير 2020م أعلى من مستواه في مايو 2019م.

1 Roach, J. Ashley. "Initiatives to enhance maritime security at sea." Marine Policy 28, no. 1 (2004): 41-66.

2 Trading Economics Website (2020).

3 Trading Economics Website (2020).

معقدٌ للغاية، ولا توجد تفاصيل كاملة حول مسار المفاوضات بين الجانبين.

وإضافة إلى هذه الآثار الاقتصادية السلبية، تجدر الإشارة إلى الإيجابيات المحدودة، على رأسها بناء قدرات القوات البحرية المشاركة في التحالف الأمريكي، لا سيّما الدول الخليجية. فكانت مملكة البحرين أول دولة أعلنت عن انضمامها للتحالف، إذ تُعد المملكة شريكاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة، خاصةً في ظل استضافتها للأسطول الأمريكي الخامس، وحصولها على صفة حليف من خارج حلف الناتو عام 2002م، من طرف وزارة الخارجية الأمريكية، وأدت مساهماتها العسكرية والأمنية السابقة، مثل المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، إلى اكتسابها خبراتٍ متنوعة، وعلى المدى الطويل، يكون لهذه المكتسبات تأثيرات اقتصادية مهمة.

وتأسيساً على ما سبق، تُثار تساؤلات حول العوامل التي يمكن من خلالها تفسير تلك الآثار الاقتصادية المحدودة لتهديدات الأمن البحري في الخليج العربي، وهو ما نجد تفسيره في ثلاثة عوامل:

العامل الأول: كما ذكر أعلاه، أهم سلعة تُنقل عبر مضيق هرمز هي النفط، والعادة أنه من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات الأمنية في مجال إمدادات النفط إلى ارتفاعات حادة في الأسعار، كما حصل خلال الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م⁽¹⁾، وذلك بسبب خصائص عملية إنتاج النفط المذكورة أعلاه (بطء دورة الاستثمار). ولكن في الفترة ما بعد 2014م، شهدت أسواق النفط تغيرات جذرية وغير

• شهدت الإمارات تغييراً شبيهاً بما حدث في السعودية، مع اختلاف واحد، وهو أن التحسن الذي جرى في يناير 2020م لم يكن عوضاً عن الخسائر التي حدثت خلال النصف الثاني من عام 2019م.

• شهدت قطر نمواً تدريجياً ومستمرّاً خلال عام 2019م.

• تراجعت ثقة المستهلك في الولايات المتحدة بشكلٍ حاد خلال شهر أغسطس من العام نفسه، لوجود مخاوف حول انكماش الاقتصاد الأمريكي، ولكن نمت الثقة مرة أخرى منذ شهر سبتمبر 2019، وفي يناير 2020م، ويختلف مستوى الثقة عن مستواه في مايو 2019م.

• شهد الاقتصاد الصيني تذبذباً طفيفاً وعشوائياً في ثقة المستهلك خلال الفترة من مايو 2019م إلى يناير 2020م.

وبالتالي تؤكد هذه البيانات الصورة العامة بأن الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي لم يتأثرا بسلسلة التوترات الأمنية التي حدثت في عام 2019م إلا بشكلٍ محدود.

وحول تأثير تلك التوترات على العلاقات الدولية، لم يكن هناك اتفاقٌ على توجيه اتهامٍ لجهةٍ محددة. من ناحيةٍ أخرى، يُلاحظ بأن الصراع الأمريكي-الإيراني خفض احتمال معالجة أهم مشكلة تعيق الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وهي الصراع التجاري الأمريكي-الصيني. فجزء من الحظر الأمريكي على النفط الإيراني، هددت الحكومة الأمريكية الشركات الصينية المستوردة للنفط الإيراني بعقوبات اقتصادية إذا خالفت الحظر. ولكن من الصعب قياس الأثر بشكل كمي، لأن الملف الأمريكي-الصيني

1 Barsky, Robert B., and Lutz Kilian. "Oil and the Macroeconomy since the 1970s." *Journal of Economic Perspectives* 18, no. 4 (2004): 115-134.

لتناول موضوع آثار التهديدات الأمنية على الاقتصاد العالمي).

ونتيجةً لذلك، منذ ما عُرف "بثورة النفط الصخري" في عام 2014م، تراجع حجم تذبذب أسعار النفط بشكل ملحوظ، وبالتحديد، انتهى عصر القفزات الحادة التي تسببها الأزمات الأمنية أو البيئية، على غرار ما حدث إبان الغزو العراقي للكويت⁽⁴⁾؛ لأن المضاربين يعلمون أن شركات النفط الصخري في أمريكا قادرة على تعزيز إنتاجها بشكل عاجل وغير مكلف، استجابةً لأي ارتفاعات حادة في أسعار النفط. ويحدّ ذلك من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، التي تأتي عندما تُهدّد إمدادات النفط أمنياً، فمثلاً في الفترة من يونيو 2014م إلى يناير 2015م، تراجعت أسعار النفط بنسبة 60%، ما تسبب في تراجع مماثل في عدد أجهزة الحفر في الولايات المتحدة، من 1,600 إلى 600 جهاز. وعلى عكس ذلك، في الفترة من يناير 2016م إلى أغسطس 2018م، ارتفعت أسعار النفط من 30 إلى 80 دولاراً للبرميل، وبالتالي ارتفع عدد أجهزة الحفر في الولايات المتحدة من 300 إلى 800⁽⁵⁾. وتستعرض هذه البيانات مرونة الإنتاج النفطي الأمريكي، وسرعة الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي.

في الجانب السياسي، حققت أوبك نقلة نوعية في قدراتها كمنظمة تعاونية. ففي الفترة ما قبل عام 2016م، ورغم كونها منظمة لها هيمنة على أسواق النفط، كان نفوذ أوبك محدوداً للغاية، بسبب مخالفات منهجية لحصص الإنتاج المتفق عليها.

مسبوقه، بعضها تكنولوجي والآخر سياسي، كان من شأنها تغيير العلاقة بين التهديدات الأمنية وأسعار النفط.

وفي الجانب التكنولوجي، منذ بداية الألفية الجديدة، طوّرت الولايات المتحدة تقنية استخراج النفط الصخري⁽¹⁾، الذي يشكل بديلاً للنفط التقليدي الذي تنتجه دول كالسعودية وروسيا والعراق. وتضاعف الإنتاج الأمريكي من حوالي ستة ملايين برميل في عام 2000م، إلى 12 مليون برميل تقريباً في عام 2019م، ويمثل هذا الارتفاع حوالي 8% من مجموع الإنتاج الدولي للنفط، وحول الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للنفط عالمياً⁽²⁾.

ولكن من ناحية هيكل أسواق النفط، النقطة الأهم هي أن تقنية استخراج النفط الصخري تختلف عن تقنية استخراج النفط التقليدي، إذ لا تخضع لدورات الاستثمار الطويلة المتعلقة بتفعيل الحقول التقليدية⁽³⁾. فتستغرق عملية تفعيل بئر النفط الصخري عدة أسابيع فقط، بخلاف السنوات المطلوبة تقليدياً. كما أن حجم وطاقّة إنتاج كل بئر محدودين للغاية، وبالتالي تكلفة تفعيل البئر متدنية، ما يعني أن إنتاج النفط الصخري يتميز بمرونة عالية، لا سيما مقارنةً بالآبار التقليدية. (توجد اختلافات أخرى بين النفط التقليدي والصخري، كالانعكاسات البيئية، ولكنها غير مهمة

1 Maugeri, Leonardo. The shale oil boom: a US phenomenon. Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, 2013.

2 US Energy Information Administration. "Weekly US Field Production of Crude Oil." EIA Website (2020).

3 Bjørnland, Hilde C., Frode Nordvik, and Maximilian Rohrer. "How flexible is US shale oil production? Evidence from North Dakota." In Presentation at conference on 'Oil, Middle East, and the Global Economy', University of Southern California, vol. 1. 2016.

4 Bataa, Erdenebat, and Cheolbeom Park. "Is the recent low oil price attributable to the shale revolution?" Energy Economics 67 (2017): 72-82.

5 Clemente, Jude. "Does the U.S. Oil Rig Count Still Matter?" Forbes (2019).

بمقدار مليوني برميل يومياً⁽³⁾، وتساهي هذه الكمية حوالي 3% من الإنتاج العالمي للنفط. وبالتالي أصبح لدى المضاربين وعيٌّ بأن دولاً عدة – وليست فقط السعودية – قادرة على الاستجابة لارتفاع أسعار النفط العالمية، وعلى سد أي ثغراتٍ في الإنتاج بشكلٍ سريع.

لذلك أصبحت التهديدات الأمنية البحرية على إمدادات النفط لا تؤثر على أسعاره بشكلٍ كبير؛ فاقتربت مزايا إنتاج النفط من مزايا إنتاج الأزياء، ليصبح مرناً وقادراً على الاستجابة لارتفاع الطلب، أو تغطية عجز الإنتاج، وهذا هو أحد أهم أسباب ضالة الآثار الاقتصادية للتهديدات الأمنية البحرية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال عام 2019م.

العامل الثاني: أنه لم يمضِ وقتٌ كافٍ لإنشاء بروتوكولات أمنية جديدة. على المدى القصير، كما ذكر أعلاه، أنشئ حلفٌ بحري عسكري لمراقبة وحماية الحركة الملاحية في الخليج العربي والعماني، ولكن تكلفة هذه العمليات وقعت على عاتق حكومات الدول المشاركة، وليس على الشركات التي تشغل الناقلات العابرة لتلك المياه. ولكن على المدى الطويل، قد تسعى الحكومات لتحويل التكلفة إلى القطاع الخاص، عن طريق وضع بروتوكولات أمنية رسمية جديدة، مثل ما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م⁽⁴⁾. وعلى الأرجح، تود الجهات المعنية متابعة الأوضاع الأمنية لمدةٍ أطول، قبل إقرار أي قوانين جديدة أو تدشين أي بروتوكولاتٍ حديثة، لأن

فمثلاً في الفترة 2009-2019م، كان العضو الوحيد الملتزم بحصص الإنتاج بشكلٍ مستدام هي المملكة العربية السعودية، بينما كانت الدول الأخرى تنتج حسب طاقتها الإنتاجية، متجاهلةً حصص الإنتاج في 96% من الحالات⁽¹⁾. نتيجةً لذلك، كانت الدولة الوحيدة القادرة على تعزيز إنتاجها بشكلٍ ملحوظ استجابةً لارتفاعٍ حاد في الأسعار هي المملكة العربية السعودية. ويعود ضعف أداء أوبك إلى سببين في الأساس: وجود منتجين كبيرين خارج المنظمة هما روسيا والولايات المتحدة، وانعدام الآلية الشفافة لمراقبة الإنتاج، وبالتالي ضمان الانضباط.

ولكن في نهاية عام 2016م، بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط الذي حدث منذ منتصف عام 2014م، صممت دول أوبك على تحسين أداء المنظمة وتمكنت من ذلك. خاطبت أوبك روسيا والدول النفطية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، مثل كازاخستان وأوزبكستان، وعقدت اتفاقيةً للتعاون معها في تحديد حصص الإنتاج، باسم أوبك+ "OPEC+"⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ابتكرت أوبك آلية رقابة، وشكلت فريقاً من دولٍ محايدة، قادرة على زيارة منشآت الدول المشاركة لرصد الإنتاج وضمان الالتزام.

ونتيجةً لهذه التطورات، أصبحت دول أوبك+ تنتج نفطاً بمستوى يقل عن طاقتها بشكلٍ ملحوظ. ففي نهاية عام 2019م، خفضت دول أوبك+ إنتاجها

3 Wingfield, Brian, Ronan Martin, Samuel Dodge, Demetrios Pogkas and Cedric Sam. "OPEC Deepened Oil Cuts Ahead of New Pact." Bloomberg (2020).

4 Roach, J. Ashley. "Initiatives to enhance maritime security at sea." Marine Policy 28, no. 1 (2004): 41-66.

1 Colgan, Jeff D. "The emperor has no clothes: The limits of OPEC in the global oil market." International Organization 68, no. 3 (2014): 599-632.

2 Beck, Martin. "OPEC+ and beyond: how and why oil prices are high." E-International Relations 24 (2019).

الأذهان الخسائر المادية للغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، والتي بلغت أكثر من تريليون دولار، وأصبح الدين العام الأمريكي 23 تريليون دولار، وتجاوز 100% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بـ 60% في عام 2000م؛ إذ ربما يرى الرأي العام الأمريكي أنه رغم الاستفزازات الإيرانية، لا تمثل إيران تهديداً مباشراً للأراضي الأمريكية، على عكس اليابان في عام 1941م، التي هاجمت الأسطول الأمريكي في جزر هاواي، وأجبرت الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية.

في الجانب الآخر، تدرك إيران أن قدراتها العسكرية غير متماثلة (asymmetric military capabilities) لنظيرتها الأمريكية، خاصة الصاروخية، وبالتالي إذا أعطت إيران المبرر للولايات المتحدة لخوض حربٍ تقليدية، فسوف تشهد هزيمةً شاملة، على غرار ما حصل في عملية فرس النبي في عام 1988م، ومن شأنها أن تمثل تهديداً لبقاء النظام الإيراني ذاته، كما حصل في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك شعور كامن بأن التهديدات الأمنية مؤقتة ولن تستمر على المدى الطويل. فربما تسعى الولايات المتحدة لعقد صفقة مع إيران.

العامل الثالث: يبقى لدى المحللين تصوّر مفاده أن احتمال اندلاع حرب إقليمية لا يزال أمراً بعيداً وغير متوقّعا، وأن التصعيد الحالي لن يستمر. فعلى الرغم من اللغة الاستفزازية التي تستخدمها كلٌّ من الولايات المتحدة وإيران، إلا أنهما تدركان كلفة ومخاطر تلك الحرب⁽¹⁾. فعلى الجانب الأمريكي، يُلاحظ أن أحد أسباب التأييد الداخلي الذي يحظى به الرئيس ترمب هو رغبته في خفض العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وانعكس ذلك على بعض السياسات الرئيسية، منها الإعلان عن سحب القوات الأمريكية من سوريا، وينعكس ذلك أيضاً في ردوده العسكرية على التهديدات الإيرانية. في الجانب الإيراني، وباستثناء إسقاط الطائرة الأمريكية – الذي بررته تحت شعار الدفاع عن المجال الجوي الإيراني – تعتمد إيران على وكلائها من الميليشيات المسلحة في دول الجوار لاستهداف المصالح الأمريكية، لكنها دائماً ما تحافظ على ما يسمى "خط العودة"، وهو عدم إعطاء الولايات المتحدة المبرر للقيام بعملٍ عسكري مباشر ضد إيران.

من ناحية أخرى، ورغم أن دول الخليج ليست طرفاً في ذلك الصراع، إلا أنها لن تكون بمنأى عن تداعياته، حال نشوب مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، بل أن المجتمع الأمريكي ذاته لا يتقبّل فكرة الحرب ذاتها، التي تعيد إلى

1 Goldenberg, Ilan, Jessica Schwed, and Kaleigh Thomas. "In Dire Straits? Implications of US-Iran Tensions for the Global Oil Markets." Center on Global Energy Policy. URL: <https://energypolicy.columbia.edu/research/report/dire-strait-simplications-us-iran-tensions-global-oil-market> (2019).

خلاصة وتوصيات الورقة

تقدم هذه الورقة عدداً من التوصيات لأصحاب القرار، للحد من أي آثار اقتصادية سلبية مستقبلية، على النحو التالي:

1- ينبغي الاستثمار في وسائل تمكّن الجهات الدولية من تحديد هوية الجهة المنفذة للعمليات بشكلٍ موضوعي وشفاف. ففي العمليات، حيث استهدفت سفناً تجارية مدنية، كانت الجهة المنفذة مجهولة بشكلٍ عام، لأنه انطلاقاً من خبرة مكافحة القرصنة في الصومال، تعلم الجهة المنفذة أن المجتمع الدولي لن يقبل أي هجوم على السفن التجارية، وأنه مستعدٌ لاتخاذ إجراءات صارمة لمحاسبة من يخالف قواعد حرية الحركة الملاحية. وبالتالي لخفض هذه الهجمات، لابد من توظيف التكنولوجيا في عملية المراقبة البحرية، وتعزيز قدرات قوات المراقبة، إذ من شأن ذلك أن يشكل ردعاً فعالاً لمن يسعى لزعزعة الأمن البحري في منطقة الخليج العربي.

2- الاستفادة من فرصة تعزيز القدرات ، خاصةً في الجانب البحري، من خلال عمل قوات دول الخليج مع نظيرتها الدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري.

3- عند الانضمام لجهود مكافحة الإرهاب أو التصدي للقرصنة والتخريب، ينبغي أن تكون هناك مظلة أممية لتلك الجهود، عبر صدور قراراتٍ أممية، من شأنها تعظيم الفائدة من تلك الجهود، التي سوف تتيح لأطرافٍ دولية أخرى المشاركة فيها، مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، الذي يشارك بقطع بحرية ضمن الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل

الصومال، منذ عام 2008م وحتى الآن، وفقاً لقراراتٍ أممية.

4- على المدى البعيد، ينبغي العمل على تنويع الاقتصاد الخليجي من كافة النواحي: تنويع الصادرات لخفض اعتماد الاقتصاد والميزانية العامة على النفط، وبالتالي على حرية الحركة الملاحية في مضيق هرمز؛ وخفض اعتماد الاقتصاد على الواردات عن طريق تعزيز الصناعة المحلية، فمع أن هناك رؤى اقتصادية خليجية تم إطلاقها لتحقيق الأهداف المشار إليها، إلا أن منطلق هذه الرؤى استهدف بالأساس تعزيز أداء الاقتصاد، وحمايته من تقلبات أسعار النفط. ومن ثم تضيف هذه الورقة سبباً آخرًا لذلك، وهو تعزيز أمن الصادرات والواردات، ومنها على وجه الخصوص الواردات الغذائية.

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

- تقديم الملف
- الحرس الثوري الإيراني وتهديد الأمن الإقليمي
د. نادية سعد الدين

تقديم القضايا الإقليمية

هذه التطورات تعني أن هذا الجهاز قد بات يواجه تحديات هائلة، سواءً على صعيد التمويل أو التمدد في دول الجوار، بالإضافة إلى وجود مؤشرات للصراع بين هذا الجهاز ومؤسسة الرئاسة في إيران، حيث يُلاحظ وجود حراكٍ لقوى المعارضة الإيرانية للمطالبة بتحجيم دور الحرس الثوري، والحد من نفوذه المتنامي في الداخل الإيراني، خاصةً مع تأثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الاقتصاد الإيراني. من ناحية ثانية، فإن ازدياد هوة الشقاق بين المحافظين والإصلاحيين، واستمرار الجدل حول خلافة خامنئي، من شأنهما التأثير على موقع الحرس الثوري ضمن المعادلة السياسية في إيران. ومن ناحية ثالثة، ولتؤتي العقوبات آثارها المرجوة، يجب أن يكون هناك إجماع من كافة الأطراف الدولية على تطبيقها، خاصةً الأطراف الأوروبية، وبالأخص لجهة تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية. من ناحية رابعة، ربما يدفع مقتل سليمانى بإيران للمزيد من التدخل في شؤون دول الجوار، وافتعال أزمات خارجية لتحويل أنظار الشعب الإيراني عن تأثير العقوبات الاقتصادية. هذه الأفكار وغيرها تتناولها دراسة الملف الإقليمي، التي جاءت بعنوان "الحرس الثوري الإيراني وتهديد الأمن الإقليمي"، وتقدمها الدكتورة نادية سعد الدين.

في عام 1979م، أصدر الخميني قراراً بتأسيس الحرس الثوري الإيراني، كجهازٍ موازٍ لجهاز الأمن التقليدي في إيران، بدعوى "حماية الثورة"، وقد أتاحت كافة الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ ذلك الحين وحتى الآن المجال لهذا الجهاز للتغلغل في الداخل الإيراني، حتى استطاع تأسيس العديد من الكيانات الاقتصادية التابعة له، والتي يقدر دخلها السنوي بحوالي 95 مليار دولار، وتضم حوالي 5 آلاف شركة، جميعها مُعفاةً من الضرائب، وقد مُنح هذا الجهاز سلطات واسعة، ومنها المسؤولية عن الملاحقة في مضيق هرمز، بل أنه كان سبباً في إطالة أمد الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينات. من ناحية ثانية فقد أضحى هذا الجهاز أداة إيرانية للتدخل في شؤون دول الجوار، سواءً بدعم الميليشيات الحوثية في اليمن أو من خلال فيلق القدس في سوريا، بالإضافة إلى دعم وتمويل وتدريب الجماعات الإرهابية في دول الخليج، ما يمثل تهديداً لأمن هذه الدول والأمن الإقليمي عموماً، مما حدا بالدول الكبرى لبدء مواجهة هذا التهديد، ومن ذلك قيام الولايات المتحدة بفرض عقوباتٍ مالية على الأفراد والشركات والبنوك التابعة لهذا الجهاز في عام 2017م، وصولاً إلى قرار الإدارة الأمريكية تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية في عام 2019م، فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة تأسيس التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحقة في الخليج العربي، بعد استهداف ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عمان، بالإضافة إلى مقتل قاسم سليمانى، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، بقصفٍ صاروخي بمطار بغداد الدولي في يناير 2020م. إن

الحرس الثوري الإيراني وتهديد الأمن الإقليمي

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

ملخص:

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: أكدت الدراسة بالأرقام والمصادر حجم الدور التخريبي الذي يضطلع به الحرس الثوري في الأزمات الإقليمية الراهنة، فضلاً عن تجنيده للعديد من الخلايا النائمة التي تستهدف أمن دول الخليج العربي، ما يعني أن مواجهة هذا الدور من شأنه أن يجهض المشروع الإقليمي لإيران، الذي سعت بواسطته أساساً لتصبح "شرطي الخليج"، عبر حقبة تاريخية ممتدة منذ عام 1979م إلى الآن.

الثانية: رغم استناد الحرس الثوري على ركائز دستورية واقتصادية، ونفوذ سياسي داخل إيران، مكنه من أن يكون أداة إيران الإقليمية، في ظل وضع إقليمي مضطرب، أتاح لإيران التمدد في تلك الأزمات، فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الدور إلى ما لا نهاية، في ظل ضغوط داخلية وبيئة إقليمية أضحت أكثر تعقيداً، خاصة بعد مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني، وتشكّل مناخ دولي غير مواتٍ للسياسات الإقليمية لإيران، ما يعني أن ذلك الدور قد أضحي محل جدل حول استمراره على الوتيرة ذاتها.

تتناول هذه الدراسة بالتحليل الدور التخريبي الذي يضطلع به الحرس الثوري، وهو أحد الأجهزة الأمنية الإيرانية التي تأسست منذ عقود بهدف حماية النظام السياسي في أعقاب الثورة الإيرانية، والذي يشرف عليه المرشد الأعلى بشكل مباشر، بل هناك مواد دستورية يرتكز عليها تأسيس هذا الجهاز، الذي أوكل إليه المرشد الأعلى مهمة حماية الملاحاة في مضيق هرمز، ويعتمد هذا الجهاز بشكل أساسي على إدارته لمؤسسات اقتصادية في إيران، تعمل بعيداً عن أوجه الرقابة والمحاسبة، مما يتيح له توظيف الأموال والموارد الإيرانية لتنفيذ مشروع إيران الإقليمي، الذي يهدف لتحقيق الهيمنة الإيرانية على أمن منطقة الخليج العربي، إلا أن التطورات الإقليمية والدولية – بقدر ما أتاح لهذا الجهاز التمدد خارج الحدود الإيرانية – فقد أوجدت تحديات جمة أمام عمله، ما يجعل دوره المستقبلي محل جدل كبير، خاصة بعد مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، إثر غارة أمريكية قرب مطار بغداد في 3 يناير 2020م.

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، الأردن.

مقدمة

يواجه الحرس الثوري الإيراني اليوم تحديات داخلية وخارجية، وازنة ومضادة لدوره العابر للحدود الوطنية، بعدما لاحت في الأفق المحلي نُذُر تملل عريض داغٍ للتحجيم، مصحوباً بقيود إقليمية ودولية ثقيلة قد تصيب تحركه بالضعف حدّ الإنكفاء حيناً، دون الإنهيار المرهون بمرحلة "ما بعد خامنئي"، التي هي قيد النقاش حالياً.

وإذا كان الحرس الثوري، أو ما يسمى حرس الثورة الإيرانية، قد استمدّ مواطن قوّته من سطوة امبراطورية اقتصادية وعسكرية وسياسية، عكف على إرساء دعائمها طيلة عقود متوالية، فإنّ حظوة إلزامه بهدي تعاليم "ولاية الفقيه" وارتباطه المباشر بالمرشد الأعلى علي خامنئي، جعلاه الذراع الأعتى تشدّداً لتنفيذ المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، عبر تنقل أدواته ووكلاته بين فضاءاتها، وتهديد أمن الممرات البحرية العالمية، والتلويح بإغلاق مضيق هرمز، وزرع "الخلايا النائمة" في الساحات الخليجية، عدا عن اللعب على ورقة الإخوان المسلمين، بما يجعلها صيفاً جاهزة للسير الدائم بالمنظومة الإقليمية الخليجية على حافة التوتر وعدم الاستقرار.

بيد أن دور "الحرسيون" دخل بقوة دائرة سجال داخلي اتسع نطاقه مع قمعه للاحتجاجات الشعبية الإيرانية، التي اندلعت في 15 نوفمبر 2019م، كمسار متقطع لتظاهرات مماثلة مستمرة منذ عام 2017م، وبات موضع خلاف النخب السياسية حدّ نُذُر الإنشقاق الممتدّ نحو خليفة المرشد. وقد يعمد الحرس لاستغلال نفوذه وقوته العسكرية العاتية، وتعزيز الخطاب المناوئ "للقوى المتآمرة على الثورة الإسلامية"، سبيلاً لإخماد رحي إشكالياته المحلية.

الثالثة: رغم الجهود الدولية والإقليمية التي أدركت مدى الخطورة التي يمثلها ذلك الجهاز العسكري على المصالح الحيوية في المنطقة، خاصةً أمن الملاحة البحرية، ومن ثم تصنيف ذلك الجهاز كمنظمة إرهابية وفرض عقوبات اقتصادية على أفرادها، وبعض الكيانات الاقتصادية التابعة له، فإن ثمة توافق دولي مطلوب لإحكام القبضة على تمويل ذلك الجهاز، وكذلك أذرعته الإقليمية التي تشكّل حالة واضحة لنموذج الحروب غير المتماثلة، والتي تعدّ الخطر الأكبر الذي يواجه الأمن الإقليمي العالمي حالياً.

الثوري في إيران، وأدوات نفوذه الخارجية وتداعياتها على الأمن الإقليمي، ومواطن تهديده لأمن دول الخليج، وسُبل المواجهة الإقليمية والدولية لدوره، لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأكثر استهدافاً في منظومة الأمن الإقليمي.

أولاً: "امبراطورية" الحرس الثوري الإيراني

اكتسب الحرس الثوري أولى مواطن مكانته من قرار نشأته، في 5 مايو 1979م، بأمرٍ مباشر من الخميني (1989-1902م)، ليكون مصدر حمايته، ومدافعاً عن "مبادئ الثورة"، وثقلاً موازياً لجهاز الأمن التقليدي القائم آنذاك، خشية قيام الحكومة الموروثة من عهد الشاه البائد بانقلابٍ مضاد، فضمّ حينها عناصر متنوعة الخلفيات التفتت حول هدف إنجاح الثورة الإيرانية.

فيما شكلت الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م) المحطة التالية الأبرز في مسارتطوره، إذ رغم حجم الخسائر التي تكبدتها إيران في الحرب، فإن الرأي العام الإيراني ظل يحفظ للحرس دوره فيها. ومع تمكّن الخمينيين من إحكام السيطرة على السلطة، عقب الإطاحة بالرئيس أبي الحسن بني صدر عام 1981م، والذي كان معارضاً لاستمرار الحرب مع العراق، بات الحرس القوة المفضلة لإيران في الحرب، والتي أيدت استمرارها، فحملت المعركة وجهاً آخر لصورته إزاء أساليبه التي أدت إلى إطالة أمد الصراع، بكلفة فادحة في الأرواح والممتلكات الإيرانية⁽¹⁾، عبر اتباعه، بموافقة رسمية،

إلا أن قدرة الحرس الثوري على الصمود بذات الصلابة قد تنوء تحت طائلة التبعات الثقيلة لضغوط التحرك الدولي والإقليمي المضاد لدوره في المنطقة، إزاء العقوبات الأمريكية المفروضة عليه، وتدابير تصنيفه "منظمة إرهابية"، ووقوف "التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية" وضمان سلامة الممرات البحرية"، كتحالف بحري عسكري بقيادة الولايات المتحدة، لصدّ تهديده لأمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي، مروراً بمضيق هرمز وبحر عُمان حتى باب المندب في البحر الأحمر، أسوةً بمهمة "البعثة الأوروبية لمراقبة مياه الخليج العربي"، بقيادة فرنسا ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن مقتل اللواء قاسم سليماني، قائد "فيلق القدس" التابع للحرس، في 3 يناير 2020م، بقصف صاروخي أمريكي على طريق مطار بغداد الدولي، والذي شكل ضربة قاصمة لإيران، تماشياً مع مؤشرات غير محمودة تطل في معاقله الرئيسية، إزاء تغيير قدام في العراق قد لا يصّب في مصلحته، وتوافق روسي-أمريكي-إسرائيلي لإخراج قواته من سوريا، تدشيناً لمرحلة التسوية وإعادة الإعمار، ومقارعة تحالف "دعم الشرعية" في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، لمساعي تثبيت قدمه في الفناء الخلفي الخليجي، بوصفها، مجتمعة، أدوات معتبرة لمجابهة دوره عبر ساحات المنطقة، والتي قد يتضاءل مفعولها، بتحاييل الحرس حولها، أو تأتي بنتائج مخالفة لمسوغاتها، ما لم تكن متماهية مع "محفزات" تضادّية منيعة.

تأسيساً على ما سبق، تستهدف هذه الورقة الإجابة على تساؤل رئيسي بشأن تأثير دور الحرس الثوري الإيراني على الأمن الإقليمي. وتنبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول مكانة الحرس

1 يسرا زهران. "'الحرس الثوري'.. نقاط القوة ومواطن الضعف". موقع الوطن نيوز. 27/8/2015.
<https://www.elwatannews.com/news/details/793647>
(تاريخ الوصول 30/12/2019).

موضع تقدير القيادة العليا، ومنحه تغلغلاً ثقيلاً داخل أجهزة الدولة، نظير تبعيته المباشرة للمرشد، الذي يشغل أيضاً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية، ويتكفل بتعيين قادة الحرس، بعيداً عن الحكومة المدنية، فنسج علاقة ثنائية تتسم بالتعقيد والتشابك والمصلحة المتبادلة، كان لها الإسهام الأكبر في تَبَوُّه مكانة رئيسية لا يستهان بها في إيران.

فقد دافع الحرس عن خامنئي أمام حملات التشكيك في أهليته الدينية، ودعمه عند تسلّمه منصب المرشد الأعلى، تحسباً من نفوذ هاشمي رفسنجاني الذي خلفه في مقعد الرئاسة، بين عامي 1989 و1997م، فشكّل أداته الضروس لحمايته وقمع الأصوات المضادة له، وإقناع الجمهور الإيراني به كمحل للثقة، وزعيم جديد ورجل دين متوسط الرتبة، مقابل نيل الحرس ضمانات خامنئي باستمرار نفوذه الذي تمتع به إبان حقبة خميني، ومنحه غطاءً سياسياً لمصالحه، بما في ذلك أولوية نيل الأموال الكافية من الميزانية الوطنية، وحصّة كبيرة في الاقتصاد الإيراني، وحق النقض في مسائل السياسة الخارجية الرئيسية، وفرع استخباراتي قوي ومنفصل⁽³⁾، تمت ترقيته إلى وكالة استخبارات موازية، ومن ثم إلى مستوى الجهاز، عدا التمتع بالاستقلال النسبي.

وبالإضافة إلى رأس الهرم، يتمتع الحرس بعلاقات متشعبة ووطيدة مع مراكز صنع القرار في إيران. فرجال الدين الذين يديرون مؤسسات رسميّة

لتكتيكات كبّدت إيران خسائر جسيمة، مثل اعتماد العمليات الانتحارية ونمط الهجوم الجماعي، أو الموجات البشرية في الهجوم بعيداً عن تأمين سبل سلامتها، والزّجّ بالآلاف المتطوعين في أتون القتال بدون تلقيم التدريبات العسكرية الكافية، عدا عن تجنيد الأطفال ضمن قوات "الباسيج" للمشاركة في الحرب⁽¹⁾. وقد تسببت الخسائر البشرية الضخمة المصحوبة بعود النصر المتوالية، التي لم تستطع القيادة الإيرانية تحقيقها، في تنامي المعارضة الداخلية للحرب وارتفاع وتيرة المظاهرات الشعبية المضادة لها، بينما جوبه تعيين رئيس مجلس الشورى الإسلامي آنذاك، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قائداً أعلى للقوات المسلحة الإيرانية، من قبل الخميني في 2 يونيو 1988م، بهجوم واسع من جانب بعض الساسة الإيرانيين نظير موقفه المؤيد لاستمرار القتال، تزامناً مع تعالي أصوات المعارضة النامية وازدياد كثافة الضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية المطالبة بوقف الحرب⁽²⁾، والتي انتهت في أغسطس 1988م، بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 598، مُسدلاً الستار على ثمان سنين دامية.

ويستمد الحرس الثوري مصادر نفوذه الداخلي والخارجي من المعطيات التالية:

1- تُعد ثورية الحرس وولائه المطلق لتعاليم "ولاية الفقيه" مصدراً وازناً لقوّته، بوصفه الأقدر على حماية النظام السياسي في إيران، والأصلب في الدفاع عنه ضد "أعداء الداخل والخارج معاً"، ما جعله

3 Vatanka, Alex. "Iran's IRGC Has Long Kept Khamenei in Power, Once he's gone: it will have to find a new purpose." Foreign Policy. Oct 29, 2019. <https://foreignpolicy.com/2019/10/29/iran-irgc-islamic-revolutionary-guard-corps-kept-supreme-leader-ayatollah-ali-khamenei-power/> (accessed Nov 11, 2019).

1 Warren, James A. "Iran's Revolutionary Guard Is the Tip of Tehran's Spear". Daily Beast. Aug 5, 2019. <https://www.the-dailybeast.com/irans-revolutionary-guard-is-the-tip-of-tehrans-spear> (accessed Nov 30, 2019).

2 محمد عبد الحليم أبوغزالة. الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988. القاهرة: المؤلف، 1994.

السنوات الممتدة حتى عام 2013م، حينما بدأ نجاد يستشعر تعاظم قوته على حساب سلطاته الرئاسية، وازدياد سطوته الاقتصادية في البلاد، فما كان من الحرس إلا أن شنّ حملة مضادة عليه، بعدما وقف إلى جانبه سابقاً.

استمر الخلاف في عهد رئاسة حسن روحاني، منذ العام 2013م، حينما أخذ على عاتقه مهمة تحجيم أنشطة الحرس، والمضيّ قدماً في توقيع الاتفاق النووي الإيراني في أبريل 2015م، ضدّ رغبته ورغبة المحافظين عموماً، إزاء تعزيزه لمكانة الإصلاحيين وتقويضه لمصالحه الاقتصادية، بعدما كسر طوق الاحتكار عنه لصالح ضخّ استثمارات أجنبية في السوق المحلية، رغم الاستفادة من ثغراته في دعم أدواته الإقليمية، وذلك بحجّة إخلاله بمبدأ "الاقتصاد المقاوم"، الذي أعلن عنه المرشد عام 2012م لتطوير الاكتفاء الذاتي، ولكن من دون الذهاب بالمعارضة لحدّ أبعد، خشية حدوث ثورة شعبية، ورفضٍ لدفع الضريبة، اللذين كان روحاني قد خيّر بينهما، وتماشياً مع إرادة المرشد الأعلى في استمرار رئيسٍ إصلاحي لقيادة ملف المفاوضات مع الغرب، فكان من أوائل المرشحين بالانسحاب الأمريكي منه، في 8 مايو 2018م.

لم تؤثر الخلافات سلباً في انخراط الحرس سياسياً، والذي يعود إلى مرحلة مبكرة من عمر الثورة، لدى مشاركته في الحكومة، لا سيما وزارة الخارجية، فتولى رجاله إدارات مختلفة فيها، مثل حسين شيخ الإسلام، مسؤول الشؤون العربية، الذي شارك في عملية اقتحام السفارة الأمريكية في إيران عام 1979م، ولعب دوراً بارزاً في حادثة اختطاف الرهائن الأمريكيين في لبنان، والتي خلقت أزمة ممتدة بين عامي 1982 و1992م، فيما انتقل

مهمة، مثل مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس خبراء القيادة، والسلطة القضائية، يعتمدون على قواته لضمان سيطرتهم عليها، كما يحظى بدعم رئيس مجلس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني، فيما تمتد صلاته الواسعة لتشمل البازار (السوق)، والحوزة الدينية، والمؤسسة الخيرية واسعة الإمكانات، والحضور في الساحة الإيرانية.

إلا أن علاقة الحرس مع مؤسسة الرئاسة لم تمضِ على سوية واحدة، إذ غلب عليها التوتر أثناء حكم الرئيس محمد خاتمي، بين عامي 1997 و2005م، نظير معارضته لأفكار الإصلاح الداخلي وسياسة الإنفراج مع الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، ونهج حوار الحضارات، والتي توجت خاتمي انتخابياً وحملته إلى مقعد الرئاسة، انسجماً مع توجّه مجتمعي واسع نحو الحرية والديمقراطية، مما أسفر عن مرحلة مضطربة شهدت استهدافاً للمعارضين السياسيين، وإغلاقاً قضائياً لصحف ليبرالية ازدهرت في عهده، نتيجة معارضتها لدور الحرس، وقمعاً لانتفاضة الطلبة التي اندلعت في يوليو 1999م ضد تلك الانتهاكات، مما عزّز مكانته في السياسة الداخلية⁽¹⁾، والتي امتدّت، في مرحلته الذهبية، إلى فترة الولاية الأولى لحكم أحد قياديه السابقين الرئيس محمود أحمددي نجاد عام 2005م، عند تصدّت قوات "الباسيج" التابعة له بالقوة لثورة "الحركة الخضراء" المعارضة، التي حشدت الملايين ضد إعادة انتخاب نجاد لفترة رئاسية ثانية عام 2009م، وتنديداً بما تردد بشأن تزوير الانتخابات، غير أن الخلاف الثنائي غلّف

1 Ostovar, Afshon. "Soldiers of the Revolution: A Brief History of Iran's IRGC." Foreign Affairs. September 7, 2016. <https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2016-09-07/soldiers-revolution> (accessed Nov 24, 2019).

بمعظم المقاعد⁽³⁾، في أول انتخابات تجري في البلاد منذ توقيع الاتفاق النووي.

2- قدّم الدستور الإيراني غطاءً قانونياً لتمدد الحرس الثوري إقليمياً، حينما أجمل مهامه، في المادة 150 منه، ضمن "حراسة الثورة ومكاسمها"⁽⁴⁾، وتعامل معه، كما الجيش، كأداة رئيسية لتصديرها خارجياً، ناقلاً بذلك الالتزام الأيديولوجي من مستواه الداخلي إلى نطاقه الأوسع، عند نصّه بعدم التزام القوات "بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمّل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية"، فضلاً عن مطالبته، في المادة 152 منه، بـ"الدفاع عن حقوق جميع المسلمين"، وفي ديباجته حول "أسلوب الحكم في الإسلام"، بـ"نصرة المستضعفين ضدّ المستكبرين" في أنحاء العالم، حيث تضمّ أدبيات الثورة الإيرانية إشارات واسعة للشيعنة بصفتهم "المستضعفين"، ولأعداء الأمة، المتنقلين بين الإقليم والغرب، لا سيما الولايات المتحدة، باعتبارهم "المستكبرين"، انطلاقاً من الصورة السلبية للبيئة الإقليمية والدولية "المتأمرة" على الثورة، والتي وسمّت بُنية الثقافة السياسية والمجتمعية في إيران.

وإن كان إتيان الدستور على ذكر الحرس ضمن مادة منفردة يشي بمكانته لدى النظام الإيراني

القيادي بالحرس، أحمد كنجاني، من دوره التأسيسي لـ"حزب الله" في لبنان إلى تمثيل بلاده في تونس، في ثمانينات القرن المنصرم، بهدف تطوير العلاقة مع حركاتها الإسلامية⁽¹⁾. كما برز ثقله عبر تولّيه مسؤولية العلاقة بين القوات المسلحة الإيرانية ونظيراتها في الدول الأخرى منذ العام 1993م، وشغل ضباطه المتقاعدين نصف مجلس الوزراء في عهد حكومة نجاد الأولى، وتعيين ما بين 20 - 30 محافظاً منهم، وتكليف أحد قادته السابقين برئاسة الإذاعة والتلفزيون⁽²⁾، والتدخل، خلال فترة حكم روحاني، في قرارات تعيين السفراء والعاملين في السلك الدبلوماسي الإيراني، لا سيما في العراق وسوريا وأفغانستان.

وامتدّ ثقل الحرس داخل مجلس الشورى الإسلامي، عبر حصد مقاعد وازنة في انتخاباته المتوالية، والضغط عليه، بدعم التيار المحافظ، لجهة إبطال الاتفاقية التي وقعتها الحكومة الإيرانية، في عهد خاتمي، مع شركة تركية لإدارة مطار الإمام الخميني الدولي عام 2004م، تحت ذريعة "خطرها على الأمن القومي"، بهدف الاستيلاء على إدارته، وعندما قام خامنئي بتعيين أحد رجاله للإشراف على انتخابات عام 2008م، مما أعطى انطباعاً بخضوعها تحت سيطرته الكاملة. إلا أن الانتخابات التشريعية عام 2016م أفقدت المحافظين، ومعهم الحرس، الأغلبية السابقة بعد فوز المعتدلين وأنصار روحاني

3 8 "الانتخابات الإيرانية: المتشدّدون يفقدون الأغلبية في البرلمان". بي بي سي عربي. 28/2/2016.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160227_iran_elections_results

(تاريخ الوصول 6/11/2019).

4 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تحديث مشروع الدساتير المقارنة. "دستور إيران الصادر عام 1979 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1989". المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. 2018.

https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

(تاريخ الوصول 2/11/2019).

1 كينيث كاتزمان. الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

2 أحمد عرنوس. "الدور المركزي للحرس الثوري الإيراني". المركز العربي للبحوث والدراسات. 19/8/2019.

<http://www.acrseg.org/41306>

(تاريخ الوصول 22/11/2019).

متطوع، مرشحين للزيادة إلى المليون عند الحشد، يشكلون أداة الحرس القمعية "لحفظ" الأمن الداخلي.

وتكمن خطورة الحرس في توليه إدارة البرنامج النووي الإيراني، والإشراف على أسلحة إيران الاستراتيجية، لا سيما الصواريخ الباليستية ذات القدرة النووية، بصفته من أسلحة الدمار الشامل ودعامة أساسية لعقيدة الردع الإيرانية، بعيداً عن جدل ما إذا كانت مُصمّمة لتحمل رؤوساً حربية نووية أم تقليدية، فموضوع الصواريخ الإيرانية هنا مرتبط "بالنوايا" والمواصفات التقنية، إزاء إبداء النظام استعداداً لخوض لعبة محصلتها صفر ضدّ أعدائه "المتصوّرين"، إن لم يكن العالم أجمع⁽³⁾.

وبينما تقف القوات البحرية، التي تضمّ نحو 20 ألف مقاتل⁽⁴⁾، عند واجهة مهام الحرس؛ بتنفيذ العمليات العسكرية المضادة لنقلات السفن والطائرات، كسبيلٍ للهيمنة البحرية على مياه الخليج العربي، والسيطرة على مضيق هرمز⁽⁵⁾ وباب المندب، فإن "فيلق القدس"، الذي ازدهر نشاطه منذ تولي اللواء قاسم سليماني قيادته عام

ومؤسساته، إلا أن حالة الغموض التي اكتنفته حيال دوره أحدثت خلطاً بائناً بشأن ماهية موقعه في البنية الأمنية والدفاعية الإيرانية، وطبيعة علاقته بالجيش النظامي للدولة. فرغم أنه يُعدّ فرعاً من فروع القوات المسلحة، إلا أنه من الناحية التنظيمية يتمتع بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها من المرشد الأعلى مباشرة، مما جعله جيشاً عقائدياً موازياً، وثقلاً نافذاً يفوق قدراته القتالية بكثير.

ويتماهي القانون الخاص للحرس مع فحوى الدستور، حينما أقرّ بمسؤوليته عن "حماية الثورة وأمنها، وقمع القوى المناوئة لها، ودعم حركات التحرير في العالم، والحفاظ على أمن الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعلماء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن، لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح، وضرب الانفصاليين"⁽¹⁾، متجسداً بجهازه العسكري، الذي يتولى قيادته اللواء حسين سلامي منذ إبريل 2019م، خلفاً للواء محمد علي جعفري، ويتكوّن من قوات برية وبحرية وجوية، يُقدر عديد منتسبيها بنحو 125 ألف مقاتل، يخدم معظمهم، حوالي 100 ألف، في القوات البرية، مدعماً بترسانة تسليحية متطورة، وميزانية بلغت حوالي 6 مليارات دولار عام 2019م، بعدما كانت نحو 4.8 مليارات دولار عام 2018م⁽²⁾، فيما تُلحق به قوات "الباسيج"، أو قوات التعبئة الشعبية شبه العسكرية، بعدما دُمجت معه رسمياً عام 2009م، عقب تأسيسها بأمر من الخميني في نوفمبر 1979م، بقوامٍ شبابي مُقدر بنحو 90 ألف

3 فرزين نديي. "أوروبا تتصدى للبرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 9/12/2019. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/europe-pushing-back-on-irans-ballistic-missile-program> (تاريخ الوصول 11/12/2019).

4 Relations, Council Foreign. "Iran's Revolutionary Guards". Op.Cit.

5 BBC. "Profile: Iran's Revolutionary Guards". BBC. April 8, 2019. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-47852262> (accessed Nov 16, 2019).

1 نيفين عبد المنعم سعيد. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية. الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2 Relations, Council Foreign. "Iran's Revolutionary Guards". Council Foreign Relations. May 6, 2019. <https://www.cfr.org/backgrounder/irans-revolutionary-guards> (accessed Nov 14, 2019).

1998م، ويضم ما بين 25 إلى 50 ألف مقاتل⁽¹⁾، يعدّ أدواته التكتيكية لتنفيذ العمليات العسكرية والأمنية والاستخبارية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، عبر تشكيل وتدريب وتوجيه التنظيمات المسلحة، مثل "حزب الله" في لبنان و"الحشد الشعبي" في العراق، و"جماعة أنصار الله" الحوثيين في اليمن، و"المليشيات" المسلحة في سوريا، ودعمها مالياً وتسليحياً ولوجستياً، فيما برز سليمان كحلقة مركزية في علاقات طهران معها، وكقوة عسكرية مفتوحة المهام، من اغتيال الأعداء إلى تسليح الحلفاء⁽²⁾، وتهريب الأسلحة، وإنشاء الخلايا الاستخبارية، بواسطة أذرعه الخارجية ومكاتبه الموجودة في العديد من السفارات الإيرانية.

ويتمد نشاط الحرس الثوري خارج إيران أيضاً، من خلال سيطرته على مجموعة شركات تعمل تحت إدارة رجال أعمال تابعين له، وتوزع مهامها بين تجارتي الأسلحة والمخدرات والانخراط في أسواق النفط السوداء، حيث قُدِّر حجم معاملاتها عام 2014م بنحو 140 مليار دولار⁽³⁾.

وتُعدّ "مؤسسة المستضعفين"، التابعة للحرس الثوري، أخطبوطاً اقتصادياً، بينما يتربع مقر "خاتم الأنبياء"، الذي تأسس عام 1981م، على عرش شركاتها، عبر امتلاكه 815 شركة شبه حكومية، بعائدات سنوية تقدر بنحو 12 مليار دولار، تعمل في مجالات متعددة، إزاء حظوة نيلها عقوداً رسمية وازنة لتنفيذ المشاريع الحكومية.

3 مسعود الزاهد. "كيف أحكم خامنئي قبضته على الحرس الثوري وحوله لأداة قمع؟". موقع قناة العربية. 18/12/2019.

<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2019/12/18/>

(تاريخ الوصول 20/12/2019).

4 Cash for the Revolutionary Guards; the nuclear is a financial windfall for Iran's military wing". Wall Street Journal. Aug 5, 2015. <https://www.wsj.com/articles/cash-for-the-revolutionary-guards-1438814759> (accessed Nov 3, 2019).

5 شحاتة محمد ناصر. السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

1 "دور الحرس الثوري في تنفيذ مشروع إيران التوسعي في المنطقة". موقع مجلة درع الوطن الإماراتية. 7/5/2019. <http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files> (تاريخ الوصول 22/11/2019).

2 Filkin, Dexter. "THE SHADOW COMMANDER". The New Yorker. September 23, 2013. <https://www.newyorker.com/magazine/2013/09/30/the-shadow-commander> (accessed Nov 6, 2019).

الإرهابيين⁽³⁾، على غرار حجة "حزب الله" اللبناني من وراء مشاركته القتالية في سوريا للدفاع عن مرقد السيدة زينب في دمشق، مما أعطى شرعنةً دينية لتحرك سياسي.

ويبرز دور الحرس الثوري في الحالات التالية، التي تشكل الخط الأمامي لتنامي النفوذ الإيراني الإقليمي:

1. اليمن

لا تزال جماعة "أنصار الله" المسلحة، أو "الحوثيين"، الموالية لإيران، والتي تشكلت نواة تأسيسها عام 1992م بزعامة عبد الملك الحوثي⁽⁴⁾، تُقارع بالقتال المُضني في اليمن لِبسط السيطرة على مساحات الأراضي الخارجة عن يدها، وتلك التي استعادها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، منذ تشكله في 25 مارس 2015م، بينما أضحى العنصر البشري الحلقة الأضعف في مداмик القتال المستمر منذ العام 2014م.

ورغم أن المعادلة الميدانية الشائكة قد تغيرت منذ تدخل تحالف "دعم الشرعية" ضد جماعة الحوثيين، وعلي عبدالله صالح المتحالف معها، قبيل وفاته، والقوات الموالية له، بناءً على طلب تقدم به الرئيس اليمني إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لإيقاف التمدد الإيراني-الحوثي في البلاد، فإن المعركة لم تُحسم بعد، إذ عقب

رغم تحكّم الحرس الثوري في الاقتصاد الوطني، تتمثل الإشكالية في غياب أطر الشفافية والمساءلة القانونية الرسمية عن أنشطته، داخل إيران وخارجها، تحت بند السرية، مما سمح لعائداته المبهولة بالتغلغل نحو تمويل برنامج صواريخه البالستية، ورغد أنشطته الخارجية لخدمة تنفيذ المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة.

ثانياً: الحرسيون: ذراع المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة

أسبغت النزعة البراغمية في الفكر السياسي الإيراني المسوّغ الدستوري بهدف استراتيجي، يمتد من فكرة تصدير الثورة نحو التوسع الإقليمي، عبر إطلاق يد الحرس الثوري في إدارة العلاقات الإيرانية إقليمياً، وطرح خطاب تبريري رسمي لتدخل إيران في المنطقة. فيقول خامنئي إن "أول درس تعلمناه من الثورة والنظام الإيراني، هو أن تكون نظرتنا أبعد من الشعب الإيراني، كي تصل إلى الأمة الإسلامية"⁽¹⁾، فيما يعلن سليمان أن "مؤشرات تصدير الثورة الإسلامية باتت مشهودة في كل المنطقة"⁽²⁾، بما يخالف قيمة النفي الرسمي الدؤوب لمسعى تصدير الثورة، بينما يتم التغلغل تحت ستار عناوين عريضة، مثل "تأمين الحدود الخارجية"، أو ذريعة الدفاع عن المقامات الشيعية، أسوةً بقول الرئيس روحاني أن "إيران ستتدخل في أي مكان توجد فيه مقامات للشيعية، وتتعرض للتهديد من قبل

3 "روحاني: نتدخل في أي مكان به مقامات للشيعية". موقع العربية نت. 13/3/2016.

https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/03/13/%
(تاريخ الوصول 23/11/2019).

4 محمد خيري. "دوافع مساندة إيران للحوثيين في اليمن". المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية. 23/10/2019.

https://afaip.com

(تاريخ الوصول 11/11/2019).

1 "خامنئي نقلاً عن الخميني: هدف الثورة الإيرانية أن تتكرر في سائر البلدان". موقع صحيفة الوطن البحرينية. 29/4/2017.

https://alwatannews.net/article/712236/World
(تاريخ الوصول 26/11/2019).

2 سالم الكتبي. "تصدير الثورة.. جديد إيران القديم". موقع ميدل إيست أونلاين. 6/5/2015. https://middle-east-online.com

لالحوثيين مقابل الإتكاء على "الفيديو" الروسي، في 26 فبراير 2018م، ضد مشروع قرار أممي يربطها بتسليحهم، وذلك للسيطرة على مضيق باب المندب، الذي يعدّ أهم ممرات الملاحة في العالم، ووضع اليد على منافذ تجارة النفط الدولية، وتسهيل وصول دعمها السخي إلى "الحوثيين" بدون عناء، ما يمكنها من اللجوء إلى أو التهديد بعرقلة الملاحة في الممرات المائية، وإلحاق الأذى بالسفن التجارية، ومنها سفن الإغاثة، كوسيلة للضغط على دول الخليج، والإساءة لصورتها الإقليمية بوصفها الحامي لأمن المنطقة.

إذا كان تدخل التحالف قد أحدث توازناً عسكرياً وأوقف المد الإيراني-الحوثي إلى حدٍ كبير، وأرجع بعض المدن اليمنية إلى الدولة، إلا أن هجمات جماعة الحوثيين المسلحة من قبل الحرس الثوري، قد طالت الأراضي السعودية، مثل استهداف "محدود" لمحطتي الضخ البترولي، التابعتين لشركة أرامكو بمحافظة الدوادمي وعفيف بمنطقة الرياض، في 14 مايو 2019م، والهجوم الصاروخي على مطار أبها الدولي جنوب السعودية في 13 يونيو 2019م، والذي أوقع العديد من الإصابات بين صفوف المدنيين من مختلف الجنسيات، فضلاً عن ضرب كلٍّ من موقع بقيق، صاحب أكبر مصنع لمعالجة النفط في العالم شرقاً، وحقل خريص النفطي، ثاني أكبر حقل نفط في البلاد غرباً، بطائرات بدون طيار، في 14 سبتمبر 2019م، ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي، وزعزعة الاستقرار ضمن مشهده المضطرب.

سيطرة "الحوثيين" على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، بإسناد قوات الحرس، باتوا يتجهون للسيطرة على مضيق باب المندب، ولكن الاشتباكات التي وقعت على فترات متفاوتة أسفرت، في أكتوبر من ذلك العام، عن استعادة التحالف للمضيق، أسوةً بالمعارك الضارية التي شهدتها مدينة عدن، وانتهت بإعلان "التحالف"، في أكتوبر 2019م، عن إعادة تموضع قواته فيها تحت قيادة المملكة العربية السعودية.

ورغم إبعاد قوات الحوثي عن معظم السواحل اليمنية خلال الصراع الممتد، لا تزال الحركة المسيطرة على مدينة الحديدة المطلة على البحر الأحمر، وأكبر موانئ البلاد، وقاعدة وحداتها البحرية، منذ عام 2015م، فيما تقوم بشن هجمات ضد ناقلات النفط في مضيق باب المندب، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك بالتنسيق مع قوات الحرس الثوري التي استهدفت سابقاً ناقلات نفط سعودية فيه، ما يهدد بوقف الصادرات النفطية عبره، والإضرار بحركة التجارة العالمية.

لن تهدأ وتيرة الصراع الدائر طالما لم يُحقق الحرس الثوري الهدف الإيراني من وراء زجّه في اليمن، واستخدام ورقة "الحوثيين"، عبر تمويلهم سنوياً بنحو 300 مليون دولار، وتزويدهم بالأسلحة والصواريخ الباليستية، والطائرات بدون طيار والزوارق المفخّخة⁽¹⁾، والتي مكنتهم من خوض الحروب السّت ضدّ الحكومة اليمنية، بما يخالف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، الصادر في 14 أبريل 2015م، والقاضي بحظر توريد الأسلحة

1 "الإمبراطورية الإيرانية في خطر.. ما مصير طائرات الأموال المتجهة لحزب الله؟". موقع عربي بوست الإخباري. 29/4/2019.

<https://arabicpost.net/>

(تاريخ الوصول 23/11/2019).

المعركة، التي انتهت بسيطرة الجيش السوري على المدينة، نقطة مفصلية في تمدد النفوذ الإيراني الواسع في الساحة السورية.

قدّم الحرس، عبر "فيلق القدس"، مساعدة كبيرة للنظام السوري، من خلال تنظيم وتدريب وتمويل أكثر من 100 ألف مقاتل، ضمن التنظيمات المسلحة التابعة والموالية له، للقتال إلى جانب قوات الرئيس الأسد ضدّ تنظيم "داعش"، فيما ساعد نحو 3 آلاف عنصر من الحرس الثوري في تخطيط وتنفيذ عمليات عسكرية محددة⁽³⁾، مثل "فجر النصر" التي شتّها لاستعادة حلب عام 2016م، فكان لعناصره المقاتلة إلى جانب قوات النظام، والدعم الروسي الوثيق، إسهامٌ وازنٌ في استعادة الرئيس الأسد السيطرة على معظم الأراضي السورية.

ويظهر حجم دعم الحرس عبر عدد قواته التي زجّ بها، مع عناصر "الباسيج"، والتي تراوحت في أبريل 2016م، بين 6500 و9200 مقاتلاً، للقتال ضمن صفوف قوات الرئيس الأسد، وعدد الضباط الذين يُقتلون في جهات القتال، حيث قُتل أكثر من ألف إيراني في عام 2016م، بينهم بعض كبار ضباط الحرس الثوري⁽⁴⁾، وثلاثة من قوات "الباسيج"، فيما قُتل عام 2015م أكثر من 400 إيراني، غالبيتهم من الحرس الثوري، مثلما تجلّى الدعم في الإمداد الإيراني للنظام السوري بمستشارين عسكريين لهم مهمات محددة.

الفساد، والمطالبة باستقالة حكومة عبدالمهدي⁽¹⁾، والتي شهدت تنديداً بالتدخلات الإيرانية في العراق، إلى حد حرق العلم الإيراني، وحرق القنصلية الإيرانية في النجف بتاريخ 27 أكتوبر، ومهاجمة مقرات الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري.

ولعل تدخل قاسم سليماني السريع آنذاك لمنع الإطاحة برئيس الوزراء عادل عبدالمهدي⁽²⁾، الذي رضخ لصوت الشعب وقدم استقالته من رئاسة مجلس الوزراء في 30 نوفمبر 2019م، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة، قد تعمل على تهدئة الأوضاع في البلاد، فضلاً عن تنديد خامنئي بالمتظاهرين، يكشف حجم مخاوف إيران من مخاطر التغيير القادم في العراق، الذي إذا جاء لغير صالحها، فقد تخسر حليفاً استراتيجياً، وعقوداً من الاستثمارات السياسية والمالية والعسكرية، وساحة خصبة لعمل ذراعها العسكري الوطيد في المنطقة.

3. سوريا

تصدّى الحرس الثوري، بتوجيه القيادة العليا الإيرانية، لمهمة دعم النظام السوري، في مرحلة مبكرة من عمر الأزمة السورية، الممتدة منذ عام 2011م، فلاحت أولى بصماته العتيدة العلنية في معركة القُصَيّر عام 2013م، حين أدارت قواته الحرب إلى جانب النظام ضد المعارضة السورية، مستعيناً "بحزب الله" اللبناني، لتصبح هذه

3 Jones, Seth G. "War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East". Center for Strategic and International Studies. March 11, 2019. <https://www.csis.org/war-by-proxy> (accessed Nov 5, 2019).

4 Iranian Revolutionary Guards commander, another fighter, killed in Syria: Iranian media". Reuters. November 19, 2017. <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iran-syria/iranian-revolutionary-guards-commander-another-fighter-killed-in-syria-iranian-media-idUSKBN1DJ0N9> (accessed Nov 3, 2019).

1 Ghaddar, Hanin. "Iran Is Losing the Middle East, Protests in Lebanon and Iraq Show." Foreign Policy. October 22, 2019. <https://foreignpolicy.com/2019/10/22/iran-losing-middle-east-iraq-lebanon-protests-bad-governance/> (accessed Nov 10, 2019).

2 "حصري- مصادر: إيران تدخلت لمنع الإطاحة برئيس الوزراء العراقي". وكالة رويترز للأنباء. 31/10/2019. <https://ara.reuters.com/article/idARAKBN1XA2LO> (تاريخ الوصول 2/11/2019).

وعلى امتداد سنوات الحرب، قام الحرس بإنشاء مليشيات محلية وإقليمية وبلورتها، بينما ساهم وكلاء إيران في كلٍّ من لبنان والعراق في تحويل المليشيات المسلحة إلى نسخٍ من "حزب الله" اللبناني، تبنّت الأيديولوجية الإيرانية المتمسكة "بولاية الفقيه"، حيث تجاوز عدد الفرق والتشكيلات الإيرانية في سوريا 12 على الأقل تحت إشراف الحرس الثوري، بينما نشر "حزب الله" اللبناني نحو 8 آلاف مقاتل في جبهات القتال السورية، وزاد من ترسانته بأعداد أكبر ومدى أوسع للصواريخ والقذائف المنطلقة من الأراضي السورية، وقام بتدريب وتقديم المشورة والمساعدة للتنظيمات الشيعية المسلحة، وغيرها من الجماعات غير الحكومية في سوريا⁽¹⁾.

واليوم يعمل الحرس مع آلاف المقاتلين المدربين، والممتلكين لأسلحة متطورة وقدرات محسنة عبر الإنترنت، في سوريا لتنفيذ هدف إيران، التي تتطلع – من خلال دعمها السخي للنظام السوري، والمُقدَّر بنحو 6 مليارات دولار سنوياً – إلى إعادة رسم خريطة المكونات الإثنية والعرقية المجتمعية لصالحها في الساحة السورية، وإقامة ممريربطها بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان، وحفظ مصالحها الاقتصادية، مقابل التشبيك الجغرافي مع "حزب الله" اللبناني، لإيجاد طوق أمني خارج حدودها، يرسخ مخططها الخارجي كمصدٍّ عسكري مذهبي، ويكرّس موقعها كقوة إقليمية في ميزان القوى بالمنطقة، بما يمكنها من تحقيق الردع للقوى الأطراف في الأزمة السورية، عدا عن محاولة صدّ أيّ مسعى محتمل لتشكيل

"تكتّل سُنيّ" مضادّ لمكانتها ومكاسمها الإقليمية⁽²⁾. إلا أن إيران تواجه ضغوطاً ثقيلة لإنهاء وجودها في سوريا، وسحب قوات الحرس الثوري من ساحتها، عبر تفاهمات روسية – أمريكية – إسرائيلية، كشرطٍ أساسي للمضيّ قدماً في عملية السلام، تماشياً مع أحد الشروط الأمريكية الـ 12 للتوصل إلى اتفاقٍ جديد معها، إلا أنه لن يكون يسيراً، إزاء التمدّد الإيراني الوازن ضمن ساحتها، وتغلغل تنظيماتها المسلحة داخل الجيش السوري، بما يصعب إزالته قريباً، عدا عن رفضها المغادرة قبل جني المكاسب وتعويض الخسائر والتكاليف، وفرض مشاركتها في تقرير مصير سوريا، ما قد يعرقل مسار التسوية عند رفضها حلاً لا يضمن مصالحها وخططها المستقبلية في الساحة السورية، ويُبقي أجواء التوتر والاضطراب قائمةً في المنطقة.

ثالثاً: الحرس الثوري وأمن دول الخليج العربي

يُعزّز تنامي دور الحرس الثوري في إدارة العلاقات الإيرانية إقليمياً من مباحث القلق عند دول الخليج، إزاء توظيفه لأوراق ضاغطة تهدد المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية، تتمثل في التالي:

1. مضيق هرمز

لم ينفك الحرس الثوري عن التهديد بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي سبيلاً لتوظيفه كورقة ضغط ضدّ المنظومة الأمنية الخليجية، وأداة ردع للتصعيد

2 الغنيحي، عبد الرؤوف. "روسيا وإيران في سوريا: افتراق المسارات وتعارض المصالح"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مارس 2019: 116.

1 Jones, Seth G. "War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East". Op.Cit.

قواته وعتاده العسكري عند مشارفه الشمالية والشرقية، باعتباره القيم عليه.

غير أنه ليس من السهل إقدام الحرس الثوري على خطوة إغلاق مضيق هرمز. فالمرمائي يُعد شرياناً نفطياً عالمياً، حيث يمرّ عبره حوالي 40% من إنتاج النفط العالمي، ونحو 80% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي تجاه الأسواق الآسيوية، فيما يشكل معبراً حيوياً لنقل نحو 22% من السلع والبضائع التجارية الأساسية في العالم، منها المستوردة لدول الخليج، فضلاً عن اعتماد الواردات النفطية والغازية الكبيرة لدول العالم، متضمنة تلك الخاصة بالولايات المتحدة، على المرور الآمن للناقلات منه⁽⁵⁾.

لذا فإن توقف حركة الملاحة في المضيق سيُخلّ بالأسواق العالمية، ويشكّل كارثة اقتصادية وغذائية عالمية، ويُهدد أمن المنطقة، لكنه أيضاً سيضع إيران أمام مواجهة المجتمع الدولي المدعوم بقرارات أممية، وليس الولايات المتحدة والدول الغربية فحسب، لما يشكل انتهاكاً للقوانين الدولية الناصّة على أمن وحرية الملاحة البحرية في المضائق، ما يُنذر بإشعال حرب قد لا يقوى اقتصاد إيران المُهك على تحمل تبعاتها، مثلما سيُصيب أنشطتها العابرة للمضيق بالضرر، ويُضعف جهودها لتجنّب المزيد من العقوبات الأمريكية وحشد التأييد الدولي ضدها.

وإذا كان من المستبعد حدوث مواجهة عسكرية "محدودة" بين بحرية الحرس الثوري والبحرية الأمريكية في المضيق، أو قيام قواته بزرع الألغام

الأمريكي الأخير، أسوة بتهديد قائد قواته البحرية، علي رضا تنكسيري، بـ"غلقه إذا تم منعنا من استخدامه"⁽¹⁾، وتوّعد القيادي في الحرس الثوري إسماعيل كوئري، بـ"منع مرور أي شحنة نفط عبره، في حال تم إيقاف الصادرات النفطية الإيرانية"، وتلويح سليمان حنينا باستعداد طهران "لعرقله صادرات النفط من منطقة الشرق الأوسط"⁽²⁾، في حال تم تصفير صادراتها النفطية.

وتُعبر هذه التهديدات عن "سياسة ونهج النظام" الإيراني، وفق قول خامنئي، معلناً تأييده لموقف الحرس الثوري من إغلاق الممر الدولي إذا ما مُنع تصدير نفط إيران⁽³⁾، بوصفه مسؤولاً عن حماية مضيق هرمز بأوامر مباشرة من المرشد الأعلى، الذي قرر في سبتمبر عام 2008م تحويل مسؤولية أمن مياه الخليج العربي من القوات البحرية التابعة للجيش الإيراني إلى قوات الحرس الثوري⁽⁴⁾.

وتستند إيران في هذا التهديد إلى ما تدعيه من خلق قانونها البحري من الاعتراف بالمضائق الدولية، رغم أنها من الدول الموقعة على "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" لعام 1982، مع التحفظات، بما يوفر مظلة لإعلان الحرس الثوري إحكام السيطرة على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، ونشر

1 "الحرس الثوري يهدد مجدداً بغلق مضيق هرمز". موقع العربية نت. 22/4/2019

<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2019/04/22/>

(تاريخ الوصول 5/ 11/2019).

2 "الحرس الثوري الإيراني يهدد بإغلاق مضيق هرمز". وكالة روسيا اليوم. 4/7/2018. (تاريخ الوصول 8/11/2019).

3 "خامنئي: التهديدات بإغلاق هرمز تعبر عن نهج النظام". صحيفة الشرق الأوسط. 22/7/2018. <https://aawsat.com/home/article/1339281/>

(تاريخ الوصول 30/12/2019).

4 حاتم يوسف أبو زائدة. الظاهرة الإسلامية في المشرق العربي والمستقبل. الطبعة الثانية. لندن: مركز دراسات المستقبل ودار "إي-كتب"، 2018.

5 "إيران تترك للحرس الثوري الإيراني قرار غلق مضيق هرمز". موقع ميدل إيست أونلاين الإخباري. 24/4/2019.

<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/103035/>

(تاريخ الوصول 16/11/2019).

2. تهديد أمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي

يجرّ الحرس الثوري المنطقة نحو "حرب ناقلات" جديدة، عبر استهدافه المتواتر لناقلات النفط العابرة لمياه الخليج العربي، بما يمسّ أمن الملاحة البحرية والطاقة العالمية وحرية التجارة الدولية، ويهدّد المعادلة الأمنية الخليجية والإقليمية.

ويُلاحظ تصاعد هجمات الحرس ضد الأمن الملاحي في الفترة الأخيرة بعد الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني، ودخول العقوبات المفروضة على إيران حيز التنفيذ، في 2 مايو 2019م، والتي تمسّ الحرس نفسه، وذلك عبر ارتفاع وتيرة احتكاك سفنه وزوارقه بالسفن والطائرات الأمريكية في الخليج العربي، ووقوع "تفجيرات الفجيرة"، حينما تعرضت أربع ناقلات نفط قبالة السواحل الإماراتية، في 12 مايو 2019م، لهجوم نسبته واشنطن والرياض للحرس الثوري، تبعها تعرّض ناقلتي نفط نرويجية ويابانية لهجوم كبير في مياه خليج عُمان، في 13 يونيو 2019م، نسبته واشنطن إليه أيضاً، ومن ثم اعتراضه لناقلة نفط ترفع علم بنما، في 14 يوليو 2019م، بتهمة نقل نفط مهرب، أسوةً بمصادرته لسفينة أجنبية بنفس الذريعة في أغسطس 2019م، عدا عن استيلائه، في 19 يونيو 2019م، على ناقلة ترفع العلم البريطاني في مضيق هرمز، قبيل أن يتم إطلاق سراحها، رداً على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط إيرانية قبالة سواحل جبل طارق، في الرابع من الشهر ذاته، للاشتباه بنقلها للنفط إلى النظام السوري، بما يشكل خرقاً للعقوبات الأوروبية المفروضة عليه.

وقد تداعت التحركات الإقليمية والدولية لصدّ تهديدات الحرس الثوري، التي وصفها بريطانيا

واستخدام الصواريخ الباليستية المنتشرة على طول السواحل الإيرانية لإعاقة مرور السفن، خشية "العقاب" الأمريكي والاتهام الدولي بتهديد الإمدادات العالمية، وبالتالي خسارة التعاطف الدولي الذي بدأ يتبلور، آسيوياً وأوروبياً، بعد العقوبات، فإن مسألة لجوء الحرس الثوري إلى افتعال حادث غرق ناقلة أو تصادم بين سفن تجارية لإعاقة حركة المرور عبر المضيق لبعض الوقت، مما يوفر مساحة تحرك إيرانية للضغط تجاه رفع العقوبات، تُعدّ أمراً ضئيل الاحتمال أيضاً، ولكنه يظل قائماً، وستكون له انعكاسات خطيرة على اقتصاد دول المنطقة نتيجة إعاقة خطوط الإمدادات التجارية.

إلا أن الحرس الثوري قد يلجأ إلى أعمال تخريبية كاستراتيجية بديلة، قد يتنصل من تهم مسؤوليتها بسهولة، متجنباً الصدام المباشر مع القوى الإقليمية والدولية، وذلك عبر مهاجمة منصّات النفط وموانئ التصدير والإنتاج، والتعرّض لناقلات النفط والسفن التجارية، أو قيامه باستهداف البنية التحتية الحيوية هذه المرّة، مثل محطات تحلية المياه في الخليج العربي⁽¹⁾، لإثارة الإضطراب والتوتر في المنطقة.

1 مايكل آيزنشتات. "ردع الهجوم الإيراني المقبل". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 11/12/2019.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/deterring-irans-next-attack>

(تاريخ الوصول 13/12/2019).

التي أطلقتها في نوفمبر 2019م للنظر في ترتيبات أمنية خاصة بالخليج معها، إزاء استمرار هجمات الحرس المهددة في مياه الخليج⁽³⁾، والتهديد المتواتر بإغلاق مضيق هرمز.

يُعد خيار المرافقة الأمنية للسفن التجارية وناقلات النفط، الذي طُرِح سابقاً عقب "تفجيرات الفجيرة"، مكلفاً ومعقداً، لكن يبدو أنه الأفضل حالياً لحماية الملاحة البحرية من تهديدات الحرس ووكلائه في المنطقة. وتعتبر بريطانيا من أوائل المشجعين عليه، لا سيما بعد تعرّض شحنها البحري للهجوم، لضمان الأمن الملاحي في مياه الخليج⁽⁴⁾، في إطار حل دولي لصدّ التهديدات الإيرانية.

ويشكل هذا التحرك الدولي المضاد للحرس الثوري مصدر قلق لإيران، التي وصفت دعوة إرسال مهمة بحرية أوروبية للخليج بالأمر "الاستفزازي" و"الرسالة العدائية"⁽⁵⁾، لما تحمله من دلالات سلبية لديها؛ فإيران هددت من وراء الاتفاق النووي لتحسين علاقتها بالدول الأوروبية، ورفع العزلة الدولية عنها وتسهيل اندماجها في المجتمع الدولي، حتى تنال شرعيةً لسلوكها الإقليمي، واعتراف القوى الغربية بمصالحها، بينما وجود بعثة أوروبية

3 فرزين نديي. "الحرس الثوري الإيراني يوضح قصصه حول التصعيد ضدّ الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 26/11/2019.
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irgc-states-its-case-for-escalation-against-the-united-states-britain-and-s>

(تاریخ الوصول 28/11/2019).

4 "مرافقة أمنية لحماية الملاحه البحرية من التهديدات الإيرانية".
موقع ميدل إيست أونلاين . 11/7/2019.
<https://middle-east-online.com/>
(تاريخ الوصول 12/11/2019).

5 "طهران تعتبر اقتراح إرسال مهمة بحرية أوروبية إلى الخليج "رسالة عدائية"". وكالة فرانس 24. 29/7/2019.
<https://www.france24.com/ar/20190729->
 (تاريخ الوصول 2/11/2019).

بالعدوانية والشائنة"^(١)، وذلك عبر استضافة مملكة البحرين اجتماعاً عسكرياً دولياً مهماً في 31 يوليو 2019م، لبحث سبل التصدي للممارسات الإيرانية التي تستهدف "أمن الملاحة البحرية الدولية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز وتهدّد استقرار المنطقة"، و "لتأمين ممرات التجارة والطاقة وحرية الملاحة الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم"⁽²⁾، وفق بيان وزارة الخارجية البحرينية، فيما تبعته، في شهر أكتوبر، مباحثات المنامة لمناقشة آليات التطبيق.

تلا ذلك إطلاق الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف البحري العسكري لحماية أمن الملاحة البحرية في الخليج في 7 نوفمبر 2019م، والذي انضمت إليه كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وألبانيا وأستراليا – حتى كتابة هذه السطور – حيث افتتح مركز عملياته الخاص في مملكة البحرين بنفس التاريخ.

أبدت دول أوروبية أخرى، من بينها الدنمارك وإيطاليا وإسبانيا، رغبتها في الانضمام لمبادرة بحرية منفصلة ضمن "البعثة الأوروبية لمراقبة مياه الخليج العربي" بقيادة فرنسا ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أعلن عنها في نوفمبر 2019م، وذلك بعد فشل طهران في إقناع البلدان الإقليمية بمبادرة "هرمز للسلام" والمعروفة بـ "تحالف الأمل".

1 بندر البوشي. "البحرية البريطانية: إيران عدوانية وتكثف وجودنا بالخليج". موقع العربية نت. 19/12/2019.
<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2019/12/19>
 (تاريخ الوصول 19/12/2019).

2 "اجتماع عسكري دولي بالبحرين لتأمين الملاحة الخليج". موقع سكاي نيوز عربية، 31/7/2019.
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1272430-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D8%B9>
 تاريخه الوصول 16/11/2019).

للتجسس لمصلحة إيران، وإعمال التخريب وإشاعة العنف، وضرب الوحدة الوطنية، وزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، مما يشكل تهديداً مستمراً للمنظومة الأمنية الخليجية.

فقد أعلنت السلطات البحرينية في مارس 2018م عن اعتقال 116 شخصاً بتهمة الانتماء إلى مجموعات تابعة للحرس الثوري، بغية التخطيط لاستهداف قيادات في الأجهزة الأمنية، وكشفت في يناير 2018م عن تفكيك خلايا إرهابية مرتبطة بالحرس الثوري و"حزب الله" اللبناني و"الحشد الشعبي" بالعراق، قوامها 350 شخصاً، خلال عام 2017م، حيث أسفرت العمليات الأمنية الوقائية عن إلقاء القبض على 47 عنصراً إرهابياً من العناصر الرئيسية، ينتمي أغلبهم إليها، بينما كانت يتم إدارتها وتمويلها وتدريبها من جانب الحرس الثوري في معسكرات يشرف عليها، بهدف محاولة اغتيال عدد من المسؤولين والشخصيات العامة واستهداف رجال الأمن، وحرق وتدمير المنشآت النفطية⁽²⁾.

وكشفت السلطات البحرينية في مايو 2017م عن تورط الحرس الثوري في تجنيد وتدريب وتمويل "سرايا الأشر" التي تأسست أواخر عام 2012م، فيما صُنِّفت سعودياً وبحرينياً، وإماراتياً ومصرياً وأمريكياً، في يوليو من العام نفسه، كـ"منظمة إرهابية"، وذلك عقب إعلانها، في ديسمبر 2015م، عن ضبط أسلحة إيرانية ومخزن للسلاح، والإعلان في مايو 2013م عن ضبط طائرة إيرانية بدون طيار لغرض التجسس في مياه الخليج، ومتفجرات يتم

من أكثر من دولة، بما فيها تلك المنخرطة مع إيران في الاتفاق، يعزز صورتها المتنامية في زعزعة أمن واستقرار الخليج العربي، وتهديد سلامة الملاحة الدولية، ويُعطب أداتها المتصورة كدولة قادرة على حماية أمن الخليج ورفض وجود القوات الأمريكية، فسلوكها الاستفزازي بالمنطقة وعلاقتها العدائية مع الولايات المتحدة دفعا إلى استبعادها من أي ترتيبات أمنية في الخليج⁽¹⁾.

حتى وإن كانت الأطراف الأوروبية معنية باحتواء السلوك الإيراني عبر استمرار الاتفاق النووي، والقيام بجهود وساطة لل تهدئة بين طهران وواشنطن، إلا أن التهديد هنا يتعلق بخنق طريق تجاري حيوي لصادرات النفط الخام، ويمكن أن يتسبب في ارتفاع أسعار النفط، مما يهدد الاقتصاد العالمي.

وقد تكون إيران هدفت، بتهديدات الحرس، لإقناع الولايات المتحدة بإعادة النظر في العقوبات المفروضة ضدها، ودفع الأطراف الأخرى في "الاتفاق" إلى حثها على تليين موقفها، إلا أن المشهد قد تحول؛ فبدلاً من قيام إيران بالضغط على الأطراف الأوروبية للضغط بدورها على الولايات المتحدة لرفع العقوبات عنها، باتت إيران تتخوف من حدوث شقاق في علاقاتها مع الدول الأوروبية.

3. "الخلايا النائمة" الإيرانية في دول الخليج

يُعَوِّل الحرس الثوري على نشر "خلاياه النائمة" في دول الخليج، والتي كشف عنها رسمياً، سبيلاً

2 "إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي". موقع مجلة درع الوطن الإماراتية. 2/6/2019.
<http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files/>
(تاريخ الوصول 16/11/2019).

1 هدى رؤوف. "لماذا ترفض إيران وجود بعثة أوروبية لحماية الملاحة في الخليج؟". موقع إندبندنت عربية. 26/7/2019.
<https://www.independentarabia.com/node/44066/%>
(تاريخ الوصول 6/11/2019).

تمكنت الكويت من تفكيك أكبر خلية تجسس إيرانية، في إحدى الحسينيات في منطقة بنيد القار، وإلقاء القبض على 39 من ضباط الحرس الثوري، و58 آخرين من رتب مختلفة، وضبط أجهزة تنصت وتجسس عالية الجودة، وأجهزة كمبيوتر محمولة للتواصل مع جهاز الإستخبارات الإيرانية، وأسلحة وقنابل عنقودية. فيما أعلنت عام 2013م، أن شبكات التجسس الإيرانية التي ضُبطت قد صوّرت المنشآت العسكرية الكويتية والأميركية، وسلمتها إلى الأجهزة العسكرية والأمنية الإيرانية. كما نجحت في مايو 2010م في تفكيك شبكة تخابرو تجسس لمصلحة الحرس الثوري، تستهدف رصد المنشآت الحيوية والعسكرية الكويتية، ومواقع القوات الأمريكية في البلاد⁽³⁾.

وفي الإمارات العربية المتحدة، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في يناير 2012م حكماً بالسجن سبع سنوات على أحد المتهمين بالتخابر لصالح إيران، وإمداد الحرس الثوري بمعلومات تضرّ بالأمن الوطني ومنشآت الدولة، وعلاقاتها الإقليمية والدولية⁽⁴⁾.

4. ورقة "الإخوان المسلمين"

أثار لقاء مسؤولين بارزين في "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري مع قيادات من جماعة الإخوان المسلمين المنفيين في الخارج، الذي عقد بتركيا في أبريل 2014م، للعمل ضد المملكة العربية السعودية في اليمن، والذي كشفت عنه صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، محاذيراً حول سعي الحرس لتوظيف ورقة "الإخوان"، المدرجة سعودياً وإماراتياً ومصرياً ضمن لوائح الإرهاب، لتهديد المنظومة

تهريبها من إيران للبحرين، عدا عن إحباط أربعة مخططات إرهابية، منها شحنة أسلحة عبر البحر آنية من العراق، ومحاولة تهريب مطلوبين لإيران، كما كشفت في إبريل 2011م عن خلية تجسس مكونة من إيرانيين ومواطن بحريني تمت إحالتهم من قبل النيابة العامة البحرينية إلى المحاكمة، بعد ثبوت تورطهم في التخابر مع الحرس الثوري بين عامي 2002 و2010م⁽¹⁾.

كما أعلنت المملكة العربية السعودية في فبراير 2016م عن محاكمة 32 شخصاً بتهمة التجسس لمصلحة إيران، والارتباط بأجهزة المخابرات الإيرانية، وإفشاء معلومات سرية عسكرية، والسعي لارتكاب أعمال تخريبية ضد المنشآت الحيوية الوطنية، وإثارة الفتنة الداخلية، والقيام بأعمال عدائية ضد الأراضي السعودية. وفي مارس 2013م، ألقت السلطات السعودية القبض على "شبكة تجسس" من 18 شخصاً، 16 سعودياً وإيراني ولبناني، بتهمة الارتباط بأجهزة الاستخبارات الإيرانية والحرس الثوري، وجمع معلومات لصالح إيران عن منشآت حيوية مقابل مبالغ مالية⁽²⁾.

كما أعلنت السلطات الكويتية عن ضبط خلية إرهابية لجماعة "الإخوان المسلمين" المصرية، في 13 يوليو 2019م، وكشفت عن شبكات تجسس لعناصر الحرس الثوري، كان منها ما يُعرف بـ "خلية العبدلي" في ديسمبر 2015م، التي أدينبت بتهمة التجسس لصالح إيران و"حزب الله" اللبناني، وعثر بحوزتها على ترسانة ضخمة من الأسلحة والمتفجرات للتخريب في البلاد. وفي سبتمبر 2012م،

1 تغريد مصطفى. "ما وراء أدوات إيران في دول الخليج العربي". المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية. 23/10/2019. <https://afaip.com/%/>

(تاريخ الوصول 5/11/2019).

2 "إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي". مرجع سابق.

3 المرجع نفسه.

4 تغريد مصطفى. "ما وراء أدوات إيران في دول الخليج العربي". مرجع سابق.

رابعاً: "محددات" دور الحرس الثوري داخلياً وخارجياً

يقف الحرس الثوري اليوم أمام محكيّ التحديات الداخلية، والضغط الدولي والإقليمية المضادة لأنشطته المهددة للمنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية، مما قد يقوّض دوره بوصفه ذراع المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة.

أولاً: التحديات الداخلية

يُوصَل الخلاف الدائرين النخب السياسية الإيرانية حول نطاق دور الحرس الثوري لتباين الأجندات بين السياستين الداخلية والخارجية، ولإشكالية الوصل بين الحيزين الديني والسياسي، مما خلق تحديات وازنة، تتجاوز في أبعادها العميقة إرهابات العلاقة المأزومة بالرئيس روحاني، الذي تنتهي ولايته في العام 2021م.

وإذا كانت جدلية الدور قد لاحت مجدداً مع قمع الحرس للاحتجاجات الشعبية العارمة ضد سوء الظروف المعيشية، فإن الهوية آخذة في الاتساع بين المحافظين، موئل حماية الحرس بمظلتهم المقربة من خط المرشد الأعلى، المتشبهين بحرفية مبادئ الثورة والمناصبين العداء للغرب، لا سيما الولايات المتحدة، والمطالبين بترسيخ دور الحرس في بناء القوة الإقليمية الضاربة لإيران، مقابل خط الإصلاحيين "المعتدل" المطالب بإيلاء الاهتمام بالشأن الداخلي، بعيداً عن إصرار التمسك بالمبادئ الثورية، وتحجيم دور الحرس داخلياً ووقف عملياته الخارجية، وانتقاد سياسته الصاروخية، دون أن يعبر بالضرورة عن رأي التيار عموماً، فمنهم من ينادي بتعزيز الجبهة الداخلية، مروراً إلى مرحلة

الأمنية الخليجية، عبر استخدام ورقة الجماعة، تحت لافتات التعاون والوحدة الإسلامية، لمناوئة خصميّ إيران التقليديّين، السعودية ومصر، وزعزعة الاستقرار ضمن ساحتهما وفك تحالفهما الوثيق، وتقديم المزيد من الدعم "للحوثيين"، من خلال تشجيع القبائل اليمنية على الالتفاف حولهم⁽¹⁾، فيما ترى الجماعة في النظام الإيراني حليفاً محتملاً وسط الرفض الذي تواجهه.

ويزيد من مبعث القلق تلازم اللقاء مع بيان أصدرته الجماعة، في التوقيت نفسه لإعلان افتتاح أول فرع لها في منطقة الأحواز بإيران⁽²⁾، للدفاع عن هوية سكانها العربية ونصرة مطلبهم بالاستقلال، رغم أن قضيتهم تغيب عن أدبيات الجماعة، ويعكس التفاتها الأخير إلهيم الضربات الموجعة التي تتلقاها منذ عام 2013م، مما يثير احتمالات سعيها لجعل المنطقة موئلاً لاحتضان عناصرها من دول الخليج ومصر، خاصة تلك المطلوبة أمنياً، بالتنسيق مع الحرس الثوري لتكون تحت أعينه، وتكون أداته لتوظيفها كورقة ضغط في خدمة مصالحه، عدا عن إمكانية استغلال تنظيم الإخوان الدولي للقضية، والمتاجرة بها لجلب الدعم المالي، والتعاطف الشعبي الذي يفتقده باسمها، والذي تنبّه له في مؤتمر "إعادة شرعية دولة الأحواز العربية"، الذي انعقد في مصر في 14 نوفمبر 2017م، ضمن تحرك نشطاء الأحواز لإعادة البوصلة الأحوازية تجاه مطلب تقرير المصير.

1 أشرف عبد الحميد. "إيران والإخوان.. لماذا تحالف وبرعاية تركية ضد السعودية؟". موقع عربية نت. 18/11/2019.

<https://www.alarabiya.net/ar/arabandworld/egypt/2019/11/18/>

(تاريخ الوصول 19/11/2019).

2 فادي عيد. "استقلال الأحواز عن إيران: الفرص والتحديات". المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية. 2018/28/9. <https://afaip.com/->

في المجتمع، بما قد يفتح فجوة بينية شاسعة، ويدفع الضغط المجتمعي إلى واجهة المشهد الداخلي لجهة تخفيف الجرعة الدينية، ما يعني فتح المجال أمام نقاش قد يصل إلى مرحلة الحدّة حول وظيفة المرشد، في ظل وجود رئيس. وقد لاحت مؤشرات أثناء قيام المتظاهرين بحرق صور المرشد الأعلى، والتهاتف المناوئ "لولاية الفقيه"، والمطالبة بتغيير الحكم الديني نحو الملكية⁽⁴⁾، إلا أن وتيرة الاحتجاجات قد تتأثر بالقبضة الأمنية الإيرانية، لا سيما الحرس الثوري، وعند تصعيد الخطاب الديني الداخلي لتحويل الإهتمام من المطالب الحقوقية إلى الوجدان الوطني، وإيقاظ الحس القومي بمحذور "أعداء الدولة"، فضلاً عن أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدم استهدافه تغيير الحكومة الإيرانية، وإنما تعديل سياساتها، كان له أثره المحبط لتطلعات بعض شرائح المعارضة الإيرانية، التي كانت تأمل تدخلاً أمريكياً أو دولياً لمساندتها.

توسيع النفوذ الإيراني الإقليمي⁽¹⁾، ويدور الإشكال هنا حول التوقيت فقط، فحلم التوسع طموح مستقر لدى أغلب الدوائر الإيرانية.

ويُنذر الخلاف بانشقاقات داخل دوائر النظام، قد تمثل صداعاً لا يُحمد عقباه في المدى القريب، أمام مواطن التباين المبطنّة لمرحلة "ما بعد خامنئي"، وسط جدلٍ متنامٍ حول خليفة المرشد الثمانيّ المريض، والذي لن يتوقف عند ملامح السياسة الاستراتيجية لإيران، ومدى التزامها بما يسمى محور "الممانعة"، وطبيعة دور الحرس الثوري إزاء ارتباطه بأنشطة "مربية" و"شبهات" فساد وانشقاق وفرار بعض كبار قادته خارج البلاد⁽²⁾، واعتقالات داخل صفوفه بتهمة التجسس، إثر اختراقه أمنياً⁽³⁾، بل سيتعداه نحو منصب المرشد الأعلى، طالما هناك رئيس إيراني منتخب، وقد يُوجّه الخلاف حول تحويله إلى مجلس منتخب، أو حصر صلاحياته في الشأن الديني، مما سيفتح المجال واسعاً لإضطراب داخلي.

ويرتبط ذلك بجانب آخر قد تبدأ نتائجه ودلالاته بالظهور في مرحلة "ما بعد خامنئي"، إذ أن نسبة التدنُّن في النظام السياسي أعلى كثيراً مما هي عليه

1 "إيران وحلم الإمبراطورية: خلاف بين الإصلاحيين ورجال الدين". مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية. 11/6/2019.

<https://www.menaccenter.com/2019/06/11/> (تاريخ الوصول 5/11/2019).

2 "هروب واعتقالات وتهديدات بالقتل... زلزال يعصف بقيادة الحرس الثوري" في إيران". موقع ساسة بوست. 28/6/2019. <https://www.sasapost.com/irgc-changes-its-command/> (تاريخ الوصول 17/11/2019).

3 Behraves, Maysam. "The Ayatollah's Den of Espionage: How Iran Came to See Its Revolutionary Core as Compromised." Foreign Affairs. November 12, 2019. <https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2019-11-12/ayatollahs-den-espionage> (accessed Nov 14, 2019).

4 "حرق صورة كبيرة لخامنئي بمدينة أصفهان". موقع أورينت نيوز. 18/11/2019.

https://orient-news.net/ar/news_show/174219/0/ (تاريخ الوصول 19/11/2019).

ثانياً: التحرك الدولي والإقليمي المضاد للحرس الثوري

1. الضغوط الأمريكية

يشكل الضغط الأمريكي البُعد الأكثر فعالية في حزمة التحديات الخارجية الثقيلة التي تواجه الحرس الثوري، وذلك عبر فرض عقوبات مالية صارمة عليه في 13 أكتوبر 2017م، تبعها خطوة شاملة لأفراد وشركات، منها بنوك ومصارف، داخل إيران وخارجها، لتمويل عمليات مرتبطة به⁽¹⁾، وإجمالي 8 قياديين كبار في مؤسسته بها، في 24 يونيو 2019م، رداً على إسقاط الطائرة المسيّرة الأمريكية فوق مضيق هرمز، والمشاركة مع دول الخليج في خطوة غير مسبوقه بفرض عقوبات، في 30 أكتوبر 2019، على 21 كياناً و4 أشخاص آخرين لهم صلة بدعم الحرس الثوري و"حزب الله"، وتصنيف شبكة مماثلة داعمة لهما "إرهابياً"⁽²⁾، عدا عن شمول 700 كيان إيراني وأفراد، غالبيتهم مرتبطين به، في إطار حزمة العقوبات الجديدة على إيران بعد إعادة فرضها، بعدما أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية "فيلق القدس" منذ عام 2007م على قائمة العقوبات "لدعمه للإرهاب".

فيما تلقّف الحرس ضربة أمريكية قاصمة عند تصنيفه، بكل تشكيلاته وأجنحته، في 8 أبريل

2019م "منظمة إرهابية"، في سابقة دولية، بما يستهدف عرقلة الشبكات المالية للجهاز، وتجميد الأصول المرتبطة به، وفرض العقوبات على الكيانات الرسمية وغير الرسمية، مثل المؤسسات المالية والمصارف، التي تتعامل أو تبني علاقات اقتصادية وتجارية معه، أو تزوده بالدعم المالي، تحت طائلة "الحظر الجنائي"، وفرض قيود على هجرة أفراد المنظمة إلى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ردّت عليه طهران رسمياً بتصنيف القوات الأمريكية في منطقة غرب آسيا، والمسماة "سنتكوم"، جماعة إرهابية.

ومن شأن هذه الضغوط أن تؤثر على الحرس الثوري في الجوانب التالية:

1- اقتصادياً: إذ أن غالبية شركات الحرس الثوري مشمولة بالعقوبات، مثل "بنك الأنصار" الذي يعتمد عليه في تمويل عملياته الخارجية ودفع رواتب "فيلق القدس"، ومقر "خاتم الأنبياء" المدرج على لوائح الإرهاب بعدما كان رافده المالي، في حين أن العقود الضخمة التي أبرمتها إيران مع النظام السوري، والتي تجعل الأولوية في إعمار سوريا للشركات الإيرانية، لا سيما التابعة منها للحرس الثوري، بوصفها مصدراً وازناً لتعويض تكاليف إيران الباهظة التي أنفقتها لدعم نظام الأسد، ستكون عرضةً لمصير مجهول، لكونها مؤجلة ومحتكمة إلى ظرف سياسي يحتم على أطراف معادلة الصراع في الساحة السورية حلّ عقده، فيما قد لا تُحتسب لطهران نفس القسمة المتوقعة، في ظل العقوبات واسعة الطيف المفروضة عليها لمنعها، ومنع من يساعدها، من أن تحظى بعقود إعادة الإعمار، بما يجعل العقوبات، عدا المنافسة الروسية للسيطرة على مرحلة تقاسم الغنائم، عوامل مقوّضة لمكاسب إيران في سوريا.

1 "بالأسماء.. هذه "واجهات" تمويل الحرس الثوري لإيران بالإمارات وتركيا بعد ضمها للعقوبات الأمريكية". موقع سي ان ان بالعربية. 27/3/2019

<https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/03/27/revolutionary-guards-sanctions-list> (تاريخ الوصول 11/11/2019).

2 "واشنطن ودول الخليج العربية تفرض عقوبات على 21 كياناً إيرانياً". موقع دويتشه فيله. 30/10/2019.

<https://www.dw.com/ar>

(تاريخ الوصول 6/11/2019).

القوافل الغذائية، ومصادرة الأموال من العائلات اليمنية، وابتزاز الشركات، والاستيلاء على الأصول باسم المجهود الحربي لتمويل عملياتها الإرهابية. بينما ستكون سوريا العبء الأكبر، إذ يُقدر متوسط الإنفاق الإيراني فيها بنحو 6 مليارات دولار سنوياً، فيما تُقدر تكلفة "المليشيات" المسلحة التي جليها الحرس الثوري إلى سوريا بحوالي 730 مليون دولار سنوياً⁽²⁾، إلا أن الحرس الثوري قد سحب في الأشهر الأخيرة العديد من مقاتلي تلك الجماعات، لا سيما بعد إحكام نظام الرئيس الأسد السيطرة على أجزاء كبيرة من سوريا.

3- هذا الحال سيؤدي بالضرورة إلى محاصرة نشاط الجماعات المسلحة، التابعة للحرس الثوري والمالية له، وتضييق الخناق عليها، وقد يجعلها تدخل في دائرة الاستهداف الأمريكي أمنياً.

2. التحالف البحري العسكري لتأمين الملاحة في الخليج العربي

يشكل التحالف البحري العسكري لتأمين وحماية الملاحة في الخليج العربي، بقيادة الولايات المتحدة، وبمشاركة فاعلة ومهمة لدول الخليج، خطوة مضادة لتهديدات الحرس الثوري المتواترة لأمن الملاحة البحرية والتجارة العالمية، عبر حماية السفن التجارية وناقلات النفط العابرة لمياه الخليج العربي، مروراً بمضيق هرمز وبحر عُمان، حتى باب المندب في البحر الأحمر، بما يشكل طوقاً دولياً وإقليمياً وازناً لدوره.

وتتملك دول الخليج خيارات بديلة عند وقوع الأزمة. فأمام المملكة العربية السعودية خيار التحول للتصدير شرقاً باستخدام خط أنابيب الشرق-

وقد لا تفيد كثيراً محاولة الحرس الثوري للتحايل على العقوبات، بإيجاد مصادر دخل جديدة عبر شبكات التهريب الموسعة، كتهريب الوقود خارج إيران، وتوريد الأجهزة الاستهلاكية والسجائر إليها، بعدما أغلقت العقوبات الباب في وجهه لخوض مجالات التصدير، التي كان يحصل بواسطتها على عملة صعبة، تساعد في تمويل مشروعاته التجارية الداخلية وأنشطته الخارجية.

2- قد يمتد مأزق الحرس إلى إضعاف مقدراته التمويلية الخارجية للحلفاء والجماعات المسلحة، بوصف كياناته الاقتصادية المصدر الأكبر لتمويلها إيرانياً، والمقدر سنوياً بنحو 16-18 مليار دولار⁽¹⁾، كما قد يُضعف قدرته السابقة على زرع "خلاياه النائمة" ضمن الساحات الخليجية.

وقد بدا التأثير جلياً عند انخفاض حجم الدعم لـ "حزب الله" اللبناني من نحو 700 مليون دولار في عام 2017م، إلى 400 مليون دولار سنوياً أو ربما أقل، وسط الضائقة المالية التي اعترف الحزب بمروره بها، والتي دفعته للتقشّف وإعادة الانتشار في سوريا، بينما قد لا تؤمن بدائله الداخلية المأزومة وشبكاته الخارجية تعويض النقص لفترة طويلة، أسوة بالانخفاض الملحوظ في الدعم المقدم إلى "الحشد الشعبي" في العراق، رغم أنه الأوفر حظاً من نظرائه، لكونه يتقاضى تمويلاً من خزينة الدولة العراقية، خلافاً لوضع "الحوثيين" الأكثر تضرراً، حيث اكتفى الحرس في الفترة الأخيرة بمدّهم بالصواريخ الباليستية مع تخفيض حجم دعمهم السنوي، إلا أن للجماعة تاريخ طويل من عمليات اقتناص المال؛ عبر تحصيل الضرائب، ونهب

1 "الإمبراطورية الإيرانية في خطر.. ما مصير طائرات الأموال المتجهة لحزب الله؟"، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

الغرب، من رأس تنورة إلى مدينة ينبع المظلة على البحر الأحمر، لكنه لا يعمل بطاقته القصوى، ويمكنها إعادة تأهيل خط أنبوب العراق-السعودية، المتوقف منذ عام 1991م، ويربط البصرة مع خط الشرق-الغرب، لكنه يحتاج وقتاً لتفعيله، وقد لا يكون كافياً لنقل ما تنتجه السعودية من النفط يومياً، عدا عن خيار نقل صادرات النفط عبر خط "التابلاين" من حقول القيصومة شرقي المملكة إلى الزهراني جنوبي لبنان، مروراً بالأردن وسوريا، والمتوقف منذ عام 1976م، ولم تتطرق المملكة العربية السعودية للحديث عن إعادة تفعيله كحل لأزمة إغلاق "هرمز"، مقابل خيار نقل النفط من منطقة الربع الخالي إلى المكلا في حضرموت اليمنية على بحر العرب، لكن الحرب اليمنية، وتهديد "الحوثيين" المدعوم إيرانياً، قد تجعلانه خياراً مستبعداً، بينما لدى الإمارات العربية المتحدة خيار خط أنابيب "حبشان-الفجيرة"، الذي تم تدشينه عام 2012م، إذ يمكنه تجاوز مضيق هرمز، بتصدير النفط عبر ميناء الفجيرة المطل على بحر عُمان، لكن قدرته الاستيعابية لن تكون كافية⁽¹⁾.

3. مقتل قاسم سليمان قائد "فيلق القدس"

شكّل مقتل اللواء قاسم سليمان، قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري، في 3 يناير 2020م بقصف صاروخي أمريكي، ضربة قاصمة لإيران، بوصفه مخططاً ومنقذ عملياتها العسكرية والأمنية والاستخبارية الخارجية، والحلقة المركزية في علاقاتها بالحلفاء والوكلاء في المنطقة، لا سيما

في سوريا والعراق، وأدائها الاستراتيجية لتنفيذ مشروعاتها التوسعية الإقليمية.

لقي اللواء سليمان مصرعه، مع نائب قائد الحشد الشعبي العراقي، أبو مهدي المهندس، وعددًا من العناصر الإيرانية والعراقية، بغارة جوية أمريكية استهدفت موكبه على طريق مطار بغداد الدولي، بعد لحظات من خروجه من الطائرة التي ألقته من لبنان. وجاء اغتيال سليمان في أعقاب هجوم أنصار "حزب الله" العراقي، المدعوم إيرانياً، على السفارة الأمريكية في بغداد ومحاوله اقتحامها، في 31 ديسمبر 2019م، إثر هجوم جوي أمريكي على قاعدة للحزب، رداً على هجوم صاروخي ضد قاعدة أمريكية شمالي العراق في 27 ديسمبر 2019م، أدى إلى مقتل مواطن أمريكي.

وأفادت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، في بيان صدر عنها عقب الاغتيال، أنه "بتوجيه من الرئيس ترامب، اتخذ الجيش الأمريكي قراراً دفاعياً حاسماً، لحماية الأفراد الأمريكيين في الخارج، عبر قتل قاسم سليمان، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، المصنّف كمنظمة إرهابية بالولايات المتحدة الأمريكية"، والذي كان "يعكف على وضع خطط لمهاجمة دبلوماسيين وجنود أمريكيين في العراق والشرق الأوسط"، محمّلة إياه مع فيلقه مسؤولية "مقتل مئات الأمريكيين وأفراد قوات التحالف وجرح آلاف آخرين"، فهدفت الضربة الأمريكية إلى "ردع أي خطط إيرانية لشن هجمات في المستقبل"، مؤكدةً بأن "الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية مواطنيها ومصالحها في أنحاء العالم"⁽²⁾، وسط تحذير رئيسة مجلس النواب

2 "وزارة الدفاع الأمريكية توضح سبب اغتيال الجنرال قاسم سليمان". موقع دويتشه فيله. 3/1/2020.

<https://www.dw.com/ar>

(تاريخ الوصول 3/1/2020).

1 "لماذا يهدد إغلاق مضيق هرمز السعودية والإمارات؟". موقع الخليج أونلاين الإخباري. 14/6/2019.

<https://alkhaleejonline.net/>

(تاريخ الوصول 3/12/2019).

والجيش الإيراني ووزارة الاستخبارات، بما قد تصبح معه العمليات التي يضطلعون بها أقل تنسيقاً، وسط احتمال عودة المنافسة بينها مجدداً، مثلما سيكسر الحلقة المركزية في علاقة إيران مع شبكة الحلفاء والتنظيمات المسلحة المنتشرة في المنطقة، والتي قد لا يعوّض خليفته مسألة ترميمها، كما سيفقد الحرس صورته القوية التي دأب على رسمها، بعدما مات الوجه الذي مثّل توسّعه في المنطقة، تزامناً مع ضغوط التحرك الدولي الإقليمي المضاد لدوره، عدا عن الإشكاليات التي يعاني منها في صميم معاقلة الرئيسية، لا سيما في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والتي أبرزتها الاحتجاجات الشعبية الأخيرة المعادية له في العراق ولبنان، والتي كان سليمان يتنقل بين ساحاتها لحلها، فمن الممكن أن يكون مقتل سليمان بمثابة قوة مُحِيطَة للسياسة التوسّعية للحرس الثوري⁽³⁾.

ويرتبط ذلك بخليفة سليمان، العميد إسماعيل قاتني، الذي سارع المرشد الأعلى إلى إصدار قرار تعيينه قائداً لفيلق القدس، والذي وصفته برقية خامنئي بأنه "من أبرز قادة الحرس الثوري في حرب السنوات الثمان بين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي"، وكان يعمل "إلى جانب سليمان في المنطقة"، مما يشي بنشاطه في توسيع نفوذ بلاده ضمن ساحات الإقليم⁽⁴⁾، فإذا كان قائد الحرس

الأمريكي، الديمقراطية نانسي بيلوسي، من حدوث تصعيد خطير للعنف، وإعلانها عن توجه المجلس لتقييد السلطات العسكرية للرئيس ترمب بشأن إيران، مقابل إعراب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، النائب الديمقراطي إليوت إنغل، عن أسفه لأن "الرئيس ترمب لم يُخطر الكونجرس مسبقاً بالغارة، بما ينطوي على مشاكل قانونية خطيرة ويشكّل إهانة لصلاحيات الكونغرس"⁽¹⁾.

فيما توعّد المرشد الأعلى علي خامنئي "بانتقام شديد" رداً على مقتل سليمان، الذي سيجعل إيران "أشدّ حزماً في مقاومة التوسّع الأمريكي بالمنطقة"، وفقاً للرئيس روحاني، بينما اعتبر ممثل المرشد في "فيلق القدس"، علي الشيرازي، أن الإنتقام "واجب شرعي"، وسط تحذير وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، من أن مقتله يمثل "تصعيداً خطيراً ومتهوراً للغاية"⁽²⁾.

ولا شك أن تبني الرئيس ترمب لعملية قتل سليمان، بما تحمله من دلالة استراتيجية، يؤشر إلى تغيير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، قد يكون أبعد من الخلاف حول الملف النووي الإيراني تجاه أنشطتها الإقليمية، حيث أن للواقعة تأثيرٌ وازنٌ في المرحلة القادمة، فيما يخص تداعياتها الحادة التي قد تُمثّل مزيداً من التصعيد الأمريكي-الإيراني.

إذ أن مقتل سليمان، الذي يتمتع بمكانة معتبرة بين المحافظين المتشددين في، حتى عدّ وريثاً محتملاً للمرشد الأعلى، قد يؤدي إلى ضعف وحدة القيادة، التي تمكّن من تحقيقها بين أجهزة الحرس الثوري

3 مايكل نايتس. "هل يعتبر مقتل سليمان ذو أهمية؟ النتائج من ورشة عمل عام 2019." معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 3/1/2020. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/does-soleimanis-death-matter-findings-from-a-2019-workshop>

(تاريخ الوصول 4/1/2020).

4 "خامنئي يعين العميد إسماعيل قاتني قائداً لفيلق القدس خلفاً لسليمان". قناة روسيا اليوم. 3/1/2020. <https://arabic.rt.com/world/1073463->

(تاريخ الوصول 3/1/2020).

1 "مقتل سليمان قائد فيلق القدس الإيراني في ضربة أمريكية ببغداد". بي بي سي عربي. 3/1/2020.

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50979394>

(تاريخ الوصول 3/1/2020).

2 المرجع نفسه.

في المناصب العسكرية داخل الحرس الثوري، وأصبح قائداً لفرقه القتالية، وشغل منصب نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة لاستخبارات الحرس الثوري في 2007-2008م، ومن ثم نائب قائد "فيلق القدس" لنحوعقدين من الزمن. ويُعرف عن قآني، الذي وضعته وزارة الخزانة الأمريكية عام 2012م على لائحة العقوبات الخاصة بها، تنظيره لمفهوم التشكيلات الشعبية، وتصريحاته المناصرة لبناء قوة إيران الإقليمية، والملتزمة بخط المرشد الأعلى، والداعية لإخراج القوات الأمريكية من المنطقة، وفق أول تصريح له بعد مقتل سليمان، والمؤيد للتدخل الإيراني في دول المنطقة، لا سيما العراق وسوريا، التي اعتبر أن الحرب فيها "وجودية ومصيرية" بالنسبة لإيران، فشارك فيها بصفته مستشاراً عسكرياً، ولعب دور مهم في تنظيم زيارات الرئيس الأسد إلى إيران، وإدارة لواء "فاطميون"، الذي تشكل عام 2014م كميليشيا تضم مسلحين من الشيعة الأفغان، للمشاركة القتالية لدعم نظام الرئيس الأسد.

ومع تحديد الرئيس ترمب 52 هدفاً إيرانياً للقصف، بينها مواقع ثقافية، ونشر قوات أمريكية إضافية في المنطقة، مقابل تحديد إيران 35 هدفاً أمريكياً حيوياً في الشرق الأوسط، تشمل أيضاً مراكز عسكرية إسرائيلية، فإن البيئة الصراعية الممتدة بين الطرفين منذ فترة طويلة تجعل المواجهة المحتملة بينهما جولة جديدة من جولات الصراع.

وإذا كانت إيران قد قررت تعليق التزاماتها بالإتفاق النووي، والمضي قدماً في برنامجها للمواجهة الدولية، وفقدان التعاطف الأوروبي الذي سعت إليه عقب

الثوري الجديد مدركاً، مع مساعديه، لرؤية سليمان وسيحاول على الأرجح مواصلة، كما تعهدت البرقية بذلك، إلا أن قآني، رغم وصفه بالشخصية الصلبة المتشددة، التي لا تختلف كثيراً عن سليمان، حيث يُنظر إليه على أنه "ظله الأكثر تشدداً"، قد لا يمتلك نفس الخبرة، ولا القدرة التشبيكية الواسعة مع الحلفاء والوكلاء الموالين لإيران في المنطقة، التي حظي بها سليمان ومكنته، وفق البعض، من لعب دور "مهندس" معركة الرئيس الأسد ضد المعارضة السورية، والمساهمة في صعود التنظيمات المسلحة الموالية لإيران في العراق وزعزعة استقراره بعد الاحتلال الأمريكي⁽¹⁾، ما قد يحتاج وقتاً للإضطلاع بالدور نفسه، ولكنه إذا لم يستطع الإحلال مكان سليمان في المدى القريب، بالتزامن مع قيام إيران، في أحد خياراتها للرد، بإحتواء تداعيات الخطوة الأمريكية الأخيرة عبر خفض التصعيد، فقد يدل على أن مقتل سليمان قد يسهم في كبح جماح الطموح الإيراني التوسعي الإقليمي⁽²⁾.

ولم يحمل تعيين قآني أي مفاجأة، حيث يُعدّ الرجل الثاني بعد سليمان في قيادة الحرس الثوري، والمشرف على متابعة تسليحه، ولديه خبرة كافية في التعامل مع جهات القتال المختلفة، منذ انخراطه المبكر وأواخر عام 1980م ضمن صفوفه، ومشاركته القتالية في الحرب العراقية-الإيرانية، فيما تدرج

1 Tim Arango, Ronen Bergman. "Qassim Suleimani, Master of Iran's Intrigue, Built a Shiite Axis of Power in Mideast." The New York Times. Jan 3, 2020. <https://www.nytimes.com/2020/01/03/obituaries/qassem-soleimani-dead.html> (accessed Jan 4, 2020).

2 إيمان محمود. "هل ستخلى إيران عن الحذر؟ 4 أسئلة مطروحة بعد مقتل قاسم سليمان". موقع مصرراوي الإخباري. 3/1/2020. [https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2020/1/3/1699451/-](https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2020/1/3/1699451/)

(تاريخ الوصول 4/1/2020).

العقوبات⁽¹⁾، فيما قد تلجأ إلى مسار دبلوماسي عبر الضغط على الحكومة العراقية لاتخاذ قرار بخروج القوات الأمريكية من العراق، وهو أمر قد تكون نتائجه لإيران أفضل استراتيجياً. بيد أن الخطر الأكبر يتمثل في بلوغ حرب إيران غير المتكافئة نقطة تُجبر الولايات المتحدة على الرد العنيف بمهاجمتها مباشرة، ما قد يؤدي لاندلاع حرب شاملة، بدون التيقن من مدى إمكانية حدوثها، ولكن ليس سهلاً على إيران الفوز فيها، عدا عن جعلها مكلفة وطويلة وشاقة، إلا أن مخاوف نشوب حرب عالمية ثالثة مُبالغ فيها، إذ قد تنشط روسيا والصين في جهودهما الدبلوماسية لمنع حدوث التصعيد، لكن من غير المتوقع مشاركتهما في الحرب حال حدوثها⁽²⁾.

1 Borger, Julian. "Reprisals against US to come at time and place of Iran's choosing." The Guardian. Jan 3, 2020. <https://www.theguardian.com/world/2020/jan/03/iran-reprisals-america-tehran-qassem-suleimani> (accessed Jan 4, 2020).

2 "Is There Risk of Wider War with Iran?" The New York Times. Jan 3, 2020. <https://www.nytimes.com/2020/01/03/world/middleeast/us-iran-war.html> (accessed Jan 5, 2020).

الخاتمة

يحتدم هذا الخلاف في مرحلة "ما بعد خامنئي"، بحيث يدور حول منصب المرشد، طالما هناك رئيس إيراني منتخب، مما سيفتح المجال واسعاً لاضطراب داخلي، ولتغيير قد يطال مصير الحرس الثوري نفسه لجهة، مثلاً، إعادته إلى دوره التقليدي ضمن صفوف القوات المسلحة الإيرانية، بعيداً عن مهامه الخارجية.

2- إن ضمان نجاح العقوبات المفروضة على الحرس الثوري مرهون بصرامة تطبيقها وشموليتها وديمومتها، وليس منسوب حجمها، وذلك لسدّ المنافذ أمام محاولات الحرس للتحايل حولها، فالاتحاد الأوروبي ليس على قلب واحد بشأنها. فبالرغم من حظره عام 2010م للتعاملات الاقتصادية معه، فإن دولاً أوروبية أخرى لم تلحق بألمانيا - مثلاً - عندما فرضت عقوبات على شركة طيران إيرانية تابعة للحرس الثوري، في 21 نوفمبر 2019م، بتهمة توظيفها لأغراض عسكرية وأنشطة إرهابية، منها نقل المسلحين إلى سوريا، مما يجعل طريقة التعاطي الأوروبي معها "جزئية".

ولأن "تاريخ" ظاهرة سياسات الحصار الاقتصادي لدوافع سياسية لا يشير لمستوى نجاح عالٍ يدعم الاستمرار فيها، مما يُضعفها دون نفي تأثيراتها المؤلمة، فإن عدم مهادتها بإجراءات شمولية مماثلة قد لا يجلب النتائج المرجوة منها على المدنيين المتوسط والبعيد، فتداعيات الحصار قد تخلق اضطراباً اجتماعياً وازناً، لكنها لن تغير الواقع على المدى الزمني القريب.

3- بالرغم من سيادة القناعة لدى المجتمع الدولي بمخاطر دور الحرس الثوري في المنطقة، وتهديده للمنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية، فإن

يواجه الحرس الثوري تحديات داخلية وخارجية وازنة، قد تسهم في تقويض دوره بوصفه الذراع الأعتى تشدداً وفتكاً، لمشروع إيران التوسعيّ الإقليمي، وأداتها التكتيكية لنشر مواطن التهديد ضمن المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية، ولأن هذه المحدّدات متداخلة في تبعاتها ضمن جوانب معينة، فإن مفعول النتائج المتوخّاة منها قد يتضاءل في المديين القريب والمتوسط، ما لم تتماهى بتحرك دولي إقليمي شموليٍّ مضادّ.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يتداخل حراك قوى المعارضة الإيرانية للمطالبة بتحجيم دور الحرس الثوري داخلياً ووقف عملياته الخارجية، لصالح إيلاء الإهتمام بالشأن المحلي الإيراني، مع وطأة العقوبات الأمريكية المفروضة عليه، وذلك في مسألتين: الأولى: ستؤثر العقوبات على الوضع الاقتصادي للحرس الثوري، بما يُضعف سطوته الداخلية، ويُضعف مقدرته التمويلية الخارجية للحلفاء والجماعات المسلحة، مما سيؤدي إلى تقييد هامش مناوراته في المنطقة، ومحاصرة نشاط جماعاته المسلحة وتضييق الخناق عليها، والثانية: إذا كان الحرس الثوري يستمد مواطن قوته من ارتباطه المباشر، تكليفاً وتوجيهاً، بالمرشد الأعلى، فإن الخلاف بين المحافظين، ومعهم رجال الدين والحرس الثوري، وبين الإصلاحيين والمعتدلين، حول ملامح السياسة الاستراتيجية لإيران، ومدى التزامها بما يسمى محور "المقاومة" وطبيعة دور الحرس الثوري، عدا عن الجدل المتنامي بشأن خليفة المرشد، يُنذر بانشقاقات داخل دوائر النظام، قد تُمثل صداعاً لا يُحمد عُقباه في المدى القريب، وقد

الحلقة المركزية في علاقة إيران مع شبكة الحلفاء والوكلاء المنتشرة في المنطقة، والتي قد لا يعوّض خليفته مسألة ترميمها، كما سيفقد الحرس الثوري صورته القوية التي دأب على رسمها، بعد موت الوجه الذي مثل توسّعه في المنطقة، تزامناً مع ضغوط الحراك الدولي الإقليمي المضاد لدوره، عدا عن الإشكاليات التي يعاني منها في مواطن معاقلة الرئيسية في المنطقة، لا سيما في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والتي أبرزتها الاحتجاجات الشعبية الأخيرة المعادية له في العراق ولبنان، فمن الممكن أن يكون مقتل سليمان بمثابة قوة مُحبّطة للسياسة التوسّعية للحرس الثوري.

ربما يقوم النظام الإيراني بتوظيف الضغوط الدولية والإقليمية المصاحبة لكسب التأييد الشعبي حوله، وامتصاص الاحتقانات الشعبية في الجسد الإيراني، عند إعلاء الخطاب الرسمي المناوئ "لأعداء الأمة المتآمرة" على الثورة، والذي يجد صدهاء مجتمعياً، أو لدى تصدير مأزقه الداخلي بافتعال أزمات خارجية.

خطوة الولايات المتحدة لتصنيفه "منظمة إرهابية"، على أهميتها، قد جاءت منفردة. فرغم دعوة الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوة مماثلة، إلا أن الأخير لم يقدم عليها، مكتفياً بتصنيف وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية منظمة "إرهابية" في يناير 2019م، بتهمة ضلوعها في مخططات لاغتيال معارضين للنظام داخل دول أوروبية، في ظل ضغط أوروبي داخلي ثقيل لجهة اتخاذ نفس التحرك مع الحرس الثوري.

أدرجت دول الخليج، في 30 أكتوبر 2019م، قوات "الباسيج" وكيانات وشركات إيرانية تتعامل مع الحرس الثوري على لائحة الإرهاب، بينما قادت جهود المركز الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، الذي أسّسته المملكة العربية السعودية في 21 مايو 2017م في الرياض، بمشاركة الولايات المتحدة وعدد من الدول الأعضاء، إلى الكشف عن أسماء أفراد وكيانات داعمين للحرس الثوري ولتنظيماته المسلحة، ووضعها ضمن لائحة الإرهاب، وفرض العقوبات الصارمة ضدها، لكنها لم تتبنّ أيضاً قراراً مماثلاً.

يتطلب هذا الأمر شمولية التحرك المضاد لدور الحرس في المنطقة، عبر اتساع رقعة تصنيفه، بكامل تشكيلاته وأجنحته، كـ "منظمة إرهابية"، واتخاذ العقوبات الصارمة بحق المتعاملين معه، والدفع الدولي والإقليمي باتجاه استصدار قرار أممي يحظر التعامل معه، إستناداً إلى حيثيات تهديداته المتواترة لأمن المنطقة، مثلما يقتضي ديمومة تلك الإجراءات ومتابعة تطبيقها.

4- تشير عملية مقتل اللواء قاسم سليمان، بما تحمله من دلالة استراتيجية وضربة قاصمة للأجندة الإيرانية الإقليمية، إلى تغيير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وقد يؤدي مقتله إلى كسر

القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية.

ثانياً: المؤتمرات.

تقديم الملف

المملكة العربية السعودية ثاني أكبر سوق لصادرات المملكة المتحدة في الشرق الأوسط والعشرين عالمياً. أما الكتاب الثاني فهو بعنوان "حملة تسويق السلاح الجوي الصيني لتعزيز دوره على المستوى الملاحى"، ويستعرضه الأستاذ محمود عبدالغفار، والفكرة الأساسية للكتاب هي أنه منذ صدور استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي، وتضمنها ما مفاده أن الصين تُشكل تحدياً لها، بدأت الصين في تطوير قدراتها العسكرية، حيث أدركت أن تطوير هذه القدرات من شأنه دعم نفوذها على مستوى العالم، من خلال تبني استراتيجية عسكرية لزيادة القدرات الجوية والبحرية، وكذلك إمكانات الفضاء السيبراني، وكانت هناك أهداف استراتيجية لهذه الخطة، ويتضمن الكتاب الكثير من التفاصيل حول خطط التطوير، خاصةً مع تغيير العقيدة العسكرية للصين عموماً.

أما التقرير الاستراتيجي، الذي جاء بعنوان "الحوار المتوسطي: النجاة من العاصفة: تخطيط مسارات جديدة في الشرق الأوسط"، الصادر عن المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية في ديسمبر 2019م، وتقدمه الأستاذة أماني عبدالغني، فيتناول حصيلة رؤى ونقاشات تضمنها المؤتمر السنوي للحوار المتوسطي، الذي نظّمته وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، بالتعاون مع "المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية"، في نسخته الخامسة خلال الفترة 5-7 ديسمبر 2019م، في العاصمة الإيطالية روما، وضم نخبة من الباحثين والخبراء من دول شمال وجنوب المتوسط، لدراسة وتحليل التحديات الراهنة التي تواجه الطرفين، مع أهمية القضايا التي تناولها هذا التقرير، والمتمثلة

في ظل التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، التي تلقي بظلالها على أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً، فمن الأهمية بمكان رصد وتحليل الرؤى التي تتضمنها الكتب الحديثة والتقارير الاستراتيجية، خاصةً تلك التي تتناول استراتيجيات الدول الكبرى تجاه المنطقة، بالإضافة إلى عرض المؤتمرات التي تتناول القضايا ذات الصلة بأمن منطقة الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً.

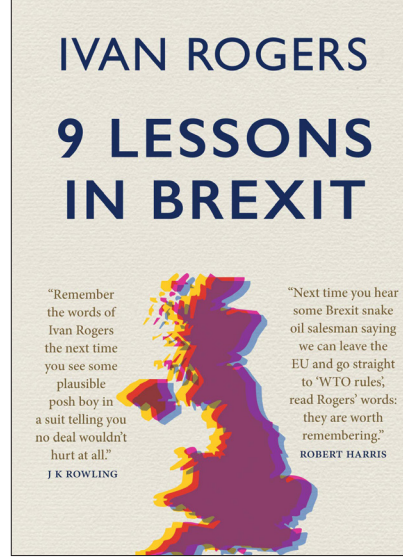
وتأسيساً على ذلك، تقدّم دورية "دراسات" في هذا العدد كتابين وتقريراً استراتيجياً. الكتاب الأول بعنوان "تسعة دروس لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، يقدم له الأستاذ محمود عبدالله، حيث يتناول الكتاب مسيرة المفاوضات التي انتهجتها الحكومة البريطانية للخروج من منظومة الاتحاد الأوروبي، والتي تضمنت الكثير من الأساليب التكتيكية، والتأكيد على أنه لن يكون هناك خروج من تلك المنظومة دون اتفاق، ويشير مؤلف الكتاب إلى أن مؤيدي عملية الخروج المسماة "بريكست" لم تكن لديهم رؤية موحدة لما سيكون عليه مسار ما بعد الخروج، وقد كان التركيز الأكبر ألا تبقى بريطانيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي. من ناحية ثانية، أثار المؤلف الأهداف التي يتعين على بريطانيا أن تنتهجها في أعقاب عملية الخروج، وفي مقدمتها زيادة حجم التبادل التجاري، وتنويع الشركاء التجاريين، الذي يجب أن يكون هدفاً رئيسياً للمملكة المتحدة. ويشير الباحث مقدّم العرض إلى وجود فرص استثمارية لدول الخليج عموماً، والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة خصوصاً، حيث تعد الأخيرة حالياً أكبر سوق للصادرات البريطانية في الشرق الأوسط، والثالثة عشرة عالمياً، بينما تُعد

الشراء والإنتاج المحلي، فضلاً عن البيان الختامي، الذي تضمّن عدداً من النتائج والتوصيات الاستراتيجية المهمة بشأن هذه القضايا.

في أربع قضايا هي: الأمن المشترك والرفاه، والهجرة، وتغيّر المناخ، والمجتمع المدني والثقافة. فقد كان لافتاً اهتمام التقرير في الوقت ذاته بالتحديات التي تواجه منطقة الخليج العربي، ولخصها التقرير في التحديات الأمنية والاقتصادية. فعلى الصعيد الأمني، تتمثل هذه التحديات في التهديدات الإرهابية، والتهديدات الإيرانية، وحالة التوتر المزمّنة على المستوى الإقليمي بسبب الأزمة المستمرة بين إيران والولايات المتحدة، فضلاً عن زيادة وتيرة التهديدات الإيرانية مع استهداف المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي حدا بدول الخليج لتعزيز قدراتها التسليحية. وعلى الصعيد الاقتصادي، أشار التقرير إلى إشكالية الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، في ظل تنامي عدد السكان والتوقعات بتحقيق المزيد من مفهوم "دولة الرفاه"، إلا أن التقرير أشار إلى العديد من السياسات التي انتهجتها دول الخليج لتنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن النفط.

كما يتضمن هذا القسم عرضاً لمؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط، الذي تزامن انعقاده مع معرض البحرين الدولي الثاني للدفاع، خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2019م، وقد شارك فيه عدد من المسؤولين والأكاديميين، والخبراء في مجال التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى حضور كبير من جانب عدد من الجهات داخل وخارج مملكة البحرين. وقد ناقش المشاركون في المؤتمر عدداً من القضايا المهمة وهي: التكنولوجيا العسكرية العالمية: نظرة مستقبلية، واستراتيجيات الدفاع السيبراني، وأثر تطور الذكاء الاصطناعي على القوات المسلحة، وتطوير نماذج محاكاة للقتال المستقبلي، ومستقبل المشتريات الدفاعية في الشرق الأوسط: استراتيجية

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية:



1- UK After Brexit and the Impact on Saudi Arabia and the UAE

Title: 9 Lessons in Brexit

Author: Ivan Rogers

Publishing house: Short Books

Year: 2019

1- تسعة دروس من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الناشر: شورت بوكس (كتب قصيرة)

سنة النشر: 2019

تأليف: آيفان روجرز

عرض: الأستاذ محمود عبد الله⁽¹⁾

يقدم كتاب آيفان روجرز المُعَنَوَن: "تسعة دروس من بريكتست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)" منظوراً واضحاً وصادقاً حول الدروس التي يمكن للمرء أن يتعلمها من ملحمة بريكتست التي طال أمدها. بينما أظهرت التحولات والتطورات الحالية في رحلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكتست) أنه من الصعب للغاية التنبؤ بالنتائج، إلا أن المؤلف تمكن من تقديم وجهة نظر متوازنة تركز على الدروس المستفادة من عملية بريكتست هذه، بدلاً من مجرد عرض تنبؤات وتوقعات. ورغم أن الكتاب، الذي نُشر في فبراير 2019م، قد تمت كتابته أثناء عهد رئيسة الوزراء تيريزا ماي، إلا أن دروس الكتاب لا زالت تنطبق على مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي تدور اليوم.

يبدأ المؤلف، آيفان روجرز، بشرح مقولة "إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، (بريكتست يعني بريكتست)، بما معناه أنه ينبغي على المملكة المتحدة ألا تظن أنها تستطيع مغادرة الاتحاد الأوروبي وفي الوقت نفسه تتوقع الاستفادة بطريقة أو بأخرى بمزايا وجودها في الاتحاد الأوروبي. في افتتاحية الكتاب، استطاع روجرز شرح مفهومه "بريكتست يعني بريكتست" بطريقة موجزة وواضحة للقارئ.

ثم ينتقل المؤلف بسلاسة إلى مناقشة تحدي مصداقية المملكة المتحدة خلال مفاوضات خروجها من الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن قضية المصداقية هذه كانت واضحة للعيان، حيث أن حكومة المملكة المتحدة استخدمت ورقة "لا-اتفاق" كتكتيك في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، لكنها طمأنت في الوقت نفسه الشركات والمواطنين في المملكة المتحدة إلى أنها - أي الحكومة - لن تسمح

1 باحث في الدراسات الاقتصادية، مملكة البحرين.

الأوروبي، دون التطرق إلى المخاطر أو معالجتها، والتحديات المرتبطة بهذا الخروج.

بعد ذلك، تناقش الأقسام اللاحقة من الكتاب كيف فقدت المملكة المتحدة قوتها التفاوضية أثناء تطور المحادثات مع الاتحاد الأوروبي. يتناول روجرز هذا الموضوع بالتفصيل، ويشرح كيف وضع المفاوضون البريطانيون خط البداية أو الأساس غير الطموح للمفاوضات، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي كانت حاسمة بالنسبة للمملكة المتحدة. من ناحية أخرى، وضعوا نقاط بداية مبالغاً فيها بشكل غير معقول فيما يتعلق بقضايا أخرى. وأدى ذلك إلى خلق انطباع من عدم اليقين والتردد، وهو ما أضعف موقف المفاوض البريطاني في المفاوضات. يوضح روجرز أن هذه الطريقة تتعارض تماماً مع الأسلوب المعروف في المفاوضات، وهو أن يضع المفاوض خط أساس طموح، يكون أعلى مما يريجه من المفاوضات، بحيث لو خسر المفاوض بعضاً من النقاط أمام الجانب المقابل، تظل نتيجة التفاوض جيدة للمفاوض. في هذا الجزء، عرض روجرز أمثلة على ذلك، مثل الحدود البرية بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا، لتوضيح كيف أن وضع خط الأساس السيء في المفاوضات يمكن أن يعيدك حقاً إلى الوراء، ويجعل الوصول إلى نتيجة إيجابية من المفاوضات أمراً بالغ الصعوبة. أسلوب روجرز المقنع في الكتابة يساعد هنا على توضيح حججه، وإقناع القارئ بأن المملكة المتحدة لم تبدأ بخطوة صحيحة أو على أساس قوي في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

ميزة أخرى يمتلكها روجرز، ويعرضها بفاعلية، هي قدرته على تقديم مناقشة متوازنة في تقييمه بشكل محايد لجميع جوانب القضية، وهذا واضح

بحدوث سيناريو "لا-اتفاق" بسبب تأثيره السلبي الشديد على الاقتصاد الوطني. مع ذلك، ولكي تكون هذه الطمأنينة فعالة، فقد تعيّن على حكومة المملكة المتحدة أن تعلن بشكل مستمر وعلمي بأنها لن تسمح لبريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. هذا الأمر أضعف القوة التفاوضية لبريطانيا، كما يوضح روجرز. الأمثلة التي استخدمها المؤلف تساعد على رسم صورة واضحة للقارئ، إلا أن مناقشة بعض السبل البديلة في معالجة معضلة المصادقية هذه كانت ستساعد في جعل هذا الفصل أكثر ثراءً وإقناعاً.

مع ذلك، فإن هذه المناقشة للسبل البديلة تظهر في الأقسام اللاحقة من الكتاب، حيث يتجلى منظور روجرز الشخصي للدروس المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحاً. هنا، ينتقد المؤلف الانقسام الشديد فيما بين مؤيدي بريكست بشأن النتيجة التي يريدونها من مبادرة الخروج هذه، ويوضح أن النقاش كان غير منظم للغاية، وأن أولئك الداعين إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم يكونوا قادرين على الاتفاق إلا على شيء واحد فقط هو: ما لا يعجبهم في الانسواء تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد افتقروا، كما يصف روجرز، إلى رؤية موحدة لما يريدونه بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. هنا، يذكر المؤلف بأن مؤيدي بريكست قد تجنبوا الإفصاح عن الوجهة النهائية للمبادرة وكيف ستعمل. بدلاً من ذلك، كان كل ما يركزون عليه هو ببساطة عدم موافقتهم على أن يكونوا جزءاً من الاتحاد الأوروبي. إن تقييمه هنا مدعوم بأدلة واضحة حول كيفية تقديم الجانب المؤيد لبريكست لصورة مفرطة في التفاؤل للمملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد

النتائج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من سنة 2019م بنسبة 0.2٪ للمرة الأولى منذ عام 2012م. وفي حين يمكن إلقاء بعض اللوم في هذا على التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي، إلا أن حالات عدم اليقين المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تتحمل هي أيضاً جزءاً من اللوم فيه. لتجنب المزيد من تدهور الأداء الاقتصادي، يجب على المملكة المتحدة أن تظهر للعالم بأن أبوابها مفتوحة للتجارة. لا شك أن زيادة التبادل التجاري مع أكبر اقتصادين في منطقة الخليج: السعودية والإمارات - ستكون خطوة كبيرة ومهمة في هذا الاتجاه.

ويمكن الربط بين محتوى هذا الكتاب ومتطلبات دول الخليج على المستوى الاقتصادي، بمعنى آخر ما هي الفرص المتاحة لدول الخليج نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

في واقع الأمر، يمثل التزام رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون بتنفيذ بريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) فرصة لبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة السعودية والإمارات، بصفتها أكبر اقتصادين في دول المجلس، وخاصة في وقت تتطلع فيه بريطانيا إلى زيادة التجارة والاستثمار مع شركاء تجاريين من خارج الاتحاد الأوروبي.

يمكن لكل من السعودية والإمارات الاستفادة من العلاقات الحالية القائمة مع المملكة المتحدة لتقديم نفسيهما كشركاء تجاريين واستثماريين كبيرين في فترة ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. حيث تُعد الإمارات حالياً أكبر سوق للصادرات البريطانية في الشرق الأوسط والثالثة عشرة في العالم، في حين تعد السعودية ثاني أكبر سوق لصادرات المملكة المتحدة في الشرق الأوسط والعشرين في العالم. هذا

في القسم الذي يستكشف فيه المؤلف التحدي، والمعركة الداخلية التي تواجهها بريطانيا بين تطلعاتها في أن تكون قوة عالمية عظمى، بينما في الوقت ذاته تركز على اقتصادها المحلي. هنا، يتفق المؤلف مع وجهة نظر مؤيدي بريكست، بأن توسيع حجم التجارة وتنويع الشركاء التجاريين يجب أن يكون هدفاً رئيسياً للمملكة المتحدة. مع ذلك، يشدد على أنه لا يتفق مع الرأي القائل بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التخلي عن أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة، وهو بالمناسبة أقرب جارٍ لها - الاتحاد الأوروبي.

بشكل عام، هناك العديد من العوامل التي تجعل من كتاب "تسعة دروس في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" تقييماً فعالاً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إن الصدق في طرح هذه الدروس وتقديم مناقشة متوازنة يساعدان في جعل هذا الكتاب ذا نظرة ثاقبة. علاوة على ذلك، فإن أسلوب الكتابة الواضح يجعل الأفكار سهلة الاستيعاب والفهم. أخيراً، ترسم الطريقة التي تترابط بها جميع الدروس معاً صورة شاملة تجعل القارئ مطلعاً على التحديات المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكيف كان يمكن معالجتها بشكل أكثر كفاءة. إن تأييد المؤلف لخيار البقاء في الاتحاد الأوروبي واضح في جميع أجزاء الكتاب - ولا يمثل ذلك مفاجأة نظراً للمنصب السابق لأيان روجرز، كونه ممثل المملكة المتحدة السابق في الاتحاد الأوروبي - لكنه لا يتردد في إظهار ذلك ويؤيد حججه بأدلة وأمثلة قوية.

لمشهد عدم اليقين السائد حالياً في المملكة المتحدة آثار سلبية كبيرة على اقتصاد البلاد. يواجه الاقتصاد بالفعل رياحاً معاكسة قوية، مع انكماش

يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً استخدام علاقاتها الوطيدة مع المملكة المتحدة لزيادة حجم التجارة والاستثمار. يوجد حالياً 5,000 شركة بريطانية تعمل في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك كبار الشركات مثل شركة البترول البريطانية (بي بي)، شل، ستاندرد تشارترد بنك، وبنك إتش إس بي سي. يمكن للبلدين العمل على توسيع تواجد هذه الشركات وعملياتها. تحدد وزارة التجارة الدولية بالمملكة المتحدة (دي آي تي) على موقعها على شبكة الإنترنت القطاعات الرئيسية التي تتمتع فيها الشركات البريطانية بفرص للقيام بأعمال تجارية في الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه الفرص التعليم والطاقة المتجددة، والخدمات المالية والرعاية الصحية. ومن خلال تقديم حوافز للمستثمرين البريطانيين، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المملكة المتحدة في هذه القطاعات، التي تم تصنيفها كمجالات مهمة في جهود البلاد لتنويع الاقتصاد. لتحقيق ذلك، هناك حاجة للمزيد من الجهد لجعل عملية الاستثمار في الإمارات أكثر سهولة وسلاسة. تقول وزارة التجارة الدولية على موقعها على الإنترنت أن "التعامل مع القوانين الاتحادية والقوانين الخاصة بكل إمارة وقوانين المناطق الحرة يمكن أن يكون أمراً معقداً". إن توفير المزيد من الوضوح بشأن الأنظمة المختلفة المعمول بها في الإمارات يمكن أن يساعد في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. على الجانب الآخر، يمكن أن تلعب مؤسسات رسمية في الإمارات العربية المتحدة، مثل مؤسسة دبي لتنمية الصادرات، دوراً مهماً في مساعدة الشركات المحلية على التصدير إلى المملكة المتحدة وإنشاء شبكة من المشترين البريطانيين.

يعطي كلتا الدولتين نقاط انطلاق قوية للبناء عليها. مع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالواردات البريطانية، ينخفض الترتيب العام للإمارات إلى المرتبة 23 في العالم، والسعودية إلى المرتبة 43.

لذلك، فإن المجال الذي يمكن فيه أن تحسّن كل من السعودية والإمارات التبادل التجاري بشكل كبير هو التصدير إلى بريطانيا. كلتا الدولتين مستوردان صافيان من المملكة المتحدة، وقد تنامت الفجوة بين الواردات والصادرات مع مرور الوقت. تظهر أحدث البيانات الصادرة عن مكتب المملكة المتحدة للإحصاءات الوطنية أن هذه الفجوة تبلغ 5 مليارات دولار للمملكة العربية السعودية و6 مليارات دولار للإمارات العربية المتحدة. وحيث أن كلا البلدين يعملان على تنويع اقتصاداتهما وتعزيز القطاعات المختلفة، فإنه سيكون لديهما المزيد من السلع والخدمات للتصدير، كما سيكونان أيضاً قادرين على تقديم هذه السلع والخدمات في مجالات كثيرة ومتنوعة.

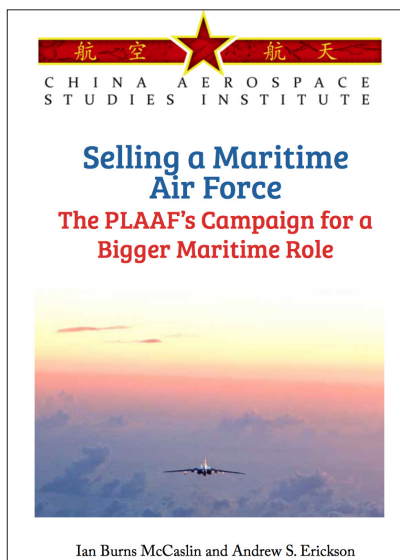
لقد بدأت الدولتان بالفعل باتخاذ خطوات بناءً على اتجاه زيادة قدرتهما التصديرية. ففي يوليو 2019م، أطلقت هيئة تنمية الصادرات السعودية برنامجاً بقيمة 32 مليون دولار، بالتعاون مع مكتب تحفيز القطاع الخاص، لخلق المزيد من فرص التصدير للشركات المحلية. توفر هذه المبادرة الدعم للشركات السعودية للدخول والتوسع في الأسواق الدولية. يمكن إنشاء برنامج آخر لتعريف الشركات السعودية على الفرص المتاحة في المملكة المتحدة على وجه التحديد وربطها بها، حيث ستنشأ فرص للشركات غير الأوروبية للدخول إلى أسواق المملكة المتحدة وزيادة التجارة معها. وهذا هو الوقت المناسب الذي يمكن للسعودية فيه أن تقتنص الفرصة.

في ديسمبر 2017م، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي تضمنت العديد من الموضوعات الأمنية والدفاعية المتنوعة. إلا أنه كان من أهم تلك الموضوعات تحديد جمهورية الصين الشعبية كمنافس استراتيجي للولايات المتحدة بشكل رسمي، وذلك للمرة الأولى منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة.

فمنذ بداية التسعينات، نجد أن النظام الدولي الحالي لم يشهد منافسة استراتيجية بين الدول الكبرى، حيث كانت الأولوية الأولى للولايات المتحدة هي قيادة حملة دولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ودول جوارها، بيد أن الانسحاب المتوقع من جانب الولايات المتحدة من تلك المناطق قد أتاح لبعض الدول تعزيز نفوذها الدولي، مثل روسيا والصين. الأمر الذي استقطب اهتمام الكثير من مراكز التفكير الاستراتيجي لفهم وتفسير شؤون وسياسات تلك الدول، فضلاً عن دعم جهود الولايات المتحدة من أجل تعزيز منافسة الدول النامية على الصعيد الدولي.

تلك الخلفية المختصرة توضح أهمية هذا الكتاب، الذي أصدره معهد دراسات الطيران الصيني بكلية القوات البحرية بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي صدر عام 2018م وأعيدت طبعته في عام 2019م مجدداً نظراً لأهميته. يضم هذا المعهد نخبة من المحللين ذوي الخلفيات العسكرية والمدنية، تعمل على تفسير القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بجمهورية الصين الشعبية، على صعيد السياسة الخارجية عموماً، والسياسات الأمريكية على نحو خاص.

ففي مقدمة الكتاب، أشار المؤلفان إلى أن كل قوة مسلحة رسمية في العالم تواجه منافسات داخلية



2- Selling a Maritime Air Force: The PLAAF Campaign for a Bigger Maritime Role

Author: Ian Burns McCaslin
and Andrew S. Erickson

Publishing house: China Aerospace Studies Institute, US Naval College

Year: April 2018

2- حملة تسويق السلاح الجوي صيني لتعزيز دوره في المسرح الملاحي

الناشر: معهد دراسات الطيران الصيني، كلية القوات البحرية بالولايات المتحدة الأمريكية.

سنة النشر: أبريل 2018م

المؤلفان: أندرو إريكسون وإيان بيرنز مكاسلين⁽¹⁾

عرض: الأستاذ محمود عبدالغفار⁽²⁾

1 أندرو إريكسون، أستاذ الاستراتيجية بمعهد دراسات الطيران الصيني في كلية القوات البحرية بالولايات المتحدة الأمريكية. إيان بيرنز مكاسلين، باحث مساعد في المكتب الوطني للبحوث الأسبوعية.

2 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

الفضائية، حيث أدى تأسيس هذه الوحدة الجديدة إلى إجبار سلاح الجو الصيني على إعادة تركيز وجوده وقدراته في المجال الملاحي، بينما يلاحظ أن سلاح البحرية لجيش التحرير الشعبي وسلاح الجو يتعاونان معاً وينفذان عمليات جوية مشتركة في المجال الملاحي، إلا أن إدارة سلاح الجو تشعر بأن الحزب الشيوعي الصيني لديه رغبة في صناعة حاملات طائرات، وتمثل هذه الرغبة فرصة لسلاح الجو لزيادة أهميته أمام دوائر صنع القرار في هيئة أركان جيش التحرير الشعبي.

وتأسيساً على ما سبق، توجد ثلاثة أهداف أساسية لحملة سلاح الجو الصيني؛ الأول: استهداف زيادة قدرات سلاح الجو في التنسيق والتعاون مع القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي. الثاني: محاولة زيادة أهميته لدى صنع القرار العسكريين. الثالث: زيادة وجود سلاح الجو في المسرح الملاحي.

وقد أورد المؤلفان أسباباً عديدة أدت إلى اهتمام سلاح الجو الصيني بالمجال الملاحي، فضلاً عن اعتماده على وسائل الإعلام والعلاقات العامة لتحقيق أهدافه. من أوائل هذه الأسباب إعادة تعريف المجال الذي يعملون فيه. فتقليدياً كان مجال عمل سلاح الجو الصيني مرتبطاً بأراضي وحدود الصين البرية، إلا أن تأسيس وحدات عسكرية جديدة ضمن جيش التحرير الشعبي، مثل قوة الدعم الاستراتيجي ووحدات الصواريخ الباليستية، كان سبباً في تعدد المهام الدفاعية، ومن ثم لم يكن هناك وضوح حول دور سلاح الجو الصيني حتى عام 2004م، وذلك في أعقاب تضمينه في الدفاع الفاعل للصين. ثانياً: عدم إيضاح دور ومهمة سلاح الجو الصيني إبان السلم والحرب،

من جانب الفئات العسكرية المختلفة. وتختلف نوعية هذه المنافسة من دولة لأخرى، إلا أن غالبية الخلافات تضم المنافسة على الموارد المادية أو الاهتمام بالأولويات، بالإضافة إلى تعزيز مكانتها لدى صانع القرار.. إلخ، ومن ثم فإن جيش التحرير الشعبي الصيني يواجه منافسة من جانب العديد من الفئات العسكرية.

فمنذ نهاية عام 2015م، شهد جيش التحرير الشعبي مرحلة إصلاح لبعض الشؤون التي تخص التوجهات الاستراتيجية والهيكل والعمليات العسكرية، ورغم مرور عشرات السنوات التي عمل خلالها الحزب الشيوعي الصيني على الاستثمار في قواته المسلحة، فقد أدرك الحزب أن جيش التحرير الشعبي ما زال لا يواكب مستوى القوات المسلحة الرائدة في العالم. هذا الواقع لفت انتباه صانع القرار في الصين، وسيادة قناعة لديه مؤداها حتمية تحديث هدف القوات العسكرية الصينية، كمتطلب رئيسي لتعزيز النفوذ على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار، شهدت مراحل تطوير جيش التحرير الشعبي الصيني الانتقال من الدفاع البري التقليدي إلى استراتيجية عسكرية حديثة، تتكون من القدرات العسكرية في المسارح الجوية والبحرية، والفضائية والسيبرانية. وفي هذه المرحلة الانتقالية، توجد حقائق سوف تزيد الخلافات والمنافسة الإدارية بين الفئات العسكرية المختلفة في جيش التحرير الشعبي الصيني. الجدير بالذكر أن سلاح الجو لجيش التحرير الشعبي قد خسر نفوذه في مجال الفضاء، بعد موافقة جيش التحرير الشعبي على تأسيس إدارة جديدة تحت اسم "قوة الدعم الاستراتيجي"، وتشمل مسؤولية تلك الوحدة الجديدة كل الشؤون

عملية طيران في الميدان البحري في تاريخه، الأمر الذي يعد مكسباً إعلامياً لدى النخبة الحاكمة بشأن سلاح الجو. وقد لوحظ أن الكثير من الصور والفيديوهات حول تلك العملية قد تم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الصين، والتي تنتمي رسمياً لسلاح الجو.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، في تقرير لقياس القدرات الصينية في مجال القوة البحرية، أنه خلال الفترة من سبتمبر 2013م إلى ديسمبر 2017م، قام سلاح الجو بحوالي 22 عملية طيران عبر البحر، منها 17 عملية نفذها سلاح الجو، أما بقية العمليات فقد تم تنفيذها من قبل سلاح البحرية لجيش التحرير الشعبي. وبوجه عام، نجد أن سلاح الجولديه سيطرة التغطية الإعلامية التي تغطي العمليات الجوية في الميدان البحري، مقارنةً بالتغطية الإعلامية من جانب البحرية الصينية. وفي هذا الإطار، أشار المؤلفان إلى وجود إشارات تدل على رغبة سلاح الجو الصيني في زيادة تنفيذ عمليات الغارات الجوية الملاحية.

وفي عام 2014م، أعلن القائد العام السابق لسلاح الجو الصيني، اللواء ما شياوتيان، في خطابٍ له حول أهمية القوة الجوية في المسرح الملاحي. وخلال هذا الخطاب أعلن عن نية سلاح الجو لجيش التحرير الشعبي في نقل "مركز الجاذبية" في استخدام القوة الجوية في العمليات البحرية، من خلال ضم العمليات المختصة بتنفيذ غارات ضد أهداف بحرية وجزر لجدول المناوبات والتدريبات لسلاح الجو.

مع إيضاح دوره ومهامه من خلال إصدار الورقة البيضاء لاستراتيجية الدفاع الصيني، التي تضمنت بياناً لدور البحرية الصينية، إلا أنه في ذات الوقت لا يزال دور ومهمة سلاح الجو غير واضحين، وبالتالي فإن عدم وضوح هذا الدور قد أجبر سلاح الجو على تسويق قدراته وإبراز أهميته أمام دوائر صناع القرار في الجيش الشعبي. ويعني ما سبق أن مؤلفا الكتاب لهما قناعة بأن ذلك الموقف يمثل جزءاً كبيراً من جذور المنافسة، وواقع الخلافات بين سلاحي الجو والبحرية في جيش التحرير الشعبي.

في عام 2008م، بدأ سلاح الجو الصيني بتنفيذ خطة استراتيجية لتحديث قدراته، وتتضمن تطوير قدراته في المجال الملاحي، وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية المشار إليها، بشأن تحديث القوات العسكرية الصينية، والتي تضمنت ما مفاده أن المسؤولين عن سلاح الجو الصيني قد طالبوا غير ذي مرة بأن يصبح قوة جوية استراتيجية، لديها القدرة على استخدام القوة العسكرية خارج الحدود البرية الصينية، بما يسهم في الحفاظ على المصالح الصينية في مناطق مختلفة من العالم.

ويتفق المؤلفان على أن المرحلة المبكرة لحملة سلاح الجو الصيني تعتبر ناجحة، إلا أن ثمن هذا النجاح جاء على حساب الحملة البحرية لجيش التحرير الشعبي عامة، خاصةً الدور المستقبلي للطائرات القاذفة، حيث أوضح المؤلفان أن الصين ليس لديها تاريخ ممتد في تنفيذ العمليات البحرية بالطائرات القاذفة. حيث كانت المرة الأولى التي تقوم فيها الصين بتنفيذ عملية طيران بحرية في عام 2013م، وبعد عامين في 2015م، نفذ سلاح الجو الصيني أول

لهذه النقطة التي قدمت فرصة سانحة لسلاح الجو الصيني لتعزيز نفوذه.

وقد أوضح المؤلفان مرحلة انتقال سلاح الجو الصيني عبر التاريخ، حيث بدأت العمليات الجوية من قواعد برية إبان عقد الستينات، ثم تحولت بعد ذلك إلى مرحلة تستهدف تحول سلاح الجو إلى قوة جوية في المسرح البحري خلال القرن الحادي والعشرين، وهذه النية أدت إلى تغييرات شاملة في سلاح البحرية وسلاح الجو لجيش التحرير الشعبي، بالإضافة إلى تطبيق القدرات الجوية في الميدان البحري، وأهمية تنفيذ بعض الاستراتيجيات والتكنولوجيا الحديثة في القوات البحرية الصينية في العالم، مثل استخدام الطائرات بدون طيار، وصيانة حاملات الطائرات، وتشديد مهام الطائرات على جزر صناعية، وإعادة تصميم المركبات والمدمرات التي توفر مساحة لمنصات المروحيات، وقد أدت إلى ظهور توتر ومنافسة إدارية بين الفئتين.

مع ذلك، أشار المؤلفان إلى أنه رغم وجود رغبة للتعاون بين سلاح الجو وسلاح البحرية، إلا أنه ما زالت هناك منافسة بينهما، ولا توجد أي تطورات تشير إلى وجود تعاون وطيد بين الجانبين، لسببين؛ الأول: أن الصين تواجه بُطءًا في نمو ميزانيتها العسكرية، والثاني: أدت زيادة تكلفة الأسلحة والمعدات، والتكنولوجيا والدورات التدريبية، إلى زيادة حدة التوتر والمنافسة على الموارد المادية بين الجانبين.

ويشير المؤلفان إلى أن الصورة العامة حول الدول التي تبنت النظام السياسي الشيوعي هي أن قواتها المسلحة متجانسة، إلا أنهما حذرا من أن الخلاف بين

وفي أغسطس 2017م، تم تعيين اللواء دينغ لايهانغ في منصب القائد العام لسلاح الجو الصيني، وتكليفه باستمرارية انتقال عمليات قوات سلاح الجو إلى المسرح البحري. وأكد اللواء دينغ لايهانغ أن هناك خطة لاستمرارية المناوبات الجوية في البحر، وأنه خلال تلك الفترة سوف تنتقل التدريبات الجوية إلى مسرح المحيطات على المدى المتوسط، ومن ثم يجب أن تكون الأسلحة والمعدات وآليات الاتصال مناسبة للعمليات التي تُجرى في المحيطات. ووفقاً للمؤلفين، فقد استمر سلاح الجو في التركيز على المناوبات والتدريبات البحرية والقدرات القتالية خلال عام 2018م. وفي هذا الشأن، أشاد اللواء دينغ لايهانغ بأهمية البحث والتدريب لإيجاد حلول للمشكلات الصعبة الموجودة في العمليات الجوية العسكرية في البحر. ومن الحلول المقترحة لهذه المشكلات بناء مهام للطائرات على الجزر التي تتبع جمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي، وصناعة شاحنات بحرية ضخمة بهدف تسهيل القدرات اللوجستية، وتوسعة مدى العمليات للسلاح الجوي الصيني في المسرح البحري.

ووفقاً لخطاب القائد العام السابق لسلاح الجو الصيني، اللواء ما شياوتيان، فقد بدأت مرحلة إعادة تنظيم عمليات سلاح الجو. وهذا التغيير يهدف لإنهاء الاستعداد للمعارك البحرية في مياه غرب المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، حيث كانت الحرب العالمية الثانية دليلاً تاريخياً مؤكداً على أهمية تنفيذ عمليات جوية في المسرح البحري، وهو الأمر الذي اعتبره الحزب الشيوعي الصيني نقطة ضعف واضحة يتعين إيجاد حلول لها، ومن ثم وجود رغبة لدى السلطات الصينية لإيجاد حلول

العقيدة العسكرية لجيش التحرير الشعبي، التي تحولت من التركيز على الدفاع البري إلى المجال البحري. ومع أهمية هذا التحليل، لم يوضح المؤلفان الأسباب التي أدت إلى تغيير هذه العقيدة.

ومع أهمية ما سبق، فإن الكتاب يعد مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بتطور السياسات الدفاعية في الصين، وتأثير ذلك على مسار العلاقات الصينية-الأمريكية عموماً.

سلاح الجو وسلاح البحرية لجيش التحرير الشعبي قضية لا تقتصر على الصين فحسب، بل هناك عدة دول تشهد خلافات إدارية مشابهة. وقد أشار المؤلفان إلى وجود العديد من الخلافات بين إدارات الوحدات العسكرية الصينية، والتي يعكسها تحليل محتويات وحدة الاتصالات التابعة لسلاح الجو.

ويُعد الكتاب مؤشراً مهماً لمدى الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة لتطور الشؤون الدفاعية في الصين، وذلك من خلال التحليلات التي يقوم بها الأكاديميون في محاولة لتفسير تحركات وتطورات القوات المسلحة الصينية، حيث تعتبر الولايات المتحدة الصين منافساً استراتيجياً لها، الأمر الذي استقطب اهتمام القطاعات البحثية والإعلامية في الولايات المتحدة، لتحليل التطورات الدفاعية التي تشهدها الصين عموماً، وعلاقتها مع الولايات المتحدة على نحوٍ خاص.

من ناحية ثانية، يتبع مؤلفا الكتاب نهجاً منطقياً في تحليل العلاقات بين الوحدات العسكرية في الصين، وذلك على نحوٍ مغاير لما دأب عليه بعض الكتاب في الولايات المتحدة، من خلال الاعتماد على أسلوب الإثارة في تغطية الشؤون الصينية، في ظل تصاعد الخلافات الاقتصادية بين الدولتين، وزيادة المنافسة الدولية بينهما، ومحاولات الولايات المتحدة مواجهة طموح الصين بتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، التي تعتبرها الولايات المتحدة انعكاساً للطموحات الصينية العالمية.

من ناحية ثالثة، يعكس التحليل الذي قدمه المؤلفان طريقة التفكير الاستراتيجي في دوائر صنع القرار العسكري في الصين، حيث أشارا إلى تغيير

في ظل الصراعات المحتدمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي أُلقت بظلالها على البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية لدول المنطقة كافة، برزت أهمية اتخاذ ما يمكن أن يطلق عليه "إجراءات احترازية" يتعين على الدول اتخاذها، خاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليس فقط لتناي بنفسها عن تداعيات فرضتها طبيعة الصراعات الدائرة، والتي نشبت بفعل عدة عوامل، ليس أقلها موجات ما سُمّي بـ"الربيع العربي"، وما تلاها من تفكك بعض الدول مثل سوريا واليمن وليبيا، وإنما أيضاً لضمان تنمية مستدامة، وقدرة إنفاقية تحقق مستوى مناسب من الرفاه بين الأجيال المتعاقبة.

وفي هذا السياق، جاء اهتمام المؤتمر السنوي للحوار المتوسطي، الذي نظّمته وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، بالتعاون مع "المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية" (ISPI)، في نسخته الخامسة، خلال الفترة 5-7 ديسمبر 2019م، في العاصمة الإيطالية روما، والذي سلّط الضوء على عددٍ من القضايا الملحة في الوقت الراهن، بهدف وضع أجندة لمعالجتها، وكذلك معالجة التحديات الإقليمية والدولية، انبثقت عن سلسلة من الجلسات المطوّلة، التي شهدت رصد وتحليل تلك القضايا وتبادل المقترحات بشأنها. فخلال العقود الأربعة الماضية، عمد مؤتمر الحوار المتوسطي إلى جمع المئات من الخبراء وصانعي السياسات حول العالم، بهدف إيجاد سُبل ومسارات جديدة، بعيدة عن التقلبات والاضطرابات الجيوسياسية الحالية، ومن ثم صياغة أجندة إيجابية لدول البحر المتوسط.



3- Title: Mediterranean Dialogues

Weathering the Storm: Charting New Courses in the Mediterranean

Publisher: Italian Institute for International Political Studies

Year: 5th Edition, Rome, December 2019

Authors: Daniele Albanese and others

3- الحوار المتوسطي "النجاة من العاصفة:

تخطيط مسارات جديدة في الشرق الأوسط"

الناشر: المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية

تاريخ الإصدار: أبريل 2018م

المؤلف: دانييلي ألبانيزه وآخرون

عرض: الأستاذة أماني عبد الغني⁽¹⁾

1 باحثة ماجستير بجامعة عين شمس، مصر.

ويقدم تقرير الحوار المتوسطي لعام 2019م مجموعة من التحليلات الثقافية، والتوصيات السياسية والمقاربات الفعالة، التي من شأنها معالجة التحديات الراهنة، يرافقها عرض كمي هائل من البيانات التي كانت ماثراً مناقشاتٍ جادة خلال المؤتمر، والتي غالباً سوف تتيح المجال لمباحثات أخرى مستقبلاً. وقد تمحور التقرير حول أربع قضايا أساسية، يأتي على رأسها، بطبيعة ما تفرضه معطيات الوضع الراهن، قضية الأمن المشترك، والتي تندرج في إطارها مجموعة من القضايا الفرعية الأخرى، بدءاً من الجزائر والصراع في ليبيا، ومروراً بإشكالية تأسيس بنية أمنية إقليمية في الخليج، والهجمات السيبرانية في الشرق الأوسط، وانتهاءً بأزمة الحوكمة في اليمن، واختلاط الأنظمة الأمنية، وإصلاح أجهزة الشرطة في دول شمال أفريقيا.

وبعد الأمن تأتي قضية الرفاه، وفي إطار رصدها وتحليلها، ركز التقرير على مجموعة من الأزمات والإشكاليات، مثل إعادة إعمار سوريا ودور الأطراف الخارجية في تلك الجهود، لينتقل التقرير بعد ذلك إلى بُعد اقتصادي أكثر عمقاً، بتسليط الضوء على مسألة التنوع الاقتصادي في دول الخليج، وما تمثله إشكالية استمرار النفط كمصدر أساسي للدخل القومي من مخاطر. وتطرق التقرير إلى الصعود الاقتصادي للصين، والدور الذي تلعبه البنية التحتية في الشرق الأوسط باعتبارها أداة جيوسياسية، وينتهي تناول هذا القسم من التقرير بمسألتي التحول للطاقة النظيفة والخضراء، وكذلك تراجع معدل الموارد المائية في الشرق الأوسط.

أما القضية الثالثة التي ركز عليها التقرير، فهي ظاهرة الهجرة وإسهام عوامل التغير المناخي والديموغرافي

في تناميها، واصطبغ التقرير بصبغة استشرافية حين قدم توقعات بشأن مستقبل الهجرة من أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومستقبل اللاجئين السوريين، بينما تمحورت القضية الرابعة والأخيرة التي تناولها التقرير حول المجتمع المدني والثقافة، وتطرق الباحثون في هذا الجزء إلى حوار الأديان بين الأزهر والفاتيكان، مروراً بالأوضاع الثقافية المربكة في الشرق الأوسط، ختاماً بعلم الآثار والموروث الثقافي، والتحدي المتمثل في إحياء ماضي بلاد ما بين النهرين.

وقد استعرض التقرير في مستهلّه مُجمل المقومات التي تحظى بها منطقة الخليج العربي، ما يضفي عليها أهمية استراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي. فالخليج، باعتباره بوابة مزدهرة للتجارة والاتصال، إلى جانب مضيق هرمز، الذي يعد ممراً استراتيجياً للتجارة البحرية العالمية – النفطية وغير النفطية. هذا إلى جانب الموانئ الحيوية التي تطل على سواحل الخليج، وتجعل المنطقة أشبه بسلسلة من المراكز اللوجيستية التي تهم، بلا شك، كبرى القوى العالمية مثل الصين.

غير أن تلك الأهمية الاقتصادية، إلى جانب الخصائص السياسية لمنطقة الخليج العربي، قد جعلت المنطقة، في الوقت نفسه، عرضةً لتوترات إقليمية، بحيث أضحت أمنها واستقرارها في مواجهة تهديدات مستعرة متمثلة في التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن التهديدات الإيرانية، وهي التهديدات التي تلقي بظلالها على التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

وأوضح التقرير أن تدهور الأوضاع الأمنية بدءاً من النصف الثاني من عام 2019م هو نتيجة مباشرة لاحتدام الصدام بين الولايات المتحدة وإيران، خاصةً بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق

في المنطقة (حالة روسيا)، أو تأمين مسارات التجارة الخاصة بها (حالة الصين).

ومع تنامي المصالح في المنطقة، يمضي اللاعبون قُدماً في تطوير مقترحات للأمن الإقليمي، على غرار المبادرة الروسية لأمن الخليج العربي بعنوان "مفهوم روسيا للأمن في منطقة الخليج" (Rus-sia's security concept for the Gulf area)، التي أعلنتها وزارة الخارجية الروسية في يوليو 2019م، وتتضمن العديد من النقاط، منها تعددية الأطراف (multilateralism)، وتستهدف تأسيس "منظمة أمن وتعاون في الخليج العربي" (PGSCO)، تضم كل دول المنطقة، إضافةً إلى بعض القوى الخارجية، بغرض "مكافحة الإرهاب والتطرف"، ومن ثم الانتقال إلى جهودٍ أوسع نطاقاً و"معالجة الإرهاب العابر للحدود، والحد من تجارة السلاح، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة".

وخلُص التقرير في بحث القضية الأولى (الأمن)، إلى ضرورة تعزيز القدرات الأمنية لدول الخليج، حيث أن الاعتماد على بدائل أخرى مثل الصين وروسيا قد لا يتسم بالاستدامة على المديين المتوسط والبعيد. وبوجه عام، ذكر التقرير أنه - بغض النظر عن الصيغ الأمنية المطروحة - فإن أي نظام أمني مقترح لا بد وأن يتضمن القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الصراعات.

وانتقالاً من القضية الأمنية إلى قضية الرفاه المرتبطة بالاقتصاد، سلط التقرير الضوء على إشكالية الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعوائد الحكومية، وركز على أهمية تحقيق تنوع اقتصادي لدى دول الخليج، وفي هذا السياق أوضحت الباحثة كارين يانج، المحاضرة بجامعة جورج واشنطن، والمشاركة في إعداد التقرير، أن دول مجلس التعاون

النووي الإيراني، وهو تطور انعكس بشكل مباشر على أمن الخليج، إذ زادت إيران وتيرة تهديداتها، خاصةً في القرصنة والهجمات الموجهة ضد البنية التحتية النفطية وخزانات النفط، لكسب وزنٍ سياسي واستعراض القوة الرادعة في مواجهة الولايات المتحدة.

وانطلاقاً من هذا المعطى، ذهب التقرير إلى إيضاح أطر التعامل مع تلك التهديدات، وكيفية الحيلولة دون مزيدٍ من التصعيد مستقبلاً، والتي تتمحور في مجملها حول "البنية أو الهندسة الأمنية الإقليمية".

ولخص الباحثون أزمة البنية الأمنية الخليجية في أمرين: الأول هو اعتماد النظام الأمني الحالي على أهداف و ضمانات توفرها قوة خارجية، والثاني يتمثل في النظر لمفهوم الأمن باعتباره معادلة "صفيرية" على حد وصف التقرير.

وتعليقاً على الأمر الأول، أشار التقرير إلى أنه من أجل مواجهة التهديدات الإيرانية، قامت دول الخليج بتعزيز قدراتها التسليحية في ظل التهديدات الإيرانية المتنامية، وعن الأمر الثاني، اعتبر الباحثون أن البيئة الأمنية شهدت تدهوراً عقب عام 2011م، نتيجة تضارب الرؤى حول التهديدات والمخاطر، خاصةً صعود تيار الإسلام السياسي، وانتشار حروب الوكالة في الدول الضعيفة والهشة، وجميعها عوامل قد شكلت التوجهات الأمنية لدول الخليج.

وعند هذا الحد، شبّه التقرير الدور الذي يقوم به لاعبون جدد على الساحة الأمنية الخليجية بحجر النرد. وقال التقرير "تصبح الصورة أكثر تعقيداً عند مراقبة الدور المتزايد للقوى الخارجية، التي باتت مهمة بشكل أكبر بمسألة الأمن والاستقرار في المنطقة، والتي تقوم بتوظيف استراتيجيات تخدم مصالحها الخاصة، المتمثلة في تعزيز الثقل السياسي

لدول الخليج العربية تواجه تحديات مشتركة منذ أربعة عقود خلت، تمثلت في الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعوائد، في ظل تنامي عدد السكان والتوقعات بتوفير المزيد من مقومات مفهوم "دولة الرفاه".

وفي هذا الإطار، اقترحت الباحثة مجموعة متنوعة من المقاربات الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي، على رأسها معالجة مواضع القصور الكامنة في منظومة الدعم، وتحفيز القطاع الخاص، والاتجاه لتحقيق النمو غير القائم على النفط، وخلق مصادر بديلة للعوائد، وهو ما اتجهت إليه دول الخليج بالفعل، مدفوعة إلى ذلك بتراجع أسعار النفط العالمية في نهاية عام 2014م، وفي العام الذي يليه، انخرطت دول مجلس التعاون في تنافسٍ بيني لتغيير خريطة السياسات العامة، وتبني منظومة للإنفاق المالي، من شأنها خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية والداخلية. وعلى هذا الصعيد، باتت قواعد سوق العمل وحقوق المستثمرين الأجانب هي ما يميز رؤى دول مجلس التعاون المختلفة إزاء علاقاتها مع الأجانب.

ولإيضاح ما سبق، أشارت الباحثة إلى أنه في العديد من الحالات، ظل الاعتماد على موارد الطاقة أحد السمات المميزة لنماذج الإصلاح الاقتصادي لدول الخليج، التي اتجهت لإنتاج المواد البتروكيماوية، لتحقيق مستوى عادل من الرفاه بين الأجيال المتعاقبة، غير أن هذا الاتجاه الإصلاحية ظل أحد موضوعات الاختلاف أيضاً بين دول المجلس، ويتعلق الاختلاف تحديداً بكيفية محافظة حكومات الخليج على معدلات الإنفاق الحالية للأجيال القادمة، في ظل تباين حجم الموارد الطبيعية والتزامات الإنفاق الاجتماعي الخاصة بكل حكومة. ولأن دول الخليج

لا تمتلك القدر نفسه من الاحتياطي النفطي، ولا تمتلك جميعها القدرة نفسها على جذب استثمارات خاصة جديدة لخلق فرص العمل، فإن الدول التي ليس لديها القدرة على خلق ثروة "غير حكومية" و"غير نفطية" ستكون أمام تحديات كبيرة.

وتطرق التقرير إلى قضية تغير المناخ، كون تأثيره المتزايد يُعد سبباً في ظهور العديد من التحديات الاقتصادية التي ستواجهها دول الخليج مستقبلاً، ذلك أن دول العالم ستجته مستقبلاً للبحث عن سُبل وموارد طاقة جديدة، بعيدة عن الموارد الهيدروكربونية. لذا، فإن علاقة دول الخليج بالاقتصاد العالمي ستوقف على مدى قدرتها على تنويع اقتصاداتها. وكشف التقرير عن رؤية أكثر تفاؤلاً حين أوضح أن دول الخليج الآن باتت تبحث عن مستهلكين كبار جدد للطاقة في آسيا، ورجح أن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصين سيكون لها تأثير طويل الأمد على البنية الاقتصادية والأمنية لدول الخليج، خاصة في ظل المرحلة الانتقالية، أو بالأحرى التحول الذي يمر به النظام العالمي، ويدلّل على هذا تقارب الصين مع دول الشرق الأوسط عبر مبادرة الحزام والطريق، والصراعات المستمرة في سوريا واليمن.

وأوضح التقرير أنه، رغم مساعي دول الخليج لزيادة مواردها الاقتصادية، فإن تعديل سياسات سوق العمل لاستيعاب ودعم المرأة والشباب لا يزال يمثل تحدياً، نظراً لأن أي تحولات في طبيعة سوق العمل ستفرض مجموعة من العراقيل والصعوبات على تلك الدول التي تعتمد على العمالة الوافدة. حيث قطعت بعض دول الخليج شوطاً مهماً في مجال توظيف المواطنين.

في دول الخليج من سياسة التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي، ولكنه رجح استمرار هيمنة الموارد الهيدروكربونية على الاقتصاد السياسي لدول المجلس.

ورغم ذلك، رصد التقرير مجموعة من التغيرات في السياسات المالية منذ عام 2014م، تتمثل في تنفيذ أجندة ضرائب ورسوم، وتخفيض الدعم، وهي جهود من شأنها زيادة مصادر الدخل الحكومي، وخفض الإنفاق على الدعم، إلا أنه - وفقاً لما يراه معدو التقرير - فقد ظل العبء الأكبر على الأجانب، خاصة في الدول التي يفوق فيها عدد الأجانب المواطنين المحليين، مثل قطر. وثمة اتجاه ثانٍ تبنته دول مجلس التعاون، يتمثل في تهدئة مخاوف المواطنين من خلال العودة لاستراتيجية الإنفاق. ففي دولة الكويت على سبيل المثال، تم رفع أسعار وحدات الكهرباء والماء على الشركات والأجانب وإعفاء المواطنين المحليين. وفي 2017م، اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة لفرض ضرائب على التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، وظلت الرسوم التي تفرضها على الخدمات الحكومية والتأشيرات جزءاً من العوائد التي تحققها الدولة، وكانت دبي أول من طبّق نظام "التعرفة المروية" في منطقة الخليج عام 2007م، واستفادت منها الإمارة في مزايا المرور وحركة السياح والوافدين على طول الطرق السريعة، وفي 2019م طبقت أبوظبي النظام نفسه.

واختتم التقرير رصده لمنطقة الخليج بالإشارة إلى وجود نقلة نوعية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتمثل في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وجهود تنوع اقتصادي على المستويين المحلي والبيئي ضمن دول الخليج. وأقر التقرير بوجود بيئة تنافسية ووطنية صاعدة يلقي في ظلها الأجانب واستثماراتهم حفاوة في بعض دول الخليج بشكل أكبر من الدول الأخرى. وتوقع التقرير استفادة المواطنين والمقيمين

ثانياً: المؤتمرات

مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط

مملكة البحرين 28-30 أكتوبر 2019م

عرض د. أشرف كشك⁽¹⁾

ويمكن عرض فعاليات هذا المؤتمر من خلال محورين، كما يلي:

أولاً: جلسات المؤتمر

الجلسة الأولى:

التكنولوجيا العسكرية العالمية: نظرة عالمية

خلص المشاركون إلى أنه، في ظل تسارع وتيرة التطور التكنولوجي الراهن وما يجلبه من تداعيات على المجال العسكري، تبقى الحاجة إلى تطوير القدرة على ممارسة الردع وكسب الحرب بدون إطلاق رصاصة واحدة، لأن هذا هو فن الحرب. ويزخر التاريخ بأمثلة عديدة في هذا الشأن، منها الرؤية الاستباقية للرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان، الذي أعلن عن تخصيص خمسة مليارات دولار لبرنامج حرب الفضاء. من ناحية ثانية، يتعين حماية التكنولوجيا من الوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية أو الدول المارقة، وهنا يبرز دور المؤسسات التشريعية، التي يتعين عليها وضع التشريعات التي تمنع الجماعات الإرهابية من إساءة استخدام هذه التكنولوجيا، كما يجب على المجالس التشريعية أن تنظر بشكل استباقي إلى هذا المجال، وعدم انتظار

تزامناً مع معرض البحرين الدولي الثاني للدفاع، انعقد مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2019م، بمشاركة عددٍ من المسؤولين والأكاديميين والخبراء في مجال التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى حضور كبيرٍ لعددٍ من الجهات داخل وخارج مملكة البحرين، وقد ناقش المشاركون في المؤتمر عدداً من القضايا المهمة، وهي:- التكنولوجيا العسكرية العالمية: نظرة مستقبلية، واستراتيجيات الدفاع السيبراني، وأثر تطوّر الذكاء الاصطناعي على القوات المسلحة، وتطوير نماذج محاكاة للقتال المستقبلي، ومستقبل المشتريات الدفاعية في الشرق الأوسط: استراتيجية الشراء والإنتاج المحلي، فضلاً عن البيان الختامي المتضمن لعددٍ من النتائج والتوصيات الاستراتيجية المهمة بشأن هذه القضايا.

بدون طيار، لسهولة الحصول على إحداثيات من خرائط جوجل إرث والبرامج الأخرى. من ناحية ثانية، نجد أن وزارة الدفاع الأمريكية تبذل جهداً كبيراً للحفاظ على الأمن الإلكتروني، ولكن ذلك يتطلب في الوقت ذاته التعاون بين الدول. من ناحية ثالثة، رغم الجهود التي تبذلها الدول لمواجهة تهديدات الإرهاب الإلكتروني، سواءً على المستوى الوطني أو من خلال التعاون فيما بينها، فإن التهديد الإلكتروني لن يختفي في القريب العاجل، ويجب أن يكون هناك تعاون أكبر بين الدول، وأن تكون هناك ضوابط لاستخدام المواقع الإلكترونية، حيث أن وراء كل هجوم سيبراني شخص خلف لوحة مفاتيح، ومن ثم فإن مواجهة هذه التهديدات يجب أن تستهدف هؤلاء الأشخاص لردعهم عن القيام بمثل هذه الهجمات. من ناحية أخرى، هناك أهمية بالغة لإدارة المخاطر، والتي تعد عملية مهمة للغاية، ويتعين تفعيلها بحيث تكون هناك ضمانات بأن التكنولوجيا تناسب ذلك المستوى من المخاطر، حيث أن التهديد السيبراني لا يزال تهديداً ماثلاً في جميع المنشآت التقليدية، وكذلك المنشآت التي لها أهمية استراتيجية لدى الدول.

الفصل الثالث:

أثر تطور الذكاء الاصطناعي على القوات المسلحة

خلص المشاركون في هذه الجلسة إلى أنه رغم التقدم الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي، والذي تتضح تطبيقاته في العديد من المجالات، ومنها المجال العسكري، حيث يدور الحديث الآن عن سلسلة البيانات التي تؤدي دوراً محورياً في اتخاذ القرار وليس عن سلسلة القيادة التقليدية للجيش، فضلاً عن تنامي استخدام تلك التطبيقات في المجال الاقتصادي، وخاصة حركة الأسواق العالمية،

أن تأتي الصناعات العسكرية بأسرارها للمجالس التشريعية وتعرض ما لديها من أجل طلب الدعم التشريعي. من ناحية ثالثة، يجب على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي لتحقيق هذه الأهداف، من خلال إنشاء بيئة تتيح لهذه التقنيات التوسع، وأن تقدم الربح للشركات في الوقت نفسه. ويجب أن يكون هناك تعاون من أجل استمرار تقدم التقنيات، وفي الوقت نفسه حماية هذه التقنيات من الجماعات الإرهابية. من ناحية رابعة، يجب الاستفادة القصوى من التكنولوجيا العسكرية الحديثة في المجال العسكري، لأنها تعزز من قدرات القوات المسلحة، ومن ذلك توظيفها كأداة رصد، الأمر الذي يعزز من المعلومات العملياتية ويحد مما يسمى "المناطق المظلمة". من ناحية خامسة، فإنه بقدرة ما تتيح التكنولوجيا الحديثة من فرص لتعزيز قدرات القوات المسلحة، فإنها في الوقت ذاته تحمل في طياتها تحديات كثيرة، ومن ذلك الطائرات بدون طيار، خاصةً من حيث قدراتها وأهدافها وأماكن إطلاقها. من ناحية سادسة، من المهم للغاية النظر إلى التقنية العسكرية الحديثة باعتبارها مكماً للعنصر البشري في العمليات العسكرية، لأن هؤلاء الأفراد سيكونون مطالبين باتخاذ قرار، ومن ثم فإن التكنولوجيا الحديثة من شأنها دعم ذلك القرار.

الجلسة الثانية:

استراتيجيات الدفاع السيبراني

خلص المشاركون في هذه الجلسة إلى أن سعي الجماعات الإرهابية لتوظيف التكنولوجيا العسكرية الحديثة قد أدى إلى تعاظم المخاطر الأمنية، ولعل أبرز مثال هو الهجوم على شركة أرامكو، حيث تم الحصول على المعلومات ثم تحويلها إلى عمليات، وهذه الهجمات متقدمة للغاية من خلال الطائرات

يجب في الوقت ذاته أن تكون القوة الناعمة المتمثلة في الدبلوماسية مكملّة لها، بحيث يحدث تكاملٌ في الأدوار. من ناحية ثالثة، عند الحديث عن دور المنظمات أو المؤسسات في الأزمات، فلا بد من النظر لمسألة الميزانية، التي تفرض قيوداً في هذا الاتجاه أو ذاك، ومن ثم فإن الاختلافات المؤسسية بين الدول لها تأثير في التعامل مع المخاطر، ومن ذلك على سبيل المثال الخلاف بين الأولويات المؤسسية بين بريطانيا وفرنسا رغم القرب الجغرافي بين البلدين. فكل إقليم جغرافي عليه التعامل مع مؤسساته المحلية وأولويات هذه المؤسسات، بما يتوافق مع المخاطر والأولويات لهذه المؤسسات من منظور القيود والثغرات، التي تفرضها القيود في الميزانية. من ناحية رابعة، فإن الهياكل التقليدية الموجودة في العالم تراجع أدوارها، وبالتالي يجب أن تكون لدى الحكومات مهارات في تحديد المخاطر وإدراك الفجوات. فمثلاً عندما نتحدث عن أمن شبكات الطاقة، فلا بد من التساؤل عن مسؤولية حماية تلك الشبكات. من ناحية خامسة، عند الحديث عن مواجهة الأزمات بشكل جماعي، فإن التدريب ونظام الاتصالات أمران أساسيان، وهذا يثير التفكير بشأن نظام القيادة والتحكم، وبالتالي لا بد من التفكير في كيفية بناء مثل هذه الشراكات. من ناحية سادسة، مع أهمية الثورة التكنولوجية الحديثة، فإنه يتعين عن احتمال إخفاق أجهزة الكمبيوتر بالكامل، حيث يجب الاعتماد على القيادة التقليدية، وربما تسير الأمور بشكل خاطئ، فمن المهم للغاية تحديد التوجه الذي نسير فيه، ولا يمكن التعامل بشكل كامل وفقاً للمحاكاة لأن الأمر يتعلق بالبشر، إذ تظل المهارات والتدريب ركيزتان مهمتان. وأخيراً، يجب إدراك أن الخصم يعمل بسرعة الضوء وليس لديه أخلاقيات.

فإن هناك تحديات عديدة تواجه استخدام هذه التطبيقات، ومنها مشكلة الصندوق الأسود، حيث لا يمكن معرفة كيف تقدم هذه التطبيقات الحلول عندما يتم تغذيتها بالمعلومات، ومن ذلك على سبيل المثال عندما يتقدم شخص ما للحصول على قرض من أحد البنوك، فهناك خطوات يقيم بها البنك وضع العميل لتحديد جدوى منحه القرض من عدمها، بينما لو قمنا بإسناد هذه المسؤولية إلى الذكاء الاصطناعي، فلا نستطيع أن نفهم لماذا تقرر الخوارزميات منح الشخص قرضاً من عدمه، ومن المهم للغاية الاهتمام بالبيانات التي يتم توظيفها في الذكاء الاصطناعي، حيث تعد الحلقة الأهم في عمل هذه التقنيات. من ناحية ثانية، يجب التأكد من أن الأجهزة تعمل بكفاءة طوال الوقت، من خلال فحصها بشكلٍ دوري. بوجه عام، يجب النظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره وسيلة لتطوير العمل، وليس كبديل كامل للبشر، وهذا هو التحدي الأكبر، بالإضافة إلى الانتباه للبرامج الخبيثة التي قد تحتوي عليها هذه التطبيقات، وتستهدف المنشآت الحيوية للدولة عموماً، والمنشآت العسكرية على نحوٍ خاص.

الجلسة الرابعة:

تطوير نماذج محاكاة للقتال المستقبلي

توافق المشاركون في هذه الجلسة على أنه عند التعامل مع الأزمات، هناك حاجة للتعاون المدني-العسكري. فمثلاً خلال هجمات بومباي في الهند، لوحظ أن هناك قوى مدنية تفاعلت معها قبل وصول القوة العسكرية، ومن ثم يجب أن يكون هناك تناغمٌ في العمل، وهذا ما نشهده الآن في منطقة الشرق الأوسط خلال التعامل مع كوارث مثل الفيضانات. من ناحية ثانية، عند الحديث عن دور القوة العسكرية في مثال الأزمات، فإنه

الجلسة الخامسة:

مستقبل المشتريات الدفاعية في الشرق الأوسط:

استراتيجية الشراء والإنتاج المحلي

أجمع المشاركون في هذه الجلسة على ضرورة زيادة التعاون بين الدول لتوطين الصناعات العسكرية، حيث توجد جهود واضحة في هذا الشأن، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتعاون مع جميع الدول لإنتاج المستلزمات العسكرية، كما تولي أهمية بالغة لمواكبة التطور التكنولوجي الراهن، حيث أنشأت وزارة للدكاء الاصطناعي، كما افتتحت أول جامعة للدكاء الاصطناعي التحق بها حوالي 8000 طالب. من ناحية ثانية، ومع احتساب ما تواجهه كل دولة من تحديات في القطاع الصناعي العسكري، فإنه يتعين البدء من نقطة ما لتأسيس بنية تحتية ضرورية للإنتاج الحربي. من ناحية ثالثة، ومع أهمية الحديث عن التحالفات العسكرية لدورها في تعزيز الأمن العالمي، فإن هذه التحالفات، ومنها حلف شمال الأطلسي "الناتو"، تواجه تحديات في الوقت الراهن، فكل التحالفات لها دورة حياة، وأهداف التحالفات العسكرية يجب أن تكون مركزية لجميع الدول المشاركة فيها، وينبغي التأكيد على أن التحالفات لديها وقت معين ومن ثم تنقضي وتنتهي، وليس أدل على ذلك من التحالف الأمريكي-الإيراني قبل عام 1979م، والذي انهار مع قيام الثورة الإيرانية في ذلك العام، حيث أن المصالح هي التي تدوم، مما يؤكد على أن التوجهات الآن هي تعزيز الدفاع الوطني. من ناحية رابعة، فإن بعض الدول ربما لديها العامل البشري إلا أنه ينقصها الدعم المالي، ومنها الأردن على سبيل المثال.

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية للمؤتمر

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس الأمناء، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" توجه رئيس مجلس الأمناء بالشكر لكافة المشاركين، مؤكداً أن هذا المؤتمر يُعد تفاعلاً بين المواطنين والشركاء، مما يوضح أهمية العمل مع الأصدقاء لصياغة أسس للأمن والاستقرار العالمي. ثم قدم بياناً ختامياً جاء فيه:

"بعون من الله وتوفيقه، اختتمت أعمال مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط، المقام على مدى يومي التاسع والعشرين والثلاثين من أكتوبر 2019م، تزامناً مع معرض البحرين الدولي الثاني للدفاع، بمشاركة عددٍ من المسؤولين والخبراء والأكاديميين، وممثلي الشركات العالمية المتخصصة في تصنيع المعدات العسكرية الحديثة، وخلال خمس جلسات حافلة بالعروض المتميزة والمناقشات الثرية لكافة القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا العسكرية، وهي: الواقع الراهن لهذه التكنولوجيا، واستراتيجيات الدفاع السيبراني، وتأثير تطور الذكاء الاصطناعي على عمل الجيوش، ودور التكنولوجيا العسكرية في إعداد نماذج محاكاة للحروب المحتملة، ومستقبل التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط.

وتوافق المشاركون في المؤتمر على ما يلي:

أولاً: رغم دور التكنولوجيا العسكرية الحديثة في تحسين كفاءة الجيوش - بل وتغيير عقيدتها العسكرية في ظل تغير مفهوم الحرب، وكذلك التهديدات الأمنية - فإن ذلك يملئ على دول العالم

رخيصة وخسائرها فادحة، الأمر الذي يتطلب أيضاً وقفة دولية تستهدف تأسيس تحالفات دولية لمواجهة مخاطر هذا النوع الجديد من التهديدات. رابعاً: لا شك أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع تُعد تطوراً نوعياً ومهماً، خاصة في المجال البحري، في وقت بات فيه العالم بحاجة ماسة لاتخاذ كافة التدابير الممكنة لحماية الأمن البحري، إلا أن هذا التطور الجديد له أيضاً متطلبات عديدة، ويفرض تحديات تحتاج مزيداً من النقاشات والدراسات الرصينة، للتعامل معه بما يعزز قدرات الجيوش وكفاءتها، ضمن مواجهتها لما بات يعرف بـ "الحروب اللامتناهية".

خامساً: مع أهمية كافة الأفكار والآراء التي وردت في جميع الجلسات، فقد لوحظ اتفاق الجميع على حتمية الاهتمام بالإجراءات الاستباقية، ليس من خلال الخطط والإجراءات الاحترازية فحسب، بل أيضاً من خلال تدريب أفراد القوات المسلحة على نماذج المحاكاة لأزمات محتملة، وهو توجه أضحى يمثل أولوية للعديد من جيوش العالم، ولقد بدأت دول الخليج في النهج ذاته من خلال مناورات نوعية لتحقيق هذا الهدف.

سادساً: أعاد هذا المؤتمر التأكيد على حقيقة مضمونها أنه لا مجال للحديث عن أمن وطني من دون الحديث عن أمن إقليمي أو عالمي، فالتهديدات أضحت تطل الجميع وتتطلب منهم مواجهتها عبر التعاون بكافة السبل، بما يتطلبه ذلك من أهمية تعزيز الشراكات والتحالفات بين دول المنطقة والدول الكبرى، من خلال آليات عديدة، منها الحاجة الماسة إلى توطيق التكنولوجيا، عبر خطط شاملة تتضمن تحديد احتياجات دول المنطقة من هذه التكنولوجيا، والعمل على إنهاء المعوقات التي تحول دون حصولها عليها.

كافة التعاون بشكلٍ جاد، للحيلولة دون وقوع هذه التكنولوجيا سواءً في أيدي الجماعات الإرهابية أو الدول المارقة التي تمولّها، لأن هذا من شأنه أن يخلق مساراً مغايراً للصراعات، ومن ثم فهناك مسؤولية هائلة تقع على عاتق المجتمع الدولي من ناحية إيجاد منظومة قانونية دولية للتصدي لهذا الخطر، تتوازى معها جهود فاعلة للمؤسسات التشريعية الوطنية، لإقرار التشريعات الرادعة للأفراد أو الجماعات الساعية للحصول على هذه التكنولوجيا واستخدامها على نحو يهدد الأمن الوطني للدول.

ثانياً: إن الاعتداءات على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عُمان، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية باستخدام التكنولوجيا العسكرية على نحو خبيث إنما يندرج ضمن داهم يستهدف العبث – ليس فقط بمناطق إنتاج النفط الذي يعد شريان اقتصادات العديد من دول العالم – بل وبطرق المرور وخاصة الممرات المائية الاستراتيجية الدولية، الأمر الذي يضع كافة القوى العالمية والإقليمية أمام مسؤوليتها لحماية أمن الطاقة، من خلال آليات لها صفة الديمومة.

ثالثاً: في ظل الثورة الهائلة لوسائل الاتصال الحديثة، والتي أدت إلى ما يمكن وصفه "بالانفجار المعلوماتي"، تشكلت ساحة مواتية لتنامي مخاطر الإرهاب السيبراني، ما حدا بالعديد من دول العالم لتأسيس مراكز وطنية متخصصة للتعامل مع هذا الخطر الجديد، بالإضافة إلى حرص بعض الدول على وضع مواجهة هذا الخطر ضمن استراتيجيات الأمن القومي، وجميعها تمثل استجابات واعية ومسؤولة لخطر ينذر بحروب من نوع جديد، تتجاوز المفهوم التقليدي لسيادة الدول، حرب أسلحتها

وبناءً على ما تقدم من آراء ونتائج، فقد أوصى المشاركون في المؤتمر بما يلي:

في الختام، رفع المشاركون أسى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على رعايته الكريمة لمعرض ومؤتمر الدفاع الثاني، مع الشكر الجزيل للواء الركن سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، قائد الحرس الملكي رئيس اللجنة العليا المنظمة لمعرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع، والشكر الموصول لقوة دفاع البحرين على جهودها المتميزة لإنجاح المعرض والمؤتمر، حيث يعكس هذا النجاح في نسخته الثانية المكانة الإقليمية والتقدير الدولي اللذان تحظى بهما مملكة البحرين، وهو ما تؤكد شراكاتها الاستراتيجية الدولية التي عبر عنها هذا الحضور الحافل، لتبقى مملكة البحرين دولة سلام وواحة آمن وأمان للقاصي والداني.

صدر في المنامة - مملكة البحرين

في 30 أكتوبر 2019م

أشكر جميع الحضور من متحدثين ومناقشين وإعلاميين، على أمل اللقاء بكم مجدداً في النسخة الثالثة من المعرض والمؤتمر في عام 2021م بإذن الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولاً: مع تغير نوعية الحروب وانحسار مخاطر الحرب البرية، يظل الاهتمام بنوعية الأسلحة ضرورة استراتيجية، بما يعنيه ذلك من ضرورة اهتمام الدول بالاستثمار في مجال التكنولوجيا العسكرية الحديثة بما يناسب واقع التهديدات الراهنة.

ثانياً: أهمية صياغة استراتيجيات الأمن القومي للدول، بما يتناسب مع التطور الذي شهدته التكنولوجيا العسكرية.

ثالثاً: ضرورة إقرار المجتمع الدولي، ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة، لعددٍ من الضوابط بشأن استخدام التكنولوجيا العسكرية، للحيلولة دون حصول المليشيات المسلحة على هذه التكنولوجيا لتهديد أمن الدول، بالإضافة إلى منع الدول من استخدامها للأغراض غير السلمية.

رابعاً: تفعيل آليات تبادل المعلومات بين الدول بطريقة آمنة، ويمثل ذلك الركيزة الأساسية لإجهاض مخططات الجماعات الإرهابية، التي وجدت في التكنولوجيا الحديثة سبيلاً لاستهداف أمن الدول دون خوض حروبٍ تقليدية.

خامساً: في ظل تعدد التحديات الأمنية للأمن الإقليمي والعالمي، لا تزال مسألة تحديد الأولويات مهمة للغاية، وفي مقدمتها أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية الحيوية.

سادساً: في ظل ديمومة الأزمات الإقليمية الراهنة، وما تشكله من تحديات للأمن الإقليمي والعالمي، هناك حاجة لصياغة آليات لإدارة هذه الأزمات للحد من آثارها، فضلاً عن أهمية الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

- أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين، المتخصصين في المجالات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة الطاقة والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:
- أن تتسم بالحدثة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- أ. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فلا بد من الحصول على موافقة هذه الجهة.
- ب. التقيد بمنهج علمي دقيق، وتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية، المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ت. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ث. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (7000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ج. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- ح. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير لإجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- خ. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم خلال أسبوعين من تاريخ تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه، خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.
- د. يلتزم المؤلف بدفع كل النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ذ. عند الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤل كافة حقوق النشر تلقائياً إلى الدورية.
- ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:
- أ. يتراوح عرض الكتاب الواحد ما بين 1500-2000 كلمة.
- ب. أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يُتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

تعتمد الدورية نمط شيكاغو في طريقة توثيق الهوامش والمراجع، وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-uide-1.html

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب تناول الموضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، والتي تهتم المنطقة، وتندمج مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم نشر البحث سابقاً، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم عقد بالاستكتاب بين المركز والمؤلف، يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. تُصرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح في عقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية.

د. تخضع الأعمال المستكتبة للتحكيم العلمي، حسب القواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. تُرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، مع البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ النشر، والناشر، وعدد الصفحات، والرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية بحزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، مع احترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشرها. ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترخّب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يُسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية، باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي: akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

